جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قطب شتمة–
قسم: العلوم الإنسانية

عنوان الأطروحة:

مشاركة الأحزاب الوطنية في الإنتخابات الفرنسية في الجزائر1919–1951

أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د تاريخ معاصر تخصص تاريخ الجزائر من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال

إعداد الطالب (ة) :
صباح عبيد

إشراف الأستاذ(ة)
أ.د علي أجقو

لجنة المناقشـــــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
لخميسي فريح	أستاذ	جامعة محمد خيضر.بسكرة	رئيسا
علي أجقو	أستاذ	جامعة باتنة01	مشرفا ومقررا
ميسوم بلقاسم	أستاذ	جامعة محمد خيضر.بسكرة	عضوا مناقشا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ	جامعة محمد خيضر.بسكرة	عضوا مناقشا
سليمان قريري	أستاذ	جامعة باتنة01	عضوا مناقشا
جازية بكرادة	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر.بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشكُرَ نِعْمَتكَ التِي أَنعَمْتَ
عَلَيَّ وعَلَى وَالِدَيَّ وأَنْ أَعْمَلَ صَالِحا تَرْضَاهُ
وأَدْخِلنِي بِرَحْمَتِكَ في عِبَادِكَ الصَّالِحِينْ﴾

– سورة النمل الأية 19–

شكر وعرفان

الحمد لله الموجود قبل كل موجود صاحب العطاء والجود، والصلاة على من لا نبي بعده، شكر الناس طاعة ومن لم يشكر للناس لم يشكر لله، وعليه برحابة صدر وجسارة امتنان أتقدم بأرقى عبارات التقدير لنخبة من الأساتذة بتواجدهم خُفف من عثراتي وعبء البحث العلمي فلمعوا بكرم أخلاقهم وحسن صبرهم وتوجيهاتهم.

إلى مشرفي وأستاذي الأستاذ الدكتور: علي أجقو لك مني كل امتنان على توجيهاتك خلال فترة تأطيري، وحسن التعامل والإصغاء لأي استفسارات بحثية لك سيدي من كل بُد أرقى الكلمات التي يعجز اللسان عن ذكرها.

كما لايسعني أن أنسى باقة من أساتذة قسم العلوم الإنسانية وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور ميسوم بلقاسم عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأستاذ الدكتور فريح لخميسي، الأستاذ الدكتور بنادي محمد الطاهر،الدكتورة شلبي شهرزاد، الأستاذة الدكتورة رئيسة قسم العلوم الإنسانية صباح غربي، الدكتور كربوعة سالم، الدكتور. كحول عباس. الأستاذ بوطرفة الصادق. الدكتور عباس كحول.هذا وأتقدم بالترحم والدعاء للأستاذ المرحوم بخوش نجيب الذي ترك بصمته في قسم العلوم الإنسانية.

ومن خارج الجامعة أتوجه بباقة من الامتنان لثلة من الدكاترة، الذين قدموا لي يد العون بالتوجيه والوثائق الأرشيفية، ونذكر الدكتورة مولاي حليمة مركز الكراسك وهران، الدكتور عبد السلام عكاش جامعة سوقهراس، الدكتورة ليلى تيتة جامعة باتنة1، الأستاذ الدكتور محمد قن جامعة الجلفة، الدكتور سعد حاج سليم جامعة الوادي، الدكتور ميلود قرين جامعة المدية، الدكتور عمر المقدم، هذا ولا ننسى موظفي القطاع الجامعي على رأسهم سعيدة بن عبد الله الإنسانة الخلوقة الخدومة، ونشكرها على صبرها ورحابة صدرها. وكذلك موظفي المكتبات: بشير، عبد الوهاب رايس، فطيمة...

إلى كل من رسم ذاكرة طيبة عندي ونسيه قلمي، مع كل احتراماتي للأسرة الجامعية.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد:

لوالدتي التي أنجبتني رحمها الله.

والدي "التيجاني عبيد" حفظك الرحمان بحفظه وجزاك صحة وأمنا، وأدامك جوهرة ووساما في صدور أحبابك، بما دعمتني مودة وحبا فكنت لي أبا وأما، أطال الله في عمرك وأبدلك المرض والعجز صحة وانفراجا.

والدتي التي ربتني وكفلتني قرة عيناي، محفزتي، وجرعة أملي جزاكي الله عني خيراً وأطال الله في عمرك وصحتك.

كما أهدي ثمرة جهدي طيلة سنين إلى أخي وشقيقي الأكبر، إلى صديقاتي: الدكتورة حليمة مولاي، مسعودة لقليطي ووردة بن بطيط، والجميلة المتخلقة السيدة سعيدة بن عبد الله، ببروز خصالهن وحسن رفقتهن العلمية، إلى زميلي وأخوايا في الله ابرير الطاهر+ يوسف موساوي على حسن الخلق والتعامل والتعاون العلمي، إلى كل من زرع بذور الأمل لمستقبل أجمل، إلى كل رافع راية العلم وساعي إليه.

إلى أساتذتي بكل رتبهم ومقامهم في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية:

أ.د ميسوم بلقاسم أ.د علي أجقو أ.د لخميسي فريح أ.د بنادي محمد الطاهر

المختصـرات:

دون مكان نشر	**(د. ن)**
دون سنة نشر	**(د.ت)**
الطبعة	**ط**
ترجمة	**تر**
الصفحة	**ص**
المجلد	**مج**
الجزء	**ج**
العدد	**ع**
ميلادي	**م**
تجمع الشعب الفرنسي	**(R.P.F)**
الحركة الجمهورية الشعبية	**(M.R.P)**
الحزب الفرنسي الاشتراكي	**(S.F.I.O)**
حركة انتصار الحريات الديموقراطية	**(M.T.L.D)**
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	**(U.D.M.A)**
الحزب الجمهوري للحرية	**(P.R.L)**
الحركة الجمهورية الشعبية	**(M.R.P)**

مقدمة

1. **التعريف بالموضوع :**

كان لنهاية الحرب العالمية الأولى انعكاسات على الصعيد السياسي في الجزائر، حيث أضحت محلا لتجسيد قرارات فرنسا المستعمرة، ونتيجة اضطراب الأوضاع والخراب الذي خلفته الحرب، حاولت فرنسا التظاهر بإجراء إصلاحات وفرضت قانون كليمنصو4 فيفري1919م، ليكون الوجهة التي فسحت المجال أمام الشبان الجزائريين للتعبير عن مطالبهم، التي نجم عنها في مرحلة لاحقة تشكيل أحزاب سياسية متباينة المطالب تبنت نوع من الوعي السياسي وأساليب للكفاح، والتي من بينها الانتخابات والتمثيل النيابي، الذان أُعتبرا من وسائل الكفاح السياسي، الذي اعتمدته أحزاب الحركة الوطنية كمحاولة للوصول إلى تحصيل الحقوق السياسية، في إطار تأسيس برلمان جزائري وحكومة جزائرية.

هذا وسعت هذه الفئة من الشباب المثقفين، إلى أن يكون لكل مواطن جزائري كيان مستقل بحد ذاته ولسان ناطق في الميدان السياسي، فانفتحوا على مضمون القوانين العالمية والفرنسية، واعتمدوا الانتخابات كأداة لذلك كخطوة لمسايرة فرنسا خلال الفترة من 1919م-1951م، والتي كان خلالها انتشار موجة من المحطات الانتخابية تصنفت بين بلدية وعامة وتشريعية، إذ استطاعت بعض الشخصيات من تشكيلات الحزبية البروز في هذه المحطات من بينها مصالي الحاج على رأس حزب حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وفرحات عباس من خلال تحوله من فيدرلية المنتخبين المسلمين، إلى حزب اتحاد الشعب الجزائري ثم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وكذلك عمار أوزقان على رأس الحزب الشيوعي الجزائري إلى حزب أحباب الحرية والديموقراطية، بحضور جمعية العلماء المسلمين التي ناضلت بدعمها للأحزاب وكذلك بمشاركة بعض شيوخها، التي دعت إلى المشاركة في الانتخابات لإيصال صوت الشعب الجزائري ورغبته في دولة ذات سيادة، ليتمكن الشعب من اختيار من يحكمه، ومنحه حرياته الأساسية وحقه في هيئة الانتخابية للجزائريين ليكتسي صفة الشرعية.

2. **إشكالية الموضوع:**

على ضوء ماتقدم نطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى صواب مساهمة الأحزاب السياسية الجزائرية في الانتخابات الفرنسية في الجزائر؟

تنطوي تحت الإشكالية مجموعة تساؤلات جزئية:

- كيف تجسدت فكرة الانتخابات في الجزائر في فترة مابين الحربين العالميتين ؟

- ماهي البرامج التي اعتمدتها الأحزاب الوطنية لإقحام الجزائريين في الانتخابات؟
- ماموقف الإدارة الفرنسية من البرامج الانتخابية للجزائريين ؟

3. **أسباب اختيار الموضوع:**

كانت أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة بين ماهو ذاتي وموضوعي:

أ. **الأسباب الذاتية:**

- الاهتمام الشخصي بدراسة الموضوع وكشف تفاصيل أحد محطات النضال السياسي في الجزائر وتداعياته، التي سبقت قيام الثورة التحريرية.
- الرغبة الشخصية في معرفة وتبيان عدم الالتزام الفرنسي تجاه الجزائريين بحرمانهم من أدنى الحقوق، رغم سماحها للأحزاب الجزائرية بالمشاركة في الانتخابات، وتتبع حصيلة النتائج وكيف واجهت بها الرأي العام العالمي.
- محاولة الخوض بفهم مثل هذه المواضيع التاريخية السياسية في فترة تاريخ الجزائر المعاصر.

ب. **الأسباب الموضوعية:**

- يحاول هذا الموضوع طرق أحد أبواب النضال في الجزائر، وأبرز الأساليب التي سلكتها الأحزاب الجزائرية في مواجهة تعنت الإدارة الفرنسية في الاستجابة لمطالب الجزائريين.
- معرفة أهم المحطات الانتخابية في الجزائر في الفترة 1919م-1951م وكيف كانت مساهمة الأحزاب الجزائرية فيها.
- الوقوف على الأثر الذي أحدثه تشكيل الأحزاب الوطنية من مجهود وبرامج وحملات لإقناع الجماهير الشعبية في إثبات هويتهم بالاقتراع, وكذلك السعي لإسماع صوت الجزائريين عبر المنابر الاستعمارية الفرنسية.

4. **أهمية الموضوع:**

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في التاريخ الجزائري، إذ تمثل أحد أوجه النضال في أرض الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كونها فسحت المجال لنا بفهم طبيعة المراوغة الفرنسية في المسار الانتخابي، الذي أقحمت فيه الأحزاب الوطنية نفسه،ا بتطلعها للاستجابة لتشكيل برلمان وحكومة تكون فيهم السيادة للجزائريين، إذ مثل موضوع الانتخابات من بين المواضيع الأكثر حساسية

في كشف تفاصيل عن شخصيات فرنسية، ساهمت في تزوير فادح للنتائج مستخدمة القانون في التلاعب بمطالب الجزائريين وفرض الواقع الاستعماري.

5. المناهج المتبعة:

تساعد مناهج البحث في توجيه الباحث إلى كيفية التعامل مع موضوع بحثه، ففي بحثي استوجب الاعتماد على:

- **المنهجين التاريخي والوصفي:**

اعتمدت في تفاصيل موضوعي على المنهج التاريخي، الذي سمح لي بتتبع تطور الحياة السياسية في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وكذلك جهود الشبان الجزائريين في وصف الواقع الاستدماري في الجزائر، وهذا بعرض التطور الكرونولوجي للأحداث، وإدراك فترة النضوج السياسية الذي أدت بجهود الطليعة الشبانية لتكوين الأحزاب السياسية في فترة 1926م-1946م والتي تم صياغة اهدافها على أساس محاولة مسايرة القوانين الفرنسية بغية الوصول إلى حل للحرمان الذي يعانيه الجزائريون في مقابل الاستغلال الفرنسي للبلاد، لتكون نقطة البداية في النضال السياسي لتحصيل الحريات الأساسية، وهذا بالاستعانة بأسلوب الوصفي لإعطاء الدراسة حقها.

- **المنهج التحليلي :**

تم استخدامه خلال عرض مبادئ عمل هذه الأحزاب في فترات الحرب العالميتين، مع تتبع التطور الملحوظ والنضج، الذي مرت به تيارات الحركة الوطنية الجزائرية بكافة أحزابها وتوجهاتها، التي تباينت فيها بين الاستقلال عند حزب الشعب الجزائري-ثم حركة انتصار الحريات الديموقراطية بزعامة مصالي الحاج، وبين تعثرات الحزب الادماجي المتطرف كالحزب الشيوعي الجزائري، و تقلبات فرحات عباس وأنصاره، الذي جمع في نهجه وأعضاء حزبه للتقلبات من الادماج الكلي بفرنسا إلى الاتحاد مع فرنسا مع المحافظة على كيان الهوية الجزائرية الاسلامية.

وصولا إلا صلب موضوعنا وهو خوض الأحزاب الوطنية في غمار الانتخابات والتقلبات السياسية التي شهدتها الجزائر، ومحاولة قادة الأحزاب السياسية الجزائرية صياغة برامج كل على حسب قناعته السياسية والتي برزت للباحثين من خلال عرض البرامج السياسية للأحزاب بكافة تفاصيلها ومدى خدمتها للقضية الوطنية وقراءة كافة المحطات الانتخابية التي مرت بها الجزائر في الفترة من1919م إلى غاية 1951م. وذلك من خلال عرض المعلومات كما هي وتحليل معطياتها وتوضيح الابهامات والخبايا وبعد نظر وراء كل حدث عند محاولة فهم مبتغى كل قرار تصدره فرنسا

وأي ردة فعل من قبل الجزائريين، وأيضا جمع الآراء المختلفة حول الحادثة التاريخية سواء من جهات شعبية أو جهات رسمية وأيضا نضرة المؤرخين وتباينها للحدث التاريخي، وعليه كان لابد من اعتماد المنهج الإحصائي لفرز وإحصاء القيم العددية للناخبين بدقة تسمح بموضوعية الدراسة ومساعدة الباحث على عملية التحليل الضمني للمعطيات، لاسيما في مرحلة كشف النتائج المعلنة وعرض مجمل أصوات المنتخبين وترتيبها.

6. خطة البحث:

أمام هذه التساؤلات المطروحة:

اعتمدت خطة مقسمة إلى: مقدمة مدخل وأربعة فصول، وكل فصل تم تقسيمه إلى مباحث ومطالب، وختمت دراستي للموضوع بخاتمة وقوائم للملاحق والمصادر والمراجع.

إذ احتوى الفصل الأول على البداية الفعلية لمسيرة النضال السياسي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهي الفترة التي حاولت فيها الدول الغربية تهدئة الأوضاع في المستعمرات، وتزامن تلك الفترة بتبلور أفكار التغيير ونمو الوعي السياسي بواقع الحرمان الذي عانى منه الجزائريون نتيجة القهر والتسلط الاستعماري والذي زادحدته خلال الحرب العالمية الأولى.

أما الفصل الثاني: ذكرت خلاله تبني الأحزاب الوطنية برامج بصيغة اجتماعية سياسية وعرض برامجهم ومراوغة السلطات الاستعمارية بعدم الاعتراف بالمواطن الجزائري ككائن له أحقية التمتع بالحقوق السياسة وتمثيل نفسه أمام الهيئات الرسمية المختلفة وأن لا تكون له صفة الحرية.

فيما يخص الفصل الثالث: أهم محطات الانتخابات في الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد تناولت في هذا الفصل مراحل الانتخابات وتنافس الأحزاب الوطنية الجزائرية في الحصول على المقاعد لتمثيل الأهالي الجزائريين في مختلف المجالس النيابية، والمتمثلة في حزب انتصار الحريات الديموقراطية وحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وحزب أحباب الديموقراطية والحرية.

بينما خضت من خلال الفصل الرابع: في ذكر الاستحقاقات الانتخابية للجزائريين في ظل المناورات الفرنسية، واتضح في هذه المرحلة عدم فعالية العمل القانوني مع سلطات الاحتلال الفرنسي في ظل سياسة التزوير التي جابهت بها السلطات الفرنسية القوائم الوطنية من أجل القضاء على كل أمل للحصول على الحقوق السياسية التي تمكنهم من تقلد المناصب السياسية، وهذا يعني أنها ستفتح عليها بابا من الانهزام والتفوق الجزائري عليها.

7. تقديم وتحليل المصادر والمراجع المعتمدة:

وقد اعتمدت في عملي المتواضع على قائمة من المصادر والمراجع مما تمكنت جمعها من خلال الاتصال ببعض الأساتذة في التخصص، كان أبرزها: وثائق أرشيفية من مركز أرشيف ماوراء البحار اكس اون بروفنس**Archives. Aix- en Provence Outre-mer** ، وقد تنوعت بين بطاقات لوائح انتخابية وتشريعات من قوانين وقرارات صادرة خلال الفترة، وكان من بينها:

- Georges Bidault, Loi N°46-2385 Du 27 Octobre 1946 Sur La Composition Et L'élection De L'Assemblée De L'Union Francaise, Archive De Gouvernement G1 Algérie 8CAB/177.

- المصدر عبارة عن تقرير يعرض قانون 27 أكتوبر1946م المتعلق باعتماد الجزائر كولاية منتخبة ضمن ممتلكات الاتحاد الفرنسي لما وراء البحار، باستقراء المواد 6-8-9 الخاصة بالانتخابات على أساس جولتين وتحديد عدد نواب الجزائر فيها.
- كذلك اعتمدت على بعض الصفحات من الصحف المعاصرة للاطار الزمني للدراسة منها:

- Rapport du 5 Avril 1948 n° 98/c about Évènements d'Aumale - Élections du 4 Avril 1948 Relation des faits par le journal",Alger-République, département d'Alger, arrondissement d'Aumale Sous-préfecture D'aumale, Alger, 7 Avril 1948**.**

تمثل المصدر في تقرير من مجلة الجزائر الجمهورية تناول التجاوزات الفرنسية المسلطة على الجزائريين خلال أيام الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية المؤرخة 4-11أفريل 1948م في منطقة أومال، وقد استخدمتها في دراستي في شرح وضعية الاقتراع الخاصة بالكلية الانتخابية الثانية للمسلمين، ورد الفعل الفرنسي حيال ذلك.

- Bienvenue A M. Edouard Depreux Ministre De l'Intérieur Les Liens Qui Unissent Nos Deux Races Sont Indissolubles", Faqo Bulletin Intérieur Du Parti Démocrate Musulman, Nº 3, Avril 1947**.**
- من خلال هذه الجريدة استقدت فيها بتأكيد جملة التجاوزات الأمنية والضغوط الفرنسية المسلطة على الجزائريين عنوة، بسبب المطالبة بتحقيق المساواة في الحريات الأساسية.

ومن جهة أخرى تم اعتمادنا على مصادر تنوعت بين: مذكرات شخصية لشخصيات وطنية وأجنبية سياسية، وكذلك قادة الأحزاب الجزائرية.

أما المراجع التي تم الاعتماد عليها إشتملت على كتب ورسائل جامعية، مقالات من مجلات محكمة باللغة العربية مستعينين بكتابات باللغات الأجنبية، ومن أهم المؤلفات كانت كتابات كل من المؤلفين أبو القاسم سعد الله؛ الحركة الوطنية الجزائرية وكتاب محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية

وفيها اعتمد على ذكر تفاصيل بداية انجذاب الجزائريين إلى تشكيل الأحزاب وفكرة الانتخاب والتمثيل في المجالس البلدية الولائية.

واعتمدنا على مؤرخين ومؤلفين أجانب اهتموا بتاريخ الجزائر خلال الفترة المدروسة كان: أهمهم كتب شارل روبير أجيرون، جاك سيمون، شارل أندريه جوليان، جيلبير مينييه، كلود كولو، كتاب الدكتور طاعة سعد وكتبه، أيضا كتابات الدكتور خالد بوهند حول مساهمة النخب خلال الفترة وأبرز اللوائح المشاركة خلال فترة مابين الحربين، رسائل الدكاترة محمد بكار، ميلود قرين....الخ.

وفيما يخص الدراسات السابقة : اعتمدت على رسائل دكتوراه تناولت بصفة جزئية موضوع الانتخابات أهمها:

8. صعوبات البحث:

يتعرض أي باحث لجملة من المعيقات التي تؤرقه للوصول إلى محتوى بحثهم، وعليه يمكن ذكر بعض هذه الصعوبات:

- صعوبة التحكم في منهج الدراسة كونها تميل للجانب السياسي والقانوني، وعليه تتسبب في وقوع الباحث في الخلط بين مناهج العلوم الإنسانية والسياسية مع عدم القدرة على التحكم في طابع الموضوع التاريخي.

مدخل

الوضعية السياسية والقانونية

للجزائريين قبل قانون 04

فيفري1919م

1. الهيكلة الإدارية الفرنسية 1848م-1871م:

لقد سعت فرنسا لترسيم وجودها إداريا في الجزائر بموجب الأمر المؤرخ في 18 أفريل 1845م، وذلك بعد سيطرتها على ميزانية الدولة سنة 1844م،[1] أما بالنسبة لدستور 04 نوفمبر 1948م، فقد تم بفعله تقسيم كل التراب الجزائري إلى بلديات ذات صيغة فرنسية التسيير السياسي والإداري.[2]

إذ تميزت الهيكلة المستحدثة بوجود أقاليم مدنية مشابهة لما هو عليه في فرنسا مع مجالس عامة وبلدية منتخبة من قبل الأوروبيين، بالإضافة إلى مكاتب عربية كهمزة وصل لها مع السكان، ونظرا لأنّ الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأقاليم الفرنسية وفق نص المرسوم المؤرخ يوم 4 مارس 1848م، عمدت سلطات الاحتلال للتسريع بالإجراءات مستعجلة للتسريع بالدمج الإداري الكلي مع فرنسا.[3]

هذا وأُتخذت التدابير اللازمة الخاصة بتحديد الملكية الفردية منها؛ تحديد الأقاليم وتقسيم أو توزيع الأراضي بين مختلف الدواوير مع الاحتفاظ بالأراضي التي تكتسي طابع الأملاك العمومية وأخيرا، وضع الدوار المحدد إقليميا والذي سيصبح فيما بعد قاعدة للبلدية وللتنظيم البلدي الجزائري، ولكن مع صدور المرسوم المؤرخ في 20 ماي 1865م، قسم كل التراب إلى بلديات، والإقليم العسكري إلى بلديات مختلطة (التي يقطن ها الأوروبيون والمسلمون)، وكذلك إلى بلديات فرعية لجمع القبائل والدواوير.[4]

لذلك يمكن القول أنّه وبعد إدخال سلسلة التعديلات الإدارية لدمج الجزائر بفرنسا، أصبحت مسألة الاحتلال الفرنسي في الجزائر حقيقة لا غبار عليها، وكثفت سلطات الاحتلال جهودها لإيجاد طريقة لضمان بقاءها في المستعمرة الجديدة، فأَنشأت منصب الحاكم العام لإدارة ممتلكات فرنسا في الشمال الإفريقي لإخضاع المسلم الجزائري،[5] هذا وتم منحه (الحاكم العام) سلطات استثنائية مطلقة في تسيير الشؤون الإدارية بالجزائر، وأصبحت من صلاحياته القدرة على مراسلة الوزارات والهيئات

---

[1] هدى معزوز، "الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830 – 1962"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، مج7، ع 11، ص197.

[2] الوناس الحواس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2012، ص ص13-14، 16 .

[3] هدى معزوز، المرجع السابق، ص197.

[4] المرجع نفسه، ص 197.

[5] أطلق عليه المستعمر نعت " الأهلي " لتحقيره.

مباشرة بدلاً من الرجوع إلى وزارة الداخلية في الشؤون المتعلقة بالتسيير الإداري، والتي من بينها: العدالة، العبادة، التعليم العام، الميزانية، ويزاول نشاطه طبعا تحت الوصاية المباشرة للحاكم.[1] هذا ودعمت الإدارة الفرنسية إحكام سياسة الإدماج والسيطرة على الجزائريين، بعبء من الضرائب التي تنوعت بين العربية والفرنسية، وتبنت سياسة بعيدة عن النظام الجمهوري، كما فرضت عليهم المحاكم الاستثنائية.[2]

بذلك لم تقم الإدارة الفرنسية بتعديل قانون الأحوال الشخصية للسكان الأصليين، رغم ادعائها بمنحهم الحق في التصويت من أجل انتخاب أعضاء المجالس البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات، وإرسال ممثلين عنهم في المجالس العامة والوفود المالية، وكذلك بتسوية أوضاعهم حيال التجنس لتمكينهم من نيل نفس الحقوق السياسية للفرنسيين.[3]

بل سارعت السلطات الفرنسية إلى توسيع دائرة القوانين الاستثنائية في حق الجزائريين مع ميلاد الإمبراطورية الثانية التي كان على رأسها نابليون الثالث، بفرضها قانون مجلس الأعيان (**Senatuse Consulte**) المؤرخ في 14 جويلية 1865م تحت إمرة الحاكم العام "ماكماهون" **Edme Patrice Maurice Mac-Mahon**(1864م-1870م). [4]

يمكن تناول مضمون هذا القانون (سيناتوس كونسيلت) الذي ينص في مواده على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، الذين تخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، [5] ففي حالة بقاءهم كرعايا فرنسيين فهم تحت أحكام الشرع الإسلامي، أما في عند رغبتهم في التجنس والتمتع بالمواطنة الفرنسية،[6] وجب عليهم الخضوع لما تنص عليه تعليمات الميتربول[1] الفرنسي، لتتيح لهم

---

(1) Gilbert Meynier, **L'Algérie Révélée La Guerre De 1914-1918 Le Premier Quart Du XXe Siecle,** Preface, Pierre Vidal-Naquet , Genève Librairie Droz, Paris, 1981, pp14-15.

(2) محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون الجزار الفتاة مراسلات و تقارير 1837 -1918**، تر، محمد المعراجي وعمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013، ص 291.

(3) H. Lavion, **L'Algérie Musulmane Dans Le Passé, Le Présent Et L'avenir**, Librairie Maritime Et Coloniale, Paris, 1914, pp 51-52.

(4) Gabriel Hanotaux , **Contemporary France (1873–1875)**, Tr, John Charles Tarver, E. Sparvel-Bayly, Archibald Constable & Co Ltd, London, 1905, Vol 2, p7.

(5) رمضان عثماني، الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية (1919-1954)، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، إشراف جبلي الطاهر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2019-2020، ص ص17- 18-19.

(6) الحواس الوناس، المرجع السابق، ص ص13-14، 16.

كمجنسين[2] تقلد بعض الوظائف والأعمال المدنية (ماعدا وظائف السلطة)، مع التقيد ببعض الالتزامات للانضمام للجيش، وفقا لما نصت عليه المادة الأولى من القانون، إذ يعتبر هذا النص أساسا لسياسة الإدماج المعتمدة من طرف النظام السياسي والإداري الفرنسي في الجزائر. [3]

لذلك تم إعلان الجزائر ولاية تابعة لأراضي فرنسا لإثر صدور دستور سنة 1868م، حينها سعت الإدارة الاستعمارية للقضاء على نفوذ وسلطة الجماعة، وبذلك تفتيت النظام القبلي الممنهج بالدين الإسلامي، حتى تتماشى مع مقتضيات القانون الفرنسي، كونه يتناسب مع كيان النظم المدنية والسياسية والإدارية لفرنسا، لتعدد الديانات المحلية السائدة في عامة أوربا (الكاثوليكية ، البروتستانتية، ليهودية، كل ذلك تحت لواء الإدماج.[4]

وعليه سعت السلطات الفرنسية لترسيم فكرة الجزائر أرض فرنسية بإخضاعها مباشرة لسلطة فرنسا المتروبولية، حيث قاموا بإزاحة المؤسسات الديمقراطية التي وضعها الجزائريون ونصبوا محلها إدارة استعمارية عنصرية، كما خضعت تحركات السكان للمتابعة والمراقبة بواسطة أعيان أُختيروا من بين أعضاء العائلات الكبيرة بمنحهم سلطات استثنائية وخول لهم التدخل في جميع المسائل المتعلقة بتسيير المستعمرة، إذ كان إجباريا عليهم تقديم تقارير للحكومة الفرنسية حول سير الأوضاع العامة بالجزائر، وهكذا أصبحوا أعوانا حقيقيين للاستعمار بل ذهبت السلطات الاستعمارية إلى أبعد من ذلك بالتدخل في الشؤون الدينية للمسلمين ولم تنس المساجد ولا الزوايا، إذ سعوا بالدرجة الأولى لتدمير بنية المجتمع الجزائري وتجريده بكل معنى الكلمة من كل مقوماته وتحويله عن ثقافته الأصلية.[5]

---

[1] **المتروبول:** أصل المصطلح اغريقي مأخوذ من ميتروبوليس أي المدينة الأم، أو العاصمة الرئيسية، تلك المدينة التي يقع فيها مقر حكومة دولة ما بسلطتها. للمزيد ينظر: الموقع الالكتروني المتاح على الرابط: https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/5210

[2] سيتم اعتمادنا مصطلح الجزائريين للتعبير عن الشعب الجزائري، بعيدا عن ماتم اعباره من صفات ومكنيات لوحظت في الوثائق الفرنسية أو في بعض تعقيبات بعض الكتاب: كالأهلي، السكان الأصليون للجزائر، العنصر الأصلي للجزائر ومسلمي الجزائر.

[3] هدى معزوز، المرجع السابق، ص198.

[4] Dalloz Ainé, "Jurisprudence Générale", **Recueil Périodique Et Critique De Jurisprudence De Législation Et De Doctrine En Matière Civile, Commerciale, Criminelle**, Administrative Et De Droit Public, Bureau De La Jurisprudence Generale, Paris, 1864, p69.

[5] الطاهر أوصديق، **ثورة 1871**، تر، جناح مسعود، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص152.

2. طرح مسألة تمثيل الجزائريين على طاولة البرلمان الفرنسي قبل1919م:

إنَّ مسألة تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي كانت مغيبة، ولم تحظ باهتمام قادة فرنسا بصورة جدية قبل سنة 1914م، فالبرلمان الفرنسي خلال السنوات الأولى للاحتلال ظل منشغلا في مداولاته بطريقة تسيير المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وآسيا، لذلك تأخر طرح موضوع تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وفي الواقع لم يكن منشغلا ولا مهتما بما كان يحدث من إبادة واستغلال للجزائريين، وإنما كان مهووسا بالبحث عن الطرق التي تمكنه من إحكام السيطرة عليهم، وقد أكد ذلك " أليكس دي طوكفيل" **Alexis de Tocqueville** " الكاتب والسياسي وعالم الاجتماع الفرنسي، الذي تقلد منصب نائب وزير خارجية بفرنسا، وعضو بأكاديمية الأخلاق والعلوم السياسية، ومن أهم مؤسسي الليبرالية العالمية، والمدافعين عن الديمقراطية وحريات الفرد، إذ نادى بضرورة ترقية المجتمعات الجزائرية لتكون في مصاف التحضر سنة 1857م بقوله:"...على أساس طريقتنا في مساءلة الأهالي يتوقف بصفة خاصة، بمستقبل هيمنتنا في إفريقيا..." [1]

إذ تعود فكرة تمثيل الجزائريين في المجالس العامة إلى مرسوم 11 جوان 1870م، في حين حدد المرسوم المعدل بتاريخ 2 سبتمبر 1870م إطارا عاما للتمثيل بعدد 36 عضوا بكل مجلس منهم 06 أعضاء مستشارين مسلمين معينين، ولم يعتبرهم المرسوم أعضاء إنما مجرد مستشارين، يساعدون المجلس العام، فهو تمثيل غير متكافئ إذا ما عدنا لتصريحات المسؤولين الفرنسيين، بأن فرنسا جاءت لحماية المسلمين من الإقطاعية التركية، بل نجد الجزائريين أمام دولة إقطاعية جديدة، مكنت مجموعات غريبة عن هذا المجتمع من جميع الحقوق والتسهيلات، مع عدم مراعاة 4 ملايين مسلم.[2]

هذا وخول أيضا للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر، إمكانية التمثيل في البرلمان بقدر ست نواب،[3] وذلك وفقا للمرسوم المؤرخ يوم 04 أكتوبر 1870م،[4] ومنح حق المواطنة ليهود الجزائر وفق

---

[1] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871 – 1895، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر تخصص المقاومة الوطنية وثورة التحرير، إشراف مريم الصغير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2011–2012، ص122.

[2] محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 –1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران– السانيا، الجزائر، 2011–2012، ص63.

[3] أحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ط2، ص175.

[4] الحواس الوناس، المرجع السابق، ص ص13–14، 16 .

القرار الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870م، والذي يشمل تسعة أوامر لمجلس الحكومة، تدور مجملها حول فكرة منح دستور جديد للجزائر، أمضاها كل من ليون فامباتا، فليزوان، فور يشون وأودولف كريميو، وقد اشتهر في تلك الفترة باسم " أمر كريميو"، الأمر السابع المتعلق بتجنيس اليهود.[1]

إذ اعتبر أمر كريميو اليهود بالمقاطعات الجزائرية مواطنين فرنسيين، يخضعون لأحكام القانون الفرنسي، وعليه سيمنحون كل الحقوق الخاصة بالمواطن الفرنسي، [2] إذ من الغريب فسح المجال لفئة غريبة من يهود الجزائر من أجل التجنس الفرنسي للتمتع بالحريات السياسية والسماح لهم بالانتخاب والتمثيل كنضيره اليهودي الفرنسي في باريس على حساب تغييب الجزائريين، فعملية التجنس كانت مبادرات فردية قدر عدد المجنسين فيها بحوالي 200 فرد خلال الفترة الممتدة مابين (1865م-1870م). [3]

بذلك ازدادت سيطرة المستوطنين وسطوتهم غلى الجزائر بعد سنة 1870م، وأصبح لديهم ستة (06) نواب في البرلمان وثلاثة (03) في غرفة الشيوخ، وكرسوا جهودهم لتحويل أهم السلطات إلى اختصاص البرلمان، حيث ازدادت سلطتهم وتوسع نفوذهم خاصة بعد 1872م، حين منحوا مهمة إعداد تقارير الميزانية ومناقشة مشاريع القوانين، وقد تمكنوا من تغليب وجهات نظرهم بالضغط الذي كانوا يمارسونه في البرلمان، لأجل إضعاف سلطة الحاكم العام حتى لا يتدخل في شؤونهم، لذلك كانوا يسعون لأن لا يكون للمسلمين ممثلين في المجالس المختلفة، حتى يتمكن نوابهم (المستوطنون) من السيطرة على اللجنة المالية في البرلمان،[4] وحسب إحدى تصريحات لحاكم عام عن هذه البلديات إذ يشير :"...إن مصالح الأهالي الذين لا ينتخبون، ولكنهم يدفعون الضرائب ويتحملون أعباء ثقيلة، هم

---

[1] إذ يذكر كلود أنه بعدما أصبح بكري أقرب مستشاري القائد العام، حصل على امتيازات كبيرة له ولطائفته، كما اشتغل اليهود في الجوسسة ونقل أخبار الأهالي المسلمين، وبطبيعة الحال كانت نقطة التحول الأولى أن يتم إصدار مرسوم يحول فيه يهود الجزائر إلى رعايا فرنسيين بشكل عام، وتجسدت الفرصة في مرسوم كريميو الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870م. للمزيد ينظر: شيخ فطيمة، " قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية "، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مج8، ع1، ص521.

[2] أحمد سميح حسن، **الاستيطان اليهودي في الجزائر**،ج1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص69.

[3] Léon Charpentier, **Précis De Législation Algérienne Et Tunisienne: Destiné Aux Candidats Aux Certificats D'études De Législation Algérienne,** Université Michigan, Jourdan, 1899, p282.

[4] سيدي صالح حياة، المرجع السابق، ص ص122- 123.

مع الأسف مضحى بهم في سبيل مصالح بعض الفئات من الناخبين الأوربيين، الذين إن كان لهم حق التصويت فإنهم، يتمتعون عوضا عن ذلك بالامتياز، الذي يجعلهم لا يدفعون شيئا معلوما... "، فالحقيقة أن الانشغالات الانتخابية كانت من نصيب الفرنسيين والمعمرين، أما العنصر الأصلي من الجزائريين فهم مغيبون تماما.[1]

لقد سعت الإدارة الفرنسية لفرض إجراءات ذات صيغة قانونية منظمة للمجالس المنتخبة في الجزائر، فقسمتها بدورها إلى 3 عمالات فرنسية بموجب قانون 20 أكتوبر 1870م[2] وهي: عمالة الجزائر بدوائرها الخمسة: الجزائر، المدية، مليانة، أرنيوفيل، تيزي وزو، ثم أضيفت لها البليدة وأومال، أما عمالة قسنطينة فكانت كالتالي: قسنطينة، باتنة، بونة، سطيف، فليب فيل، وفيما يخص عمالة وهران فضمت: وهران، معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان، إضافة التقسيم فقد أُعتبرت مجالس منتخبة، وفقا لمرسوم 23 سبتمبر 1875م، إذ كان التمثيل فيها للمستوطنين والجزائريين المسلمين.[3]

في حين يؤكد نص مرسوم سبتمبر 1875م السالف الذكر في المادتين الأولى والخامسة منه، على أن يتم اختيار 6 مستشارين مسلمين من قبل الحاكم العام للجزائر من بين الأعيان ليشاركوا في المجالس، إلا أنه لن يكون لهم الحق في المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، بصفة أعضاء في المجلس العام للجزائر، ولا أن يكونوا جزءا من المجلس الأعلى للحكومة، [4] وعليه فمرسوم 1875م يوضح لنا الكيفية الأولى لعمليات الانتخاب، وكذلك طبيعة الهيئة الانتخابية وعدد أعضاء المجالس العامة لكل إثنية،[5] فقد كان تمثيل المسلمين جد محدود ومنذ ذلك الحين كان الاقتراع العام

---

[1] الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس ويلسون ونصوص أخرى**، تر، عبد الحميد المعراجي، منشوراتANEP، الجزائر، 2006، ص50.

[2] الزبير سيف الإسلام، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص32.

[3] بليل محمد، المرجع السابق، ص55.

[4] Albert Hugues Laurent**, La Nationalité Française Chez Les Musulmans De L'Algérie,** Thèse Pour Le Doctorat L'acte Public, Faculté De Droit De L'université De Paris, Paris, 1899, pp 51-52-53.

[5] **الإثنية:** هو مصطلح ازداد استخدامه لتفسير التنوع البشري على أساس الثقافة والتقاليد واللغة والأنماط الاجتماعية وسلسلة النسب. وتأتي كلمة اثني **Ethnic** من الكلمة اليونانية **Ethnos** والتي تعني شعب ، وفي بدايات استخدامها في اللغة الانجليزية للدلالة على الشعوب الوثنية المختلفة ثقافيا، وعلى وجه العموم وبتعدد مواضع استخدام كلمة الإثنية فهي تستخدم للإشارة على الجماعات القومية المختلفة من ممارسات ومعايير وأنساق من المعتقدات. للمزيد ينظر: الخليل سمير، **دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم المتداولة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2016، ص ص 19-20-21.

في كل بلدية على أساس القائمة الانتخابية للمسجلين الفرنسيين، في حين يتم تعيين الأعضاء المسلمين تعيينا بدل انتخابه.[1]

بينما يستدرك ويحدد المرسوم المؤرخ في 7 أفريل 1884م، الكيفية التي يسنح من خلالها للجزائريين المسلمين أن يكونوا أعضاء ناخبين ومؤهلين لإنتخاب المجالس البلدية بنسبة ربع العدد الإجمالي للمجلس دون أن يتجاوز عددهم ست أعضاء، وتحدد المادتان 2 و3 من المرسوم الآنف الذكر شروط الأهلية للمجالس البلدية بالنسبة للجزائريين، الذين طلبوا تسجيلهم في القائمة الانتخابية من البالغين العمر 25 سنة، ولديهم سنتان متتاليتان من الإقامة في البلدية وهم كالتالي؛ ملاك الأراضي، موظفين في الدولة أو الإدارة أو البلدية، حاملي وسام جوقة الشرف، لهم ميدالية الشرف أو ميدالية تذكارية تمنحها الحكومة للمواطن الفرنسي، أو لهم معاش تقاعدي.[2]

إذ يؤكد ذلك قانون سنة 1889م الذي ضبط الشروط السابقة متعذرا بأنها خط يحدد ويسوي الوضع القانوني للجزائريين أمام فرنسا بكونوا على قدم المساواة مع الفرنسيين.[3]

لذا يمكن القول أنه كان للعمالات الجزائرية تمثيلا برلمانيا شكليا، إذ خول المرسوم المؤرخ في فيفري 1871م، بمنح الحق في التمثيل بنائبين اثنين، وعدّله القانون المؤرخ في 30 نوفمبر 1875م بنائب في كل عمالة ثم نائبين اثنين في جويلية 1881م، أما القانون الدستوريين المؤرخين في 24 فيفري 1875م و09 ديسمبر 1884م، فقد منحا لها ممثلا واحدا في مجلس الشيوخ عن كل عمالة من عمالات الجزائر، وهذا ما حفّز بعض الموظفين والمعلمين على تقديم طلب التجنس لنيل نفس الحقوق والمزايا المادية التي كان يتمتع بها الفرنسيون آنذاك.[4]

أخذ البرلمانيين يهتمون بقضايا الجزائر ومسائل فرضتها مستجدات المرحلة وفقا لتصريح أحد النواب في البرلمان الفرنسي "بول ليروي بوليو" **Paul Leroy Beaulieu** " سنة 1897م والذي أشار بقوله :"... إن الشيء المتأكد منه هو النمو الكبير للسكان الأهليين في الجزائر، وإن أكدنا على هذه الأرقام فلاتها هي التي يجب عليها أن تملي علينا أسلوب إدارتنا... إنه علينا أن نستميل العرب قبل فوات الأوان..." [5]

---

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص64.

[2] Albert Hugues Laurent, op, cit, pp 51-52-53.

[3] Henri Grimal, **La Décolonisation de 1919 A Nos Jours**, Éditions Complexe, Bruxelles, 1965, p67.

[4] معزوز هدى، المرجع السابق، ص199.

[5] حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص122.

إلا أننا عندما نتوقف عند مسألة توسيع دائرة الانتخاب في المستعمرات الفرنسية، نجد أن للأعضاء المنتخبين عن الجزائريين لهم دور استشاري فقط، عكس النواب المنتخبين في المجالس البلدية الذين تم انتخابهم بالاقتراع المباشر عن طريق التصويت بالقائمة عن كل دائرة، وهنا سيتم البحث عن أكثر الرجال تعليما وكفاءة لتسيير شؤون المستوطنين عكس تمثيل الجزائريين.[1]

كذلك يمكن القول بأنه وإلى غاية سنة 1908م، أصبح الأعضاء الجزائريون ينتخبون انتخابا بدلا من التعيين، أما في المجلس المالي فقد كان للجزائريين 27 عضوا، بعضهم معين والآخر منتخب (منهم 07 عن كل عمالة و06 عن الجنوب)، كما تم إنشاء المجلس الأعلى للحكومة طبقا لقانون 1898م، الذي تكون من 60 عضوا من بينهم 07 فقط جزائريون، وفيما يتعلق بالتمثيل النيابي على مستوى المجلس الوطني الفرنسي فلم يكن هناك من يمثل الجزائريين، وعلى هذا الأساس تمكن الأوربيون من السيطرة على شؤون البلاد، وصاروا يؤثرون على الحاكم العام وعلى رؤساء العمالات والبلديات.[2]

أيضا كان من بين التدابير التي عمد إليها الحاكم لويس تيرمان جملة اقتراحات أملاها النائبان طومسون ويوجين منها التي تقضي بتعزيز السيطرة على المسلمين وزيادة قبضة المعمرين في الجزائر بتوسيع الأراضي المدنية من 46650 كم سنة 1878م إلى 98 ألف كيلومتر، ومن خلال تطبيق قانون التجنس وتوسيع القاعدة الديموغرافية والاجتماعية للاستعمار بسن قانون باتبي 1889م، الخاص بالتجنيس التلقائي لمعظم الأجانب المولودين في الجزائر، فارتفع عدد الأوروبيين من 280 ألف سنة 1872م إلى 578 ألف سنة 1896م.[3]

هذا وأصدرت فرنسا المرسوم المؤرخ في 23 أوت 1898م (الخاص بالوفود المالية) وهو نوع من البرلمان الجزائري المصغر، الذي افتتحه الحاكم العام للجزائر لافيريير في 15 ديسمبر 1898م في ظل الجمهورية الثالثة، وتتمثل أهميته بتوسيع نطاق المبادئ السياسية للديمقراطية الحضرية إلى

---

(1) Maurice Wahl, **L'Algérie**, Librairie Germer Baillière Et Ce, Paris, 1882, p238.

(2) تابتي حياة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مبخوت بودواية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010- 2011، ص ص17-18-19.

(3) Jacques Simon, **Messali Hadj Invente La Nation Algérienne**, L'harmattan, Paris, 2018, p22.

الجزائر لتصبح على إثره الجزائر مستعمرة ذات طابع مختلط فليست مستوطنة مثل كندا ولا مستعمرة للاستغلال الاقتصادي ومجرد هيمنة سياسية مثل الهند.[1]

إذ يمكن التنويه لدور الوفود المالية في مناقشة الميزانية، التي يقدمها الحاكم لمدة سنة كاملة والتصويت عليها من قبل المجلس الأعلى للحكومة، وذلك وفق مرسوم أوت 1898م السالف الذكر، الذي حدد العدد بـ 24 مستوطنا مقابل 24 من الجزائريين: منهم 13 عضوا عربيا و6 أعضاء من القبائل، إذ يمنح المرسوم للحاكم السلطة المباشرة على كبار موظفي الخدمة المدنية والمحافظين والخدمات المدنية، باستثناء التعليم والعدالة والإذاعة،[2] كما يقر المرسوم أيضا تشكيل هيئة مسؤولة عن تصنيف دافعي الضرائب بين الفرنسيين والرعايا، فهناك جميع دافعي الضرائب المستوطنين والفرنسيين، كما يوجد الجزائريون المسلمون باعتبارهم رعايا فرنسيين يدفعون الضرائب، إذ تم وضع اعتبار للاختلافات القائمة بين الأعراق والنظم الضريبية، وبذلك عمدوا إلى تشكيل وفد به قسم للعرب وآخر للقبائل داخل بوظيفة استشارية بحتة.[3]

كما تتالت بذلك القوانين لتشريع الاستحقاق الانتخابي في الجزائر، وتفعيل السطو الفرنسي على الجزائريين وتثبيت لغلو المستوطنين، ومن بينها الأمر الصادر المؤرخ في 4 أكتوبر 1898م، الخاص بوضع القوائم الانتخابية الخاصة بالوفود المالية، أيضا المرسوم الصادر في 6 أكتوبر 1898م المكمل لعمل الوفود، وكذلك مرسوم 5 نوفمبر1898م، الذي يحدد تكوين الدوائر الانتخابية لانتخاب المندوبين.[4]

ثم كان قانون 19 ديسمبر 1900م المتعلق بمنح الشخصية القانونية للجزائر بميزانية خاصة، وقد وافق المجلس الأعلى للحكومة على هذه الميزانية، التي تداولت فيها الوفود المستفيدة وتمت تسويتها، في حين يحق لمجالس الجزائر في تصويتها على الضريبة.[5]

---

(1) Nabila Oulebsir, **Les Usages Du Patrimoine Monuments, Musées Et Politique Coloniale En Algérie (1830-1930),** Éditions De La Maison Des Sciences De L'homme, Paris, 2004, p178.

(2) Jacques Simon, Messali Hadj Invente La Nation Algérienne, op,cit, pp 22-23.

(3) **Société De Législation Comparée, Annuaire Législation Française, Contenant Le Texte Principales Lois Votées En France En 1808,** Librairie Cotillon F, Paris, 1899,pp 360.

(4) Ibid, p361.

(5) Maurice Hauriou, **Précis Droit Administratif De Droit Public Général A L'usage Des Étudiants En Licence Et En Doctorat Sciences Politiques,** Librairie De La Société Du Recueil Des Lois Et Des Arrêts, Paris,1903,p500.

3. مطالب الشبان الجزائريين بالاصلاحات1892م-1919م:

أمام تجبر السياسة الفرنسية واستفحالها،[1] ظهرت فئة الشباب ذوي الأصول الجزائرية، الذين تلقوا قدرا من التعليم، ولاحظوا الفوارق بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوروبيين، وغياب التمثيل السياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة، فتكاتفت هذه الفئة الشبانية وشكلت ما عرف بـ"حركة الشباب الجزائري" أو حركة الشبان الجزائريين" سنة 1892م، وسعوا لطرح هموم المواطن الجزائري وانشغالاته، بتفنيد صفة الأهلي واسترجاع الحريات الأساسية الملغاة بالقوانين الفرنسية.[2]

أيضا ظهرت خلال الفترة شخصيات فرنسية، حاولت بعث نوع من الإصلاح لتأزم الوضعية الاجتماعية في الجزائر، من بينهم الحاكم العام "**جول فيري**" في 16 مارس 1891م، الذي قام بتشكيل لجنة برلمانية، لاستقراء الوضع الحقيقي، وتوجهت اللجنة فعلا إلى الجزائر، وقدمت اقتراحات بمشروع دستور خاص بالجزائريين، ولم يؤخذ بمحمل الجد خاصة بعد رحيل جول فيري من الساحة السياسية بتنحيته في سبتمبر 1897م.[3]

إذ توالت القوانين الفرنسية حتى مع مطلع القرن العشرين، وجرت مناقشات طويلة في الفترة الممتدة المحصورة بين (1906م -1912م)، حول مسألة فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين، الذي أصبحيمثل حاجة ملحة بالنسبة لفرنسا لتقوية جيشها، وبحلول سنة 1912م أصبح القانون ساريا المفعول، رغم معارضة الجزائريين للوضع التي اتسمت بفترة من الهيجان وعدم الاستقرار في الجزائر.[4]

نتيجة لذلك شهدت المرحلة التي تلت فرض التجنيد الاجباري سنة1912م، حركات هجرة جماعية إلى المشرق بحثا عن العمل والأمن، كما برزت من هؤلاء المهاجرين طبقة من المثقفين،

---

[1] إنّ المقاومة المسلحة كانت وسيلة التصدي الأساسية للاحتلال، لكنها تميزت بانعدام الوحدة والتنسيق، وتخللتها فترات من الهدوء غير أنها لم تتوقف نهائيا إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين. للمزيد ينظر: صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، (د. ط)، الجزائر، 2008، ص25.

[2] يمينة بوجليدة، الحركة الوطنية الجزائرية (1950-1954) مسار وتصور، رسالة ماجستير تخصص في تاريخ الثورة، إشراف محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص ص25- 26.

[3] الحواس الوناس، المرجع السابق، ص24.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط4، بيروت، 1992، ص94.

الذين طالبوا بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، هذا وكان للصحف دور بارز في نقل انشغالات الجزائريين، حيث أصدروا عدة صحف منها؛ الهلال والراشدي اللتان صدرتا بمدينة جيجل، وتبلورت عن نشاطهم الفكري حركة سميت "بالجزائر الفتاة" ومن أبرز عناصرها: الحاج عمار، الصادق دندان،[1] أحمد بن إسماعيل بوضرية نقلوا من خلالها مطالبهم التي قدموها لفرنسا مايلي:

- إلغاء الضرائب المفروضة على الجزائريين.
- إلغاء القوانين الاستثنائية وقانون الأهالي.
- رفع مستوى الممثلين الجزائريين في المجالس الانتخابية، إلا أنه تصادف تكوينها واندلاع الحرب العالمية الأولى فضايقتها فرنسا.
- إجبارية التعليم باللغتين مع اعتبار اللغةا العربية اللغة الرسمية في البلاد.
- فصل الدين عن الدولة.[2]

إذ احتجت "حركة الشباب الجزائري" على نص قانون 1912م،[3] ويوضح الشيخ عبد الحليم بن سماية في اجتماع عمومي في العاصمة سنة 1912م:"... أن الجزائريين يجب أن يرفضوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي حتى ولو رضيت فرنسا بتعويضهم بالحقوق السياسية، لأن ذلك يخالف الشريعة الإسلامية..." [4]، فقد ألزمت الجزائريين بالخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات، كانوا يتلقون خلالها مكافأة قدرها 250 فرنكا مع إعفاءات وتأجيلات، إذ بلغ إحصاء عدد المجندين بحوالي 2400 مجند كحد أقصى مع المطالبة بتعويض سياسي، والمساواة في الخدمة العسكرية. [5]

---

[1] **الصادق دندان:** رجل كان كاتباً (خوجة) في إحدى البلديات المختلطة، وكانت الجريدة متأثرة بالصحافة الباريسية، وشارك في تحريرها بعض الكتاب الفرنسيين أيضاً، واستمرت بدون انقطاع إلى عشية الحرب العالمية الأولى، وكانت هي لسان حال النخبة الاندماجية، و دمجت صحيفتي (الإسلام) و (الرشيدي) لتصبحا جريدة (الإقدام) سنة 1919م. وقد عاش الصادق دندان إلى سنة 1938 م حين نعته جريدة (الوفاق) وسمته عميد الصحافة الإسلامية الجزائرية. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص248.

[2] محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 16-17.

[3] يمينة بوجليدة، المرجع السابق، ص ص25- 26.

[4] حميدي أبو بكر الصديق، **دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص40.

[5] Belkacem Rechom, **Les Musulmans Algériens Dans L'armée Française (1919-1945)**, L'Harmattan, Paris, 1996, pp 20-21.

أما بالنسبة للجماهير المسلمة فقد عبرت عن عدائها للخدمة العسكرية من خلال العديد من المظاهرات، عبر بعض السياسيين أمثال الحاكم العام السابق شارل جونار **Charles Jonnart** أنه ينبغي منح تعويض كاف للجزائريين مقابل التجنيد الاجباري، بينما عارضه في ذلك السياسي جان لويس ديلانسان، موضحا أنه لا ينبغي منح أي شيء للرعايا، فأعفى المرسوم الأول الأفراد العسكريين السابقين الذين تحصلوا على شهادة حسن السيرة والسلوك من المحاكم المحلية والخاصة، ومنحتهم الحق في التصويت في الانتخابات البلدية للجزائريين، وخصصت قيمة 4/3 من الوظائف الإدارية.[1]

إنَّ عدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة، أصبح الشغل الشاغل لفئة الشبان الجزائريين مع مطلع القرن العشرين، وسعوا للقيام بضغوطات على حكومة باريس لإنصاف الجزائريين، وتمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاعتراف بالشخصية الجزائرية.[2]

بسبب رفض التجنيد الاجباري لسنة 1912م، قررت الحكومة الفرنسية الاستجابة لبعض مطالب الجزائريين وأصدرت مرسوم بتاريخ 19 سبتمبر 1912م، الذي يسمح للشبان الجزائريين المجندين بالمشاركة في الانتخابات المحلية، والحصول على وظائف بعد الانتهاء من أداء الخدمة العسكرية.[3]

في هذا السياق يشير الدكتورين محفوظ قداش وجيلالي صاري :"... غداة توقيع المرسوم الذي شرع سنة 1912م للتجنيد العسكري للأهالي الجزائريين، وجه مستشارون بلديون بالعديد من المدن مستوحين من العرائض التي تم صياغتها في المقاطعات الثلاث للجزائر عريضة للسلطات الفرنسية طالبوا فيها، من جهة بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين، ويستلزم في مقابلة الحصول على الحقوق والمساواة مع الفرنسيين، بإصلاح النظام القمعي، وتمثيل حقيقي وكاف في مجالس الجزائر وفي فرنسا، وتوزيع عادل لمختلف مكونات الشعب الجزائري..."، حيث طالب الموقعون ما يلي:

- أن يتم توسيع الهيئة الانتخابية بشكل يضمن فعالية ومصداقية عملية الاقتراع.
- رفع عدد المنتخبين من الأهالي في المجالس الجزائرية إلى 5/2 من عدد أعضائها.
- تشكيل الهيئة الانتخابية بنفس الطريقة بالنسبة للناخبين في كافة المجالس الجزائرية.

---

(1) Belkacem Rechom,op, cit, pp 20,21.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 202- 203.

(3) المرجع نفسه، ص212.

- منح المستشارين البلديين الأهالي الحق في المشاركة انتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم.[1]

لما احتدم الصراع خلال فترة الحرب العالمية الأولى، اشتدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الجزائر، وزادت وتيرة الفقر والبطالة بتدني الظروف المعيشية، وفرضت الضوابط الصارمة على الجزائريين، [2]كما أُلغيت كل فكرة واحتمال لتسير أوضاع البلاد خارج الإطار الفرنسي،[3] ففرنسا لم تف بوعودها ولم تلب مطالب المجندين، فحسب عدة مصادر تاريخية أن هناك جبهات من القتال في الجيش الفرنسي شهدت فرار العديد من المجندين،[4] لأنهم لم يمنحوا أية حقوق نتيجة مساهمتهم في الـ ح.ع.1 جنب جيوش فرنسا.[5]

إذ يمكننا تفسير التصرفات الفرنسية؛ بالقول أن سلطات الاحتلال تلجأ دائما إلى نهج حرمان المواطنين من أدنى حقوقهم كوسيلة للضغط، كونها تقوم بدراسة الخصائص والطبائع الجزائرية، وتحدد المؤثرات والمغريات التي يمكن من خلالها تحقيق ما يراودها من سياسة اذلال وإخضاع، فقد ألغت المكافآة التي كان يتقاضاها المجندون نتيجة أعمالهم في الجيش الفرنسي، والتي يعتمدها هؤلاء في معونة أهاليهم وذويهم في ظل الظروف البائسة التي تمر بها البلاد إثر فترة الاحتلال، وهو أسلوب

---

(1) محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص ص25-26.

(2) Jean Bottaro**, History for the IB Diploma The Algerian War Additional case study for Causes Practices and Effects of Wars ,** Cambridge University Press, New York, 2011, p 07.

(3) يوسف حميطوش، منابع **الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص13.

(4) حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912-1936**، دار المدار، (د.ط)، الجزائر، 2013، ص60.

(5) إن من بين مظاهر النشاط السياسي في الجزائر في أعقاب الحرب العالمية الأولى انتشار جمعيات إسلامية في مختلف المجلات الرياضية الثقافية والتعليمية دعم الأمير خالد الكثير من هذه الجمعيات وترأس إحداها وهي جمعية الإخاء الجزائري، ومن أهدافها أنها وجدت لخدمة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية وتعبئة الجزائريين، وتكثيف الجهود وتوضيح التضحيات الجسام التي بذلها الشباب الجزائري إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى، وكذلك تحسيس الجزائريين بالقضايا السياسية. للمزيد ينظر: فتيحة سيفو، "الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائري" ، **مجلة عصور الجديدة**، جامعة وهران1، أوت 2016، مج06، ع 32، ص174.

ضغط مباشر لتوجيه الانذار لمن يخالف إرادتها، ويخرج عن طوعها بالحرمان من الحقوق السياسية، التي تصاحب كل مواطن مجنس.[1]

إذ ظهرت مقاومات وانتفاضات كسخط على قرار سياسة فرنسا منها انتفاضة " بني شقران " ببلدية معسكر، التي تركت أثرا كبيرا على السلطة الفرنسية في تلك الفترة. [2]

لذلك وضعت الحكومة الفرنسية مخططا بإدخال اصلاحات خلال فترة ح ع 1، فكان على سبيل المثال مرسوم 13 جانفي 1914م، الذي ينص على توسيع الوعاء الانتخابي للجزائريين، ورفع عدد المستشارين البلديين الجزائريين "الأهالي" من 1/4 إلى 1/3 من العدد الإجمالي للمجلس، على أن يكون العدد 12 بدلا من 6 مستشارين،[3] فمنذ سنة 1884م لم يكن للمستشارين من السكان الأصليين غير المتجنسين الحق حتى في انتخاب رؤساء البلديات، [4] وفي 15 من جويلية 1914م حصل المجلس الوطني الفرنسي على قرار عدل به بعض مظاهر قانون الأهالي، ونص على مايلي:

- إلغاء السلطة الإدارية المعروفة باسم الاحتجاز السري وتعويضه بعد خمس سنوات بالمراقبة المشددة.
- استثناء بعض الجزائريين الذين خدموا فرنسا في بعض المجالات) من قانون الأهالي.
- إعطاء حق المطالبة باستئناف الحكم للجزائريين التعديلات لم تحدث أي تغيرات أساسية في قانون الأهالي. [5]

إنَّ الوقوف على نقطة اصدار قانون 1914م، يلاحظ بأن سلطات الاحتلال قد عدلت المادة السابعة من قانون سنة 1884م الخاص بتمثيل الجزائريين في البلديات كاملة الصلاحيات، وفق نص القرار الجديد لسنة 1914م على زيادة عضوية الجزائريين في مجالس هذه البلديات، على ألا تتجاوز الزيادة ثلث الأعضاء، كما نص على أن يكون عمر الناخب الجزائري 25 سنة على الأقل، ومحققا لأحد الشروط التالية:

---

[1] تعليق وتحليل الباحثة.

[2] تابتي حياة، المرجع السابق، ص ص17- 18.

[3] سباعي سيدي عبد القادر، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870- 1940 الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مبخوت بودواية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص265.

[4] Joseph Peyrat**,** "L'élection d'Alger**",** **La Revue Indigène,** Paris, N° 130-132, Octobre-Décembre 1919, p188.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج2، المرجع السابق، ص262.

- أن يكون مالكا مقيما في بلديته سنة على الأقل.
- أن يكون موظفا عند الدولة أو العمالة أو البلدية أو متقاعد.
- أن يكون عضوا في الغرفة الزراعية أو التجارية أو حاملا لجائزة زراعية أو تجارية.
- أن يكون حاملا لشهادة ممنوحة له من معهد تربوي فرنسي أو حائزا على وسام فرنسي. [1]

لكن الحاكم العام ليتو **lutaud** في واقع الأمر لم يكن مهتما بالإصلاحات التي كانت تنادي بها شخصيات فرنسية يسارية أمثال وزير المستعمرات "ميسيمي**Adolphe Messimy** "، [2] الذي كان ينادي بالتخفيف من قانون العقوبات وإلغاء الأعمال الشاقة، وإعطاء تمثيل حقيقي للسكان المسلمين في المجالس للمنتخبة، بتوسيع نطاق التجنس والاستفادة من القوانين الفرنسية. [3]

أيضا كان الحاكم ليتو يرى في أن بقاء القوانين الاستثنائية ومنها قانون الأهالي (الأنديجان) كضرورة لتأديب السكان، وبقي مصمما على بقاء المجلس المالي على حاله: 24 أوربي مجنس بالجنسية الفرنسية، بينما 15 عضوا يمثلون السكان العرب و6 أعضاء لتمثيل سكان القبائل، كما امتنع الحاكم العام عن تطبيق فكرة توسيع نطاق الجنسية أو السماح للمسلمين بأن يشاركوا في انتخاب رؤساء البلديات أو إرسال من يمثلهم في البرلمان الفرنسي، لأنّ الأوروبيين في الجزائر لم يقبلوا بأي شكل من الأشكال منح الجنسية الفرنسية للمسلمين أو إعطاءهم حق التصويت في انتخابات المجالس المحلية، إذ يرون في تلك نهاية تواجدهم بالجزائر وانتقال السلطة إلى الأغلبية، الذين هم المسلمون الجزائريون.[4]

من خلال النظر في المعلومات التي تم طرحها سابقا يمكننا القول أن الجزائريين قد حرموا من حقهم في انتخاب رؤساء البلديات، وقد تجاهلت الإدارة الاستعمارية كافة مطالبهم التي تتالت عن

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج2، المرجع السابق ، ص ص 260-261.

[2] مسؤول سياسي وحكومي فرنسي من مواليد 31 جانفي 1869م في ليون (رون – فرنسا، عضو مجلس الشيوخ ونائب اشتراكي مروج للعدالة الاجتماعية، عّن وزيراً للمستعمرات قبل توليه مهام وزير الحرب في يونيو 1911م، ولعب دورًا حاسمًا في إصلاح القيادة العليا، عد عودته إلى مجلس الشيوخ عام 1923م، واصل معظم نضالاته. مؤسس جمعية علوم المستعمرات ورئيس لجنة المستعمرات، دعا إلى وضع سياسة متماسكة لتطوير الإمبراطورية وتدريب النخب المحلية على إدارة الأراضي. توفي في الأول من سبتمبر عام 1935م في شارنوز (بفرنسا). للمزيد ينظر:
https://www.mollat.com/livres/2603902/christophe-robinne-adolphe-messimy-1869-1935-heraut-de-la-republique-s-engager-autrement-servir-toujours
تاريخ الزيارة: 12 جوان2023م الساعة: 7:11

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص212- 213.

[4] المرجع نفسه، ص ص212- 213.

طريق عرائض الاحتجاج المستفاة من بنود القوانين الفرنسية لاسيما قانوني 1884م و1914م، اللذان حددا معاييرا معينة وبنودا دقيقة فيما يخص نسبة العضوية في الوعاء الانتخابي الذي اعتبرت فيه الجزائريين رعايا تابعين لفرنسا وبالتالي ظلت المساعي بتوفير: التعليم، المساواة، الضرائب، مرتبطة بطبيعة الحال بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين وقبول سياسة الادماج الفرنسي. [1]

هذا وطرحت فرنسا في قوانينها(1884م-1914م) صيغا رامية لتفكيك ترابط المجتمع التقليدي الإسلامي الجزائري، إذ استمرت في طرح أفكارها الإدماجية التدريجية، فكل قوانينها تصب في قالب واحد وهو الإدماج الإداري والسياسي، فكلها امتداد لنص دستور سنة 1848م.[2]

لقد تتالى الرفض الجزائري لسياسة فرنسا المدرجة تحت غطاء ما تسميه بـ"الإصلاح" والذي تزامن مع تمسك بعض الفرنسيين المهتمين بالحالة عبر البحر الأبيض المتوسط، ومن بينهم: جورج كليمنصو، جونار، ليغ، فلاندان، وفيري، روزي، ريمون بوانكاري، بورد، جورجيس، ميللي، موتي، الذين قاموا بحملة احتجاجية لضمان مقاعدهم النيابية، وتقلدوا مناصب هامة في فترة الحرب'(1914م-1918م)، وبادروا بتشكيل لجنة جديدة في مجلس الشيوخ لدراسة المشكل الجزائري. [3]

لذلك تتالت المطالبة بالإصلاحات خلال سنوات(1918م- 1919م)، رغم أنها لم تكن بالحجم المأمول، سواء كانت مسألة إصلاحات عسكرية، أو تعديل نظام التجنس أو ما فيما يتعلق بالحقوق السياسية وتمثيل الجزائريين، فقدم سلم الوزير الفرنسي ماريوس موتيت[4] تقريرا بتاريخ 1

---

(1) تعليق وتحليل الباحثة.

(2) Jacques Simon, **L'assemblée Constituante Dans Le Programme Nationaliste Algérien**, L'Harmattan, Paris, 2012, p24.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 258 -259، 263.

(4) **ماريوس موتيه:** ولد في 20 أبريل 1876م، من أصل فلاحي، من جنوب مقاطعة أرديش بلدة لارجنتيير، تنتمي عائلة ماريوس موتيه إلى البرجوازية الإقليمية، حصل على شهادة البكالوريا عام 1894، كان جنديا ثم تمت ترقيته إلى رتبة عريف. في عام 1897 ، وبدأ دراسة القانون في كلية ليون، انضم للنضال السياسي، يؤمن موتيت بالمواطنة وحقوق الإنسان، كان وزير فرنسي لما وراء البحار وأحد المتخصصين في المسائل الاستعمارية عضو في SFIO، طور مفاهيم معينة للمسائل الاستعمارية. للمزيد:
Jean-Pierre Gratien ,Marius Moutet Un Socialiste À L'outre-Mer, L'Harmattan, Paris, 2006, p17,38.

مارس1918م لمجلس النواب، لبعث مشروع قانون تمت صياغته في الجزائر العاصمة، ووقعه الحاكم جونار، ثم قدمه إلى البرلمان الفرنسي بتاريخ 14 ماي 1918م ليتم دراسته. [1]

إذ تألف نص القانون من 16 مادة بدلا من 42 من مشروع موتيت، فقد تطرق من خلاله لمسألة التخلي عن الأحوال الشخصية بغية التجنس، كما طرح موضوع دراسة الوضع السياسي والقانوني للجزائريين غير المجنسين، بعدم استفادتهم من حق الانتخاب، ومن ناحية أخرى طالب بادخال تعديلات واصلاحات شاملة للأوضاع بالجزائر، إذ انتقد النواب الفرنسيون نص القانون بتاريخ جوان 1918م، وعلى الرغم من ذلك تم الاقرار عليه من قبل مجلس النواب بتاريخ 7 نوفمبر1918م ومجلس الشيوخ في 30 جانفي1919م.[2]

إذ أدركت فرنسا حساسية وضعها في مستعمراتها بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ورأت أن لابد لها من فرض سياسة مرنة جديدة لإسكات صوت الجزائريين، لذلك قررت إصدار قانون خلال سنة 1919م، والذي يلغي بدوره معظم قوانين الاستثنائية، وتسويتها لمشكل ارتفاع الضرائب التي أنهكت عاتق الجزائريين، وإحداث إصلاحات تتعلق بصفة المواطنة الكاملة لدراسة وضعية رعاياها التابعين لها.[3]

---

(1) Aïssa Kadri, **Instituteurs Et Enseignants En Algérie 1945-1975 Histoire Et Mémoires,** éditions Karthala, Paris, 2014, p847.

(2) Op,cit, p847.

(3) أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، ملتزمة للنشر، القاهرة، 2001، ص162.

الفصل الأول

شرعنة حق المواطنة والإنتخاب للجزائريين وفق قانون 04 فيفري1919م

المبحث الأول: وضعية الحريات السياسية للجزائريين قبل تشريع 4 فيفري1919م

المبحث الثاني: تجسيد بنود القانون في الجزائر 1919م-1925م

المبحث الثالث: الانشغالات النخبوية بالانتخابات البلدية والعامة 1919م -1925م

أدركت السلطات الفرنسية أهمية الجزائر وخشية فقدان السيطرة عليها، لاسيما في فترة توتر الأوضاع الداخلية لفرنسا نتيجة الحرب العالمية الأولى، حينها سعت لتجنيد الشباب الجزائري في صفوفها لتكون جيوشا ضد قوة ألمانيا النازية، مقابل منح الجزائريين الحقوق بالمساواة مع الفرنسيين وبمجرد نهاية الحرب لجأت فرنسا من جديد إلى سياسة المراوغة، وقامت بإصدار قانون4فيفري1919م الذي نص على تحديد شروط الاستفادة من المواطنة الفرنسية، كسبيل لنيل الحقوق السياسية في الجزائر، هذا ونص أيضا على تحديد الهيئة الانتخابية التي تستفيد من امتياز وحق الانتخاب، ومنها كانت محطات للانتخابات البلدية والعمالية بتخصيص فئات معينة ممن استوفوا شروط قانون1919م.

المبحث الأول: وضعية الحريات السياسية للجزائريين قبل تشريع 4 فيفري1919م

1. الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين من خلال القانون:

بعد مشاورات طويلة بين جورج كليمنصو **Georges Clemenceau** رئيس الحكومة الفرنسية والحاكم العام المدني سيليستان شارل جونار، وكذلك التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ الفرنسي على مجموعة المقترحات المتعلقة بفرض اصلاحات لما خلفته الحرب العالمية الأولى، تم الإقرار على القانون المعروف باسم قانون 04 فيفري 1919م بتصويت 166 عضوا مؤيدا مقابل 53 صوتا معارضا له، وأعلنت بعض الصحف الفرنسية أن هذا التصويت يجسد نصرا لليبراليين وهو أمر مصيري يقضي إلى اتحاد دائم بين عرقين محكوم عليهما بالتفاهم، وفي حقيقة الأمر فإن المصادقة على هذه الإصلاحات جاءت خاتمة لمرحلة بدأت في الواقع سنة 1914م.[1]

لقد عرفت هذه المبادرة كذلك بـــ "إصلاحات 4 فيفري 1919م" وأيضا "قانون جونار" أو" قانون كليمنصو"،[2] إذ يعد أهم قانون شرع للجزائريين جاء فيه توسيع دائرة التصويت في الانتخابات البلدية لعدد من المسليمن الجزاايرين مع الحق في التمتع بالامتيازات لحاملي الجنسية الفرنسية، ورفع عدد المستشارين البلديين المسلمين والارتقاء إلى الوظائف والأعمال العامة باستثناء 42 وظيفة للسلطة. [3]

إذ عمل قانون جونار على الأخذ بمبدأ مكافأة ولاء السكان المسلمين الداعمين لفرنسا في الحرب بتوسيع حيز التعامل معهم، من خلال خلق وضع جديد لهم، بإنشاء كلية انتخابية خاصة بالسكان الأصليين والمؤلفة من أعضاء اختارتهم الإدارة للمشاركة في الانتخابات المحلية، وهذا ما أثار غضب المستوطنين.[4]

لقد قامت فرنسا من خلال قانون 1919م كذلك بإنشاء نظام الكليتين الانتخابيتين الأولى خاصة بالفرنسيين والثانية خاصة بالجزائريين الذين استوفوا الشروط المضبوطة في نص القانون.[5]

---

[1] العربي غانم، سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قدادرة شايب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012-2013، ص ص32- 33.

[2] Pierre Caravano, **Algérie Le Grand Malentendu**, L'Harmattan, Paris, 2020, p59.

[3] نقادي سميرة، واقع تعليم الجزائريين في ظل التشريعات الفرنسية ما بين 1919-1945، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، الجزائر، 2007-2008، ص11.

[4] Jacques Cantier, **L'Algérie Sous Le Régime De Vichy,** Éditions Odile Jacob, Paris, 2002, p24.

[5] محمد بليل، المرجع السابق، ص ص 61-60.

إذ تكون هذا القانون من أربعة محاور كبرى، حيث تعلق المحور الأول بالحقوق السياسية، أما المحور الثاني فهو خاص بالمواطنة (الحصول على الجنسية الفرنسية)، وفيما يخص المحور الثالث فخص الحقوق العسكرية، بينما كان المحور الرابع يعني بالحقوق الإدارية. [1]

من الواضح أن الإدارة الفرنسية عمدت إلى خلق فجوة بين الجزائريين والفرنسيين، من خلال منحها الانتخاب وحق التمثيل لفئة معينة وفق شروط ضبطها نص القانون المصرح به يوم 4 فيفري1919م والمرسوم المكمل بتاريخ 6 فيفري1919م، حيث حدد الكلية الانتخابية الخاصة بالجزائريين عرب وقبائل، بعدد منخفض من النواب الممثلين شريطة التحلي بالمواطنة الفرنسية، هذا وكان للمستوطنين من عملاء الإدارة الفرنسية النصيب الأوفر في انتخاب المجالس البلدية والولائية والتمثيل النيابي بصفة مباشرة بينما حرم الجزائريون من ذلك، وظل تموقعهم مقتصرا على التمثيل بصفة مراقب لا نائب في المجلس.[2]

في نفس السياق يبين المؤرخ شارل روبير أجيرون أن اصدار القانون، كان في الأصل لضمان زيادة معدل التصويت للهيئة الانتخابية في الجزائر على أساس القائمة، لكنه لم يحدث تغييرا كبيرا، رغم الآمال التي كانت معلقة عليه، بأن يكون ردا للجميل مقابل التضحيات، التي قدمها الجزائريون لفرنسا في حربها، وتأملا في أن يكون نموذجا لنظام انتخابي عصري، ولكنه اتضح بأنه وسيلة لتلبية احتجاجات الأوربيين في الجزائر، واستحدث في الواقع وضعا قانونيا للجزائريين، واعتبرهم كرعايا تابعين لفرنسا وليس كمجنسين،[3] ففي نظام فرنسا الجمهورية يخضع فيها الفرنسيون للقوانين المدنية و يدفعون الضرائب الفرنسية، بينما تفرض الضرائب العربية بسياسة مجحفة على الجزائريين، وتخول أمورهم للمحاكم الاستثنائية وفق ما نص عليه قانون الأهالي.[4]

وعليه ينظر إلى القوانين والمراسيم الصادرة ما بين فيفري- مارس 1919م على أنها كانت داعمة لعدد محدود من الأعيان والجنود الموالين لفرنسا؛ من خلال رفع نسبتهم في المجالس العامة

---

[1] العربي غانم، المرجع السابق، ص ص34 -35 -36.

[2] تعليق وتحليل الباحثة.

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871**، مج1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 440.

[4] محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون الجزائر لفتاة مراسلات وتقارير 1837- 1918**، تر، محمد المعراجي، عمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013، ص291.

والوفود المالية مع استثنائهم من البرلمان الفرنسي،[1] وأقر أيضا نص القانون اتخاذ إجراءات جديدة تضمن حقوق تمثيل الجزائريين بالسماح لمستشاري البلديات بانتخاب رؤسائهم؛ وأعلن عن إنشاء مجلس استشاري مقره بباريس يضم ستة (06) أعضاء مسلمين يتم اختيارهم ضمن المجالس الجزائرية، وتسعة (09) فرنسيين تختارهم الحكومة ومجلس الشيوخ والبرلمان بنسبة الثلث، كما أعاد النظر نص القانون في التخفيف من حدة إجراءات القوانين الاستثنائية (الأنديجان) للحاصلين على رتب منها (القضاة المثبتون للمحاكم الردعية، الجنود وأبنائهم، المنتخبون، التجار الخاضعون للضريبة المهنية، الموظفون، أعوان الدولة في العمالات والبلديات، أن يكون حاصل على شهادة التعليم الابتدائي).[2]

يمكن الاستخلاص بأن فرنسا سعت بالدرجة الأولى إلى استقطاب فئة النخبة بسياسة غسل الأدمغة وترويض العقل لقبول الوجود الفرنسي، وبالتالي عملت سلطة الاحتلال على خلق جيل من العملاء المدافعين عن مشروعها الحضاري في الجزائر، فكان منهم الضباط المترجمون مثل: بن داود وقاضي والمعلمون مثل: فتاح الذي عمل بصفوف ميليشيا المعمرين في مدينة سور الغزلان أثناء ثورة المقراني، والأساتذة مثل: محجوب بن خلفات صاحب كتاب (اندماج وتعليم الأهالي)، وكانت الأولوية لهم في كافة الامتيازات المحددة في القوانين الصادرة في حق الجزائر، من تجنيس وانتخاب وتمثيل نيابي، فأغلب الأشخاص المذكورين آنفا، قد دخلوا الأسرة الفرنسية بواسطة التجنس، وكلهم تقريبا خلفاء لعائلات أوروبية، وبعضهم انحدر من أمهات فرنسية، اندمجوا في بوتقة العائلة الأوروبية.[3]

إن الأمر الذي يعتبر إصلاحا حقيقيا في قانون فيفري 1919م، في أنه حقق النخبة الجزائرية مطلبا هاما يتمثل في إشراك المستشارين البلدين في انتخاب رئيس البلدية ونوابه، وكانت استجابة للمطالب الأكثر استعجالا للمسلمين، وقد أثارت هذه المسألة ضجة عنيفة في أوساط الكولون. ولكن

---

(1) Jacques Simon, **L'Algérie Dans La Seconde Guerre Mondiale**, L'Harmattan, Paris, 2015, p11.

(2) دويدة نفيسة، المسألة الثقافية من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية 1927 –1945، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف ميلود عويمر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، قسم التاريخ، الجزائر، 2009 – 2010، ص102.

(2) تابني حياة، الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، الجزائر، 2005–2006، ص12.

(3) الزبير سيف الإسلام، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص ص29 –30.

على الرغم من الارتفاع الكبير في عدد الناخبين المسلمين، إلا أنَّ مشاركتهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية تبقى مرهونة بقبولهم شروط قانون 4 فيفري 1919م الخاصة بالتجنس.[1]

بذلك يمكن القول أن مثل هذه المبادرات عمدت إليها الإدارة الفرنسية على أساس أنها ستسوي مسألتي الضرائب وقانون الأنديجينا، أما فيما يخص جانب الحقوق السياسية، فقد اكتفى بزيادة عدد الناخبين الجزائريين من الأعيان والتجار وأصحاب الأملاك.[2]

لقد كتب المؤرخ الإنكليزي أرنولد توينبي تعليقا على ماجاء به قانون فيفري1919م قائلا:"... إن هذه الإصلاحات قد جاءت نتيجة المبادرة الفرنسية وليس لضغط ..."، وأشار توينبي أن فرنسا قد قررت تلك الإصلاحات، لكي تظهر اعترافها بالجميل للجزائريين، فالإصلاحات المسماة بقرار 4 فيفري1919م هي بمثابة محطة نهائية لرحلة طويلة ابتدأت سنة 1914م، ونتيجة أيضا للضغوط الخارجية على فرنسا لمنح بعض الحقوق للجزائريين، ومنها التخوف من أثر الدعاية الألمانية – العثمانية ضد فرنسا.[3]

إن القول بأن فرنسا قد جاءت بالإصلاحات تحت شعور الاعتراف بالجميل، كما يقول توينبي، هو قول يغض النظر عن كل هذه الضغوط التي حدثت قبل الحرب. وبين سنوات 1914م–1918 م ما دام كليمنصو قد وعد بالإصلاح سنة 1908م، وهتري بوانكاريه **Henri Poincaré** سنة 1912م، فإن قرار سنة 1919م م كان استجابة للضغط الوطني وليس وشعورا بالاعتراف بالجميل من فرنسا،[4] وعن أسباب صدوره، نذكر:

- الثورات المسلحة التي عرفتها الجزائر بداية القرن العشرين: عين التركي، عين بسام، الأوراس، والتوارق ووجود بعض الشخصيات الليبرالية والإنسانية، التي كانت تدعو إلى إدخال إصلاحات لوضع الأهالي أمثال ليغ وجونار، أيضا صحف وجمعيات فرنسية نادت بالإصلاح واستنكرت القوانين الاستثنائية جريدة لوتون "**Le temps** " والمجلة الأهلية.[5]

---

[1] سباعي سيدي عبد القادر، المرجع السابق، ص ص266 – 267.

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص162.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، ج2، المرجع السابق، ص257.

[4] المرجع نفسه، ص ص 260 –261.

[5] العربي غانم، المرجع السابق، ص ص33 –34.

- ضغوطات خارجية على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر منها الدعاية الألمانية. العثمانية، ثورة العرب في المشرق، الثورة البلشفية، انتصار الأقليات المضطهدة في أوربا، إعلان الرئيس ولسون "مبدأ تقرير المصير".
- ترضية السلطات الاستعمارية للأهالي الجزائريين ضمان استقرار الوضع وتفادي الاحتجاجات إسكاتا للمعارضة جزاء مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى.[1]

إذ يذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله :"... لقد واجهت فرنسا هؤلاء الجزائريين بقانون الأهالي (كود الأندجينا) بعد ثورة 1871م، وبنكران الحقوق بعد مؤتمر فرساي 1919م ..." [2]

هذا ويشير المؤرخ بن يامين ستورا حول ذلك: "...كانت من عواقب نهاية الحرب العالمية الأولى قانون 4 فيفري 1919م ليفسح المجال أمام البعض ممن تتوفر فيهم شروط بالتجنس من بينهم من خدموا في الجيش الأفراد العسكريين السابقين، ملاك الأراضي، الأثرياء من السكان الأصليين المعروفين بمشاعرهم المؤيدة للوجود الفرنسي... " [3]

وضع الحاكم جونار صورة عامة عن الوضع، واقترح سلسلة من الإصلاحات التي سيتم تنفيذها للعودة إلى الحياة الطبيعية، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من عواقب الحرب، وقد أدى اعتمادها على فرنسا وضعف جهاز إنتاجها إلى تضخيم أزمة النظام الاستعماري، واستمرت عواقب الحرب حتى عام 1928م وتفاقم العجز في الميزانية. [4]

على الرغم من يقظة الجزائريين بأهمية التمثيل النيابي في مختلف المجالس البلدية، إلا أن السلطة الفرنسية لطالما أقامت سدودا منيعة أمامهم، لئلا يصبحوا خطرا على الأقلية الأوروبية، ورسمت انتخابا جد محدود،[5] وكان تطبيقه يضمن زيادة نسب الانتخاب في الهيئة الانتخابية الجديدة

---

[1] العربي غانم، المرجع السابق، ص ص33 -34.

[2] أبو القاسم سعد الله، **خارج السراب مقالات وتأملات**، دار البصائر، ط 2، الجزائر، 2009، ص21.

[3] Benjamin Stora, **Messali Hadj (1898-1974) Pionnier Du Nationalisme Algérien,** L'harmattan, **Paris,** 1991, p32.

[4] Jacques Simon, **L'Algérie Dans La Seconde Guerre Mondiale,** op,cit, pp10-11.

[5] بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840 - 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صالح لميش، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص123.

الموسعة، عن طريق الاقتراع على أساس القائمة، وكان من الممكن أن يكون ذلك القانون الثانوي إيذانا بميلاد نظام بلدي عصري، و لكن لم يحدث ذلك.[1]

عند افتتاح جلسات المناقشات المتعلقة بقانون الانتخابات لسنة 1919م، حاول البرلمانيون الجزائريون الحصول على زيادة في تمثيلهم بطلب من النواب الفرنسيين (هوب أوش، أوشتين، طومسون)، وأعضاء مجلس الشيوخ (أوبري، كولين، سانت جيرمان) 3 نواب لكل قسم بدلا من 2، وأشاروا إلى أهمية سكان الجزائر الأوروبيين الذين يقدر عددهم بـ 600000 نسمة.[2]

إن التمحيص في المواد المنصوص عليها في قانون فيفري 1919م، والمتعلقة بجانب "الحقوق السياسية وتمثيل الجزائريين"؛ نجد أن نص القانون يتضمن صيغة تجعل الجزائري مواطنًا وسطًا بين المواطن الفرنسي والرعية البسيط: في صفة 'نصف المجنس'.[3]

في ذلك يشير فرحات عباس: "...في آخر الحرب منحتنا فرنسا دستورا، ولم يصبح ذلك ممكنا إلا بفضل جورج كليمنصو ونفوذه، وفي حقيقة الأمر أن هذا الإصلاح لم يغير من حالتنا بل بقينا رعايا، من أهل الذمة إن صح هذا التعبير، وبقيت القوانين تقوم حاجزا بين العربي والفرنساوي، ولم تغير إلا كيفية تعيين النواب الأهالي في مختلف المجالس المحلية ولكن مشكلة الجنسية والمساواة بقيت كما كانت عليه، أصبح الممثلون الجزائريون منتخبين من طرف قسم خصوصي من الأهالي، وللمرة الأولى خول النواب القسم الثاني (أي المسلمين)، أن يشاركوا في انتخاب النيابات المالية.[4] لكن عددهم بقي منحصرا في ثلث عدد النواب الفرنسيين..." [5]

أيضا يضيف شارل أندري جوليان تعليقا: "... إن قانون 4 فيفري 1919م الذي يمكن اعتباره أنه قانون في التشريع الجزائري قبل نظام سنة 1947م، لم يقتصر على تسهيل الدخول في المواطنة الفرنسية فحسب ففتح جميع المجالس البلدية في وجوههم بدون تقرير المساواة في العدد مع الفرنسيين،

---

(1) شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة1871 إلى اندلاع حرب التحرير1954**، ج2، تر، عيسى عصفور، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 440.

(2) Jacques Binoche, **L'Algérie Et Sa Représentation Parlementaire 1848 -1962**, L'Harmattan, Paris , 2018, P21.

(3) نفيسة دويدة، المسألة الثقافية من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية 1927-1945، المرجع السابق، ص104.

(4) عباس فرحات، **حرب الجزائر وثورتها**، تر، أبو بكر رحال، منشورات **ANEP**، (د. ط)، الجزائر، 2005، ص137.

(5) شارل أندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر، المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،(د. ط)، الجزائر، 1976، ص47.

ولكن مع إشراك نواب الأهالي البلدين في انتخاب رئيس البلدية وأعضاءه، وأصبح جميع الأعمال للبالغين من العمر الخامسة والعشرين والمنتمين إلى أصناف متسعة جدا مسجلين وجوبا في القوائم الانتخابية، وبمجرد ما شاع خبر وضع المشروع المذكور ثارت ثائرة الرأي العام الفرنسي بالجزائر، معارض بكل شدة لكل توسيع في الحقوق السياسية لفائدة الأهالي، مدعيا أنه يترتب على ذلك انقلاب عظيم ينذر بتحطيم السيادة الفرنسية..." [1]

إن المُلاحظ والباحث يجد أن قانون فيفري لسنة 1919م قد مثل حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، ولأول مرة منذ قانون الجنسية (سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865م)، ثم أقر مشروع يناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية من جهة، وحق الترشح والتصويت، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى، فبفضل حالة عدم الاستقرار التي عرفتها فرنسا، بالإضافة إلى الضغوط التي تعرض لها ساستها، ثم وضع قانون سنة 1919م ليوضح المبادئ المحددة للعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين. [2]

يضا يعلق النائب فرحات عباس قائلا:"...إن هذا القانون الجديد كان لا محالة واهيا، ولذا لا يستطيع أن يكون أساسا لتشييد بناء اجتماعي صحيح وصرح محكم، ورغم ضعفه تهافت عليه أقطاب الاستعمار وأساطين ساسته فهدوه من أركانه متواطئين مع إدارة الجزائر العليا، ورغم هذا كله، فإنَّ هذا القانون استطاع أن يبرز للوجود كعريضة مطالب ورجالا جدد لم تجد الحكومة عليهم سلطانا، ومن جملتهم نذكر الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر والضابط السابق في الجيش الفرنساوي..."[3]، ويشير الدكتور أبو القاسم سعد الله:"...لقد واجهت فرنسا هؤلاء الجزائريين بقانون الأهالي (كود الأندجينا) بعد ثورة 1871م، وبنكران الحقوق بعد مؤتمر فرساي 1919م... " [4]

في نفس السياق يذكر مصالي الحاج "...في هذا الوقت تم التفكير في منح حق الاقتراع إلى شرائح جديدة من السكان لانتخاب ممثليهم في المجلس البلدي، المجلس الجهوي، وفي المفوضيات

---

[1] شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص50.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص272.

[3] فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، منشوراتANEP، الجزائر، 2005، ص ص 138- 139.

[4] أبو القاسم سعد الله، خارج السراب مقالات وتأملات، المرجع السابق، ص21.

المالية، فهذه المبادرة التي اعتبرناها حدثا تاريخيا تم تقديمها من طرف الحكومة؛ على أساس أنها مكافأة للأهالي الذين تصرفوا كالأبطال خلال حرب 1914م-1918م..." [1]

أيضا يضيف مصالي قائلا:"... إن هذه الالتفاتة اللطيفة التي لم يكن لها أهمية من المنظور السياسي، إلا أنها أحرزت أثرا عميقا في كل القطر الجزائري. فالشعب الذي أعطى لهذه اللفتة قيمة تفوق المستحق، ظن أن هذا الإجراء قد ينهي كل الجور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي الذي كان ضحيته، و بدأ يرى أن التعامل سيتم على قدم المساواة بينه وبين الأوربيين، وهكذا فإنه سرعان ما تصيبه خيبة الأمل، فالمعمرون الذين لا يريدون تحسين وضعية الجزائريين، فالمعمرون والمستعمرون و لأسباب متعارضة أظهروا إذن غضبا كبيرا..." [2]

يوضح كذلك الدكتور أبو القاسم سعد الله أن الإصلاحات الفرنسية الصادرة بعد نهاية الحرب الأولى سنة 1919م، قد زادت من حدة سوء التفاقم بين جماعة النخبة الجزائرية، وكان الخلاف واضحا حول الاندماج؛ أي بمعنى أن يشرع في التعجيل بالمناداة بضم الجزائر إلى فرنسا، وجعل من سياسة الاندماج كإحدى الوسائل المحققة للمساواة مع الفرنسيين أو يجب الإصرار على المساواة مع الاحتفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية.[3]

يشير كذلك أجيرون بهذا الصدد إلى وجود فئة شبابية جزائرية، تكونوا في المدارس الفرنسية وارتدوا الملابس الأوروبية، وفي المقابل هناك فئة عرفت بأصحاب"العمائم القديمة" الناطقة باللغة العربية المرتبطة بالإسلام والتقاليد، الرافضين لأي تغيير يمس المجتمع، ولكن في الواقع كان التياران متعارضين في بعض الأحيان، متقاربين في البعض الآخر، وتباينت مواقفهم مما جاء به قانون سنة 1919م.[4]

---

[1] مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج1898-1938**، تر، محمد المعراجي، منشورات **ANEP**، الجزائر، 2007، ص ص92- 93.

[2] المصدر نفسه، ص93.

[3] أحمد مريوش، "بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية وانعكاسها على القضية الوطنية ما بين 1919 – 1943"، **مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2008، مج1،ع2، ص93.

[4] Aïssa Kadri, **Instituteurs Et Enseignants En Algérie (1945-1978) Histoire Et Mémoires,** Éditions Karthala , Paris, p88.

2. القاعدة الانتخابية للجزائريين في مرسوم 6 فيفري 1919م:

أقدمت وزارة كليمنصو على عرض قانون جونار الذي أنشأ كلية انتخابية للجزائريين مكونة من 425ألف منتخب، وفرضت شروطا محددة للحصول على الجنسية الفرنسية، إلا أن قانون الأهالي القمعي ظل بلا مساس، ونتيجة ذلك رفض المعمرون هذا القانون، كونه سيفسح مجالا لاستفادة الجزائريين المسلمين بنصيب من الحريات السياسية، وهذا سيمس الامتيازات التي يتمتعون بها. [1]

لقد تضمن مرسوم 6 قانون فيفري 1919م قسما موسوما بعنوان "**النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين**"، وقد نص هذا الأخير على أن الجزائريين الذين لا يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر كأعضاء منتخبين، كما نص على أن المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة؛ سيكون لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم، ومن جهة أخرى فإن الجزائريين الذين يعينهم الفرنسيون (القياد، الآغاوات، والباشوات)، هم ممنوعون من تولي منصب انتخابي بالإضافة إلى مركزهم المعين. [2]

إن هذا القانون لأول مرة حدد قسما انتخابيا حاصر العدد من 100 ألف ناخبا بالنسبة للمجالس العامة والمندوبين الماليين يمثلون بنسبة (10.5 % من المسلمين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة)، وأكثر من 400 ألف ناخبا لمجالس البلديات كاملة الصلاحيات وجماعة الدوار بنسبة 43%، فالوعاء الانتخابي انتقل من 57 ألفا ناخبا في مارس 1914م إلى 90 ألفا في 1919م، وارتفع عدد الناخبين في 1920م لأكثر من 425 ألف أي بنسبة 43 % من الأعضاء المعنيين، وحسب النائب البرلماني موريس موتي **Marius Moutet**، أن الناخبين البلديين "الجزائريين" انتقلوا من حوالي 38 ألف ناخبا في 1866م إلى 57 ألف ناخب في 1914م وصولا إلى 425 ألف ناخبا في 1920م، وحدد عدد المستشارين البلديين الجزائريين كالتالي: 4 مستشارين لـكل: 100-1000 ساكن وإن زاد عن ذلك يضاف مستشار دون أن يتعدى عدد المستشارين "الجزائريين" ثلث مجموع المجلس وأن لا يتعدى عدد 212 مستشار. [3]

---

[1] The French Colonial Mind, Violence, **Military Encounters, and Colonialism (France Overseas: Studies in Empire and Decolonization)**, University of Nebraska Press, London, 2011, Volume 2, January ,p 127.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، المرجع السابق، ص ص273 -274.

[3] سباعي سيدي عبد القادر، المرجع السابق، ص ص266 - 267.

لقد أكد مرسوم 1919م على أن الجزائريين الذين يعملون كمستشارين جزائريين في البلديات؛ يمكنهم المساهمة في انتخاب رئيس البلدية، مع عدم ازدواجية المسؤولية، أي لايحق للموظفين في وظائف إدارية تولي المناصب الانتخابية.[1]

لذلك يمكننا القول أن المظاهر الايجابية في قانون1919م، تبدو بتوسيع دائرة المقترعين وزيادة عدد أعضائهم، واسترجاع العمل بنظام الجماعة، ومنح الجزائر بين حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات، وقد أثار ما أثار استنكار المستوطنين الأوروبيين، بينما نلاحظ أن القانون غير ديمقراطي، حيث أبقى على نظام الهيئتين الانتخابيتين: الهيئة الأولى مكونة من الناخبين الأوروبيين الفرنسيين، ويمثلون ثلاثة أرباع الأعضاء في المجالس المنتخبة، والهيئة الثانية مكونة من الناخبين الجزائريين، ويمثلون ربع الأعضاء.[2]

أما فيما يخص التمثيل في المجالس العامة، فقد ارتفعت نسبة تمثيل الجزائريين من 20 إلى 33 عضو أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 خلال سنة 1914م، إلى 29 عضو سنة 1919م، أما الأوروبيين فقد احتفظوا بعدهم87 عضو، وعليه فإن عدد أعضاء المجالس العامة قد ارتفع من 105 (87 للأوروبيين و18 للجزائريين المسلمين عام 1914م إلى 116 (87+29) عام 1919م، أما تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي باريس مثل الأوروبيون)، فقد غيب تماما في نص الإصلاحات، ولا توجد أية إشارة للموضوع بناتا.[3]

أيضا تمت زيادة أعضاء مجلس الجماعة في البلديات المختلطة إلى 1007 عضوا، وكذلك في البلديات كاملة الصلاحيات إلى 281 عضوا بزيادة 65%، والمستشارين في المجالس الولائية من 18 إلى 29 مستشارا (10 عن عمالة قسنطينة، 10 عن عمالة الجزائر، و09عمالة وهران). كما رافق ذلك توسع الدائرة الانتخابية للنواب الماليين من 5090 قبل إصلاحات 1919م إلى 103149 بعدها

---

[1] عواريب لخضر، شعوب المستعمرات ومؤتمر الصلح 1919م دراسة في العرائض واللوائح، الشعوب العربية نموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2015- 2016، ص267.

[2] أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص72.

[3] المرجع نفسه، ص ص216- 217- 218.

مع بقاء عدد النواب كما هو، أي 21 نائبا على ألا يتجاوز عددهم في المجالس التمثيلية (البلديات والولايات) 3/1 أو 5/2 ، والسماح بانتخاب رؤساء البلديات ومساعديهم.[1] وذلك وفقا للشكل رقم01.

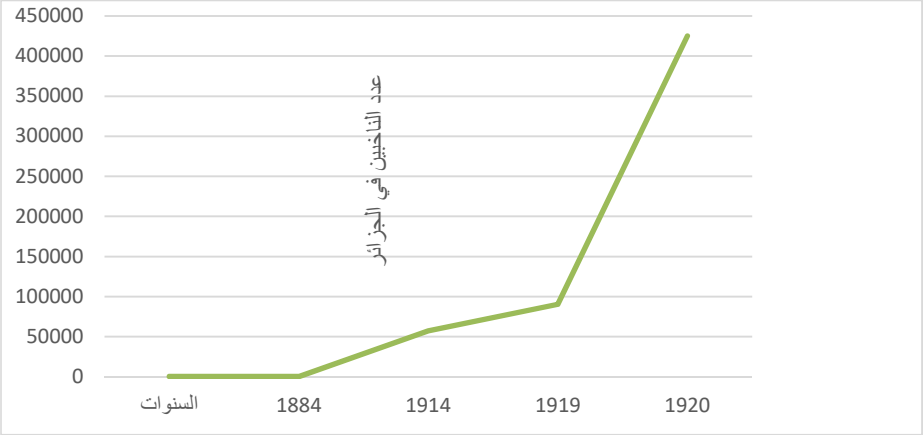

الشكل رقم 01: منحنى بياني لتطور عدد الناخبين في الجزائر بدلالة عدد السنوات من إعداد الباحثة.

من خلال استقرائنا للمعطيات الاحصائية المتعلقة بعدد الأفراد المسموح لهم بالانتخاب في المجالس البلدية كانت أو العمالية أو حتى الدواوير(الجماعة والتاجماعت)، إذ يتضح هناك تذبذب واختلاف في النتائج المطروحة، مما يعيق نوعا ما عملية حصر العدد الرسمي، وعليه فالقيم العددية والنسب المطروحة هي نسب تقريبية وفقا لما أتيح لنا من استقراء بعض الوثائق والكتب.

إن محاولة تسوية وضعية الجزائريين أمام القانون الفرنسي كان باعتبارهم أنصاف مواطنين،[2] كما أن تمديد الهيئة الانتخابية للسكان الأصليين جرى بتوفر شروط معينة منصوص عليها في المرسوم السابق الذكر(6 فيفري1919م)،[3] حيث تضمن المحور الأخير منه مايلي:

- **إحلال مجالس الجماعات (تاجماعت) في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة:** وكان الهدف المعلن من إعادتها هو حماية سكان هذه البلديات و دواويرها من استغلال المستعمرين ورؤساء وقدر عدد أعضائها من 06 إلى 16 عضوا.
- يحق لرئيس مجلس الجماعة المشاركة في مناقشات المجلس البلدي كمشارك فقط من الجزائريين.[4]

---

[1] العربي غانم، المرجع السابق، ص ص34 -35 -36.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مج2، المصدر السابق، ص 440.

[3] Henri Msella, **Les Juifs d'Algérie sous le Régime de Vichy 10 juillet 1940 –1943**, Préface, Ben Jamin Stora, L'Harmattan, France, 1999, p92.

[4] العربي غانم، المرجع السابق، ص ص36 -37-38.

أما بخصوص طريقة الانتخاب فإن ممثلي الجزائريين قد جاؤوا من قسم انتخابي مقيد جدا، لا يؤذن لهم بأي ضمان في أن يكونوا مستقلين، والحق أن القانون الانتخابي الخاص بالجزائريين حدد شروط في الناخبين بأن يكونوا من: الموظفين والمتقاعدين، والمالكين للأملاك الفلاحية والمالية، والحاملين لوسام الشرف "ليجون دونور" ليجون دونور"[1] أو لأي ميدالية تذكارية، فهم فقط الذين لهم صلاحية الترشيح، أما التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة، مثل الأطباء، المحامين، ورجال الأعمال، فإنهم جميعا مستثنون من حق الترشيح للانتخاب.[2]

هذا وأقرّ مرسوم فيفري 1919م، أن القياد أعضاء في اللجنة البلدية وكذلك رؤساء جماعات الدواوير، إذ يوضح قانون 04 فيفري 1919م في مادته 12 شرطا وهو؛ ألا يكون عدد هؤلاء المعنيين أكبر من الأعضاء المنتخبين.[3]

أما قرار 5 مارس 1919م المتمم لقانون 4 فيفري 1919م، والمتعلق بمنح الحقوق السياسية للجزائريين، فقد خص إعطاء الهوية القانونية للدوار بالبلدية المختلطة، مثلما جاء في مرسوم 6 فيفري 1919م الذي أنشأ الدوار بالبلدية كاملة الصلاحيات.[4]

بذلك يشير المؤرخ بن يامين ستورا أن التمتع بالحريات السياسية، يعني الانتماء لجمهورية الإدماج، حيث لم يحترم المبدأ الانتخابي وجود رجل واحد من السكان الأصليين في مجالسها ولو بصوت واحد،[5] لكن الجزائريين لم يمنحوا سوى ثلث مقاعد المجالس البلدية وربع عدد الأعضاء المستشارين العامين والماليين، وقد تناقضت هذه الإصلاحات مع أبسط مبادئ المساواة والديمقراطية التي تتغنى بهما فرنسا لإبقائها على نظام الكليتين الانتخابيتين (أي المسلم، والفرنسي) منفصلين.[6]

---

[1] **ليجيون دونور**: هو وسام فرنسي أنشأه نابليون بونابرت القنصل الأول للجمهورية الفرنسية الأولى في 19 مايو 1802. وهو أعلى تكريم رسمي في فرنسا. للمزيد ينظر: جوقة الشرف، موسوعة المعرفة متاحة على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%AC%D9%88%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%81
تاريخ الزيارة: 12جوان2023م **الساعة:**09:08

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 196- 197.

[3] بيرم كمال، المرجع السابق، ص130.

[4] المرجع نفسه، ص130.

[5] Benjamin Stora, **Les Mots De La Guerre d'Algérie, Presses Universitaires Du Mirail,** Paris, 2005, p15.

[6] بشير بلاح، رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص356.

رغم أن مرسوم 6 فيفري1919م زاد من عدد النواب الجزائريين من 6 إلى 9 في عمالة وهران ومن 6 إلى 10 في كل من الجزائر وقسنطينة، إلا أننا نلاحظ أنه رغم نفوذ الأوربيين في الجزائر، غير أن الفئة الشبانية لم تستسلم، وواصلت مسارها في المطالبة بحقوق الجزائريين بمختلف الوسائل، إلى أن تمكنت أخيرا وبمقتضى إصلاحات سنة 1919م من الحصول على حق الانتخاب والترشح، وكذلك توسيع قاعدتها الانتخابية متحدية بذلك كل العراقيل، لأنها من خلال الانتخاب ستتمكن من تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس، وبالتالي الوصول لإبلاغ مطالبهم مع محاولة تحقيقها كلما أتيحت لهم الفرصة. [1]

في المقابل استمرت السلطة الفرنسية في التعنت والتنكر مطالب الجزائريين من أجل نيل حقوقهم السياسية، وبالرغم من أن القانون الذي أصدره "نابليون الثالث" في 14 جويلية 1865م، قد أباح الجزائريين تولي الوظائف الإدارية في جهاز الدولة، إلا أن قراري 26 مارس 1919م و 24 ديسمبر 1932م، قد خصصا عددا من الوظائف الإدارية التي أطلق عليها اسم " وظائف سلطة "لا يمكن للجزائري أن يتولاها، ومن هذه الوظائف: كاتب عام بإدارة الحاكم العام في الولاية العامة، مستشار حكومة، نائب مستشار حكومة، ومدير بالولاية العامة. " [2]

لقد وضح المؤرخ كلود كولو أن إصلاحات المسلمين الجزائريين في مرسوم 06 فيفري1919م جسدت في إطار سيء لم يخدم الجزائريين بالمساواة مع الفرنسيين،[3]حيث اختصت المادة 13 من المرسوم السالف الذكر، في كيفية انتخاب ممثلي السكان الأصليين في كل جمعية بقواعد منفصلة عن تلك التي نص عليها القانون السابق لسنة 1871م، ولذلك فإن المادة 13 من المرسوم المؤرخ يوم 6 فيفري 1919م، الذي نص على أنه" يحق لكل من الناخبين المسجلين في القائمة أن يمثلوا أعضاء في المجلس في كل من المجالس البلدية، المجالس العامة والوفود المالية".[4]

إذ يشرح المؤرخ شارل روبير أجيرون أنه من بين ما احتوته المادة 13 على السكان الأصليين من الجزائريين أن يكونوا مؤهلين كأعضاء في المجالس في الكلية الثانية، أما النص 14 من القرار

---

[1] تابتي حياة، المرجع السابق، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] Claude Collot, Jean-Robert Henry, **Le Mouvement national Algérien : textes 1912-1954. Couverture,** Editions L'Harmattan,1978, p30.

[4] Robert Estoublon, **Revue Algérienne Tunisienne Et Marocaine De Législation De Jurisprudence,** Tome Xxxvi-Xxxvii, Jules Carbonel, Alger, 1923 ,p29.

نفسه فيضيف أنه حتى الحاصلين على المواطنة الفرنسية هم مؤهلون برتبة أهالي في المجلس البلدي، والمجلس العام و المفوضيات المالية.[1]

لا شك في أن زيادة عدد المستشارين من 930 إلى 1540 حسب التقديرات الرسمية لعام 1917م أي حوالي 65% كان بمثابة تطور أكيد وتمثيل أوسع،إذ أن المستشارين المسلمين استرجعوا حق المشاركة في انتخاب رئيس البلدية ومساعديه، وخلال سنة 1919م ارتفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 18 إلى 29عضو، وهذا العدد يعادل ثلث عدد الأعضاء 882 و10 في العمالتين الأخريين مقابل 30 مستشارا فرنسيا، أي ربع العدد الكلي أي 9 في المجلس العام لوهران مقابل 27 فرنسي في نوفمبر 1919م، على أن يصبح عدد المستشارين ثلث العدد الكلي لهذه المجالس أي 43 و44 مستشارا عاما و24 مندوبا.[2]

من جهة أخرى كانت البنود مقيدة للجزائريين، حيث أوجدت المساواة في الضرائب، وألغت الضرائب الأهلية، والقوانين الزجرية الصارمة، كما زادت في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية، لكنها لم تزيد في عدد المقاعد المخصصة لهم، فالثلث أو دونه من المقاعد للجزائريين والثلثان أو أكثر للمستعمرين، وعليه فالإصلاحات عقيمة من الوجهة السياسية، ولم تتحقق بها آمال الذين أرادوا أن يروا الجزائر سائرة مع فرنسا على قدم المساواة التامة في الحقوق والواجبات. [3]

بذلك استطاعت إصلاحات كليمنصو لعام 1919م إحداث تغييرات على الساحة السياسية الجزائرية، حيث وحدت الضرائب وألغت الضرائب الأهلية والقوانين الزجرية وزادت في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق المساواة التامة ورغم هذا عارض المعمرون قانون كليمنصو وذهبوا إلى فرنسا لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغائه، ونتيجة لذلك ألغت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي وأعيدت أحكام الأندجينا.[4]

---

[1] حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، الجزائر، 2014-2015، ص9.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 882 -883.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 362 -363.

[4] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 164- 165.

يمكن القول أن الإدارة الجزائرية ظلت تُسَيَرُ بموجب مرسوم 20 ماي 1868 م ومرسوم 6 فيفري 1919م، الذي قسم الإقليم إلى بلديات مختلطة وبلديات كاملة الصلاحيات،[1] اللذان كان يقضيان بعدم أهلية موظفي الخدمة المدنية والقضاة والموظفين، الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانيات الجزائر ودوائرها وبلدياتها للانتخاب لعضوية المجلس البلدي، في الولاية القضائية التي يمارسون فيها مهامهم، وبموجب المادة 11 من المرسومين المؤرخين في 6 فيفري 1919م و 5 مارس 1919م بشأن تشكيل قوائم انتخابية للجزائريين في الدواوير والبلديات في الجزائر، لا يحق لأي شخص من السكان الأصليين؛ أن يعتمد أمام مجلس الدولة على حقيقة أنه لم يتم تسجيله من خلال النسيان في القوائم الانتخابية، للتأكيد على أنه من الخطأ أن انتخابه كعضو في مجلس الجماعة.[2]

مهما يكن يمكن القول أن قانون فيفري1919م، قد فتح آفاقا جديدة في الجزائر، عكس ما كانت عليه الأمور سنة 1914م، لأن الإدارة الفرنسية لم تكن تسمح إلا بأقل من 5 آلاف ممن يحق لهم الانتخاب، لكن ارتفع العدد إلى 431 ألف ناخب من الذين يتجاوزون 25 من العمر، وكان جميعهم من غير الخاضعين لقانون الأهالي، وحسب ما ورد في جريدة الإقدام إذ تشير:"... لم يأت قانون فيفري 1919م بالجديد بالنسبة للجزائريين، لأن هؤلاء أرادوا أن توحد مطالبهم وأفكارهم السياسية مأخذ الجد والتطبيق، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بمشارك الجزائريين في البرلمان الفرنسي..." [3]

عبر أيضا السيد فرحات عباس عن رأيه بخصوص القانون(1919م)، باعتبار الجزائريين ظلوا مجرد رعايا، فمشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليه من قبل، ومهما يكن من أمر فإن إصلاحات جونار سنة 1919م، ورغم كونها دون مستوى تضحيات الجزائريين إلى جانب فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى، إلا أنها حددت وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية والترشح، واعتبر الأمير خالد قانون چونار مغالطة كبرى؛ لأنه صور بأن الجزائريين أصبحت لهم حقوق سياسية وحظوظ انتخابية، وقد اعتبر طريقة التمثيل في المجالس المنتخبة مظهرا من مظاهر الدفاع عن القضية الجزائرية، [4] لأنَ مبدأ الانتخاب عند تجسيده فعليا سيحقق مطالب الجماهير الشعبية في إدارة الشعب لنفسه، وذلك

---

(1) j. D. Roob, "La Réforme Administrative En Algérie", **Les Cahiers Français Documents D'actualité,** La Documentation Française, Paris, N° 13, Janvier 1957, p7.

(2) Robert Estoublon**, Revue Algérienne Tunisienne Et Marocaine De législation Et De Jurisprudence Lois, Décrets, Arrêtés, ETC (Algérie-Tunisie Et Maroc),** TOME 36, Jules Carbonel Edition, Alger, 1923, pp38-39.

(3) بن الشيخ حكيم، الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912م 1936م)، المرجع السابق، ص ص 77-78.

(4) المرجع نفسه، ص ص 77-78.

بواسطة ممثلين يختارهم دون ضغط وفق الاقتراع العام، وهذا بالطبع يعمل على خلق الحافز الهائل لدى الجزائريين، من أجل تقلد المناصب وفق مبدأ تكافؤ الفرص.[1]

وعليه فقانون 4 فيفري 1919م قد فتح القانون الباب أمام بعض الجزائريين للتجنس بالجنسية الفرنسية، معتبرا التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم شرطا أساسيا لتقديم الطلب من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية، ومع استيفاء كل الشروط المطلوبة، فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية اللذان يمثلون الحد الفاصل في قبول أو عدم قبول طلب المترشح لنيل المواطنة الفرنسية و مايترتب عليها من حريات أساسية.[2]

[1] الطاهر بن خرف الله، **النخبة المحلية في الجزائر دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين 1962-1989**، دار تكسيدج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2011، ص37.

[2] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص181.

3. ردود الفعل المختلفة من النسب المسموحة:

1.3 . مواقف حركة الشبان الجزائريين من القانون:

عاشت الجزائر الفرنسية بعد صدور القانون لعام1919م أزمة حقيقية، حيث ظهر من المستوطنين الرافضين لهذا المشروع من توجهوا بنقد لاذع وعنيف للقرارات؛ التي أصدرتها السلطات الفرنسية، وتمادوا في مواقفهم إلى حد المطالبة بالاستقلال الذاتي للجزائر، وفي هذا الإطار تعرض الحاكم العام " جونار" إلى حملة من طرف المستعمرين، حيث نشرت صحيفة " شمال إفريقيا " في عددها الصادر يوم 15 ماي 1919م مقالا انتقدت فيه وبشدة سياسته المتبعة في الجزائر:"...لم يتردد في المشاركة في عمل غير متبصر كان سيؤول عاجلا أم آجلا إلى وضع البصمة الإسلامية المفسدة على العبقرية الفرنسية... "[1]

إذ كان من المتوقع أن يرتق الجزائريون إلى مرتبة المواطنة الفرنسية من خلال هذا القانون، مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين، وقد كان تيار "الشباب الجزائري" أو "الجزائر الفتاة" كما كان يكنى، من الأكثر التيارات تسيسا في هذه الفترة، حيث أخذ على عاتقه مهمة رفع مطالب الجزائريين، [2] والدفاع عن الحقوق السياسية، وآل به الوضع للانشقاق حول مسألة الاندماج التي انبثق عنها تيارين أحدهما يدعو للاندماج والآخر يدعو للمساواة.[3]

هذا وظلت مسألة التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم كشرط لنيل حقوق المواطنة الفرنسية محور الاختلاف بين فئة الشبان الجزائريين وعلى رأسها فئة ابن التهامي، الذي قبل التجنيس والاندماج، [4] إذ رى فيه مدخلا لاكتساب المواطنة ونيل جميع الحقوق السياسية والاجتماعية، وكذلك تولي المسؤوليات على قدم المساواة مع الأوربيين،[5] والدعوة إلى الفرنسة التدريجية للشعب الجزائري وهذا ما تصوره القائمون على الإدماج في القرن التاسع عشر، منهم رايس وال وإرنست مرسييه(**Rice Wahl et Ernest Mercier**)، كما دافع عنه في العشرينات من قبل السيد فيوليت، مقابل الذين

---

[1] فتيحة قشيش، "موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر (1919 – 1947)"، **مدارات تاريخية**، المركز المعرفي للدراسات والأبحاث، الجزائر، جوان 2019، مج1 ،ع2، ص ص417 –418.

[2] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص181.

[3] ابراهيم مياسي، **قبسات من تاريخ الجزائر**، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص218.

[4]حمزي كمال، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي1919– 1954 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف تلمساني بن يوسف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009– 2010، ص34.

[5] العربي غانم، المرجع السابق، ص41.

يريدون الحفاظ على أحوالهم الشخصية مع نيل الحقوق الأساسية كمواطنين، لكن الأمير خالد رفقة حاج موسى رفضوا التجنس الطوعي، وطالبوا بالجنسية الفرنسية لجميع الجزائريين مع الحفاظ على الأحوال الشخصية للمسلمين لتأخذ المشكلة صيغة دينية،[1] وجعل مطلب التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي محورا في برنامجه المطروح.[2]

حيث زاد هذا الجدل حدة بعد 1919م وصار سببا في الانقسامات داخل هذه النخبة، وقد نشرت صحيفتي (الإسلام) والراشدي واللتين كانت جريدة (الإقدام) تقف منهما موقف الحذر ذلك، أما موقف الأمير خالد من القانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامي؛ فالظاهر أنَّهُ لم يكن مجرد دعاية سياسية، ذلك أن هذا الموقف ظهر جليا قبل الانتخابات المزعوم إجراؤها في نوفمبر من سنة 1919م، حين صرح الأمير خالد في رده في جريدة الإقدام الصادرة بتاريخ 18-21 جوان 1919م؛ بضرورة المحافظة على القانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامي، وذلك بقوله:"...إنَّ القرآن بشكل قاعدة قانوننا المدني والديني؛ ومن هنا فإن هذا القانون غير قابل للتبديل..."، وقد صرح الأمير خالد في نفس المناسبة؛ أنَّ الجزائريين سوف يظلون مرتبطين بهذا القانون الإسلامي، ولهذا السبب فإنهم لن يقبلوا التجنيس،[3]

في نفس السياق نشرت صحيفة " لاديباش دو كونستونتين" **La Dépêche de Constantine"** في أعدادها الصادرة بتواريخ (16 و 17 و 22) جانفي 1920 م مقالا تحت عنوان " نحن والأهالي "، دعت فيه قراءها إلى ضرورة التصدي لخطر الأهالي قائلة: "... لن يسمح فرنسيو هذا البلد أبدا بتهديد السيادة الفرنسية، إن ما نسميه خطر الأهالي؛ هو ما تمثله في الوقت الحاضر التدابير التشريعية المقررة بسرعة وبطريقة غير موفقة، وما نسميه خطر باريس هو التقليد الذي يتمادى في إسناد مهمة تسيير شؤوننا إلى أناس يجهلونها..." [4]

بينما شنت النخبة الاندماجية شعاراتها من أجل الحصول على حق المحارب، وهو شرف الدفاع عن وطن هو فرنسا، كما قال فرحات عباس عندئذ:" فرنسا هي أنا"، فإن فرنسا رفضت منحهم حق

---

(1) **Actes du colloque du 27 février au 1 er mars 1987,** "L'Etoile Nord-Africaine et le Mouvement National Algérien", Editions ANEP, Alger, 2000, pp33-34.

(2) كمال حمزي، المرجع السابق، ص34.

(3) الطاهر عمري النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1940-1900)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أحمد صاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2003- 2004، ص187.

(4) فتيحة قشيش، المرجع السابق، ص ص417 -418.

المواطنة، ومع ذلك فعندما دقت ساعة الحرب العالمية الثانية سارع أعضاء النخبة الاندماجية، أمثال الدكتور ابن جلول، بالتطوع للدفاع عن فرنسا دون الإصرار على اكتساب حق المواطنة.[1]

في حين استقبلها الجزائريون باللامبالاة بسبب الجهل بالأبعاد التي يمكن أن تنعكس على مستواهم الاجتماعي والسياسي، وكذلك لسوء تقديرهم لأهمية وضعهم الجديد وحقهم السياسي. فقد اتخذ الأهالي عملية انتخابات نوفمبر– ديسمبر 1919م، وسيلة ذات مدلولات سياسية كبرى، تجلت في الإقبال الهائل عليها سواء إلى درجة تم وصفها بأنها ثورة انتخابية لم يسبق لها مثيلة. وأدت حماسة الجماهير الشعبية خاصة عندما منيت القوائم الانتخابية الرسمية بالإخفاق، وهبت رياح التحرر من قبضة الإدارة القديمة ومن الموالين لها فظهرت حالة جديدة لدى الأهالي. [2]

إذ تباينت المواقف بين مؤيد ومعارض، حيث كانت ردود الأفعال متقاربة بشكل ملحوظ ، بين مزيج من شعور التفاؤل مقابل الحذر عند آخرين مع وجود اليأس، في ذلك يشير فرحات عباس:"...إنه كان إصلاحا متواضعا ومهلهلا في نفس الوقت..." وعاب عليه كونه لم يرق بالجزائريين إلى مواطنين، ولم يقدم أي حل منطقي وواضح لمسألة الجنسية، أما باقي النخب الأخرى فالظاهر أنها لم ترق بالقانون، بل أصيبت بخيبة أمل مقارنة بالتضحيات، وكتبت في ذلك جريدة الإقدام تقول:"... رغم أن الإصلاحات قد خطت خطوة أمامية بخصوص المشكل الأهلي؛ فإن العمل الذي وضعت خطوطه العريضة قبل الحرب لازال باقيا على حاله..." [3]

أيضا يؤكد روبير أجيرون:"... لقي قانون عام 1919م الدعم والتأييد من قبل بعض الشخصيات الجزائرية المتفرنسة الدكتور بن تامي(ابن التهامي)، المحامي بوضربة، وسعوا لتحصيل نسب وحظوظ متساوية مع الأوربيين، شريطة عدم الاعتراض على مبدأ التخلي عن الأحوال الشخصية وعدم المطالبة بها، فتشكلت فئتين من الشباب فئة يمثلها الأمير خالد، الذي دعا للحفاظ على قانون الأحوال الشخصية والأخرى أنصار فكرة الحصول على المواطنة الفرنسية، وقبول كافة الشروط الفرنسية طمعا في تشكيل أصوات للناخبين الجزائريين المسلمين في الجزائر..."[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، خارج السراب مقالات وتأملات، المرجع السابق، ص20.

[2] العربي غانم، المرجع السابق، ص ص 47–48.

[3] حمودة ياسين، "إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير1919م،" **مجلة القرطاس**، جامعة تلمسان، الجزائر، جانفي2017، مج2، ع4، ص 223.

[4] Ageron Charles-Robert (1966)," Enquête sur les Origines du Nationalisme Algérienne L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste Algérien**", Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, N°2, pp20-21.

إذ يمكن الحكم على اتجاه من المثقفين باللغة الفرنسية، أنهم انقسموا بسبب بنود القانون حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للجزائري المسلم، الذي يطمح للحصول على حقوق المواطنة، فمنهم من رأى ضرورة ربط مطلب حقوق المواطنة بالاحتفاظ بالعقيدة الدينية، أمّا الآخر اعتبرها حرية شخصية وللمسلم القدرة في التخلي عن شريعته ولغته ودينه، كسبيل للعيش ضمن حدود المواطنة الفرنسية.[1] وعليه مما يجدر الإشارة إليه أنّ تيار النخبة المجنسين لم يوصلوا صوت الجزائريين ومعاناتهم في بلادهم ، كما لم يمثلوا الشرائح الكادحة من االمجتمع الجزائري، بل هم فئة من العملاء الذين سعوا لتحصيل الامتيازات بدعمهم لقرارات الإدارة الفرنسية وتخوفوا من غياب حقوقهم وضياعها بين طيات قانون1919م.[2]

في حين يرى البعض أن إصلاحات فيفري 1919م أعطت متنفسا إضافيا للجزائريين؛ كونها الجزاء الذي استحقوه نظير مشاركتهم وخدمتهم خلال الحرب العالمية الأولى، وبقدر ما أحدثته في صفوف النخبة الجزائرية من انقساما في الرأي حول كيفية التعامل معها وكيفية الاستفادة منها خصوصا في بنودها المتعلقة بالتجنيس.[3]

من جهة أخرى كان للصحافة دورها في عرض الوقائع التي شهدتها فترة نهاية الحرب العالمية بآثارها، إذ برزت خلال سنة 1919م عدة جرائد من بينها الصحف الأسبوعية والدوريات الشهرية إلى اضرام اختلاف في الآراء بين الوطنيين والمثقفين، حيث كسرت الجمود الفكري للجزائريين، ومثلت هذه الفترة بداية لعهد المقاومة الوطنية الفكرية والأدبية للاستعمار الفرنسي.[4]

إذ يمثل أو ابن التهامي (بن تامي) من الشخصيات المعتدلة في المنظور الفرنسي، وبهذا الانقسام أصبح هناك وضعان لحركة التحرر الجزائرية؛ الأول معتدل وهو غير متوازن في مطالبه من منطلق بحثه عن المساواة في إطار من الشرعية الفرنسية، التي تطالب بالتخلي عن الأحوال

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص181-182.

[2] يشير جون واتربوري أن الدول الغربية تحتكر النخبة المتعلمة للحكم والنشاط السياسي، كما أن هذه النخب تستقطب اهتمام علماء السياسة الغربيين، في إطار مواكبة التطورات الغربية لإسقاطها في مجتمعاها الأصلية، وبالتالي بلورة الثقافة الوطنية لتستوعب القيم الغربية. للمزيد ينظر: جون واتربوري، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**، تر، عبد الغني أبو العزم، وآخرون، مؤسسة الغني، ط3، الرباط، 2013، ص 405.

[3] العربي غانم، المرجع السابق، ص41.

[4] عبد المالك مرتاض، **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1962- 1830 رصد لصور المقاومة في النثر الفني**، ج1، سلسلة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص57.

الشخصية، والثاني دافع عن الشخصية الجزائرية باعتبارها شيئا مقدسالا يمكن أن يدنس، وهذا ما جعل الفرنسيين يطلقون على حزب الأمير خالد اسم "حزب المرابطين" وكذلك "الحزب الوطني الديني"، وهم يقصدون بذلك كون حركة الأمير خالد تابعة في توجهاتها لحركة الجامعة الإسلامية في المشرق. [1]

وعليه فما أسمته فرنسا بالاصلاحات هي عبارة عن صيغة ادماجية بشكل مفخخ باعتبارها تسعى لدفع الجزائريين للتخلي عن هويتهم والامتزاج في المجتمع الأوروبي، هذا ورغم اعتمادها على تجنيس بعض الشخصيات الجزائرية التي رضيت الارتماء بين أذرع المشاريع الادماجية لم تعتبرهم مواطنين كاملي الهوية بل مجرد أنصاف مجنسين، منعوا من اصدار القرارات بل لهم صفة صورية استشارية، ولهذا الغرض تفطن الأمير خالد، وعليه حاول تنوير الفئة الغافلة من النخبة المتجنسة، ولكن دون جدوى.[2]

في نفس السياق يبين ويرى السيد كلود كولو :"...أنّ فترة ميلاد الحركة الوطنية قد تميزت بظهور تيارين سياسيين أولهما "الشاب الجزائري" الذي سيقوده الأمير خالد مباشرة بعد الحرب الامبريالية الأولى، والذي سيجعل من اهتماماته الأساسية المطالبة بتطبيق إصلاحات فيفري، وثانيها تبلور على إثر تصريحات الرئيس الأمريكي ولسون الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، إذ صرح قائلا:"... فالعالم لا يمكن أن يعيش في سلام، إلاّ حيث بوجد الهدوء النفسي وحب العدالة والحرية والحق..." [3]

هذا ويشير شارل روبير أجيرون:"... لقي قانون عام 1919م م الدعم و التأييد من قبل بعض الشخصيات الجزائرية المتفرنسة الدكتور بن تامي المحامي بوضربة، وسعوا لتحصيل نسب و حظوظ متساوية مع الأوربيين، شريطة عدم الاعتراض على مبدأ التخلي عن الأحوال الشخصية وعدم المطالبة بها، فتشكلت فئتين من الشباب فئة يمثلها الأمير خالد الذي دعا للحفاظ على قانون الأحوال الشخصية والأخرى أنصار فكرة الحصول على المواطنة الفرنسية وقبول كافة الشروط الفرنسية طمعا في تشكيل أصوات للناخبين الجزائريين المسلمين في الجزائر..." [4]

---

[1] قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص60-61.

[2] تعليق الباحثة.

[3] بوجليدة يمينة، المرجع السابق، ص18.

[4] Ageron Charles-Robert," Enquête sur les Origines du Nationalisme Algérienne L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, Fut-Il Le Premier Nationaliste Algérien", op,cit,, pp 20-21.

بذلك أحدث صدور هذا القانون خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة الذين كانوا يتوقعون أن يرقي الجزائريون إلى مرتبة المواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين، نظرا للتضحيات الكبيرة التي قدمتها الجزائر من أجل فرنسا خلال الحرب، ولقد كان تيار الشباب الجزائري أو "الجزائر الفتاة" كما كان يسمى، هو أكثر التيارات الجزائرية تسيسا في هذه الفترة حيث أخذ على عاتقه مهمة النضال السياسي، من أجل تحقيق بعض المطالب في إطار الإدارة الاستعمارية، لقد بدأ هذا التيار ينمو ويتسع تأثيره ليصبح على جانب من الأهمية في بداية العقد الثاني من هذا القرن. ولكن لم يصل بعد إلى مستوى حزب.[1]

أيضا كان من المفروض أنَّ تطبيق قانون 1919م يضمن زيادة نسب الانتخاب في الهيئة الانتخابية الجديدة الموسعة عن طريق الاقتراع على أساس القائمة، ليصبح بمثابة إيذان بميلاد نظام بلدي عصري، ولكن لم يحدث ذلك، ومع ذلك احتفظ قياد البلديات ذات التسيير الكامل، الذين صاروا موظفين، بحقهم في دخول المجلس البلدي، إلا أن رؤساء البلديات كان مرخصا لهم بالاستغناء عنهم وتعيين قائمين بالمهام بدلا منهم، فقانون 4 فيفري 1919م، الذي لبى أشد الاحتياجات للأوربيين في الجزائر، والواقع يسعى لتحقيق وضع قانوني للمواطن الأهلي الوسيط، حسبما ورد في عرض الأسباب، بين المواطن الفرنسي والرعية البسيط. بصفة أنصاف المجنسين.[2]

هنا يكون قانون 1919م قد جسد نظام الاستثناء إجمالا للمسلمين، الذين منعوا من كافة الحقوق الطبيعية، التي حددها بيان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789م، وديباجات مختلف الدساتير الفرنسية ونصوصها، وكذلك قرار مجلس الشيوخ لعام 1865م، الذي كان يحدد دائما الوضع القانوني للمسلم بصفة مناقضة لمبدأ المساواة التي نصتعليها المادة الأولى من بيان حقوق الإنسان، فصنفت شعوب المستعمرات بين المواطنين وغير المواطنين،[3] والوضعية التي ترتبت عليها الدولالغربية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كان لها دور كذلك في اللجوء إلى فرضمثل هذه النصوص التي أرادت من خلالها إحكام السيطرة على شعوب المستعمرات بصياغة قانون1919م.[4]

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص181.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق، ص 440.

[3] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 –1939**، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص42 .

[4] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ط1، دار الرواد للطباعة والنشر ، بيروت، 2010، ص152.

لكننا عند مقارنة قانون1919م وسلسلة القوانين السابقة نجدها تؤكد بعدا واحد، وهو تمكين المستوطنين من زمام الأمور في الجزائر وكلها امتداد لبعضها، ومنها مرسوم 23 سبتمبر 1898م الذي يقضي بتأسيس مندوبيات مالية على شكل برلمان محلي، ينظر في القضايا الاقتصادية بمشاركة المسلمين، وقد أعطى للجزائر شخصيتها المدنية، واضطر المشرع الاستعماري بعده إلى إصدار مرسوم آخر متعلق بالمجالس العامة، متصل ببعض مواد الرسوم السابق سبتمبر 1898م إذ أدخلت عليه إصلاحات عديدة أبرزها، منح المسلمين الحق وانتخاب أعضاء المجالس العامة ومنحهم صفة العضوية بدلا من صفة المستشار، ووصلت نسبهم إلى الربع من المقاعد الكلية للمجلس وفق مرسوم 24 سبتمبر 1908م، ثم القانون المؤرخ في 19 ديسمبر 1900م، الذي يمنح الاستقلالية المالية للمعمرين، ليتم استكمال تسلسل القوانين بقانون جانفي1914م ثم 1919م الخاصين بتحديد شروط المواطنة الفرنسية، ثم مرسوم 6 فيفري1919م الذي حمل محور عن كيفية الاستفادة من المواطنة في نيل الحريات والحقوق المترتبة عنها. [1]

بذلك كانت إصلاحات جونار في 06 فيفري 1919م، المتسببة في إنشاء النظام الانتخابي للمجموعتين مع المواطنة الفرنسية لبعض المسلمين؛ الذين تتوفر فيهم بعض الشروط السياسية والثقافية، لكن هذه الإصلاحات اصطدمت برفض المعمرين لها ومنع المسلمين من الاستفادة من إيجابياتها، واحتفاظهم بما داخل المجالس المحلية. كما رفض ترشيحهم للانتخابات البرلمانية، إلا أن هذا القانون ومرسومه يعدلان التطور التشريعي الخاص بالهيئة الانتخابية للمسلمين داخل المجالس العامة، رغم بعض التعديلات التي أقرتها المراسيم المختلفة السابقة واللاحقة منها مرسوم 6 سبتمبر 1926م المنظمة للمجالس العامة بالمتروبول، والتي لم تمس جوهر القضية المتمثلة في تمثيل السكان المسلمين في الجزائر.[2]

لقد عرفت تلك المرحلة الخاصة بفرض قانون 1919م، بروز رجال من الجيل الجديد الذي حاول الاستفادة من التناقضات، التي أفرزتها السياسة الاستعمارية في الجزائر وقتها، وقد أشار حول ذلك أحد المهتمين بالواقع الجزائري خلال فترة الاستعمار بقوله:"... لقد أفرز النظام الاستعماري دون

---

[1] محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947 –1954، المرجع السابق، ص ص60–61.

[2] المرجع نفسه، ص ص60–61.

وعي ظاهرة بروز أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات استمدت مواصفات بعدها الوطني من الأرضية التي حددها الاستعمار نفسه..." [1]

2.3 موقف المستوطنين من القانون:

إن هذه الإصلاحات أفزعت الفرنسيين الذين تولوا مهمة الدعاية و التشهير "ضد قانون واعتبروه الخطر الذي داهم الجزائر،[2] وسيطر المستوطنون على المندوبيات المالية التي تحولت إلى شبه برلمان جزائريوعلى إدارة 300 بلدية منتشرة على كامل التراب الجزائري، و سيطروا على مجالس المقاطعات الثلاث، ويملكون دون غيرهم تمثيلا برلمانيا، وقد أمسك المستوطنون بمصير الجزائر، وهذا ما جعل فرحات عباس يقول :"... لقد شكل كبار الملاك دولة داخل دولة، أنهم يسيرون البلد وفق رغباتهم ويمنعون السلطة الباريسية من مس ولو بيد خفيفة شؤون المستعمرة، لقد تدخلوا أيضا بأموالهم في انتخابات الدوائر الانتخابية الفرنسية..."، إذ تصاعد الجدال بشأن الإصلاحات ولاسيما من جانب الأوربيين الذين عارضوا قرار الدولة الفرنسية بتوسيع الصف الانتخابي للجزائريين المنتخبين.[3]

---

[1] أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف ناصر الدين سعيدوني، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر،2005- 2006، ص13.

[2] مولاي حليمة، النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران**1**، الجزائر،2017- 2018، ص40.

[3] دحمان تواتي، جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر (1954-1900)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2016-2017، ص610.

المبحث الثاني: تجسيد بنود القانون في الجزائر في محطات انتخابات 1919م-1925م

1. الأوضاع العامة في عمالات الجزائر قبل الانتخابات:

لقد تم تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، وهي سياسة عبر عنها الجنرال بيجو في خطاب ألقاه في مجلس النواب الفرنسي بتاريخ 14 جانفي 1840 م أشار فيه إلى: "... إننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على الجزائر، ولكي تجلبوهم فلا بد أن تعطوهم أخصب الأراضي أينما وجدتم مياها تدفق، وأراضي خصبة ومراعي جيدة، أنزلوا بها المستوطنين، غير مبالين بأصحابها. يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا..."، ولبلوغ هذه الغاية عمدت السلطات الفرنسية إلى توزيع الأرض على المستوطنين والشركات، وتقديم القروض بأيسر الشروط، فمنحت الكولون 105000 هكتار بين سنتي 1842م و1845م، ومنحت شركة جنيف" 20000 هكتار عام 1853م مقابل تشييد 10 فرك، وقدمت 160000 هكتار من الغابات وكل غابات الفلين الجزائرية القابلة للاستغلال إلى 30 مستفيدا، في مقدمتهم "شركة الخبرة والمقطع" 24000 هكتار.[1]

هذا وتم نزع ملكية الأراضي من الفلاحين الجزائريين، وتمليكها لفئة المعمرين بفعل القوة القمعية وعلاوة على ذلك فإن فقد ساعد النمو السكاني المتزايد للسكان الجزائريين في توفير يد عاملة بأزهد الأثمان تحت إمرة المستوطنين، الذين تمكنوا من تطوير معيشتهم مع التقدم في مجال التكنولوجيا والإدارة الزراعية، وتعددت منتجاتهم (الخمور،الحبوب، المنتجات الزراعية)، وحظيت بالتشجيع والترويج لمنتجاتهم خارج الجزائر، بينما سحق الفلاحون من الشعوب الأصلية أمام جبروت المستوطنين باستثناء قلة قليلة من الفئات الداعمة للحكم الاستعماري.[2]

إذ كشفت السياسة الاستعمارية على قدرة الجزائريين على التعايش مع الأوضاع المزرية وعزمها على المقاومة وتضاعف عدد السكان، هذا وعرفت هذه المرحلة استفحال ظاهرة الهجرة الجزائرية الداخلية من الأرياف نحو المدن، والتي بلغت نسبتهم في المدن الجزائرية بـ 13%.[3]

من جهة أخرى تتالت سلسلة من القوانين الإدارية التعسفية الفرنسية في حق الجزائريين، كقانون الأهالي والتجنيد الإجباري والإبادة الجماعية والمباشرة للقبائل الجزائرية، مع انتشار المجاعات

---

[1] بشير بلاح، رابح لونيسي، المرجع السابق، ص155.

[2] Ahmed Mahsas, **L'autogestion En Algérie Données Politiques De Ses Premières Étapes Et De Son Application**, El Mearifa, Alger, 2010,p17.

[3] المرجع نفسه، ص98.

والأوبئة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع عدد الوفيات، فإذلال وإهانة وتشريد سكان العمالات بالجزائر، تزامن مع إنتشار كبير للمستوطنين الجدد إثر قانون 1889م بغية تغليب الكولون على عناصر المجتمع التقليدي الجزائري. [1]

[1] صليحة علامة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962، عمالة الجزائر نموذجا، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مبخوت بودواية، دراسة تاريخية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016- 2017، ص98.

2. طبيعة القوانين الانتخابية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1849م-1914م:

يمكن تعريف الانتخابات في اللغة على أنها: جمع انتخاب، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء فانتخب الشيء أي اختاره، ومنه النخبة من الناس لأنهم منتخبون من الناس منتقون، وأما الاصطلاح المعاصر، فقد عرفت الانتخابات المعاصرة بعدة تعريفات: التعريف الأول: اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد، ويؤخذ على هذا التعريف قوله: لتمثيلهم في حكم البلاد، فإن كان المراد به الرئاسة العامة وقصرت الانتخابات على نوع من أنواعها فقط. وإن كان المراد به شاملا لأي ولاية فيها حكم سواء أكانت رئاسة أم برلمان غم غير ذلك، فيؤخذ عليه بأن التعبير عن الرئاسة العامة بأنها تمثيل غير دقيق.[1]

كما يمكن تعريف الانتخابات أيضا على أنها إجراء قانوني يحدد الدستور نظامها ووقتها ومكانها، وهي تهدف إلى انتخاب شخص أو أكثر لرئاسة أو عضوية مجلس أو اتحاد أو جمعية ما، وتعني أيضا إجراء قانون يؤدي إلى تشكيل أجهزة البرلمان لمساعدة الناس على انتخاب ممثليهم الذين سيتولون السلطة نيابة عن الشعب.[2]

إذ لم تكن الأنظمة الديمقراطية القديمة تعمل بالانتخابات إلا بشكل ضيق ومحدود، نظرا لأن تلك الأنظمة كانت تعمل بمبدأ الديمقراطية المباشرة؛ التي تجعل أفراد الشعب يشاركون في الحكم مباشرة من غير نواب ولا وسطاء، وذلك بأن يجتمع الناس المخول لهم اتخاذ القرار بصفة دورية، ويحددوا النشاط السياسي للبلد، ولم يكن ثمة حاجة للانتخاب لأن الشعب يباشر السلطة بنفسه من غير تمثيل، ومن يباشر السلطة من الناس هم المواطنون الأحرار يمثلون قلة من الشعب من سمح لهم النظام بمباشرة السلطة، غير أن تطور الحياة و اتساع المدن جعل تطبيق الديمقراطية المباشرة أمرا عسيرا، فلجأت الأنظمة الديمقراطية حينها إلى الديمقراطية غير المباشرة وإلى الحكومات التمثيلية، التي يختار الناس فيها من مثلهم في مباشرة شؤون الحكم، فأول دولة طبقت النظام التمثيلي النيابي هي انجلترا، وكان الانتخاب المطبق آنذاك هو الانتخاب بالأغلبية، حيث بفوز فيه المرشح حين يكون أكثر المرشحين جمعا للأصوات ولو لم يفز بأغلبية أصوات الشعب، وهذا النظام الانتخابي هو أقدم النظم الانتخابية لعام 1865م، فالانتخاب بالأغلبية على دورين هو السائد في أوروبا تلك المرحلة حتى عام

---

[1] فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، **الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 2009، ص 13.

[2] محمد علي صالح المنصوري، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط**1**، بيروت، 2015، ص ص112-113.

1914م، وظلت الانتخابات في ذلك الزمان تأخذ بنظام الاقتراع المقيد، الذي يحصر التصويت فيه على من يملك قدرا معينا من المال، فلا يسمح بالتصويت إلا للفئة الميسورة القادرة على دفع الضريبةويمنع غير هؤلاء من المشاركة.[1]

هذا وتم تناول مفهوم الانتخابات في الفقه الفرنسي على أنه؛ عمل جماعي و مشروط يخول لمن يستوفي شروطه الحق في الاختيار، الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية، ففي فرنسا يتعين مفهوم الانتخاب السياسي و فكرة الانتخاب التي ظلت مرتبطة بكلمة التصويت، وبالتالي التعبير السياسي عن موقف المواطن بالنسبة لمرشح معين يرتبط بنشاط حزبي معين، حيث يعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعا، حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية على أنه السبيل الذي يمكن من اختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، والانتخابات تعد أداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة.[2]

إذ كشفت فرنسا الاستعمارية منذ عام 1830م عن البنية القبلية للجزائريين، التي كانت تمثل تعبيرا واضحا عن الحياة العامة والرابطة المجتمعية في الجزائر، وقد اتخذت المنظمة الشيوعية التي أنشأتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر شكل مؤثر من النصوص القانونية (القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات)، التي سعت لإحداث نظام بلدي شبيه لما عليه في فرنسا، حيث ظل الهدف الأول لأوروبا هو تشبثها بفرض سياسة الإدماج والتكامل، من خلال إنشاء هياكل ووحدات إدارية الهيئة ونفس الموظفين وآليات التشغيل والتنظيم بنفس التي تملكها البلديات الفرنسية، في حين كان الهدف الثاني من هذه السياسة هو إفساد الخصائص المميزة والطبيعية للسكان الأصليين، وقد سعت فرنسا الاستعمارية إلى خلق واقع قانوني فرنسي من جميع الجوانب عن طريق إخفاء الحقائق التاريخية الاجتماعية وتحييرها، ومن المهم القول أنَّ مثل هذه الدوائر الانتخابية تنطوي على جوانب مصطنعة وزائفة.[3]

إذ أعدت الحكومة الفرنسية المؤقتة قانونا انتخابيا أُورخ في 15 آذار/مارس 1849م، ونص على منح 3 نواب للجزائر، وأتبعته بمرسوم آخر في 15 سبتمبر 1870م، بتحريض من وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني أدولف كريميو، وحددت فيه إجراءات التصويت على المقاعد الثلاثة

---

[1] فهد بن صالح بن عبد العزيز العجلان، المرجع السابق، ص ص 20-21.

[2] نبيل علي دريس، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، بيروت، 201 7، ص ص112-113.

[3] Mehenni Akbal, **Archives Algériennes De La France Coloniale Réflexion Sur La Valeur De L'administration Communal**, L'Harmattan, Paris,2019, pp 27- 28.

المخصصة للجزائر، إلا أنَّ محتوى المرسوم لم يرض المستوطنين، الذين كانوا ينتظرون ستة مقاعد أو مقعدان لكل إدارة، وفعلا تم اصادر المرسوم في 4 أكتوبر 1870م، إذ نص على منح 6 نواب للمستوطنين في الجزائر، بعدد 2 لكل مقاطعة على النحو المطلوب، وبتاريخ 1 فيفري 1871م، وتلاه مرسوم جديد، وقع عليه جميع أعضاء الحكومة الجمهورية لإنشاء تمثيل برلماني في الجزائر يضم 6 نواب.[1]

أيضا جاء مرسوم أكتوبر1870م بتعديلات على النظام الإداري الجديد، ويفضي إلى إلغاء الحكومة العامة وتعويضها بإدارات ثلاث تعمل في إطار واحد، وعلى كل إدارة ممثلين اثنين للشعب، كما أصبحت الحكومة والإدارة العليا في مدينة الجزائر مركزية تحت سلطة الحاكم المدني العام للإدارات الثلاث، أما الإدارة العربية فقد عين فيها قائد عسكري مسئول عن إدارة السكان المدنيين والسكان الأصليين في المناطق التي كانت تسمى سابقا "الأراضي العسكرية." [2]

بذلك دعمت فرنسا مبدأ التمييز الذي يحكم تنظيم المؤسسات الاستعمارية، سواء كانت سياسية أو إدارية أو قضائية وجميعها تقوم على تمييز عرقي مؤسس قانونا ومعلن عموما، وبحكم نظامين متمايزين: نظام الأوربيين ونظام السكان الأصليين، وأولهما مهيمن طبعا على الثاني. فهو أبارتيد استعماري على الطريقة الفرنسية بكل مقاييسها، وجميع من يهتمون لشأن الإمبراطورية يعلمون بوجوده وسيره وعواقبه على السكان من الأهالي، فالتشريع الاستعماري وحشي بطبيعة الحال، كما عبر جيرو:"... إنه خراب حقيقي من مراسيم زائلة، يكرر بعضها بعضا أو يلغي بعضها بعضا، وتتعاقب أحيانا في سرعة لا نكاد نتابعها..." [3]

إذ يفترض أن يكون للجزائريين تمثيل مرتفع في المجالس، إلاَّ أنَّهُ لوحظ عدم كفاية العدد المحدد لهم، ففي المجالس البلدية مثلا حدد العدد بربع المقاعد دون أن يتجاوز الحد الأقصى ستة مقاعد من الجزائريين، أما في المجالس العامة عدد المقاعد لا يتغير أبدا عن ستة مقاعد، أمَّا في المندوبيات المالية يكون العدد الإجمالي 69، يشغل الجزائريون حوالي 21 مقعدا منهم 15 منتخبين و6 بعينهم الحاكم العام من العساكر، وفي المجلس العام وأعضاؤه يقدر العدد بـ 59 عضوا 7 جزائريين، 4 من

---

(1) Jacques Binoche, **L'Algérie et sa Représentation Parlementaire 1848-1962,** L'Harmattan, Paris, 2018, p14.

(2) Achille Fillias, **L'Algérie Ancienne Et Moderne**, Hachette Et Cie, Challamel ainé, Paris, 2Ed, p207.

(3) أوليفييه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر وفي الإمبراطورية الفرنسية**، تر، العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، 2011، ط1، ص ص 22 –23.

المندوبيات المالية و3 يعينهم الحاكم العام من العساكر كذلك، فالهيئة الانتخابية يجب ألا يكون الحق في الانتخاب فيها متاحا لغير للمنتخبين الفرنسيين واستثناء الجزائريين منها.[1]

إذ قررت الإدارة الفرنسية أن تخضع الشعب الجزائري لأشد أشكال التعسف، وشهدت الفترة الممتدة مابين 1892م– 1896م تعزيزا لسلطات الحاكم العام تحت وصاية وزارة الداخلية، وأنشئت البلديات المختلطة للجزائريين المسلمين واعتبرتهم غير مواطنين بصفة رسمية، وبالتالي ليس يحق لهم التصويت في الجمعيات الوطنية، لتتولى فئة الشبان الجزائريين، وهم يحاولون إيجاد موقع لهم بين قرارات فرنسا، وحاولوا التعبير عن اعتراضهم على سياسة التفرقة بين المسلمين معدومي الحقوق والمعمرين الذين تقلدوا زمام الأمور في الجزائر.[2]

ليس من الصعب إعطاء السكان الأصليين في الجزائر حق الانتخاب، إذا ما تم تجسيد ما جاء في الدستور الذي يقوم على مبادئ عام 1789م وفق مبدأ عدم التمييز على أساس العرق، ولا يشكل الوضع الشخصي، الذي تحتفظ به الجاليات الإسلامية عقبة تحول دون الاعتراف بها كمواطنين، لأنَّ العلاقة بين الحقوق المدنية والحقوق السياسية ليست ضرورية. فلا يمكن حتى الآن النظر في إشراك السكان الأصليين في انتخاب أعضاء البرلمان، اقترح منح السكان الأصليين تمثيلا خاصا، ولكن الفكرة ليست من النوع الذي قد يرغب المرء في تحقيقه لسببين، الأول أنَّ التمثيل المزدوج للجزائر من شأنه أن يخلق أو يزيد من حدة الخصومة المستعصية بالفعل بين العنصرين الأوروبي والسكان الأصليين في الجزائر، كما أنَّه من المستحيل أن نجد نواب أصليين قادرين على التعبير عن آرائهم في جمعية فرنسية.[3]

إذ كان التجنس الشرط الأساسي الذي يقوم عليه إمكانية الانتخاب في الجزائر، فمن خلاله يمكن اكتساب الحقوق السياسية الكاملة، فإجراء إصلاح لقانون انتخابي خاص في الجزائر يتطلب إيجاد صيغة قانونية للقضاء على امتيازات المستوطنين الأجانب في الجزائر، الذين تولوا حكم الجزائر

---

[1] شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي،تر، عبد الله حمادي وآخرون، المسك للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 154–155.

[2] Christiane Roussé, **Saint-Priest Ville Mosaïque Populations, Identités, Inter culturalité (1945-1980),** Presses Universitaires De Lyon,Paris, 2000, pp100-101.

[3] Émile Larcher, **Traité Élémentaire De Législation Algérienne, Arthur Rousseau,** Paris, 1911, 2ed, T1, pp 237-238.

بقبضة من حديد،[1] وقد كان المجلس البلدي يضم مجموعتين هما؛ المستشارين الفرنسيين والأهالي المستشارين، وكان للجزائر الحق في 36 مستشارا فرنسيا و12 ممثلا يمثلون الأقلية ضمن المجلس، ولا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستشارون 19 الأوروبيون والجزائريون المستشارون قبل سنة 1919م، لم يكن بإمكانهم انتخاب رئيس بلدية أما سنة 1914م، فقد كان للجزائريين الحق في انتخاب أعضاء في المجالس البلدية؛ ويقدر عددهم بأربعة (4)، في حالة ما تراوح عدد السكان من 100 إلى 1000 شخص، وممثل واحدا، إذ قدر فائض السكان بـــ 1000 جزائري (لكن دون تجاوز ثلثي عدد المجلس، والذي كان يقدر آنذاك بأربعين (40) مثلا منتخبا.[2]

[1] Société D'études Politiques Et Sociales, **Assimilation Progressive De L'Algérie A La France ,Bulletin Trimestriel Première Année**, Imprimerie Administrative A Mauguin,Alger,N' 3-4،Juillet-Décembre 1904, pp 15,17.

[2] معزوز هدى، "الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830 – 1962،" **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 عدد خاص المقاومة والحركة الوطنية، الجزائر، 2005، مج7، ع1، ص ص 199–200.

3. واقع تشريع الانتخاب في الجزائر وتطوره 1914م-1919م:

تتضمن كل البلديات ماعدا بعض الدواوير المرتبطة المصلحة السكان الأوربيين. فشيوخ البلديات يطبقون فيها قانون الأهالي على المحكومين الأهالي غير الناخبين، وكما أشار حاكم عام سابق عن هذه البلديات:"...إن مصالح الأهالي الذين لا ينتخبون ولكنهم يدفعون الضرائب، ويتحملون أعباء ثقيلة، هم مع الأسف مضحى بهم في سبيل مصالح بعض الدزينات من الناخبين الأوربيين الذين إن كان لهم حق التصويت فإنهم يتمتعون عوضا عن ذلك بالامتياز الذي يجعلهم لا يدفعون شيئا معلوما..." ويشير أيضا :"...إن البلديات ذات الممارسة الكاملة غالبا ما تتضمن 4 أو 5 أو 6 أو 10 أو... 20ألف من الجزائريين، والمجالس البلدية التي يكون عليها تسير مصالح المجموعة والاستعمال الحر لهذه الموارد يصوت عليها 20 أو 30 أو 40 أو نادرا ما يفعل ذلك 100 ناخب فرنسي..."[1]

أما مسألة التمثيل الجزائري في هذا النوع من البلديات، فان العدد المرخص به بالنسبة للمستشارين الأهالي، طبقا لمرسوم 7 أفريل 1884م، يكون ما بين 4 إلى 6 مستشارين أو إلى ربع (1/4) العدد الإجمالي واستنادا لمرسوم 13 جانفي 1914م المثبت بمرسوم 6 فيفري 1919م: يكون العدد ما بين 4 إلى 12 مستشار أهلي أو إلى ثلث (1/3) العدد الإجمالي. وفيما يخص الهيأة الانتخابية للانتخابات البلدية بالنسبة للأهالي، فقد نص مرسوم 7 أفريل 1884م أن يكون الناخب البالغ من العمر 25 سنة، مقيما لمدة سنتين متتاليتين، وأن يكون ملاكا أو مزارعا، وموظف عمالي (ولائي) أو بلدي، كما تص مرسوم 13 جانفي 1914م ومرسوم 6 فيفري 1919م، فيما يتعلق بتوسيع حق الانتحاب بالنسبة لفئة تجار المدينة، والحائزين على الشهادات التعليمية، والمحاربين القدامى، فإنهم يسجلون رسميا 421000 ناخب. [2]

رغم السلبيات والأخطاء والمواقف الرافضة لهذا القانون من مختلف الأطراف سواء الجزائرية أو الفرنسية، فانه ساهم في إيجاد حركية كبرى خلال تطبيقه، إذ كان للحملات الانتخابية لانتخابات سنة 1919م دور كبير في تنشيط الأجواء في الجزائر، حيث تكاثفت الفئات الشعبية من أجل دعم المرشحين الوطنيين، وخاصة القوائم التي قدمها الأمير، خالد الذي تزعم قائمة الجناح المحافظ من

---

[1] الأمير خالد، المصدر السابق، ص ص 50-51.

[2] خالد بوهند، **النخب الجزائرية والانتخابات في ضوء محاضر فرز الأصوات 1939-1892**، دار القدس العربي، الجزائر،2016، ص10.

النخبة العصرية للانتخابات البلدية والولائية، وهي القوائم التي تبنت طرحا تناغم وتطلعات الشعب الجزائري، وأقام دعايته على أرضية دينية وقومية حسب ما أورده محفوظ قداش.[1]

أثرت سلطة الاحتلال بشكل كبير على الممارسة السياسية في الجزائر، فتبنت الأنظمة السياسية التي كانت سائدة في فرنسا آنذاك وعوضت النظم السياسية المحلية بأخرى غربية عن المجتمع الجزائري، فأدخلت الانتخابات كممارسة جديدة، وترى بعض المصادر أن المشاركة الجزائرية في الحياة السياسية في ظل الإدارة الفرنسية قديم يعود إلى سنة 1848م، حين وجد بعض الناخبين في مجالس بلديات بعض المدن الكبرى، وقد امتدت هذه المشاركة إلى غاية الإمبراطورية الثانية، ووجدت قوائم انتخابية خاصة بالجزائريين، فإذا كانت المشاركة الأولى صورية فقط. فإنه في 1870م فقد صوت الجزائريون من أجل اختيار مستشارين عامين في مختلف المجالس العامة، وتواصلت المشاركة الجزائرية، وكان طرح انتخابات 1919م على الساحة السياسية دون التمهيد لكيفية تطبيقها وشرح أهميتها للمجتمع، وإذا تضاربت آراء المجتمع الجزائري حول هذه العملية، فإن فئة النخبة قد رحبت بالفكرة، فأخذت كل فئة تحاول الدفاع عن مصالحها وتوجهاتها السياسية، مع الحرص على إيجاد مكان لهم وسط المجتمع الفرنسي يقوم على أساس المساواة ونبد الكراهية وإلغاء امتيازات الكولون.[2]

إذ اعتقد المثقفون باللغة الفرنسية أنَّ مأساة الجزائريين تكمن في التفرقة العنصرية، التي فرضتها الإدارة الاستعمارية، وهو نفس التعريف الذي نجده عند الباحث يوسف مناصرية الذي يصف هؤلاء الشبان:"... بأنهم فئة من المثقفين الجزائريين حصرت مواقفها و برامجها ونشاطها في إطار القانون الفرنسي، ولم تربط مطالبها وأيديولوجيتها بمقومات الشخصية الوطنية..." [3]

أماً نظرة المستوطنين للوضع فيرون أنَّ الإبقاء على حالة الجزائريين كرعايا، وعدم تمكينهم من الحصول على حقوق المواطنة، حتى يستغلوا كأياد عاملة زهيدة في خدمة مصالحهم، وهذا حسب ما أشارت إليه جريدة الشهاب في مقال:"... فالأهالي إذا يجب أن يبقوا رعايا، لأنَّهم يمثلون اليد العاملة الفلاحية، يجب أن تكون فاقدة كل حق لكي تبقى متحملة ما تتقاضاه من أجر زهيد لا يتجاوز الثمانية

---

[1] عواريب لخضر، المرجع السابق، ص267.

[2] بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد المجيد بن نعيمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2011- 2012، ص ص446-447.

[3] صافر فتيحة، "ظهور حركة الشبان الجزائريين"، **مجلة عصور الجديدة**، جامعة وهران1، الجزائر، 2018، مج8، ع1، ص159.

أو العشرة فرنكات يوميا، منها قوت العامل وقوت عياله، وفي بعض جهات الجنوب كبسكرة مثلا لا يعطى هذا الأجر نقدا، وإنما يعطى مادة وبأي صفة..."، إن الجزائري في نظرهم جنس غير قابل للتهذيب والتثقيف والتمدين، لذلك كانت هذه الفئة المستغلة المجحفة دوما تعارض تمكين الجزائري من التعليم، كماوأنه لا يمكن منح قوانين الانتخاب للأهالي ضمن الدائرة الوطنية الفرنسية، لأنَّه لن يبق بعدها من تنفذ ضده قوانين الأندجينا، وخشية أن يعتقد الجزائري، أنَّه ند للفرنسي فلا يطمع، ومن واجبات الأهلي أن يطيع.[1]

تعتبر العريضة التي أرسلها الأمير خالد للرئيس ولسن نوعا من الشجاعة في فترة اجتاحت موجة الاستعمار وانعدم فيها العدل وحرية التعبير، ولو أنَّ هذه الرسالة محل شك من قبل المؤرخين الذين شككوا في وصولها، ونذكر بعض المقتطفات منها، وماركز فيها الأمير من مطالب، حيث أشار:"... فمنذ تسع وثمانين سنة (89)، كان الأهلي يرزح تحت ثقل الضرائب؛ كضرائب فرنسية وضرائب عربية سابقة للاحتلال، و التي تم الإبقاء عليها من طرف الفاتحين الجدد. في نظام جمهوري، إن أغلبية السكان تسيرها قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم، والشيء الخاص، هو أن بعض هذه القوانين التي تؤسس للمحاكم الاستثنائية (محاكم قمعية ومجلس الفضاء جنائي) يعود تاريخها إلى 29 مارس و 30 ديسمبر 1902م..."،حيث لخص بذلك الوضع في الجزائر المستعمرة كناطق باسم النخبة، ويضيف أيضا:"... ورغم كل هذا، فإننا نأتي باسم كل مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة، نطلب أن نرسل ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم. إن شروطكم الأربعة عشر (14) من أجل السلم العالمي، سيدى الرئيس، قد قبلها الحلفاء والقوات الكبرى المركزية، ولهذا ينبغي أن تكون أساسا لإنعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس ولا في الدين..." [2]

دخل قانون 4 فيفري 1919م حيز التنفيذ حيث سيشارك الجزائريون الذين تتوفر فيهم الشروط في الانتخابات، لاختيار ممثليهم بمختلف المجالس الانتخابية البلدية والمفوضيات المالية، لخوض تجربة هي الأولى من نوعها في ظل الإصلاحات الجديدة من جهة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة من جهة أخرى. سيكون لهذه الانتخابات أهمية كبيرة بالنسبة للجزائريين والفرنسيين على السواء، الذين حضروا لها وترقبوا نتائجها، وأيضا تداعياتها على مستوى الجزائريين

[1] تاونزة محفوظ، "علاقة المستوطنين الأوروبيين بالأهالي الجزائريين في اهتمامات الصحافة العربية الجزائرية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن 20م"، **مجلة عصور الجديدة**، جامعة وهران، الجزائر، مج9، ع2، ص ص101 –102.

[2] محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص ص 291 –292.

والأوربيين. كما سيكون للنخبة الجزائرية دورا مهما في التطبيق الانتخابي الأول لإصلاحات جونار، كما ربط محمد بن رحال الندرومي في إحدى تصريحاته التمثيل النيابي بالحماية والأمن. ويقصد بالحماية والأمن من تلك القوانين الجائرةالتي هي بحاجة إلى تغييرها بل وإلغائها لتحقيق المساواة بين الجزائري والأوربي، خاصة أن فرنسا كانت تضع تلك القوانين التي تعتمد على التفريق بين الجزائريين وغيرهم من خلال وضع مجموعة من الشروط؛ التي لا تتوفر إلا على فئة محدودة جدا دون باقي الجزائريين. [1]

إذ تعد هذه الانتخابات هي الأولى بعد تطبيق قانون 4 فيفري 1919م، حيث سيشارك فيها ممثلين عن الأهالي أي الجزائريين المسلمين العرب منهم والقبائل، والقائمة تضم ممثلين عن المعمرين، كل ينتخبه أبناء بلدته، وقبل إجراء الانتخابات كان لا بد على الولاة في العمالات الثلاث: وهران، قسنطينة، الجزائر العاصمة وتكليف لجان إدارية للتحضير للانتخابات ويبدأ أولا برسالة يبعثها ولى العمالة إلى رؤساء الدوائر الانتخابية، يطلب منهم فيها تحديد القوائم الانتخابية لتودع هذه القائمة في مقر البلدية، وهذا بناءا على مرسوم حكومي صادر في 5مارس 1919م، كما يتم ضبط قائمة المنتخبين في مدة تصل إلى 20 يوما، فلا بد من وضع نسخة إلى أمانة البلدية، ونسخة ثانية للدوار سيحصل عليها القايد أما الجزائريون "الأهالي" فيتم إعلامهم إما بإلصاق القائمة على الجدران أو بمقر البلدية أو الدوار ،وإما بالإشارات الشفوية في الأسواق وأماكن التجمع الرئيسية ترشح الجزائريون بمختلف المدن الجزائرية لهذه الانتخابات. [2]

بذلك جسدت عملية التمثيل النيابي للجزائريين على إثر المشاركة في انتخابات 1919م، والتي مثلت الفرصة السانحة أمام الجزائريين للتعبير عن حرية اختيار ممثليهم، وكذلك للأمير خالد ونخبة الشبان لجس نبض الشارع الجزائري حول قدرته على التمييز بين البرامج، وعليه اعتمد الأمير خالد على وسيلة العمل الانتخابي لتحقيق مطالبه الإصلاحية، وتجريد الأعيان الخاضعين للإدارة الاستعمارية من احتكار تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية والنيابات المالية، باصطناع نخبة سياسية جديدة مستقلة بالنسبة للإدارة الاستعمارية.[3]

---

[1] حليمة مولاي، النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان بين الحربين العالميتين1919-1939، المرجع السابق، ص ص32، 40.

[2] مولاي حليمة، المرجع السابق، ص ص 47-48.

[3] غانم بودن، "مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر 1919 - 1924م"، **قضايا تاريخية**، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2006، مج 1، ع3، ص78.

المبحث الثالث: محطات الانتخابات البلدية والعامة في الجزائر 1919م-1925م:

1. انتخابات المجلس البلدي نوفمبر- ديسمبر 1919م:

1.1 اللوائح الانتخابية على مستوى عمالة وهران:

يمكن الحديث عن عمالة وهران بالغرب الجزائري وبالضبط بلدية وهران، التي قدر عدد سكانها من الأهالي خلال سنة 1919م حوالي 17.737 نسمة، لا يمثل هذا التعداد السكاني سوى 12 مستشارا فقط، وهو ثلث (1/3) المقاعد المتاحة للمنتخبين الأهالي في المجلس البلدي، أين ضبطت في وهران من الناحية الأهلية لائحتان من بينها لائحة تزعمها المرشح **شالوم هنري** وهو فرنسي من المدافعين عن مصالح الأهالي، أطلق عليها اسم "لائحة المصلحة العامة"، ضمت 12 مرشحا غالبيتهم من النخب التقليدية (البورجوازية المحافظة، باستثناء مترجم واحد، وموظف بريدي واحد، ومتصدر القائمة شالوم هنري (صحافي)، هؤلاء مثقفين بالفرنسية. 16 مرشح، 7 منهم ينتمون من حيث مكانتهم الاجتماعية إلى النخب التقليدية و5 آخرين، منهم: ضابط متقاعد، أستاذ ثانوي، معلم، مترجم، ومساعد صيدلي، هؤلاء يمكن تصنيفهم ضمن النخبة المثقفة بالفرنسية. [1]

1.1.1 البرامج الانتخابية:

ارتبطت المطالب النخبوية خلال المناسبات الانتخابية و ارتكزت على ضرورة منح المجتمع الجزائري الجنسية الفرنسية، وترسيم اللغة المحلية، وإن كان هناك البعض منهم الذين انسلخوا عن مجتمعهم؛ بل بلغوا إلى رفضهم للغة العربية وربطها بالتخلف في حين رأوا أن اللغة الفرنسية هي رمز من رموز التطور والحضارة. حيث طالب هؤلاء المتفرنسون ومزدوجو اللغة بتعليم اللغة العربية وإجادتهم للفرنسية هي وسيلة ضرورية من وسائل التواصل مع الإدارة الفرنسية للدفاع عن حقوق الجزائريين، فهؤلاء هم من ترشحوا للانتخابات البلدية لتمثيل سكان بلديتهم، والمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها في إطار قوائم حرة إلى غاية ظهور الأحزاب السياسية في فترة الثلاثينيات، إلا أن الملاحظ لجلسات المجالس منها : جلسة 10جانفي1919م و 12 ديسمبر1919م، رغم أنها لم تعرف حركة مطلبية كبيرة من طرف ممثلي الجزائريين « الأهالي »، فقد اقتصر الحديث عن تقديم تقريرا مفصلا حول ميزانية سنة 1918، بالإضافة إلى مجموعة القرارات التي أصدرها رئيس المجلس البلدي لتنظيم العمل النقابي مثلا،كما قرأ عليهم رسالة بعثها ما يسمون أنفسهم أنداك : جماعة الأصدقاء المحاربين

[1] خالد بوهند، المرجع السابق، ص ص33 -34.

« Groupement amical des milites de la guerre »، وحسب مداخلات النواب في المجلس البلدي، فهي تلتمس العناصر التالية:

- التعليم من خلال مطالبهم بضرورة رفع مرتبات معلمي مدارس تلمسان.
- تقديم المساعدة للأطفال المعوزين.
- إصلاح مناهج التعليم بالمدارس.[1]

2.1.1 وصف عملية الاقتراع ومحصلة النتائج:

جرت انتخابات الدورة الأولى في 30 نوفمبر 1919م، فازت فيها اللائحة الأولى بـ7 مقاعد للمجلس البلدي، في حين لم يفز من اللائحة الثانية سوى مرشح واحد فقط، ثم جرت الدورة الثانية في ديسمبر من نفس السنة، بلغ فيها عدد الناخبين 604 ناخب، و بلغ عدد المصوتين 518 مصوت.[2]

أما بلدية تلمسان من عمالة وهران أيضا فقد برزت شخصية وطنية من مدينة تلمسان، ولم تكن شخصية عادية كونها تنحدر من عائلة ثرية، ومن أعيان المدينة الكبار إذ الأصول العائلية كان لها مكانتها، وهيبتها في تلمسان ونقصد بالذكر: **السيد طالب عبد السلام**، الذي كان يتقلد منصب محامي لدى محكمة تلمسان لقي طالب عبد السلام دعما كبيرا من فئة الكراغلة، وكان أكثر شهرة بمدينة تلمسان وهو ما ذكره مصالي الحاج في مذكراته حيث قال عنه، أنه كانت له ثقافة كبيرة، ويجيد اللغة العربية و الفرنسية وكان جادا في مواقفه المعادية للاستعمار رغم حصوله على الجنسية الفرنسية، أنه كان ينتمي لعائلة كبيرة اشتغلت في مناصب هامة في القضاء الإسلامي، والتعليم، والتجارة، ورغم تجنسه إلا أنه كان غير محبوب لدى السلطات الاستعمارية فتمكن من كسب ثقة الجزائريين التي حمسته على خوض الانتخابات، والفوز بمقعد في المجلس البلدي، المفوضيات المالية، والمجلس العام، أيضا هناك شخصية **بن ثابت:** وكان تاجرا بالمدينة يدافع عن مصالح التلمسانيين وحسب رؤيته الخاصة فاز بمدينة تلمسان كل من: شوكرون، بن خلفان، ثابت، بن عبد الله، بوجقجاق، بن عاشور لعشعاشي محمد، قارة سليمان بن ديدوش مراد، بن منصور عبد الرحمان، بوجاكجي هواري بن عبد الله سيد أحمد، طالب عبد السلام، مالطي محمد، برياسي بن عودة.[3]

---

[1] مولاي حليمة، النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان1919-1939، المرجع السابق، ص ص52 - 53.

[2] خالد بوهند، المرجع السابق، ص ص33 -34.

[3] مولاي حليمة، المرجع السابق، ص ص48- 49.

كما يمكن وصف الوضع في مقاطعة مستغانم إحدى دوائر عمالة وهران، وقد احتوت على 8 بلديات مختلطة، و26 بلدية كاملة الصلاحية بدءا ببلدية مستغانم، أي أن عدد سكانها الأوربيين يفوق عدد السكان الجزائريين (الأهالي)، وبناء عليه فإن العملية الانتخابية ستكون منقسمة إلى قسمين: القسم الأوربي، والقسم الجزائري (الأهالي Indigenes)، وقد ظل أمر توحيدهما مطالبا أساسيا للسياسيين الجزائريين حيث عاشت مستغانم كغيرها من المدن الجزائرية سير العملية الانتخابية في المجالس الاستشارية الثلاث حيث اختلف طابع الانتخابات فيها اختلاف أهميتها. حيث كانت مدينة مستغانم تمثل بلدية كاملة الصلاحية. وهنا وجب على الناخب الجزائري أن توفر فيه الشروط الضرورية المنصوص عليها، فمن حق للجزائري المسجل على مستوى القوائم الانتخابية انتخاب النواب داخل المجالس الاستشارية الثلاث: المجلس البلدي، المجلس العام، المجلس المالي. وعلى المسجل فقط حق التصويت على 12 نائبا يتلون على مستوى المجلس البلدي، وفي انتخاب نائب واحد على مستوى المجلس العام مع المقاطعات التابعة لدائرة مستغانم.[1]

وبذلك أوضحت هذه الانتخابات وجود 3977 مسجل، 2486 منتخب و 3481 صوت معبر عنه، وفاز في هذه الانتخابات "بن داني محمد" المتحصل على 2238 صوت، في حين لم يتحصل "بن كريتلي" سوى على 1223 صوت.[2]

2.1 اللوائح المشاركة في بلدية الجزائر:

تمت مشاركة النخبة في الانتخابات في إطار ما يعرف بإصلاحات كليمنصو في **04** فيفري 1919م داخل جماعة النخبة في انتخابات المجلس البلدي في العاصمة 1919مبثلاثة لوائح، كالتالي:

- **اللائحة الأولى:** شكلها الحاج موسى مستشار بلدي بالجزائر منذ 1884، بمعية الأمير خالد نقيب متقاعد، وحاج عمار[3] وهي لائحة ضمت أعيان غير مجنسين.[4]
- **اللائحة الثانية:** فقد شكلها أوليد عيسى، بمعية الدكتور ابن التهامي، وهي لائحة ضمت أعيان المدينة المعروفين ولكنهم مجنسين، ينضوي المرشحين في هاتين اللائحتين ضمن

---

[1] علوان آمال، ياقوت كلاخي، " انتخابات الجزائريين بالبلدية الكاملة الصلاحية مستغانم 1919 – 1930 م"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، مج 4، ع7 ، 2018 ، ص ص 84 –85.

[2] نفسه، ص ص85 ، 91 –92.

[3] بن الشيخ حكيم، **الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912م 1936م)**، دار المدار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص80 .

[4] بوهند خالد، المرجع السابق، ص ص 33– 35.

الشبان الجزائريين، لكن الفرق بينهما هو في رفض اللائحة الأولى للاندماج عن طريق التجنيس، والثانية كانت مع هذا الإجراء. [1]

- **اللائحة الثالثة:** شكلها المحامي موريس لادميرال **(Maurice L'Admiral)** المدافع عن مصالح المسلمين الأهالي والصحافي فكتور باروكاند **(Victor Barrucand)** مدير جريدة الأخبار.[2]

1.2.1 البرامج الانتخابية:

على إثر فوز مجموعة الأمير خالد ازداد تخوف الإدارة الاستعمارية من ظهور فكر المحافظين الأهالي و تصاعد التعصب الإسلامي، وعلى الرغم من فوز قائمته بالعاصمة، فقد ألغى مجلس العمالة انتخابه شخصيا بدعوى أنه من مواليد دمشق، وبالتالي لم يكن من الرعايا الفرنسيين، فضلا عن مساهمته في إيقاظ التعصب الإسلامي بدعايته المناهضة لفرنسا، فالهزيمة الساحقة التي تكبدها المثقفون المتشبعون بالحضارة الفرنسية سجلت إفلاس هذا الحزب أمام المحافظين المسلمين بقيادة النقيب خالد، وفي المقابل بينت بقاء الأهالي الجزائريين مرتبطين بأحوالهم الشخصية و إيمانهم الإسلامي المتصلب.[3]

أين تم وضع برنامج من قبل المستشار السابق لمدينة الجزائر حاج موسى أين شرح سير المطالب التي تم صياغتها خلال الحملات الانتخابية كالتالي:"... أود أن أقدم لكم اليوم قائمة من الشخصيات البارزة من أجل كرامتكم واستقلالهم..."لذا أتمنى أن تقوموا بهذا الخيار عن طريق التصويت من أجل:

1. التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال المسلمين في الجزائر في المدارس الحكومية، لأن التعليم سواء كان عربيا أو فرنسيا هو أساس أي تقدم جاد.
2. تمكين الجزائريين المسلمين من تقلد منصب عمدة بلدية أو نائب له كنضيره الفرنسي.
3. توفير خدمات (الرعاية الصحية، مرافق الصرف الصحي كالمستشفيات، المياه، الشرطة...الخ).
4. مبادرات لترميم المقابر الإسلامية بيلكور بعد الانهيار.
5. إنشاء دائرة طبية خاصة مجانية.

---

[1] بوهند خالد، المرجع السابق، ص ص 33- 35.

[2] المرجع نفسه، ص ص 33- 35.

[3] غانم بودن، المرجع السابق، ص78.

6. قبول السكان الأصليين في جميع مسابقات بما فيها الوظائف البلدية.

7. المساواة في الأجور وزيادة مرتبات موظفي الشرطة وموظفي البلديات من السكان الأصليين.

8. توزيع المساعدات الإغاثية والإعانات للأسر المحتاجة، و المعوزين من جميع الأجناس أثناء الحرب.[1]

ووفقا لما جاء في مجلة لاروفي أنديجان (**la Revue Indigène**) بأنَّ أبناء الجزائر المستعمرة ظلوا لفترة طويلة يحتجون ضد إقصاء مستشاري السكان الأصليين في انتخابات رؤساء البلديات، ونظرا لأنَّ عدد ممثليهم قد ارتفع إلى 12 مرشحا بصورة جدية وفقا لقرار فيفري1919م، ومن ثم فإنه يتعين عليهم حق اختيار ممثل عنهم بالعاصمة الجزائرية،[2] فالأمير خالد الذي كان على رأس القائمة التي تضم، المهندس قايد حمود، الدكتور بن العربي، الحاج عمار، بن سمان، المحامي خليفة، وسيدي بومدين وبرنامجهم ينادي بالمساواة في إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، ومن دون شك أن كل طرف من الطرفين جعل من حملته الانتخابية الوسيلة الأساسية، لإثبات شرعية الحصول على العديد من الأصوات بغرض الفوز في الانتخابات.[3]

لقد شرع الأمير خالد في حملته الانتخابية المبنية على مطلب المساواة ورفض التنازل على الأحوال الشخصية الإسلامية، ومن تم فقد استوحي حملته من رغبات وطموحات الجزائريين، وبالتالي وجدت من الترحيب والإقبال الشيء الكبير، كما جعل الأمير من الفكرة الإسلامية المحور الرئيسي التي ركز عليها في نشاطه التعبوي، ولذلك لا غرابة أن نجدة الأمير يفوز بسهولة على خصومه السياسيين بل ذهب أجيرون إلى أبعد من ذلك واعتبر انتصار خالد يعد بداية لبروز حزب إسلامي مستوحى من المرجعية الوطنية الجزائرية، أما القائمة الانتخابية التي ضمت الدكتور بن التهامي، الذي كان على رأس الاندماجيين ومنها: أوليد عيسى، والدكتور تامزالي، وهنا تشير الدراسات إلى أن بن التهامي لم يضف الجديد إلى حملته الانتخابية، التي عرفت بعض الفتور وأن الدعوة للتجنس لم تجد الأذان الصاغية لها باعتبار أن التشهير لها قد لازم الخطاب النهضوي، الذي أضحى جليا لدى بعض رجال الدين المحافظين.[4]

---

(1) Joseph Peyrat," L'élection d'Alger**",** **La Revue Indigène,** Administration Et Redaction, Paris, N°39, (s.d.p), pp, 189-190.

(2) ibid, pp189-190.

(3) أحمد مريوش، بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية وانعكاسها على القضية الوطنية ما بين 1919 – 1943، المرجع السابق، ص ص93-94.

(4) المرجع نفسه، ص ص93-94.

كما أعلن حاج عمار، في عدد صحيفة (الإقدام) الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1919م، عشية الانتخابات البلدية، عن جمع مشروعه بين الإسلام و تقدم المجتمع قائلا:"...إننا لا نتردد، في سعينا نحو التقدم، أن نحافظ على تقاليدنا الإسلامية العتيقة، التي جعلت من الإسلام دينا ينتزع إعجاب الناس واحترامهم فالإسلام لم يحبس أرواح أتباعه في زنزانات مظلمة، وإنما دعاهم إلى سلوك جميع الطرق المشروعة للحصول على أفضل الأوضاع الممكنة..."، وختم حاج عمار مقاله بإعلان انطلاق الحملة الانتخابية تحت شعار "فرنسا والإسلام".[1]

وقد لاحظ المعمرون الأوربيون هذا الاتجاه المعادي في رأيهم لفرنسا باسم الإسلام من خلال حملة الأمير خالد الانتخابية، إذ نقلت صحيفة (صدى الجزائر) **L'Echo d'Alger** شهادات عن تصريحات هذا الأخير سنة 1919م والتي جاء في بعضها:"...إني أعرض أمامكم قائمة إسلامية، انتخبوا من أجلنا إذا أردتم أن يتولى شؤونكم المسلمون وليس طائفة المطورني، إن قوائمي الانتخابية وحدها هي التي يبارك الله فيها، فإذا أردتم الجنة فاختاروا قائمتنا لأننا مؤمنون، وإذا أردتم جهنم فانتخبوا من أجل قائمة الكفار الذين يرتدون القبعة ولا تنسوا أن آباءكم استجابوا من قبل لإشارة من جدي..."، فهذا الشعار الذي تمحورت حوله الحملة الانتخابية، التي سارت بصورة عادية و أسفرت عن نجاح قائمة حاج موسى– الأمير خالد، وجميع أنصار المحافظة على القانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية.[2]

حيث رد الشبان الجزائريون منذ البداية على مقايضة السلطات المرئية بواجب القيام بالخدمة العسكرية مقابل الحق في تحسين الأوضاع المعيشية للأهالي المسلمين، فالمعطى الجديد جاء من السلطة التي كانت في حاجة ماسة إلى دعم و تعزيز مكثف لجيش إضافي من الشباب الجزائري تتراوح أعمارهم بين 18 عاما و30 عاما عند أول إحصاء للمسجلين منهم في سجلات البلديات، أو مقيدين في وثائق يمكن الوثوق بها والتأكد منها. وهكذا سارعت النخبة المتعلمة، نيابة عن الأهالي المسلمين إلى عدم تفويت هذه الفرصة، والأمر يتعلق بمؤسسة الجيش الفرنسي التي يسمح المرور عبرها الوصول إلى تعديل مركز الإنسان الجزائري من أهلي إلى مواطن، ومن ثم يجبه إدراج جميع القضايا التي تهم الوضع الجزائري ضمن المطالب العامة، و رفعها إلى السلطات الفرنسية في المتروبول، فالتجنيد العسكري كما ذكر البيان، يستدعي جميع جوانب المسألة الأهلية لعرضها على

---

[1] الطاهر عمري، المرجع السابق، ص ص 188– 189.

[2] المرجع نفسه، ص ص 188– 189.

بساط البحث، لأن مرسوم التجنيد الإجباري عبر الاستدعاء وليس الانخراط الطوعي، هو من الأهمية أن لابد من استغلال الوضع لمصلحة المسلمين، بمزيد من وعيهم بقيمة الخدمة العامة و مردودها السياسي والقانوني والاجتماعي. [1]

فلم يكن ضمن البرنامج السياسي للائحة الحاج موسى–الأمير خالد، إشارة واضحة للاستقلال، بل ركز على المطالبة بتشغيل اليد العاملة الجزائرية بفرنسا، وحقها في الوقاية الصحية والاجتماعية، وبإلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بالجزائريين، وحقهم في التمثيل السياسي والإداري في المجالس المنتخبة، وأثناء مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، تقدم الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسن، يطالب فيها بضرورة تمثيل الجزائر ضمن عصبة الأمم، وهو ما يعن سياسيا وقانونيا قيام دولة جزائرية لها شخصيتها السياسية المستقلة عن فرنسا.[2]

ظلت قضية التمثيل البرلمان محل الاهتمام اللائحة الإسلامية للأمير وأتباعه حيث دعا هو وصديقه حاج عمار إلى ضرورة قبول ببعض العناصر من الأهالي غير متجنسة لتقلد مناصب بغرفة النواب الفرنسية واضعا بذلك مقارنة بين وضعية السود في جزر المارتنيك والجوادلوب الذين كان لهم ممثلون في البرلمان الفرنسي، في حين لم يجد الأهالي الجزائريين الذي قدر عددهم خمسة ملايين مسلم من يمثلهم. وجاء في جريدة الإقدام مقال بعنوان التمثيل البرلماني للسيد:" أحمد بهلول"، جاء فيه:"...امنحوا السكان الأهالي الذين هم عشر مرات أكثر عددا من الأوربيين، وأن نسب ثلاثة أو أربعة ومنهم... انظروا لمنطقتي الألزاس واللورين اللتين انضمتا مؤخرا إلى العائلة الكبيرة الفرنسية وتحصلوا على تمثيل برلماني..." [3]

وكتب الأمير خالد بهذا الصدد:"... إن الذي ينصاع لقوانين ليست من صلبه هو بمثابة العبد..."، ومن هنا شكلت فكرة التمثيل البرلماني للمسلمين الجزائريين حيزا كبيرا من انشغالات لائحة الأمير وأتباعه من أهمية قصوى في إعطاء مصداقية للأهالي في تمثيل أنفسهم والدفاع عن المهم مباشرة ومراكز صنع القرار الفرنسي، ثم دعا الأمير الإدارة الفرنسية أن تسمح للأهالي إقامة مدارس عربية حيث كتب عدة مقالات بجريدة الإقدام حول الحضارة العربية الإسلامية داعيا المثقفين المسلمين

---

[1] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر، ط1، 2015، ص118.

[2] مريم سيد علي مبارك، **أعلام الجزائر**، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص29.

[3] بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912م– 1936م)، المرجع السابق، ص 71.

الذود عن حضارتهم وتراثهم لقوله:"... افتحوا أمامنا أبواب العلم، اعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون زمن السلم، وشاركونا في رفاهيتكم وعد التحكم، وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر» كما نبه إلى حرية الصحافة والاجتماع وبذلك يكون الأمير أول الداعين إلى النهضة، وأحد باعثي الحس القومي والوطني الجزائري من خلال مواجهة سياسية الاندماج والتجنس لأهما يتعارضان مع مقومات الدين الإسلامي.[1]

أيضا من بين المطالب كان إلغاء القوانين الاستثنائية القاسية، وفتح مجالات التعليم و التوظيف والتمثيل النيابي أمامهم، الأمر الذي يتيح لهم فرص تحسين أوضاعهم الاجتماعية والثقافية، والتحرر مما كانوا فيه من إذلال واستغلال من طرف المعمرين. وبهذه المطالب والأفكار دخل الأمير معترك السياسة، وشارك في الانتخابات البلدية التي جرت بالجزائر العاصمة في شهر نوفمبر من سنة 1919م، ففاز فيها على حساب الإدماجيين بفضل ما ناله من تأييد جماهير الشعب التي لا تريد التخلي عن هويتها الإسلامية. واستطاع الأمير خالد بنشاطه أن يوقظ الوعي الوطني ويجند مختلف طبقات الشعب حول مطالب حركته،[2] فظروف ما بعد الحرب جعلت الأميرخالد يضع برنامجا المطالبة بإصلاحات اجتماعية وسياسية للجزائريين، أثناء وجوده بالجزائر في الفترة ما بين 1919م- 1923م وأثناء وجوده بفرنسا ما بين 1923م- 1925م، حيث نشط الأمير خالد في الجزائر، ضمن حركة "الشبان الجزائريين" أو جماعة النخبة".[3]

وعليه يمكن القول بأن النخبة كانت تثق في الحكومة الفرنسية في باريس، وترى أن العدو الوحيد للجزائريين هم المعمريون المستغلون الاستبداديون، وبحلول الحرب العالمية الأولى ظهرت جماعة النخبة بوجه جديد على نطاق أوسع خاصة أثناء الانتخابات البلدية ديسمبر1919م، حيث شكلت الجناح المعادي لحركة الأمير خالد، وكانت قضية الخلاف بينهم هي قضية إدماج الجزائريين وتجنيسهم بالجنسية الفرنسية والقانون الخاص بها، فالاتجاه الليبرالي يسعى لتجنيس الجزائريين دون قيد أو شرط، ورفض جناح الأمير ذلك إلا في إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، وفقدت النخبة مركزها في نفوس الجزائريين باتخاذها هذا الموقف المخذل لهم، وهو قبولها دمجهم مع فرنسا ومناداتها

---

[1] بن الشيخ حكيم، المرجع السابق، ص 71.

[2] سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي(1954 - 1900)**،ج2، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص42.

[3] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910- 1954**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص152.

بالتجنيس الجماعي ضاربة مبادئ الدين الإسلامي عرض الحائط. فالتف الجزائريون حول حركة الأمير خالد وناصروه في الانتخابات تاركين الاندماجيين يتجرعون مرارة وحدتهم، وبقيت النخبة تبحث لها عن مخرج من العزلة التي فرضت عليها وأنكرتها الحكومة الفرنسية، ورفضها الكولون وتركها الشعب الجزائري.[1]

كما بدأ خالد في تحدي جماعة النخبة في مقال كتبه في جريدة الأقدام سنة 1919م جاء فيه:"...إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية في داخل إطارهم الخاص...، وأضاف:"... أنه من الحلم أن نطلب من الفرنسيين تغيير قانون سنة 1865م، لأن الجماهير الجزائرية لا تريده ولأن فرنسا نفسها لم تصدر قرارا بالتجنيس (الجماعي) من غير شرط، لأنها تخشى أن تر المعمرين تحت سيطرة خمسة ملايين من الجزائريين..."، فقد جاء في رسالة كتبها إلى صديقه: فيكتور سيبلمان**Victor Speilmann**،[2] الذي كان يحرر جريدتي تريسون وتريدييونيون:"... أن الناخبين يحكمون الجزائر حكما استبداديا منذ 95 سنة فلا ننسى أن النخبة المثقفة الحالية، قد ولدت وترعرعت تحت نير الاستعمار ونشأت في مدرسة لقنتها الطاعة، أما لقلة قليلة من الجزائريين الأحرار، إنما ولدت خارج أرض الوطن وإنها تعلمت وتثقفت خارج أرض الوطن. [3]

---

[1] يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين1919-1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 12 -13.

[2] **فيكتور سبيلمان:** صحفي فرنسي وسياسي، ولد بتاريخ 10 نوفمبر 1866 م ببلدة برقهايم **Bergheim** بمقاطعة اللورين الفرنسية، وتوفى بالجزائر العاصمة سنة 1938 م، قدم فيكتور سبيلمان إلى الجزائر رفقة عائلته سنة 1866 م، وكان عمره وقتئذ 11 سنة، تحصل والده على قطعة أرض صغيرة بمنطقة برج بوعريريج، وفي سنة 1907 م عين سكرتيرا لوكالة سياحية زاول سبيلمان مهنا عديدة من بينها إسكافي، ثم توجه إلى العمل التجاري، ولمع كتاجر للمواد الغذائية، والواقع أن سبيلمان قد عرف منذ 1897م بنشاطه الصحفي في الصحافة المحلية؛ فقد تولى منصب سكرتير تحرير جريدة "موريسان" " **Morissane** " ببرج بوعريريج، والتي كانت تعد لسان حال مصالح الكتلة الفرنسية المعادية لليهود.، انتقل للعيش بالجزائر العاصمة سنة 1919 م، ممثل للحزب الراديكالي في بوعريريج، وقد ساهم بمقالات عديدة في جرائد راديكالية عرفت بطابعها السياسي المستنكر لسياسات الإدارة الفرنسية، مثل جريدة "لاريبيبليك دو كونسطنتين" "**la République de Constantine**، واتضح توجهه السياسي بانتسابه إلى الحزب الشيوعي، ومشاركته في حركة الأمير خالد ، ومن أبرز اهتماما المتهتمين بشاطات الشبان الجزائريين. للمزيد ينظر: صبرينة الواعر، "فيكتور سبيلمان وقضايا الجزائريين1866-1938"، مجلة **المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع**، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، مج18، ع1، 2022، ص ص 895-898.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص22- 23.

لقد طالب من خلال لائحته في سياق المرحلة الجديدة التي أحدثتها الحرب الكبرى خاصة بعد سقوط عشرات الآلاف من الجزائريين فيها، و تولدت استحقاقات جديدة ضد الأهالي المسلمين، فالمطالب لا يخرج عن نطاق: إلغاء القوانين الاستثنائية، التطبيق الكامل لقانون 1919م، توسيع نظام التعليم بالعربية والفرنسية برفع نسبة تمثيل الأهالي إلى 5/2 بدلا من 4/1 بزيادة عددهم في البرلمان، ومن الموضوعات التي أثارت الاهتمام عند الأمير خالد، والتي تتكرر عادة في خطاباته مسألة الوحدة والاتحاد، وحرص على الدعوة إليها، خصوصا في حملاته الانتخابية في المجالس والهيئات المحلية الأهلية، وكان يستعين بلغة القرآن الكريم ويستشهد بآياته الداعية إلى الاعتصام بالرحلة، وكان الاتحاد عند الأمير خالد يعني عدم التفرق والابتعاد عن أسباب التشرذم والتفكك لأن سياسة فرنسا قائمة على مبدأ مفرق تسده، على عكس جماعة النخبة الذين غيبوا فكرة الأمة الجزائرية وقيام الدولة بمؤسساتها والهدف منه صرف الجزائريين عن الاستفادة من كافة القوانين والإجراءات الحقوقية، فبرنامج الحملة نفس برنامج الإصلاحيين، حيث انتصر على المطالبة بإلغاء قانون الأهالي وتحسين الوضع الاقتصادي والتمثيل البرلماني بإحداث ستة تواب وثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ.[1]

حيث التمست المحاولات الرامية لتوحيد صفوف المناضلين الجزائريين، وتشجيعهم على خلق حزب جزائري موحد وذلك قبل المشاركة في الانتخابات البلدية التي تجري في شهر نوفمبر 1919م، لكن والي لونيبور **Lefeblure** الذي كان متخوفا من إستراتيجية الأمير، وتمكن من خلق التفرقة بين الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين من جهة وتشتيت بقية المثقفين من جهة أخرى، فقد أثار والي الجزائر المسألة، الواردة في قانون 6 فيفري 1919م والمتعلقة بارتباط الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وهنا انقسم أعضاء حركة الشبان الجزائريين حول هذا الموضوع. فالدكتور بن تامي والمحامي بوضربة، والأستاذ صوالح ممن يحملون الجنسية الفرنسية، تبنوا موقف والي الجزائر وهو أن تعطي الجنسية الفرنسية للجزائريين، بعد التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وذلك على آمل أن يكونوا متساوين مع الأوربيين ويصير عدد المسلمين المتجنسين كبيرا، وبالتالي تكون لهم الأغلبية في المجلس المالي الجزائري. [2]

إذ لا يخفى على القارئ توظيف الشعور الديني والنخوة الإسلامية خلال الحملة الانتخابية وذلك لاستثارة الذكريات التاريخية وهي تعد أفضل دعاية لتحريك الجماهير المسلمة الجزائرية ضد الاستعمار

---

[1] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص ص 158، 161-162-163.

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص ص220 -221.

ومساندیه، وقد أعربت صحيفة (العمل الفرنسية) **L'Action francaise** عن تفاجئها بالنجاح الذي أحرزته تجمعات الأمير خالد الذي كان خلالها يقرأ فاتحة القرآن أمام قرابة ألفي شخص من الحضور.[1]

فلا بد على لائحة موسى حاج والأمير خالد من أن يستبعد كل إمكانية للتفكير في المطالبة بالاستقلال والانفصال التام من فرنسا، خلال حملاتهما الانتخابية، لأن فكرة الدولة المدنية الحديثة ليست على مستوى ما كان عليه الجزائريونالذين يفتقرون إلى إمكانات وآليات وشروط المؤسسات العامة، ويذكر الأمير خالد أن الأهالي لم تكن لديهم فكرة واضحة عن الحرية كمفهوم مستقل، لكن في جميع الأحوال كان ما يحرم عليه ويسعى جاهدا إلى تحقيقه إمكانية وصول الجزائريين المسلمين إلى الوعي بقيمة الدولة ومؤسساتها من خلال الانخراط في العمل السياسي الرامي إلى التمثيل في الهيئات المحلية والمركزية وفي المتروبول.[2]

2.1.2 حصيلة النتائج النهائية :

اشتد التنافس بين لوائح الدكتور ابن التهامي وتامزالي اللذان كانا على رأس الإدماجيين مقابل الأمير خالد،[3] الذي تقاعد في نوفمبر1919م ليفوز بأغلبية المقاعد في الجزائر العاصمة على منافسيه بأغلبية الأصوات حوالي 940 صوت مقابل تقريبا 340 صوت للدكتورين عبد النور وتامزالي وبن تامي.[4]

على ذلك أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز لائحة الحاج موسى والأمير خالد بمعدل الأصوات الذي تراوح بين 940 و925 صوت، [5]على التوالي من مجموع 1073 بينما لم تتحصل قائمة ولد عيسى بن التهامي سوى على 107 إلى 392 صوت،[6] و107 و2 من الأصوات بالنسبة للائحة لادميرال،[7] وقد تجسد الفراق وتفجر الخلاف داخل المترشحين من النخبة بعد هذه الانتخابات. [8]

---

[1] الطاهر عمري، المرجع السابق، ص ص 190، 198.

[2] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص163.

[3] سعيد بورنان، المرجع السابق، ص42.

[4] Jacques Bouveresse, **Un Parlement Colonial Les Délégations Financières Algériennes 1898 -1945 L'institution,** Publications des Universités le Rouen et du Havre, Paris, 2008, p580.

[5] بوهند خالد، المرجع السابق، ص ص36،33.

[6] حمزي كمال، المرجع السابق، ص37.

[7] بوهند خالد، المرجع السابق، ص ص33، 36.

[8] حمزي كمال، المرجع السابق، ص37.

واستطاع الأمير خالد الفوز على حساب الإدماجيين بفضل ما ناله من تأييد جماهير الشعب التي لا تريد التخلي عن هويتها الإسلامية، وقد بنشاطه أن يوقظ الوعي الوطني،[1] وحظي اسمه باستقبال وابتهاج خاصة لدى أهالي وادي ميزاب على الخصوص، حيث عرض الأمير خالد برنامجه السياسي والإصلاحي عن طريق جريدة الإقدام.[2]

لقد مارست الإدارة الاستعمارية الضغوط على اللائحة الإسلامية بالتلاعب بالانتخابات، فحرية الناخبين وخاصة في المناطق الريفية كثيرا ما تكون نسبية. رغم ذلك فقد حققت دائرة الجزائر (المدية) نجاحا مذهلا والواقع أن القائد حمود الذي يعد مساعدا للرئيس خالد انتخب بأغلبية 1528 صوتا مقابل 972 صوتا لصالح المرشح الإداري مولاي مصطفى فقد كان قائد حمود ينتمي إلى عائلة من البرجوازيين في الجزائر.[3]

حيث اغتاظ الدكتور بن تامي وأعتبر حصوله على 332 صوتا مقابل 925 صوت الأمير خالد بمثابة مؤامرة ضده، واتهم الأمير خالد بأنه يتآمر ضد السلطات الفرنسية وأنه يستعمل نفوذه الدينية. وفي الحال ناداه رئيس مكتبه والي الجزائر وطلب منه كتابة تقرير ضمد الأمير خالد، واصطحابه معه إلى باريس التقديم حججه إلى المسؤولين الفرنسيين هناك، وكانت النتيجة هي إلغاء الانتخابات البلدية التي فاز فيها الأمير خالد وزملائه في النضال وذلك من طرف مجلس ولاية الجزائر. وكان التبريد لهذا الإلغاء هو "التعصب وتكررت نفس الظاهرة في الانتخابات التي جرت في النصف الأول من عام 1920 خلال الشهرين (أفريل، جوان)، وتمكن الأمير خالد من أن يلحق هزيمة ساحقة بالمترشح المدعوم من طرف الإدارة الاستعمارية بأن نال الأمير خالد 7000 صوتا للحصول على مقعد في المجلس المالي **Les Délégations Financières** الجزائري، بينما لم يحصل منافسه زروق محي الدين سوى على 2500 صوت، واستطاع أيضا أن يهزم الدكتور تامزالي بحصوله على 2500 صوت مقابل 256 صوت ويحصل على مقعد في المجلس العام. [4]

يمكن بذلك القول أنَّ هناك تغيرات جرت على الساحة السياسية الجزائرية بعد طرح إصلاحات كليمنصو لعام 1919م ، لما نصت على توحيد الضرائب، وإلغاء الأهلية منها وكذلك القوانين الزجرية، وزادت في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق المساواة

---

[1] سعيد بورنان، المرجع السابق، ص42.

[2] محمد بلقاسم، وحدة المرجع السابق، ص ص 153، 156.

[3] Jacques Bouveresse, op ,cit, p853.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص222.

التامة، ورغم هذا عارض المعمرون قانون كليمنصو وذهبوا إلى فرنسا لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغائه، ونتيجة لذلك ألغت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي وأعيدت أحكام الأندجينا، هذا ووجدت الأفكار التي تبناها الأمير خالد صدى كبير لدى الجماهير من المثقفين الجزائريين، وسمحت له بالفوز في مدينة الجزائر في الانتخابات البلدية ديسمبر 1919م بناء على برنامج رفض من خلاله التجنس.[1]

يشير العلامة الفضيل الورتلاني:"... النظام القائم على التمثيل الشعبي والحريات السياسية، هذا النظام الذي أقامت فرنسا الحرب من أجله لم تعرفه الجزائر في ظل الحكم الفرنسي إلا عقب الحرب العالمية الأولى، ولما جاء الفرنسيون أخيرا بقانون تمثيلي مكافأة للجزائر على مئات الآلاف من الجزائريين؛ الذين ذهبوا ضحية الدفاع عن الأم الكريمة، جاءت روح هذا القانون صورة طبق الأصل عن قانون الأهالي الذي تحدثنا عنه سابقا فهو يعطي ثلاثة أرباع المليون من الفرنسيين والمتفرنسين ثلاثة أخماس المقاعد، ويعطي لعشرة ملايين من الأهالي العرب أصحاب البلد الأصليون الخمسين الباقيين، ولا يجوز هذا القانون لعربي أن يكون رئيس ولا نائبا له. ولا يجيز للعربي أن يكون رئيس بلدية ولا نائب له هذا من حيث الشكل، وأما من حيث الجوهر والتطبيق فلقد كانت مهزلة لا تليق إلا بألاعيب الأطفال لأن انتخابات الأهالي كانت جريانها على الدوام صوريا فهي في الحقيقة تعيين وليس بتمثيل أو هي تمثيل حقا، ولكن ليس تمثيلا بالمعنى الفني الحديث..." [2]

كانت انتصارات الأمير خالد ساحقة، وأثارت حفيظة الإدارة الاستعمارية التي وصفته بالأمير المزعوم ورئيس الشيوخ ذوي العمائم، وبطل المسلمين المحافظين، وكانت ترى في نجاحه المباغت «يقظة مفاجئة للتعصب الإسلامي، كتب الوالي العام للجزائر رسالة إلى الوزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 04 ماي 1920م جاء فيها:"...ولم تتوقف كتلة المسلمين عن الخضوع لفكرة دينية تختلط فيها تطلعات غامضة وقوية عن الوطنية الإسلامية..."[3]

أماً رد فعل الإدارة الفرنسية والكولون والصحافة فقد كان عتيفا، واعتبروا الأمير الخطر الذي يهدد مصير فرنسا بالجزائر، ووصفته بـ[الأمير المزعوم أول رئيس الشيوخ ذوي العمائم]وبطل المسلمين

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص164- 165.

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص ص 55-56.

[3] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص218.

المحافظين وكانت ترى في ناحية المباغت يقظة مفاجئة للمنتخب الإسلامي. وحينها قرر مجلس رؤساء العمالات إلغاء الانتخابات، بحجة عدم كفاءة مرشحين هذا الحزب ممارسة هذه المهام. [1]

زادت مخاوف السلطات من اتساع شعبية الأمير، فقامت بإلغاء الانتخابات بسبب انهزام التيار العميل لها أمام قائمة الأمير خالد، ففي رسالة الولاية العامة لوزير الداخلية الفرنسي عن هذه الانتخابات جاء:"... إنها هزيمة حزب المثقفين [المسلمين] المطبوعين بالحضارة الفرنسية، الذي انهار بأسف تحت اندفاع الإسلام المحافظ الذي يقوده النقيب خالد..."[2]

وظل الأمير خالد يطالب جهرا أمام الملأ وفي جريدته "الإقدام بإجراء تمثيل الجزائريين في المجالس الفرنسية التشريعية والتنفيذية، مع منحهم حقوق المواطنين الفرنسيين ذاتها بدون أي تعارض أو تغيير في أحوال المسلمين الشخصية، وهو بذلك يعارض سياسة الاندماج ويطالب بالمساواة، والتي خاض في سبيلها صراعا حادا مع خصومه في حركة الجزائر الفتاة ومع الإدارة الاستعمارية، وقد تحتم عليه في هذا الصراع أن يقدم استقالته مع مستشاري البلديات المسلمين يوم 09 أكتوبر 1920م.[3]

لقد كان فوز قائمة الأمير خالد ساحقا، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية والكولون، الذين سارعوا إلى الاحتجاج و التزوير. وحينها خصت الإقدام صفحاتها الأولى للحديث عن هذه التجاوزات والمخالفات القانونية التي سادت فترة الانتخابات، حينما سلمت بطاقات مزورة خارج مكاتب الانتخاب بها أسماء مرشحي القائمة المؤيدة للإدارة. وفي هذه الظروف الصعبة حيث لم يكن بإمكان الجزائريين إيصال أصواتهم في باتت مشاركتهم في الانتخابات كعدمها كون الإدارة الفرنسية لم تكن صادقة في التزاماتها وتعهداها.[4] إذ يمكن الإشارة من خلال استقراء النتائج المحصلة تراجع نسبة المسجلين إذا ما قورنت بما سجل سنة 1920 م عدد المسجلين لهذه الانتخابات البالغ عددهم سنة 1871 م قد تراجع بالمقارنة مع سنة 1920م، مع عدم مصداقية الإدارة الفرنسية في إحصاء الفائزين من الجزائريين ومحاولة إقصائهم عمدا ودعم أعوانها وعملائها على حساب نصيب الجزائريين.[5]

---

[1] بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين (1912م 1936م)، المرجع السابق، ص80.

[2] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص670.

[3] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص218.

[4] بن الشيخ حكيم، المرجع السابق، ص83.

[5] بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912 – 1936)، رسالة ماجستير، رسالة ماجستير، إشراف مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص110.

2. الانتخابات الخاصة بالمستشارين بالبلديات جويلية 1921 م:

قرر الأمير خالد في شهر جويلية 1921م أن يترشح في الانتخابات الجزئية الخاصة بانتخاب المستشارين بالبلديات، فوافق على ذلك وتمكن من الانتصار على خصمه الكبير محي الدين . وتركزت إستراتيجيته في هذه المرحلة على تنظيم حملات خاصة بمشاركة المسلمين وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي وعندما جاءت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر لدراسة الإصلاحات السياسية في البلاد قام السيد بهلول أحمد بتقديم عرض مفصل عن الوضعية السياسية والاقتصادية السائدتين بالجزائر، وتم إعداده من طرف السيد قايد حمود فوافق عليه جميع الأعضاء المسلمين في المجلس الحالي يوم 31 ماي 1921م، واقترح النواب المسلمون في هذا التقرير على لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي أن يكون هناك تمثيل للمسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي. [1]

إذ استطاع الأمير خالد أن يحصل على مقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية "ميلبراند "**Millerand** في مسجد سيدي عبد الرحمن بالجزائر وعرض عليه من جديد طلبه الخاص بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي. وأعطاه إجابة مبهمة، وقال له بأنه ينبغي التأني وانتظار قطف الثمار من إصلاحات فيفري 1919م، لكن الأمير خالد وبقية أعضاء المجلس المالي المسلمين قرروا القيام بمبادرة يوم 20 ماي 1921 م خلاصتها؛ هي عدم موافقهم على أي تعديل في الدوائر الانتخابية إلا بشرط تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، ورفع عدد ممثليهم في المجالس العامة.[2]

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص ص221، 223.

[2] المرجع نفسه، ص ص221، 223.

3. انتخابات المجالس العامة 1922م-1923م:

1.3 انتخابات 22 أكتوبر1922 م:

ألقى الأمير خالد أمام رئيس الجمهورية الفرنسي خطابا معتدلا بعيدا عن الثورية، ذكر فيه بوفاء المسلمين لدى مساهمتهم في حرب(1914م – 1918م)، وبالعلاقات والروابط التي نسجت بين الجانبين الجزائري و الفرنسي خلال قرن تقريبا من حياة مشتركة وطالب بضرورة إعطاء المسلمين ممثلين لهم في البرلمان، لكي يتمكنوا من عرض مشاكل والدفاع عن طموحاتهم. كان الخطاب معتدلا و متوازنا، و بالرغم من ذلك اعتبر معاديا لفرنسا، وراحت الصحافة الفرنسية تتحدث عن [ظاهرة القومية العربية الخطيرة التي يقودها الأمير، وقد سبق للأمير خالد أن حرر برنامجه الذي نشرته صحيفة الإقدام مختصرا، كما يأتي:

1. إلغاء كل القوانين الاستثنائية المسلطة على المسلمين وتطبيق القانون العام عليهم.
2. تمثيلهم في غرفتي البرلمان.
3. التعليم الإجباري للعربية والفرنسية.
4. تأسيس جامعة عربية.
5. إلغاء المناطق العسكرية والأحواز المختلطة.
6. ربط مباشر للولايات الجزائرية الثلاث بفرنسا.
7. حصول المسلمين على صفة المواطنة الفرنسية في إطار الأحوال الشخصية المسلمة.[1]

لقد كانت الضربة القاسية التي وجهها والي الجزائر إلى الأمير خالد هي الغش في الانتخابات، و تحريض المتجنسين بالجنسية الفرنسية ضد الأمير خالد. ونتج عن ذلك تشويه سمعته وهزمه عن طريق الغش والتحايل في انتخابات 1922م المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجالس العامة، ونتيجة للمجهودات المكثفة التي بذلها المسئولون الأوروبيون بالجزائر وباريس لتضييق الخناق حول خالد وأنصاره، فقد انفض من كان حوله من أولئك الذين كان يعتمد عليهم، وعاداه من كان قد والاه، ووجد الأمير خالد نفسه وحيدا أمام أمة منقادة طائعة، قصارى ما تستطيع عمله هو أنها توصله إلى كرسي النيابة. وأكد السيد توفيق المدني أنه أصبح من الصعب على الأمير أن يواجه مفرده قوة استعمارية

[1] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص ص 761- 762.

رهيبة آلت على نفسها أن تحمدي اسمه من الوجود في الجزائر، [1] كونه ظل متمسكا بالمواطنة الفرنسية في ظل احترام الأحوال الشخصية الإسلامية، ثم بحق النيابة في البرلمان الفرنسي.[2]

ففي شهر سبتمبر 1922 م جاءت الموجة المضادة أو العاصفة الهوجاء التي متغير مجرى الأمور وتقضي على طموحات الأمير خالد، فبعد العطلة الصيفية قررت الإدارة الفرنسية في الجزائر أن تخلص بصفة نهائية من نشاط الأمير خالد، وذلك في إطار اتفاق مسبق بين والي الجزائر لوفيور **Lefebure**" وبين الحاكم العام " تيودور ستيج **" Théodore Steeg**،[3] كما قامت الإدارة الاستعمارية بتزوير محاضر انتخابات المجالس العامة، و أسفر ذلك في أكتوبر سنة 1922م عن فشل قائمة الأمير خالد أمام مرشحي الإدارة الاستعمارية، وهو الأمر الذي وضع حدا للنشاط السياسي لهذا الأخير، وشرعت صحيفة (الإقدام) بعد تزوير الانتخابات في نشر بيانات قصيرة إلى الشعب الجزائري لأجل التغلب على مرارة اليأس الذي يكون أصابه بسبب هذا التزوير، فقد جاء في بعض أعداد (الإقدام) في عدد3 نوفمبر 1922م قولها:"...إن الإسلام هو في حد ذاته قرة عظيمة، وهو القوة التي يمكنها أن تلعب شيئا فشيئا دورا في الحضارة، وإذا أهملنا هذه القوة وتركناها للفوضى، فإنها يمكن أن تحدث أخطر النتائج..." [4]

إن انتخابات تجديد نصف عدد المجالس العامة سنة 1922م فإنها عرفت تزويرا انطلقت بجانب هذا العمل الشنيع حملة واسعة تهدف إلى اتهام الأمير خالد بالتشويش، الذي يكون عاملا للحرب الأهلية والقصد من الاتهام الباطل كان إرغامه على أمام هذا الضغط الذي دعمه الحاكم العام ومحافظ الجزائر، اضطر إلى الذهاب إلى سوريا حيث ضمنت له فرنسا دفع منحته كضابط متقاعد ومنحته كحفيد الأمير عبد القادر.[5]

2.3 انتخابات 23 مارس 1923 م :

لقد كان من المقرر أن يشارك الأمير خالد بدوره في انتخابات 23 مارس 1923م، ويتنافس مع الدكتور عبد النور تامزالي الذي تدعمه الإدارة الفرنسية بالجزائر، ولكنه قرر الانسحاب من

---

[1] عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص ص 223-224.

[2] مريم سيد علي مبارك، أعلام الجزائر، دار المعرفة، الجزائر،2012، ص29.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص224

[4] الطاهر العمري، المرجع السابق، ص193.

[5] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص93.

الانتخابات والتنازل عممه عندما شعر بوجود مضايقات رهيبة ضده واستحالة نجاحه في الانتخابات، وحسب بعض المؤرخين فان الأمير خالد قد مر في هذا الوقت أن بقاءه في الجرائر عديم الجدوى، وأنه ربما استطاع أن يخدم أمته بالابتعاد عن الوطن أكثر مما يحفزه المواصلة النضال. وفي يوم 11 أفريل 1923م أعلن الأمير خالد أنه سيتوجه إلى سوريا، واعترف في رسالة كتبها إلى أحد أصدقائه يوم 30 جويلية 1923 م قوله:"...إننا لا تستطيع أن تعيش في الجزائر، حيث أن الحياة لا تطاق بالنسبة إلي إنني أنسحب إلى بلد أكثر هدوءا... "، غير أن صحيفة الحزب الشيوعي "ليمانتيي" أكدت أن قرار نفي الأمير خالد من طرف "ريموند بوانكاريه" رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك، وعندما التحق الأمير خالد بفرنسا يوم 25 سبتمبر 1925م أعلن في مرسيليا "...إن الحكومة الفرنسية قد أجبرتني على الذهاب..."[1]

إن التجربة السياسية قد أوقدت شعلة النضال وفتحت نطاقا شاسعا أمام فئة النخبة ، بل وجعلتهم يؤمنون بقدرتهم على أداء دور في الحياة الاجتماعية، كما هيأت هذه التجربة المجتمع الجزائري للخروج من حالة الانكفاء على الذات و حفزتهم للتخلص من موروث الخوف الذي طبعه الاستعمار الذي حاول ردع كل محاولة للنفاذ من نيره. وإذا كان الوقت لم يسمح لجمعية الأخوة الجزائرية التي أسسها الأمير خالد لتصبح حزبا سياسيا، فإن كل النشاطات من بعده تركزت حول تطبيق برنامجه الذي كان يمثل في وعي المجتمع الجزائري بحقوقه، وقد صار من الطبيعي أن مطالب الجزائريين بعد هذه التجربة سوف تتركز حول مشروع واضح في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولكن حسب اتجاهات النخبة التي استلهمت من تجربة الأمير خالد أو كانت خصما له في يوم من الأيام. [2]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص227.

[2] الطاهر عمري، المرجع السابق، ص ص 194- 195.

الفصل الثاني:

واقع الأحزاب الجزائرية مع أجندة الانتخابات الفرنسية فيما بين1926م-1945م

المبحث الأول: برمجة النضال الحزبي الوطني نحو الانتخابات 1926م-1936م

المبحث الثاني: تكييف مطلب الانتخاب في نشاط الأحزاب الجزائرية وفق أجندة الانتخابات

المبحث الثالث: مطلب الانتخابات في المشاريع الفرنسية والوطنية

نتيجة للقهر الاستعماري في الجزائر، وباشتداد مظاهر التسلط اتجهت بعض الفئات الشبانية إلى مقارنة الأوضاع ومحاولة النهوض بالواقع الجزائري، وحاولوا الانتفتاح على القوانين الفرنسية ومسايرة الحياة الفرنسية بانشاء الجمعيات والأحزاب، التي أخذت مسارا سياسيا وتشكلت الحياة السياسية في الجزائر بمجموعة من الأحزاب حاولت الاستفادة من كل قانون يؤدي إلى استرجاع الحقوق المسلوبة، إذ تخللت الفترة محطات انتخابية فرنسية، وبدأ انجذاب أعضاء هذه الأحزاب الوطنية للتطلع للمشاركة في هذه الانتخابات بغية الوصول للمنابر واسماع صوت الجزائريين المضطهدين في بلادهم، وصاغت الأحزاب برامج أدرج فيها بند الانتخابات للمجالس كمطلب أساسي في برامجها في فترة 1926م-1945م.

المبحث الأول: : إدراج الانتخابات كوسيلة للنضال الحزبي الوطني 1926م-1936م

1- جمعية الأخوة الجزائرية La Fraternité Algérienne

1.1 ظروف تأسيسها:

كان لانقسام النخبة عدة عوامل تضافرت بين داخلية وخارجية، جعلت الأمير خالد يدخل المعترك السياسي الجزائري، منها استمرار روح المقاومة التي ورثها عن جده الأمير عبد القادر(1832م-1847م)، وعمه الأمير عبد المالك في المغرب (1915م-1924م)، ووجود فراغ في الساحة السياسية الجزائرية .[1]

إذ يوضح المؤرخ كلود كولو مقتطف من رسالة المطالب، التي أعدها الأمير خالد للرئيس ولسن كالتالي:"...يرى المسلمون الجزائريون أن وصولكم إلى السلطة بمثابة فرصة سانحة، وحقبة جديدة لدخولهم في طريق التحرر وكوسيلة للدفاع عن قضية مواطني الجزائر لسيما المتغربين في بلاد المهجر ودفاعهم علانية عن مصالحهم الحيوية..." [2]

أيضا يصف أحد النواب الفرنسيين شخص الأمير خالد كما يلي:"... إنه رجل له مكانته السامية يتحدث باللغة الفرنسية بطريقة مثيرة للإعجاب، وهو يعرف تماما متطلبات مواطنيه واحتياجاتهم وليس إخلاصه لهم بالأمر المثير..."، ثم يشير "...أليس الأمير خالد واحدا من هذه النخبة المختارة من أبناء المسلمين، الذين اكتسبوا الظواهر الفرنسية واللسان الفرنسي مع بقاءهم أوفياء لتقاليدهم العربية وعقيدتهم الإسلامية..."، فالأمير خالد كان مقتنعا بفكرة تقرير المصير ومبدأ الديمقراطية لتحقيق تعويض سياسي من فرنسا لبلاده.[3]

يمكن القول أنَّ استقالة الأمير خالد من نياباته لا يعني أبدا تخليه عن القضية الجزائرية، بل كسبيل للبحث عن أسلوب أكثر ملاءمة للنضال ضد الإدارة الاستعمارية، وقد تبين له أن الاعتماد فقط على جريدة الإقدام كوسيلة عمل غير كافي، بل إنَّه أصبح بحاجة إلى تشكيل منظمة رسمية للتعريف بمبادئ حركته وأهدافها، بتعبئة الجماهير الشعبية وإعطاء فعالية أكثر لنضاله السياسي خاصة، فأصبح يعقد التظاهرات والتجمعات الشعبية في الجزائر وخارجها، هذا أضفى له صفة "الشعبوية" الواسعة.

---

[1] حمزي كمال، المرجع السابق، ص35.

[2] Claude Collot, Jeanrober Henryle, op,cit, p32.

[3] غانم بودن، المرجع السابق، ص ص87، 90.

وفي هذا السياق أسس الأمير خالد في 23 جانفي 1922م حزب أطلق عليه تسمية الأخوة الجزائرية **La Fraternité Algérienne**، وكان رئيسا لها وحميدة سكرتيرها العام. [1]

كما كان السيد يوسفي حمدان أمينها العام، وانخرط فيها الشبان، الأعيان، الفلاحون، المثقفون وغيرهم بمبلغ من الاشتراكات، واختلفت تسمية الجمعية في بعض المراجع والمصادر، فهناك من كان يسميها بالأخوة الإسلامية، والتباين يكمن في أن التسمية الثانية، وإن صحت فمعنى ذلك أنها حركة دينية بدليل دعوته الشعوب الإسلامية الانخراط فيها، لأنها في حاجة إلى كل الفعاليات الحية في البلاد العربية، في حين تنفي بعض الدراسات صفة الدين عن حركة الأمير، ولكنه صرح بقوله:"...إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص..." [2]

هناك كذلك من يعتبر جمعية الأخوة حركة سياسية، لأنَّ الأمير خالد تحدث فيها باسم الديمقراطية؛ التي تعني حرية العقيدة والتفكير، وهنا تصدق التسمية الأولى، ومن جهته صرح الأمير خالد إلى جريدة إيطالية تدعى "لانازيون" في 10 جوان 1922م بما يلي:"...إن حركتنا ليست دينية ولكن قوة سياسية، لأن القضية هي قضية استقلال الأوطان الإسلامية..."، من هنا يمكن الجزم بأن حركة الأخوة الجزائرية، إنما هي حلقة من حلقات الصراع والنضال السياسي الذي خاضه الأمير ضد الإدارة الفرنسية والكولون بالجزائر، كما كانت خطوة مهدت لتأسيس حزب سياسي جزائري وهو جمعية نجم شمال إفريقيا. [3]

وعليه حركة الأمير خالد قد مهدت الطريق أمام حركات جزائرية أخرى لمجابة الإدارة الاستعمارية والممارسات التعسفية، وقد نجح في تقلد مكانة في وجود الأعيان في إطار الدفاع عن الحقوق المسلوبة. [4]

2.1 البرنامج السياسي:

منذ سنة 1922م حدد برنامج الحزب الإصلاحي كان مستوحى من القرآن، وعندما ينظر المرء إلى برنامج هذا الحزب، فإنه سيجده ليس اشتراكيا وليس إسلاميا، وليس انفصاليا فالحزب لم يزد على المناداة بمساواة الجزائريين، داخل إطار أحوالهم الشخصية كمسلمين مع الفرنسيين. فقد حددت المادة

---

[1] كمال حمزي، المرجع السابق، ص46.

[2] بن الشيخ حكيم، المرجع السابق، ص105.

[3] المرجع نفسه، ص105.

[4] Belkacem Recham, **Les musulmans Algériens dans l'armée française (1919-1945) Histoire et perspectives méditerranéennes**, Editions L'Harmattan , Paris, 1996, p14.

الأولى من القانون الأساسي للحركة، البحث عن الوسائل للدفاع ولتحسين الحالة المادية، المنوية، والمادية، والسياسية، والفكرية للسكان المسلمين بالجزائر/ وكان برنامجها يحتوي على النقاط التالية:

- إلغاء السلطات التأديبية لحكام البلديات المختلطة.
- المساواة أمام القانون.
- تحقيق التمثيل النيابي للجزائريين غير المتجنسين.
- مساواة الجزائريين مع الفرنسيين في الرتب، الترقيات والوظائف.[1]
- تجنيد الجماهير من أجل المطالبة بالحقوق والانتخاب الحر للمجالس النيابية.
- فضح المظالم والآفات الاستعمارية من خلال الحملات الصحفية للمطالبة بالحقوق والحريات.
- توعية الرأي العام الفرنسي وجلب الأنصار للقضية الوطنية.[2]
- إبراز مدى مساهمة الأهالي المسلمين في الحرب العالمية الأولى.
- المطالبة بإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية، التي لا يزال يخضع لها الأهالي المسلمين بالجزائر مع العودة إلى القانون العام.
- الحصول على التطبيق الكامل لـ قانون 4 فيفري 1919م. [3]

هذا وطالبت بضرورة تطبيق جملة من الإجراءات لصالح الشعب الجزائري، حسب ما أوردته صحيفة الإقدام الصادرة في 14 أوت 1922م، والتي ركزت فيها على تمثيل الأهالي في المجالس الفرنسية، [4] بالمشاركة العادلة والانتخابية لاعتبار أن التمثيل البرلماني للسكان الأصليين أصبح فعالا تدعو إلى سياسة الارتباط، التي تعد بمثابة وسيلة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة دون تمييز بسبب العرق أو الدين. وإزالة القيود حول الميزانية.[5]

يمكن الإشارة إلى أن الأمير خالد موّه حركته السياسية، كونها سجلت لدى مصالح الإدارة تحت غطاء ثقافي، ومطبوع جمعية "الإخاء الجزائري أو الأخوة الجزائرية، الذي تحصلت السلطات العسكرية الفرنسية على نسخة منه، والذي طبع في مطبعة برينيو **(Brignu)** بالجزائر العاصمة، فتح به "الأمير خالد" المجال لجميع الأقلام الوطنية وأفراد النخبة الجزائرية في جريدة "الإقدام"، حيث سعت

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق، ص292.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص362.

(3) قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص60-61.

(4) المرجع نفسه، ص ص60-61.

(5) Claude Collot et Jean Robert Henry, Le op,cit, p32.

الجريدة نحو النشر بكل أمانة وجرأة جميع مشاغل الجماهير الواسعة التائهة في المشاكل اليومية المستعصية، كما عمل "الأمير خالد" على إرضاء أغلبية جماعة النخبة باعتماده على سياسة المساواة بين الفرنسيين والجزائريين، والمحافظين بنغمته المعادية للاندماج، كما جلب إليه الفلاحين بتركيزه على وقف القوى العقابية لحكام البلديات المختلطة. [1]

لقد استطاع الأمير خالد بذلك أن يبرز في المجال السياسي كلسان حال عن حركة الشبان الجزائريين، بالمساواة أمام القانون بين المسلمين والأوروبيين، فبرنامجه سياسي رغم طابعه الإصلاحي، إذ جاء هذا البرنامج على مرحلتين الأولى في إطار جمعية الأخوة الجزائرية، التي أنشأها إدراكا منه لضرورة تنظيم الشعب وتوحيده، وتضمن المطالبة بحق تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي ورفع نسبة المسلمين في المجالس الجزائرية المنتخبة إلى الخمسين، وهو ما جعل بعض المؤرخين يعتبرون الأمير خالد ادماجيا.[2]

أيضا ألح الأمير خالد على تفعيل العمل بما جاء في قانون 4 فيفري 1919م، وخاصة ما يتعلق بالبند 14 منه، والخاص بمطلب التمثيل البرلماني للجزائريين مع احتفاظهم بأحوال الشخصية الإسلامية، إذ يشير سيلمان أن الأمير تمكن من مخاطبة حوالي ثلاثة آلاف رجل أمام بلدية بسكرة حول قضية التمثيل البرلماني للجزائريين في البرلمان الفرنسي، بالإضافة إلى تأكيد البعد الواقعي للمطالب الجزائرية، وقد جاء في البند الأول من تأسيس الجمعية، خلق وسائل و إيجاد ظروف ملائمة للدفاع عن حقوق الجزائريين بتأكيد أواصر الثقة للحصول على قاعدة شعبية بهدف تحقيق نتائج مشجعة في الانتخابات. [3]

إلا انَّ أهداف الحركة حسب ما يبدو أنُ المطالب الذي قدمها الأمير إلى السلطات الفرنسية أثناء ممارسته الانتخابات سنة 1919م؛ مماثلة لما تقدم بها في نفس السنة للرئيس الفرنسي ألكسندر ميليران أثناء زيارته للجزائر في ربيع 1922م، حين خطب أمامه باسم جميع السكان الجزائريين بكل فخر واعتزاز ومما قاله :"... لقد أتينا للاشتراك يعني تمثيل نيابي – برلماني في البرلمان الفرنسي، ونحن نستحق هذا الشرف وسيعبر الوطن الأم دونما ريب أن من واجبه إقرارنا ومنحنا هذه الحقوق

---

[1] بكار محمد، "الصحافة الجزائرية ما بين الحربين 1919 – 1939 صحافة النواب المسلمين نموذجا"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة المسيلة، مج2، ع1، الجزائر، 2018، ص152.

[2] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919– 1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1998**، ص ص7 –8.

[3] بن الشيخ حكيم، المرجع السابق، ص106.

تلقائيا..." ، ورد الرئيس بقوله :"... لا ريب عندي أنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق السياسية التي سيق منحها للمواطنين الجزائريين، وأعتقد أنه من الحذر انتظار النتائج التي سيسفر عنها قانون 1919م..." [1]

[1] المرجع نفسه، ص106.

2. جمعية نجم الشمال الإفريقي:

1.2 تأسيس الحزب:

لقد كانت التجربة التاريخية للشيوعية بعد الحرب العالمية الأولى، محاولة رائدة من أجل تجاوز المركزية الأوروبية، والتطلع إلى تحرير طاقات الشعوب، الأمر الذي لقي تجاوبا لدى الشعوب والأمم المستضعفة في العالم المستعمَر، وبناء عليه فإن الثورة الاشتراكية في البلدان المستعمرة حفزت على ظهور الوطنية من صلب المسألة العمالية البروليتارية، وكان من الطبيعي جدا أن ينساق الشاب مصالي الحاج إلى هذا الوسط لكي يعرب بدوره عن طموحه إلى الحرية والانعتاق، مع سائر التنظيمات الفاعلة في الفضاء الباريسي، في سياق وصول كتلة اليسار إلى الحكم، بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في ماي 1924م، ومن صلب هذه التجربة السياسية عمد مصالي إلى بعد وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم للتحرك في مجال تحصيل الحقوق المغيبة.[1]

هذا وكان من بين أسباب ميلاد هذه الحركة في أواخر العشرينيات بعد أن اختفى رواد المساواة من أعضاء رابطة النواب المنتخبين، ولما كانت الإدارة الاستعمارية غير مخلصة لإنجاز أي إصلاح لصالح الجزائريين عزمت على عرقلة هذا النشاط وأصدر الوالي العام الفرنسي على الجزائر أمرا بنفي زعيم الحركة الأمير خالد إلى خارج الجزائر، فسافر إلى الإسكندرية عام 1924م وبقى هناك حتى سقطت وزارة بوانكاريه في نفس السنة، فسمحت له حكومة إدوارد هيريو اليسارية بالعودة إلى فرنسا وليس الجزائر.[2]

إذ واصل نضاله السياسي بفرنسا ابتداء من عام 1924 م[3] خلال فترة مكوثه في باريس بتاريخ ماي 1924م، ظلً هدفه قبل كل شيء الاتصال بجالية المهاجرين الجزائريين، التي لم يكن يستهان بها حتى في ذلك العهد، وبالأوساط السياسية الفرنسية، لأًن شأن كل نشاط سياسي في فرنسا له ردود فعل كبيرة في الجزائر، حيث أجرى اتصالا مع الصحافي الجزائري أحمد بهلول، وبعد أيام عقد اجتماع في منزل بهلول الواقع بنهج "شيروا رقم 23"، ولهذا الغرض حضره بعض الشخصيات الفرنسية ذات الطابع الشيوعي؛ مؤكدة مساندتها لحركة شعوب شمال أفريقيا في سبيل الاستقلال، وفي 14 جويلية 1924م، نظم اجتماع حاشد في صالة المهندسين المدنيين بشارع "بلانش "، خطب فيه الأمير خالد

---

[1] نور الدين تتيو، المرجع السابق،ص185.

[2] يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2004**، ص14.

[3] عمورة عمار، المرجع السابق، ص167.

فاهتز له أرجاء القاعة حتى صار الجمهور كله ينادي بقوله :"...نريد استقلال شمال أفريقيا.."، تلاه اجتماع ثان بعد أسبوع أي يوم 19 جويلية بقاعة فسيحة في صالة أوغيست بلانكي ترأسه فكتور سبيلمان، لوحظ خلاله حماس المهاجرين الجزائريين، الأمر الذي حفزً الأمير خالد لإحداث منظمة سياسية، تكون نواة لأول حزب سياسي جزائري سماه بـ" نجم شمال أفريقيا"، رغبة منه في التنويه بوضوح لتعاون جميع بلدان المغرب في الكفاح.[1]

إذ كانت لهجرة الجزائريين إلى فرنسا دور في تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية المطلبية، حيث اختلط هؤلاء بأوساط جديدة، تتبعوا من خلالها أحوال العالم وتقلباته وتعرفوا عن كثب على طبيعة الحياة الديمقراطية هناك، أي أنهم تأثروا بالجو العالمي الذي كان يسود أوروبا خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار الثورة البلشفية وبداية انتشار مبادئها، التي تزامنت مع مبادئ ويلسن التحررية، فكل تلك الأحداث صبغت الأيديولوجية التحررية، فأظهرت منها نضالا سياسيا فرض وجوده على المستعمر في عقر داره، إلى جانب الرصيد الإسلامي الذي جمع بينهم والأفكار الإصلاحية، التي كانت تأتي من الشرق على يد كل من جمال الدين الأفغاني من خلال مجلة " العروة الوثقى"، ومصطفى كامل " مؤسس الحزب الوطني المصري، وقد أورد محفوظ قداش، عدة قضايا متعلقة بالتحضير لتكوين جمعية نجم شمال إفريقيا، وذلك حسب رواية أحد أقطابه "بومعزة علي" الذي ذكر بأنه في سنة 1924م تم استقبال الأمير خالد في باريس والاجتماع للإعلان عن تأسيس الجمعية. [2]

إن إيديولوجية الحزب في الأساس تتمحور تحقيق وحدة وطنية متمسكة بالإسلام وحضارته ولتحقيق هذا الهدف ظل السعي لإشراك جميع القوى الحيوية في البلد، وأصبح تأسيس الحزب الوطني ضرورة أساسية لقيادة الشعب الجزائري، كما يتعين على الدول التي لا ينبغي لها أن تضاعف من جرأة جهودها الرامية إلى تكثيف العمل الجماعي ونشر أفكارها في الكفاح.[3]

بذلك احتضنت فرنسا نشأة النجم وانتشر في الأوساط العمالية هناك، وقدم مطالب ثورية تحررية، تمثلت أساسا في استقلال الجزائر، وبناء دولة جزائرية منفصلة عن فرنسا، ولكن تغلغله في

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ،ص ص 368 -369.

[2] بيرم كمال، المرجع السابق، ص16.

[3] Achour Cheurfi, **La Classe Politique Algérienne de 1900 à Nos Jours Dictionnaire Biographique,** Office des Publications Universitaires, 201, pp 82,84.

الأوساط الشعبية كان محدودا بسبب وجوده في الخارج،[1] وحسب رأي عمار أوزقان فجمعية نجم شمال إفريقيا من بنات أفكار خالد، حيث استفادت هذه المنظمة من سطوة الأمير خالد، ومواقفه الشخصية ومساعدته غير المشروطة. [2]

إذ جاءت حركة (النجم) التي كانت عناصرها من أبناء الفلاحين الذين هاجروا إلى الأراضي الفرنسية، واستقبلت من طرف المثقفين والبورجوازية الصغيرة باللامبالاة وعدم الاهتمام بها، فان جمعية نجم شمال افريقيا، التي ظهرت للوجود بعدها بقليل وظهرت من وسط العمال والفلاحين وفوق أرض أجنبية بعيدة عن أرض الوطن استقبلت بالترحيب من طرف الجماهير الكادحة في أرض الوطن بعد ذلك.[3] ففي ذلك يشير مصالي الحاج :"...فبمجرد ما بلغت نجم شمال إفريقيا ثلاثة أشهر من الوجود قررنا تنظيم تجمع شعبي كبير لنعرف بصفة واسعة بجمعيتنا وإعطائها طابعا رسميا، فقد انعقد هذا التجمع بوم 26 جوان 1926م في دار النقابات بشارع بلفيل، وقد جمع آلاف الجزائريين والرفاق الفرنسيين وبعض الصحفيين ومن بينهم مصري، كنت أرأس التجمع وألقي خطابا هاما، فقد كان هذا اليوم كبيرا. إن الصحافة وخاصة لومانيتي" قد كانت صدي لهذه التظاهرة المغاربية الكبيرة، ورغم هذا فإن بعض الجرائد قد نفذتها..." [4]

من هذا المنطلق يمكن القول إن بذور نجم شمال إفريقيا كانت تنموا شيئا فشيئا داخل جو هذه الأندية والجمعيات، وهذا ما عبر عنه السيد مصالي الحاج بالقول بأن نجم شمال إفريقيا كان معروفا في الوطن قبل مجيئه إلى العاصمة، إذ تحلى بوجود سياسي مدعم بعدة فروع منتشرة في العملات الثلاثة، إلا أن أنشطتهم كانت تدور في سرية، والخلايا كانت قد تأسست في السابق داخل الأندية والجمعيات أين يجتمع الشباب وتميزت بحسن تنظيمها.[5]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص93.

[2] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص125.

[3] الزبير سيف الإسلام، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المرجع السابق، ص34.

[4] مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص137.

[5] عمر جمال الدين دحماني، " النشاط السياسي لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري بمدينة تلمسان 1935-1939م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية**، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، مج08، ع1، ص30.

2.2 البرنامج السياسي للحزب ووسائل النضال:

لقد نص القانون الأساسي للحركة على تدريب مسلمي الشمال الإفريقي على الحياة في فرنسا والتنديد بجميع المظالم أمام الرأي العام مع عدم انتمائها إلى أي حزب سياسي،[1] إذ دعت منذ ظهورها للاستقلال، وقد التف حولها أكثر المسلمين الجزائريين بفرنسا، وتمسكت بوجوب انتخاب برلمان جزائري، وفتح الوظائف العامة في القطر الجزائري أمام الجزائريين مع الاستقلال الكامل للبلاد الجزائرية وإرجاع الأرض المغتصبة إلى الجزائريين، ثم انسحاب جيش الاحتلال من القطر الجزائري.[2]

هذا ونشط أعضاء الحزب في عدة ندوات ومؤتمرات للتعريف بالقضية الجزائرية، وساندوا على الصعيد المغاربي ثورة "الأمير عبد الكريم الخطابي" بالريف المغربي ضد الغزو الاستعماري المزدوج الاسباني- الفرنسي، مع دعوة الجزائريين الاندماج في الأحزاب والمنظمات النقابية الفرنسية التي تدافع عن مصالح بلادهم وهذا ما قام به فعلا بعض الجزائريين ومنهم الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج، بالانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي كبادرة انطلاقة.[3]

كانت هذه الاجتماعات تبين دائما إدارة الأمير خالد الشرفية للجمعية؛ بل أكثر من هذا فبرنامج النجم في البداية خصوصا لسنة 1926م مثل نفس المطالب التي نادى لها الأمير في الجزائر من إلغاء الأنديجينا، المساواة في الحقوق والواجبات، والمشاركة الكاملة في الانتخابات.[4]

لقد ضمت الجمعية في البداية معظم عمال منطقة الشمال الإفريقي، وباشر أعضاؤها النشاط بعد المصادقة على النظام الأساسي لها من قبل الجمعية العامة في جلستها، وقد تمثلت أهدافها حسب ما نص عليه القانون الأساسي في؛ الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية الأخلاقية والاجتماعية.[5]

---

(1) محفوظ قداش، محمد قنانش، **نجم الشمال إفريقيا 1926-1937 وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر، أوداينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013، ص197.

(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص164.

(3) عمورة عمار، المرجع السابق، ص167.

(4) زهير إحدادن، **شخصيات ومواقف تاريخية**، منشورات ANEP، الجزائر، 2002، ص ص116- 117.

(5) بيرم كمال، المرجع السابق، ص15.

هذا ونادت الجمعية بمبدأ التحرير التام من الاستعمار الفرنسي، وأعلنت حق شعوب المغرب العربي في الاستقلال والحرية،[1] على أساس أنه من واجب مسلمي الشمال الإفريقي القيام بواجباتهم، ولهذا فإنهم لابد عليهم من المطالبة بكامل حقوقهم. [2]

إذا كانت الأيديولوجية في جملة أفكار وتبلورت لمفاهيم معينة في ميادين عدة لدى جمعية أو حزب من الأحزاب في شكل أهداف عقائدية لا بد من بلوغها بواسطة مذهب ما، فإن النجم قد صرح بإيديولوجيته على لسان سكرتيرة العام في مؤتمر بروكسيل المنعقد ما بين 10 و14 فيفري 1927م، فكان محتواها:

1. استقلال الجزائر، وجلاء جيوش الاحتلال الفرنسي، وتأسيس جيش وطني.
2. استرجاع الممتلكات الفلاحية الكبرى المحتكرة من طرف الإقطاعيين و عملاء الإمبريالية والكولون و الشركات الرأسمالية الخاصة وتسليمها إلى الفلاحين الذين انتزعت منهم.
3. إرجاع الأراضي والغابات المحتكرة من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
4. الإلغاء الفوري لقانون الأهالي، والإجراءات الأساسية والعفو على المساجين والخاضعين للإقامة الجبرية والمنفيين بقانون الأندجينا.
5. حرية الصحافة و الجمعيات والاجتماع.
6. المساواة مع فرنسي الجزائر في الحقوق السياسية والنقابية.
7. تبديل اللجان المالية المنتخبة بالاقتراع المقيد ببران جزائري منتخب بالاقتراع العام.
8. تكوين المجالس البلدية منتخبة بالاقتراع العام.
9. أحقية التعليم في جميع المستويات، وتأسيس المدارس باللغة العربية.
10. تطوير الفلاحة وتقديم الدعم التقني للفلاحين .[3]

إذ عمد أعضاء النجم بعد انعقاد مؤتمر بروكسل إلى توسيع نشاطهم، وذلك لكسب أكبر عدد ممكن من المناضلين، حيث انضم إليه أكثر من 3500 عضو، وذلك بعد عام من تأسيسه، وقام

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص164.

[2] رشيد مياد، **إسهامات جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار شطايبي للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص ص 46-47.

[3] عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 -1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص71.

أعضاء الحزب بالعمل على توعية العمال في فرنسا، وذلك بتوضيح حقيقة المستعمر، بعدة وسائل نذكر منها الجرائد منها جريدة "الكفاح الاجتماع"، التي صدر لها عدد في الجزائر يوم 22 أفريل 1927م، تحت عنوان "احترموا حقوقنا "، وقد ندد أعضاء الحزب من خلال هذه الجريدة بتراجع الحكومة الفرنسية عن تطبيق قوانين فيفري 1919م خاصة المتعلقة بانتخاب رئيس البلدية ونوابه من الجزائريين، وأيضا جريدة "الإقدام الباريسي"، التي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية.[1]

لاشك أن برنامج النجم لسنة 1927 م كان برنامجا وطنيا ثوريا، تضمن مطالب جريئة، إلا أن المتأمل لمواد البرنامج يلاحظ عليها الكثير من المتناقضات وعدم الوضوح، و قد يكون سبب ذلك إلى أن مطالب النجم جاءت في شكل قائمة غير منظمة تلاها مصالي الحاج على المؤتمرين، حيث كان يكفي أن يطالب مصالي الحاج بعد المقدمة؛ التي كانت حول استقلال الجزائر الكامل.[2]

كانت مطالب النجم تندرج ضمن سياق مغاربي، فعند تأسيسه كانت مناشير توزع في توزع تونس و تعيد طرح المبادئ المحددة خلال الاجتماعات الأولى لقادة النجم، ومنعت الإدارة توزيع جريدة الإقدام نورث أفريكان في تونس، ودعا نجم شمال أفريقيا البلدان الثلاثة التكتل ضد الإمبريالية الفرنسية في توحيد النضال في شمال افريقيا اقتصاديا وعسكريا، كما كان برنامج نجم شمال أفريقيا يحتوي على مطلب استقلال البلدان المغاربية الثلاثة، لكن الإقدام أشارت إلى أنه:"...لن يكون استقلال واحد من هذه البلدان الثلاثة ممكنا، إلا إذا كانت حركة تحرير هذا البلد يدعمها البلدان الآخران؛ فكل بلد معني بتحرير البلدين الآخرين، وواجب الجميع هو دعم حركة التحرير الشامل لكل أمة من أهم شمال أفريقيا الثلاث بتنسيق جهودهم فقط، وعن طريق رابطة وثيقة وعلاقات أخوية فعلية، سينتصر الكفاح من أجل استقلال شمال أفريقيا..."[3]

يمكن القول أنَّ النجم ناضل منذ تأسيسه من أجل الاستقلال الكامل للدول الثلاثة: الجزائر، تونس، المغرب، ووحدة شمال إفريقيا، بالدفاع على شعوب هذه الدول والتنديد بالمظالم، التي تعاني منها والمطالبة بحقوقهم، وفتحت باب الانخراط في صفوفها لجميع مسلمي شمال إفريقيا المقيمين بفرنسا وعملت في أوساط الطبقة الشغيلة مع مختلف المنظمات العمالية الفرنسية المناهضة للإمبريالية، فكانت في البداية لا تمثل إلا الجالية المهاجرة، ولم تتوغل وتفرض برنامجها السياسي في

---

[1] بيرم كمال، المرجع السابق، ص18.

[2] بكار العايش، **حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939**، دار شطايبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص157.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 ،ج1، المرجع السابق، ص266.

الساحة الجزائرية إلا ابتداء من الثلاثينيات، إذ أصدرت جمعية نجم شمال افريقيا بفرنسا جريدة الإقدام الباريسي ثم جريدة إقدام شمال إفريقيا وكلاهما لم يعمر طويلا،[1] كما حدد المطالب الفورية بالنسبة للجزائر:

- العفو عن كل المساجين، وعن الموضوعين تحت الرقابة الخاصة أو المبعدين بسبب إخلالهم بقانون الأهالي أو مخالفة سياسية.
- حرية الصحافة و الجمعيات والاجتماع.
- حقوق سياسية ونقابية مساوية لحقوق الفرنسيين الموجودين في الجزائر
- تعويض المندوبيات المالية عن طريق الاقتراع المحدود ببرلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام.
- إلقاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية، وتعويض هذه التنظيمات بمجالس محلية منتخبة عن طريق الاقتراع العام.
- قبول كل الأهالي الجزائريين في الوظائف العمومية دون تمييز في الأجور فلكل وظيفة راتب يساويها، ولا تمييز بين الأهالي الجزائريين والفرنسيين.
- الاستفادة من التعليم في جميع المستويات: إنشاء مدارس باللغة العربية نشر كل العقود الرسمية باللغتين العربية والفرنسية معا.[2]

لقد لاحظ بعض المؤرخين أن برنامج النجم كان غامضا إلى حد ما، فلما رفض الحزب الشيوعي الفرنسي فكرة الاستقلال لبلدان شمال إفريقيا، أخذت هيئة النجم تفصل روابطها وعلاقتها معه، واتخذت لنفسها سياسة مستقلة، مستوحاة من واقع الأفارقة ومشاكل بلدانهم، كذلك أخذت هيئة النجم تتخذ طابعا جزائريا، بعد أن اتجه العمال المراكشيون والتونسيون إلى معالجة قضايا بلادهم وأحداثها الإقليمية الداخلية بصفة منفردة ومنفصلة، ونظرا إلى أن نجم شمال إفريقيا كان يطالب صراحة باستقلال بلدان شمالي إفريقيا، وواجه ملاحقة وعقبات من طرف السلطات الفرنسية. [3]

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 167 - 168 -169.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 ،ج1، المرجع السابق، ص267.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص83.

على كل فإن حركة النجم هي حركة إصلاحية استوحت برنامجها من القرآن ومن الفكرة الاشتراكية اللائكية، وليس كما عبر عنها أحدهم بأنها حركة قومي ينزع إلى فصل الدين عن الدولة. " [1]

نتيجة لذلك شن عليه المعمرون بالجزائر حملات دعائية شديدة خاصة من طرف رابطة شيوخ البلديات المستعمرين، الذين شددوا ضغطهم على الحكومة الفرنسية، حتى قامت بحله وإيقاف جريدة الأمة يوم 20 نوفمبر 1929م، واضطهاد زعمائه الذين استمر عملهم بصفة غير رسمية حتى جاءت سنة 1932م،[2] حتى تمكنوا من إعادة تأسيسه باسم "نجم شمالي إفريقيا المجيد"، وتبنوا في هذه المرة مطالب وبرنامج أقل عنفا وأكثر اعتدالا،[3] كما أنه أصبح تنظيما سياسيا جزائريا بعد التحاق المهاجرين المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوطنية منذ 1930م تضمن البرنامج الجديد بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الأفكار الرئيسية التالية:

1. انتخاب مجلس تأسيسي وتطبيق مبدأ الإقناع العام لكل سكان الجزائر للترشح الكل المجالس و ممارسة حق الانتخاب.
2. تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.
3. ترسيم اللغة العربية كلغة الرسمية.
4. مصادرة الأملاك الفلاحية الكبرى التي استحوذ عليها الإقطاعيون أعوان المحتل، المعمرون، الشركات الكبرى، والسكك الحديدية والأملاك العمومية.
5. الاعتراف بالحق النقابي للجزائررين، وحق تأسيس الجمعيات والأحزاب.[4]

هذا وتغيرت تسمية الحزب ونشاطه وأصبح نجم شمال إفريقيا المجيد، ولكن مناضليه وصحافته واصلا التحدث باسم نجم شمال إفريقيا، كما عزز تنظيمه وأوضح برنامجا محددا في المؤتمر الذي انعقد في 28ماي 1933م، وحظر النجم على مناضليه الانخراط في أي حزب سياسي آخر، وتعززت لجنته المركزية بضم 30 مناضلا، وقد جاء في القسم الأول من البرنامج جملة المطالب الآنية:

- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وكافة الإجراءات الاستثنائية.

---

[1] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص31.

[2] قريري سليمان، المرجع السابق، ص74.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص83.

[4] الأمين شريط، المرجع السابق، ص12.

- العفو عن جميع المسجونين والذين هم تحت رقابة خاصة أو منفيين بسبب مخالفة قانون الأهالي أو جنحة سياسية.[1]
- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.
- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وتشكيل مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.[2]
- الاستقلال التام للجزائر والجلاء التام لجيوش الاحتلال بإنشاء جيش وطني.
- حرية الصحافة والاجتماعات مع تأليف الأحزاب والهيئات ونقابات العمال.
- تحقيق المساواة في التوظيف بين الجزائريين والأوروبيين.
- تحقيق إجبارية التعليم العربي بجعل اللغة العربية رسمية في الدراسة، بتمكين الطلاب الجزائريين من الالتحاق بمختلف المعاهد والمستويات، مع احترام تعاليم القرآن والشخصية الإسلامية.
- زيادة القروض الزراعية لصغار المزارعين الجزائريين.

أما إجراءات ما بعد الاستقلال فهي:

- إرجاع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين الجزائريين باستثناء الأوقاف الإسلامية، وأراضي الغابات. وعلى إثر انتهاء هذا المؤتمر ألقي القبض على أحمد مصالي وبعض رفاقه من زعماء الحزب، ثم أطلق سراحهم.[3]

من الملاحظ أن أهداف النجم فُصلت حسب ما نص عليه القانون الأساسي، إذ يعتبر مؤتمر 28 ماي 1933 م منعرجا هاما في مسار النجم، نظرا للبرنامج الواسع الذي خرج به الاجتماع، وقد تم عرضه بصفة جلية في جريدة "الأمة". [4]

---

[1] جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات (1962-1830)، تر، أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص74.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص ص217- 218- 219.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص84 -85.

[4] بيرم كمال، المرجع السابق، ص22.

إذ لم يهتم أعضاء الحزب بوضع برنامج متكامل للدولة الاستقلال، واكتفوا فقط ببعض المقترحات الآنية، كما طرحوا لمدة طويلة مسألة انتخاب مجلس تأسيسي أو برلمان جزائري كفيل باختيار النظام الملائم للبلاد، لكن هناك وثيقتين إيديولوجيتين تطرحان خطوطا عامة لما بعد استرجاع الاستقلال، وتتمثل الوثيقة الأولى في برنامج نجم شمال إفريقيا عام 1933م والذي يتكون من قسمين ،قسم يطلب مطالب فورية وآخر يطرح أهدافا بعيدة المدى،[1] كما أن البرنامج المؤطر خلال سنة 1933م قد فصل كل مبادئ إيديولوجية النجم، فالتجربة خير دليل لتصور إيديولوجية النجم يفضل المطالب التي كان يطالب بها.[2]

إنّ الاستقراء في مطالب الحزب يجد أنها لا تختلف عن مطالبه لسنة 1926م ونفس المطالب أكدها في مؤتمره الذي عقد في باريس سنة 1933م، والتي نشرتها صحيفة الأمة الناطقة باسم الحرب،[3] ووضح برنامجه السياسي في الجانب الديني عن مطلب الأخوة والوحدة الإسلامية وندد في الجانب الاجتماعي بقانون الأهالي وسيطرة الفرنسيين على الثروات الاقتصادية التي يجب أن تعود إلى الدولة الجزائرية، إعادة الملكيات الزراعية الكبرى بيد الإقطاعيين إلى الفلاحين الجزائريين، والمطالبة بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية واستعمالها الإجباري في التعليم، وأكد على إنشاء برلمان وطن منتخب ومايترتب عليه من بناء مؤسسات الدولة.[4]

أما سنة 1934م فتم تسيير جمعية النجم تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا واعتمد البرنامج التالي:

- إلغاء المنح التي تعطى للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت.
- تحويل المجالس المالية مجلس جزائري ينتخب بالاقتراع العام دون الأخذ بعين الاعتبار عنصري الدين واللغة.

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954، المرجع السابق، ص ص84 -85.

[2] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1939 -1919)، المرجع السابق، ص74.

[3] قريري سليمان، المرجع السابق، ص75.

[4] عبد الوهاب شلالي، " شخصيات الفكر التحرري ومنطلقاتهم وبرامج عملهم حوصلة أفكارهم وكيف نفذت على أرض الواقع النهج التحرري والفعل الثوري طريق الحرية من ظهور نجم شمال إفريقيا حتى تفجير الثورة 1926- 1954"، **أعمال الملتقى الولائي الطلابي الثاني "في التاريخ السياسي" النهج التحرري والفعل الثوري طريق الحرية من ظهور نجم شمال إفريقيا حتى تفجير الثورة 1926-1954**، جامعة الوادي، الجزائر،14- 15 ماي 2012 ، ص9.

- فصل السلطات بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.[1]

ولم يقتصر برنامج الحزب على القضايا السياسية بل كان برنامج اجتماعيا وثقافيا شاملا احتوى كل القضايا الوطنية للدفاع عن مقومات الشعب الجزائري ومنها:

- تطوير التعليم في اللغتين العربية والفرنسية مع إعتماد اللغة العربية كلغة رسمية للسكان الجزائريين.
- تطبيق كل القوانين الاجتماعية والعملية على المسلمين بالجزائر وفرنسا بالإضافة هذه الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، تضمن برنامج الحزب مطالب اقتصادية وإدارية راعى فيها متطلبات المجتمع الجزائري واحتياجاته وحقوقه ومنها: تخفيض الضرائب مع اختلاف الدخل، أيضا إعادة الأراضي المغتصبة أصحابها الأصليين وتسهيل وسائل استغلال مع تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع والانتاجات المحلية من منافسة الإنتاج.[2]

كما حدد مفهوم الاستقلال بشكل واضح كجانب سياسي، فالاستقلال وفق منظوره كان يعني مغادرة الجيش الأجنبي واستبداله بجيش وطني، حكومة وطنية بدستور جزائري والاقتراع العام، وضاعف نحم شمال إفريقيا نشاطاته بعد مؤتمره. بعقد الاجتماعات في كبرى المدن الفرنسية، إلا أن عام 1934م أدين الأعضاء الثلاثة للمكتب، مصالي وإيماش وراجف، وتم حل نجم شمال إفريقيا المجيد في فيفري 1935م، حلت تسمية الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا محله وواصل بنفس القادة ونفس البرنامج بالشعارات التي شكلت رموزه: الاستقلال والعلم والزعيم: مصالي. ويبقى على النجم الذي كان مترسخا بقوة في أوساط المهاجرين بفرنسا،كما أرسل مسطول لتمثيلهم في مؤتمر 1933م، وعند عودته تم تأسيس أول قسمة لنجم شمال إفريقيا مع مسطول،خيضر، مزغنة، وخليفة بن عمار في الجزائر، وبدأ نشاط النجم السري. في الجزائر العاصمة يتكون بشكل خاص من عمال، وموظفي التراموای، وبعض العاطلين عن العمل وامتدت سلطتها قسمات البليدة وبوفاريك والشراقة خلال سنتي 1933م-1934م، كم ألحقت قسمات تلمسان وقسنطينة وفيليب فيل (سكيكدة)، وأدت صحيفة الأمة ولجان إعانتها لعبت دورا كبيرا في توسع نجم شمال إفريقيا في الجزائر. [3]

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص ص217- 218- 219.

[2] مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نحو شمال إفريقيا جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص41.

[3] جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، المرجع السابق، ص ص76 -77.

يشير الأستاذ محمد حربي أن الحزب ظل ينشط سرا تحت تسمية أحباب الأمة وهي التسمية الجديدة بعد حله من قبل حكومة الجبهة الشعبية،[1] هذا وأبدى نجم شمال إفريقيا مرات عديدة تأييدا لمظاهرات اليسار وتجمعاته، وأمام خطر التهديدات القاسية اختار النجم التجمع الشعبي في 12 جويلية بباريس، إذ شارك أكثر من سبعة آلاف عامل مهاجر جزائري مع رفقائهم العمال الأوربيين في الاستعراض التقليدي، إذ ذكرت جريدة الأمة بأن المنظمات التي تساند إثيوبيا لا يمكنها أن ترفض مطلب سكان شمال إفريقيا في التحرر يوما ما، ووضع حد للنظام الاستعماري، وفي جانفي 1935م عبرت جريدة الأمة عن خيبتها، وهي ترى الجبهة الشعبية تكتفي بالتفكير في تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول الوضعية في شمال إفريقيا.[2]

إذ يروي أحمد توفيق المدني أن شكيب أرسلان كتب لمراسليه من الجزائريين والمغاربة مشيدا بشخص مصالي الحاج مبديا تأييده له في مسعاه، مبينة رأيه لهم في هذا الشاب الوطني المقدام المتحمس الذي لو كان للإسلام مثله في مختلف الأوطان لتغير الحال غير الحال. ومنذ 1936م أخذ شكيب أرسلان ينتصر لمصالي وحزبه ويدعمه على المستوى المغاربي والدولي. فعند ظهور الجبهة الشعبية في فرنسا دعا شكيب أرسلان **Chekib Arslan** تآخي مصالي الحاج والشيوعيين مشيرا أن الشيوعيين وقفوا مدافعين عن مسلمي شمال أفريقية، والمعروف أن مصالي كان شديدا متحمسا للجبهة الشعبية أثناء إنشائها وقد زار أرسلان باريس في 21 فيفري سنة 1937 م واجتمع بالطلبة المغاربة فيها ووجد ترحيبا بينهم، وحاول أثناء هذه الزيارة التوفيق أيضا بين العلماء و المصاليين.[3]

لقد كانت السنوات 1933م- 1935م تمثل أكثر فترة من الضيق في الحياة السياسية للجزائر المسلمة ،و هي نقطة تحول حاسمة، ولم يكن الاحتجاج السياسي مجرد حقيقة عدد قليل من الأفراد الذين فازوا ب ثلاثة أبرزها: انتقاد العلماء للسياسة الدينية الفرنسية، بدعم من الممثلين المنتخبين، مذبحة يهود قسنطينة في عام 1934م، ومرسوم رينييه الصادر عام 1935م، وفي هذا المناخ المتوتر شددت الإدارة تشريعاتها ضد منتقدي النظام الاستعماري.[4]

---

[1] بكار العايش، المرجع السابق، ص195.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، المرجع السابق، ص668.

[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، ج4، ط1، بيروت، 1996، ص127.

[4] **Jacques Simon, L'Algérie Dans La Seconde Guerre Mondiale, L'harmattan, Paris, 2015, p13.**

كما أن مطالب سنة 1935م وضحت شكل البرلمان الجزائري بإضافة عبارة بدون تمييز في العرق أو الدين، كما جاء ضمن مطالب سنة 1935م مطالب جديد بين موقف النجم من الدين وهو: احترام حرية العيادة الإسلامية، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة عليها، أما مطالب سنة 1936م فقد بينت بشكل مفصل ما يعنيه النجم بتنمية الحقوق الاجتماعية، فمن الواضح نطور إيديولوجية النجم عندما أعلنه عن بعض مبادئه سنة 1927م، وكذلك سنة 1933م و1936 م، وهذا يعد تطور ملحوظ في تنسيق برنامجه وفقا للمناخ السياسي السائد في الجزائر كما يبرز النضج السياسي الناجم عن تجارب الحزب، أما عن حزب الشعب الجزائري فإن التصريح بالإيديولوجية غدا خطرا عليه لتغير الظروف ولم يعد الكشف عنها ممكنا إلا في ظروف تتعلق بمستقبل الحزب،[1] فقد أعطى انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا آمالا كبيرة في الأوساط الجزائرية سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي.[2]

أما فيما يخص برنامج سنة **1936**م، فقد جاء تحت عنوان"مطالب فورية أو مستعجلة لشمال إفريقيا "، و شمل عدة عناوين منها المطالب السياسية والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والمالية. [3] ففي فيفري 1935م أسس الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا كخلف لنجم الشمال الإفريقي الذي حلته الحكومة ثانية، أما على الصعيد العالمي فقد دافع النجم على قضية احتلال الحبشة من طرف ايطاليا و بعث بوفد إلى عصبة الأمم يستنكر فيه هذا العمل الشنيع، كما شارك في مؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد بجنيف تحت رئاسة الأمير شكيب أرسلان ولعب هذا الأخير دورا كبيرا في تغيير فكره السياسي من الشيوعية إلى الأفكار القومية العربية الإسلامية. واستفاد مصالي الحاج ورفقاؤه من العفو العام عن السياسيين، وقام من بعدها بجولات في العديد من المدن الجزائرية ألقي خلالها عددا من الخطب موضحا فيها البرنامج السياسي للنجم وأصدرت حكومة الجبهة الشعبية قرار حل بموجبه نجم شمال إفريقيا في يوم 26 جانفي 1936م ولكن زعماءه واصلوا النضال باسم أحباب الأمة.[4]

---

[1] عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المرجع السابق، ص74.

[2] خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954 -1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد المجيد بن نعيمة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2014- 2015، ص31.

[3] بكار العايش، المرجع السابق،ص165.

[4] عمورة عمار،المرجع السابق، ص ص 169-170.

3. اتحادية النواب المسلمين الجزائريين:

1.3 ظروف تأسيس اتحادية النواب:

ساهم الصراع ضد الحكم الاستعماري في المستعمرات الآسيوية والإفريقية، في ظهور الأفكار التحررية بين فئات طلاب الجامعات والنخب المثقفة، الذين سارعوا لتأسيس الأحزاب الوطنية الجديدة.[1]

إذ أسسوا هيئة عرفت باسم "اتحاد النواب المسلمين" لإسماع صوت الشعب والتعبير عن تطلعاته، وأنشأ الأمير خالد جريدة "الإقدام" باللغتين العربية والفرنسية، كانت شديدة النقد للسياسة الاستعمارية، متحمسا وحريصا على رفع الظلم الواقع على الجزائريين ومساواتهم بالأوروبيين، ما لفت إليه أنظار كثير من الجزائريين فالتفوا حوله وآزروه،[2] ونتيجة ما كتبه "الأمير خالد" اعتبر البعض أن سياسته متشددة خاصة مع الإدارة الاستعمارية والنواب الجزائريين الموالين لها من دعاة الإدماج، أما البعض الآخر كالكاتب الفرنسي " ديارمي" فاعتبر أن " الأمير خالد " كان مقتنعا بفكرة تقرير مصيرالجزائر بتطبيق مبدأ ويلسون، وهو بمثابة تعويض سياسي من قرن للمستعمرة بعد انتصار جناح أنصار الموالاة الإدماجي على حركة "الأمير خالد" بتواطؤ الإدارة الاستعمارية والمعمرين، تمكن هؤلاء من التكتل داخل هيكل تنظيمي جديد لجمع شمل النخبة الليبرالية الإدماجية المتجنسة.[3]

بعد فشل الأمير خالد في حركته ونفيه إلى فرنسا تبنى مجموعة من المنتخبين الجزائريين جزءا من سياسته لذلك فبداية نشاط هؤلاء قد ارتبط أصلا بفكرة الإدماج،[4]

ورغم اختفاء الأمير خالد وصحيفة الإقدام من الميدان فقد واصل زملاؤه المؤمنون برسالته والمعجبون بأفكاره، نشاطهم وأخذت صحف: التقدم، والإسلام، ولاتريبيون (المنبر) وتريدونيون، تنشر المقالات الطويلة في شرح أوضاع الجزائر وحالة شعبها بقيادة محرريها: الدكتور بلقاسم بن التهامي، والصادق دندان وفيكتور سبيلمان، وساعدت هذه الصحف في نشر الوعي بين طبقة العمال

---

(1) توماس بوتومور، **النخبة والمجتمع** ،تر، جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1988، ص102. [بتصرف]

(2) بشير بلاح ، رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، المرجع السابق، ص363.

(3) بكار محمد، المرجع السابق، ص153.

(4) قريري سليمان، المرجع السابق، ص65.

الجزائريين الذين كثرت هجرتهم إلى فرنسا بعد الحرب بسبب انتشار البطالة في الجزائر واحتياج فرنسا إلى المزيد من الأيدي العاملة. [1]

إن عدم التحمس الوطني للإصلاحات العقيمة التي أطلقتها فرنسا إلى جانب مجهودات الجزائريين في الحرب، أقدمت السلطات الاستعمارية على القيام بإجراءات خاصة ضد الأمير خالد عندما عاد إلى الجزائر وكخطوة أولى أحالته على التقاعد، استجابة لرغبة المستوطنين الأوروبيين الذين تضايقوا من حركته، فرد على هذا الإجراء بإجراء أخر وألف مع بعض رفاقه هيئة سياسية تشكلت من المنتخبين في العاصمة أطلقوا عليا اسم: "رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين"" و حدة النواب المسلمين " للدفاع عن حقوق الجزائريين الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وأصدروا جريدة الإقدام باللغتين العربية والفرنسية لتكون الناطق باسمهم المعبر عن أهدافهم التي ترمي كلها إلى تحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين عباس بن حمانة، أحمد بوضربة، الدكتور بلقاسم بن التهامي، مصطفى الحاج موسى، أحمد بهلول، والشيخ محمد بن رحال،[2] الحاج زياني، فرحات عباس، الدكتور بن جلول.[3]

كما أعلن رسميا عن ميلاد اتحادية الجزائر للمنتخبين إثر مؤتمر عقد بالجزائر في **11** سبتمبر 1927م برئاسة الدكتور ابن التهامي ضمت مجموعة من المثقفين الجزائريين الذين كان أكثرهم تلقوا تعليما فرنسيا والذين يعملون في الإدارة الفرنسية والمؤيدين لمبدأ التجنس والإدماج،[4] هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الأطباء والمهندسين والتجار والعمال في المجالس وكبار الملاك. [5]

بذلك تولت فئة المنتخبين الدفاع عن المواطنة الجزائرية و ساهموا بنشاطهم إيقاظ اهتمام الجزائريين بالسياسة وانتشار الوعي بالقضية الوطنية، حتى لو كانت مواقفهم غير مطابقة لما يقتضيه الحل الحقيقي للمسألة الأهلية، إلا أن نشاطهم كان إيجابيا، لأنَّهم كانوا يمثلون فئة من الأهالي لم تكن ترى في نشاطهم سوى حمايتها من تجاوزات الإدارة الفرنسية.[6]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص79.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص193.

[4] قنانش وآخرون، نجم **شمال إفريقيا (1926-1937)**، المطبعة الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص57-58.

[5] Mohamed Teguia**, L'Algérie En Guerre,** Office Des Publications Universitaires, Alger, 2007, p 65.

[6] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص193.

ونجح هذا التكتل بعد نفي الأمير خالد في 1923م، وكان مركزها في شارع عنابة رقم 2 في مدينة الجزائر، ضمت في البداية أعضاء موالين لفرنسا من أصحاب العائلات الكبيرة، التجار، ملاك الأراضي، وقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، وكثيرا ما كان التنافس بين النواب التقليدين والشبان الجدد، وتشمل الأطباء، المحامين، الأساتذة، الصحفيين، الصيادلة، القضاة، المدرسين)، إذ أحس النواب الجزائريون بضرورة التوحد والتجمع وهذا ما يشير إليه أحد الكتاب بقوله: "...توحيد وتنسيق الممثلين الجزائريين في مختلف المجالس النيابية للدفاع عن مندوبيهم، ويذكر أحد المؤرخين بأنً هذه الاتحادية كانت تتشكل من مجموع ثلاث اتحاديات مستقلة عن بعضها تمثل قسنطينة، الجزائر العاصمة، ووهران ذلك إثر مؤتمر عقد شهر جانفي 1928م بحضور 176 نائبا، وكان مطلب هذه الاتحادية هو تمثيل الأهالي في البرلمان، ترأس هذه الاتحادية في البداية شريف سيسبان ثم محمد الصالح بن جلول..." [1]

تعتبر هذه فئة من النخبة الجزائرية من بين المثقفين ثقافة غربية عارفون بالسياسة وأمورها مطلعين على سياسة الاستعمار ما كانوا لا ينهلون مأساة المسلمين في الجزائر، ومدى تأثير القوانين الاستعمارية عليهم، بحكم ثقافتهم من الأفكار الأوروبية. وبدأ العمل بهذا الأسلوب السياسي بإرسال وفد جزائري إلى باريس يحمل عريضة مطالب المسلمين الجزائريين، اهتمت خاصة بالمسائل العسكرية و السياسية، وقد جاء فيها على الخصوص: المطالبة بتخفيف مدة الخدمة العسكرية ومراعاة بلوغ الشباب الجزائري سن الرشد، زيادة تمثيل الجزائريين في الجمعيات المنتخبة، والتوزيع العادل للميزانية بين مختلف عناصر الشعب الجزائري، مع إلغاء الضرائب المفروضة على المسلمين.[2]

ضمت الاتحادية مجموعة من المثقفين أمثال: بلحاج، المنان، ابن التهامي، الدكتور سعدان وفرحات عباس، وقد عرفت هذه الاتحادية توسعا أكثر بعد فوز كثير من أتباعها في الانتخابات البلدية، والعمالات وحصولها على أغلب المقاعد، التي قال عنها سليمان الشيخ:"...ظلت لمدة طويلة ممثلة في مشروع بلوم فيوليت، الذي كان يستجيب فعلا لمطامح النخبة بالدرجة الأولى، بارتقائها الاجتماعي والفردي عن طريق ديمقراطية مقصورة على نخبة الثروة والثقافة، وتعتبر فيديرالية قسنطينة

---

[1] سلوى لهلالي، حركة النواب المسلمين الجزائريين الاندماجيين 1927-1954، رسالة ماجستير في المقاومة الوطنية والثورة التحررية، إشراف بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2010-2011، ص ص 40 -41.

[2] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص11، 15.

أنشط هذه الفدراليات وعبرت حقيقة عن توجه الليبراليين منذ مرحلة الثلاثينات، وكان لوجود هؤلاء النخبة دفعا قويا للفدرالية أمثال فرحات وين جلول،..." [1]

لكن عرفت هذه المبادرة انقسام النواب الجزائريين بسبب الاختلافات الشخصية، لتشكل كل عمالة فيدرالية لها عام 1930 م في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، فكانت هذه المرة بالاعتماد على النخبة المثقفة من المتجنسين ذوي التوجه الإدماجي في الغالب، من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا إلى الأبد دون جر الجماهير في اللعبة السياسية، وخاصة أتباع سياسة تدعو إلى مسالمة ومسايرة الاستعمار وتشريعاته، وقف المعلمون الإدماجيين إلى صف ابن تامي مدعمين طرحهم في جريدتهم صوت المستضعفين:"...الأمر لا يتطلب تأسيس أمة جديدة، لكن دعم الشعور بالوطنية الفرنسية، وربما هذا الاعتقاد هو الذي دفع بالصحفي عبد العزيز كسوس[2]، الذي ساهم رفقة جملة من الشباب الاندماجيين في الانقلاب على دعاة الإدماج داخل عمالة قسنطينة إلى القول:"...نحن لسنا مسئولين عن هذه الوضعية، ولم نقم بتحريك هذا الخلاف، و لسنا مستعدون لحله بطريقة راديكالية على فرنسا أن تتخذ قرارات أخرى، إنما المسئولة في البحث عن حلول اضمن نطاق مبادئ ..." [3]

لقد تمركزت اتحادية المنتخبين بمدينة قسنطينة سنة 1934م، وأصبح يطلق عليه اسم فيدرالية المنتخبين المسلمين ضمت اتجاهات سياسية ليبرالية من الطبقة البورجوازية ودعت لـ : [4]

- المساواة بين المسلمين والفرنسيين في جميع الميادين.
- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي.

---

[1] سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص ص 40 -41.

[2] **محمد عبد العزيز كسوس:** ولد بدائرة القالة في 25 جوان 1903م، من عائلة ميسورة الحال اشتغلت بالترجمة والقضاء، تلقى تعليمه في الجزائر وفرنسا، بعد الحرب العالمية الأولى انطلق في نضاله ونشاطه السياسي والثقافي من فرنسا منذ أن تأسست جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا سنة 1919م، وكانت له مشاركة في كتابة بعض المقالات حيث انطلقت حياته السياسية، ثم انضم إلى الفرع الفرنسي للأممية العالمية للدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين، حمل كسوس على عاتقه مسؤولية الصحافة الناطقة بلسان حال فيدرالية المسلمين المنتخبين بمقاطعة قسنطينة، وفي 17 جويلية 1948م انتخبته الجمعية الوطنية مستشارا للجمهورية بولاية قسنطينة كممثل منتخب من طرف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. للمزيد انظر: أحمد بن جابو، " محمد العزيز كسوس (1903-1965) سيرة ومسيرة"، **مجلة أفكار وآفاق**، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2018، مج6، ع1، ص ص44، 46، 52.

[3] بكار محمد، المرجع السابق، ص153.

[4] ناهد الدسوقي، المرجع السابق، ص269.

- القضاء على التمييز العنصري والمساواة في الأجور والتعويضات بالنسبة للعمال المهاجرين.
- إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية في البلديات المختلطة المشكلة بموجب قانون 1910م والخاصة بانتخابات المجالس العامة واللجان المالية.
- النهوض بالمجتمع عن طريق تعريفهم بالحضارة الغربية وتعليم اللغة الفرنسية.[1]

لقد أوضح عباس موقفه بصورة أكثر جلاء في العام التالي عندما أصدر بيانا قال فيه:"... نحن الأصدقاء السياسيون للدكتور بن جلول سنصبح من القوميين، وهذا الاتهام ليس بالشيء الجديد، فقد تحدثت إلى شخصيات متعددة حول هذا الموضوع، أما رأيي فمعروف تماما، فالإحساس القومي هو ذلك الشعور الذي يدفع بشعب إلى العيش داخل حدوده الإقليمية، بل هو الشعور الذي خلق هذا العدد من الأمم، ولو كنت قد اكتشفت الأمة الجزائرية لعدوت إنسانا قوميا، ولن أخجل آنذاك من هذه الجريمة، فالرجال الذين يموتون دفاعا عن فكرة وطنية يجلون ويحترمون أبلغ الاحترام، وليست حياتي بأغلى وأثمن من حياتهم، ولكنني مع ذلك، لن أموت دفاعا عن الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير موجود، ولم أستطع أن اكتشفه وقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر، ولم يحدثني أحد عن هذا الوطن، وليس في وسع إنسان أن يقيم بناء على الرياح، وقد بددنا مرة وإلى الأبد جميع الضباب والخيالات لنربط إلى الأبد مستقبلنا ومستقبل ما تحققه فرنسا في هذه البلاد... ولا أرى إنسانا يؤمن إيمانا جديا بقوميتنا، أما ما نريد أن نحارب من أجله فهو تحررنا السياسي والاقتصادي... فدون هذا التحرر للمواطن الجزائري، لن يكون هناك جزائر فرنسية تبقى إلى الأبد..."[2]

2.3 البرنامج الانتخابي للاتحادية:

برزت مطالب الاتحادية في مؤتمرها التأسيسي الأول المنعقد في 11 ديسمبر 1927م، بالمناداة بتمثيل الجزائري في البيان، والمساواة في المعاملة والضرائب في الوظائف الإدارية بين الجزائريين والأوروبيين، والمساواة في أداء الخدمة العسكرية، وإلغاء الإجراءات المعرقلة للجزائريين في الهجرة إلى فرنسا، وإلغاء قانون الأهالي وتنمية وتطوير المستوى الثقافي والتربية المهنية للجزائريين، وتطبيق

---

[1] قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص65.

[2] جوان غيلسبي، **الجزائر الثائرة**، تر، خيري حماد، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1961، ط1، ص ص 65-66.

القوانين الاجتماعية على الجزائريين وإعادة تنظيم مراكز الانتخابات في البلديات، هذا هو ملخص برنامجه مطالب سنة 1927م من الملاحظ أن برنامجها خرج عن إطار العقيدة الإسلامية. فهم على استعداد كامل لأداء واجبهم تجاه وطنهم الأم وهو فرنسا الاستعمارية،[1] وقد أعد أعضاء هذه الهيئة برنامجا للعمل طالبوا الحكومة الفرنسية بقبوله وتنفيذه ومن بين ما كانوا يطالبون بـــ:

- تحقيق المساواة بين الجزائريين والأوروبيين.
- إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والحراسة الإدارية، وتطبيق القانون المدني العام بكامله.
- وضع حد لهجرة الأوروبيين إلى الجزائر.
- السماح للجزائريين بانتخاب نواب لهم في المستوطنين.
- ضرورة تمتع الجزائريين بكل الحقوق والواجبات في الميدان العسكري، مثل المستوطنين.
- إفساح المجال للجزائريين في التوظيف العمومي.
- تطبيق إجبارية التعليم العام على الجزائريين مثل المستوطنين العليم العام على الجزائريين مثل المستوطنين.
- إطلاق حرية الصحافة وإنشاء النوادي والجمعيات.
- قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدولة الإسلامية.
- إعلان عفو عام على المسجونين والمنفيين الجزائريين.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة الجزائريين.
- إطلاق الحريات للعمال الجزائريين في التنقل بين فرنسا والجزائر.[2]

يلاحظ أن برنامج الليبراليين جدير بالاهتمام، فمنذ سنة 1922م شن الليراليون حملة من أجل تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي، وقد تجاوزت هذه الحملة أرض الجزائر إلى فرنسا نفسها أيضا ونتيجة ذلك عين آلبير سارو وزير الداخلية لجنة أخرى في 6 سبتمبر 1929م لكي يدرس قضية تمثيل أهالي الجزائر والمستعمرات في المجلس الوطني والفرنسي، وبناء على رأي أحد الكتاب الفرنسيين، فإذا كان الجزائريون سيكتفون بقسم انتخابي واحد مع الفرنسيين أو سيبقون على نظام القسمين، فيبدو أن الليبراليين قد قبلوا مبدأ الإبقاء على قسم انتخابي منفصل في المجلس الوطني

---

[1] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص11،15.

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص13- 14 .

الفرنسي كما كان الحال في المجالس المحلية في الجزائر وهذا الرأي عبرت عنه خصوصا جريدة التقدم، ولكن الليبراليين قد غيروا رأيهم بالنسبة إلى الصلاحيات الانتخابية، ففي سنة 1924م كانوا يؤمنون بأن الجزائريين المتجنسين فقط هم الذين لهم أحقية التمثيل، إذ أصدرت فرنسا قوانين تعطيهم الحق في انتخاب النواب في المجلس الوطني الفرنسي، وقد تحول الليبيراليون عن ذلك نتيجة سخط شديد لاح به العلماء في الشهاب، بأن الحق في انتخاب النواب إلى المجلس الوطني، ورغم مضاعفة الحملة في الجزائر وتعين لجان لدراسة الخاصة في فرنسا، فإن قضية التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي لم تحقق قبل سنة 1947م.[1]

كما كانت الاتحادية تنادي بوجوب إصلاح الحالة في قطر الجزائر على قاعدة تسوية الجزائريين بالفرنسيين في كل شيء ودخول الجزائريين لمجلس النواب الفرنسي وإلغاء سائر الأحكام الاستثنائية، والتف المسلمون حول الأمير خالد ورأوا فيه خير خلف لخير سلف.[2]

وبدورها تمسكت أعضاء الاتحادية بمطلب حصول الجزائريين على كامل الحقوق السياسية، التي يتمتع بها جميع الساكنين من الأوربيين، ومنها إلغاء العمل بمرسوم الأنديجينا، وإيقاف هجرة الأجانب إلى القصر الجزائري، والعناية التامة بالإصلاح الاجتماعي، حتى يتم تجسيد معنى المساواة التي هي من شعار فرنسا المنقوش على عملتها وأبواب إداراتها، فهذه هي المطالب التي كانت في برنامج الأمير خالد السياسي، وعنها كان يناضل بالقول والكتابة، ويجادل عنها في مختلف دوائر الحكومة الفرنسية ومجالسها في الجزائر وفي ما وراء البحار، [3] فقد كانت من بين الفيدراليات الأولى التي عرفت النور، فيدرالية الجزائر العاصمة برئاسة الدكتور بن التهامي وكانت مطالبها تتلخص في:

- التمثيل النيابي والمساواة في الأجور بين الجزائريين والفرنسيين.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية.
- المساواة في الوظائف وإصلاح حالة التعليم.

فتزامنا مع ظهور فيدرالية الجزائر، ظهرت في مدينتي وهران و قسنطينة اتحاديتان أخريان ترأس اتحادية عمالة قسنطينة المحامي شريف سيسبان وهو من المحسوبين على الإدارة الفرنسية، و يرأس اتحادية وهران بن عودة باش ترزي. والملاحظ أن كل من فيدرالية الجزائر ووهران قد تراجع دورهما

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص ص355، 359 .

[2] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص163-164.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص ص201 -202 -203.

عكس فيدرالية قسنطينة، التي برزت بشكل ملفت وتعدى تأثيرها الشرق الجزائري إلى كافة الجزائر، ويرجع ذلك حسب ما ذهبت إليه كل التحاليل علىكل أعضاءها متمسكين بحالتهم المدنية رغم قبولهم الاندماج فلا يكون نخبوي يعني الفئة المثقفة فقط، بل اندماج جماعي يمس كل الجزائريين، ويصب هذا دون شك في طروحات فرحات عباس ورفقائه وقد شكل التنافس بين النخب التقليدية والجديدة التي برزت من خلال شخص الدكتور محمد الصالح بن جلول، الذي شكل بمواقفه هاجسا يخيف كل من محمد مصطفى بن باديس وشريف سيسبان.[1]

كما لجأت النخبة الجزائرية قسم مسلمي قسنطينة برئاسة الدكتور ابن جلول إلى وضع برنامج اهتمت فيه على الخصوص بالمسائل السياسية والعسكرية والقضائية والثقافية والاقتصادية والدينية والاجتماعية. وخصت مرامي مطالبها فيما يلي:"...لقد صارت الجزائر مقاطعة فرنسية، والمسلمون الفرنسيون الأهالي يطالبون فقط بتطبيق القانون العام الفرنسي عليهم و إلغاء القوانين الخاصة التي أخضعتهم وأضرت بمصالحهم..."، ولم تختلف هذا البرنامج عن سابقيه إلا قليلا، فجاءت مطالبه هذه المرة مبوبة ومنوعة حسب النقاط المذكورة أعلاه، بينما بقيت المطالب السياسية والعسكرية تقليدية، فقد ظهرت مطالب جديدة هي: المناداة بإصلاح القضاء الإسلامي والمطالبة بالزيادة في عدد المدارس باللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة، وتطبيق القانون بالمساواة على الصحافة دون تفرقة أو نظام خاص، ويتضح من ذلك أن جماعة النخبة قد لقنتها حوادث قسنطينة 1934 م درسا نافعا استفادت منه في وضع برنامجه، وربما تكون قد تأثرت أيضا بمطالب جمعية العلماء المسلمين الاصلاحية.[2]

لقد كانت النخبة تتطلع نحو مفهوم للمواطنة، يكون قائما على مبدأ المساواة في جميع الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين، وكان الشريف بن حبيلس بأطروحاته الإصلاحية في الميدان الاقتصادي والتعليمي يسعى إلى إيجاد نقاط تقاطع بينه وبين المشروع الإدماجي الذي سعت إليه الإدارة الفرنسية، ولم يكن يفضل المواجهة والتصادم لكن فرنسا الاستعمارية في الجزائر لم تكن يوما هي فرنسا الحضارة، ولن تكون على الإطلاق، لسبب بسيط هو؛ أن فرنسا هي فرنسا، والجزائر هي الجزائر التي لا تريد أن تكون فرنسا، ولن تكون فرنسا ولو أرادت لقد أثبتت تيارات الحركة الوطنية بمختلف الطوائف والانتماءات على قدر كبير من الوعي السياسي، واستغلال المناسبات العرض

---

[1] عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف الجمعي خمري، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007 ، ص43.

[2] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص16.

المطالب الجزائرية واهتمامات الأهالي، كما أضافت تيارات الحركة الفكرية والنخبة المثقفة الجزائرية رصيدا جديدا في مسيرة الإصلاح الاجتماعي والتربوي بفضل الحس الوطني الذي كانت تتمتع به أغلب الفصائل التي تصدت للمشاريع الإدماجية أو الاستيطانية.[1]

هذا وركزوا في مطالبهم على إعادة تنظيم مراكز الانتخابات في البلديات المختلطة، وعليه فجل المطالب تصب في قالب الإصلاحات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية ورغم ضمها بعد العناصر المتفرنسة إلا أن النخبة لم تخرج في برنامجها عن إطار التقييد بأسلافها ،وإذا كان أسلافها نادوا بالمساواة في وقت كان فيه العمل السياسي جريمة قتل يمتازون بحنكة سياسية وتجربة عميقة في الحياة السياسية في ظروف الحرب، كما حدد مطلب تمثيل الجزائريين في البرلمان، والمساواة في المعاملة والضرائب في الوظائف الإدارية بين الجزائريين والأوروبيين، والمساواة في أداء الخدمة العسكرية، وإلغاء الإجراءات المعرقلة للجزائريين في الهجرة إلى فرنسا، وإلغاء قانون الأهالي وتنمية وتطوير المستوى الثقافي والتربية المهنية للجزائريين وتطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين وإعادة تنظيم الانتخابات في البلديات المختلطة.[2]

نلاحظ من خلال برنامج ومطالب النخبة سنة 1927م والذي اكتفى بالإصلاحات السياسية والعسكرية والاجتماعية في إطار المساواة طبقا للقانون الفرنسي الساري المفعول، فالنخبة لم تستوح المطالب من واقع الجزائريين فبقيت تدور في فلكها تحت رعاية القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي والثقافة الفرنسية وفشلت في تحقيق رغبات الجزائريين، كما نظمت محاضرات وندوات تدعو إلى المساواة، وكذلك الاتصال بالشخصيات والأحزاب السياسية الفرنسية ورغم اعتدال هذه المطالب وعدم تعبيرها عن الواقع الجزائري، إلا أن المنتخبين لم يستطيعوا أن يحصلوا على أي إصلاح هام خاصة وأن كل القوانين التي كانت تقدم الجزائريين تقابل بثورة من قبل المستوطنين الذين يعملون على تعطيل كل الإجراءات.[3]

---

[1] فضل عبد العالي، تطور أوضاع الجزائر الى بداية القرن العشرين (1830-1919) دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج: محمد بن رحال ابن سماية ابن حبيلس، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص ص 93 -94.

[2] يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص14.

[3] قريري سليمان، المرجع السابق، ص66.

وبمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال فرنسا الجزائر (1930م) قدم هؤلاء مجموعة من المطالب ألا تختلف سابقيها، وفي محاولة من المنتخبين لتوحيد كلمتهم أمام فرنسا كونوا "اتحادية فدرالية المنتخبين الجزائريين سنة 1931م، لكن فرنسا لم تأبه بمطالبهم زيادة على معارضة المستوطنين لأي إجراء من الممكن أن يمس امتيازاتهم، فالاقتراح بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي لم يصل حتى إلى ميدان الدراسة، وهذا ما أدى إلى فقدان المنتخبين لاعتبارهم، لأنهم رغم اعتدالهم، ووطنيتهم الفرنسية ولم يحصلوا على أي شيء وظهر التباين واضحا بين إرادة الجماهير والنخبة في هذه الفترة. [1]

فقد كان برنامجهم معتدلا يقوم على المطالبة بالمساواة وكل الحقوق السياسية التي يتمتع بها المستوطنون مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية، وفي نفس المطالب التي نادوا بها قبل الحرب العالمية الأولى وأعادها الأمير خالد، أما دور فرنسا في نظرهم فهو مساعدتهم على تحقيق الاندماج وإخراجهم من التناقض الذي وضعهم فيه القانون الفرنسي، وعبر فرحات عباس عن ذلك بقوله:"...حين يقول الجزائري أنه عربي يجيبه القضاة الفرنسيون لا إنك فرنسي، ولكن حين يطالب بحقوق المواطن الفرنسي يجيبه نفس القضاة لا إنك عربي" ورغم اعتدالها و مطالبها إلا أنها كانت باستمرار تصطدم بتعصب المستوطنين من جهة، وبعدم اكتراث الحكومة الفرنسية ونفور الجزائريين من جهة أخرى، لأنها لم تستوح أي مطلب من مطالبها من مقومات الشخصية الوطنية، فبرنامجها كله يدور في فلك القانون الفرنسي والتعليم الفرنسي والحضارة الأوروبية، وكأنها كانت راضية بالثقافة الفرنسية روحا الحضارة الأوربية جسدها، وبالإصلاحات الجوفاء. [2]

وحتى سنة 1936م لم يتغير برنامج هذه الفئة حيث بقي يركز على المسائل السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها، وأن المطالب الجديدة كإصلاح القضاء الإسلامي، والزيادة في عدد المدارس وفصل الدين عن الدولة، فالطموح السياسي لهذه الفئة هو الاقتراب من المجتمع لكسب الأصوات، وبالتالي وصولهم إلى المناصب السياسية.[3]

إن فرنسا استعانت في تحقيق أهدافها تلك عن طريق التفقير والتجهيل والتشويه الديني، وتهوين الإرادات بهز الثقة بالنفوس، ذلك بإظهار فرنسا بمظهر الدولة العظمى، التي لا تقهر فتأكدت لهما إلى أن مجابهة تلك الإستراتيجية، بدأت تعطي ثمارها بدليل أن معظم الهيئات الاجتماعية والحركات

---

[1] قريري سليمان، المرجع السابق، ص66.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، المرجع السابق، ص ص 60- 61- 62 .

[3] المرجع نفسه، ص62 .

السياسية كانت تقصر همها على المطالبة بالمساواة، وذلك مؤشر دل على القبول بالأمر الواقع والاقتناع باستحالة الانتصار على فرنسا، ولذلك اقتصرت الجهود في تلك الفترة على المطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية والسياسية التي لا تأتي إلا عن طريق استراتيجية إصلاحية شاملة، تعالج في إطارها جميع أمراض المجتمع وتتصدى لجميع المكائد والمؤامرات.[1]

[1] أشغال الملتقى الوطني للفكر الإصلاحي في الجزائر، دار الهدى ،الجزائر، أفريل 2003، ص142.

4. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

1.4 مساعي النخبة الاصلاحية للنهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي للجزائريين:

اعتمد الاحتلال الفرنسي سياسة التوسع الجزئي و التدريجي لتحقيق أهداف مشروعه الصليبي، وانتهج في سبيل ذلك وسائل وأساليب عدة بعد استقراء طبيعة وخصائص المجتمع الجزائري، واستهلها بتهجير الفرنسيين والأوربيين للاستيطان بالجزائر، والانتقال للخطوة الموالية وهي هويته الإسلامية، ولكي تتفادى سلطات الاحتلال الانتفاضات والثورات عمدوا لفرض تشريعات تحكم بها السيطرة على كل المؤسسات الدينية، حيث صوبوا زجرهم على مؤسسة الأوقاف وأملاكها، والتي كانت مصدر نفع عظيم، على جموع الأمة الجزائرية وعلمائها وطلبة العلم، وأول خطوة اتخذتها في هذا المجال إصدارها لقراري 8 سبتمبر 1830م يليه قرار 8 ديسمبر1830م، بمقتضاهما تمت الهيمنة على جميع أملاك الأوقاف الإسلامية في المناطق التي احتلوها فقد حولوا المساجد والزوايا إلى كنائس ومراكز للشرطة، وإسطبلات للخيول. ويصرح دي توكفيل مبينا فعلهم الشنيع في حق الأوقاف، فيقول:"...لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف)، ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية، وهكذا تركنا المدارس تموت، والندوات العلمية تندثر..."[1]

ثم جاء قانون 27 سبتمبر 1907 م فكانت فصوله صريحة في فصل الدين عن الحكومة، وفي إعطاء الناس حرياتهم كاملة في كل ما يتعلق بدياناتهم، فالقانون لم يطبق على الجزائريين وبقيت الإدارة تتصرف في المساجد وأوقافها وموظفيها، وتقبض بيد من حديد على الوظائف الدينية وتصرفها حسب شهواتها السياسية. وقد أدت هذه السياسة التي يراد منها هدم الإسلام في دياره بالمطاولة بسخط عام ملأ جوارح المسلمين وأثار غضب العلماء الأحرار فرفعوا أصواتهم بطلب بعض الحقوق، فاتهموا وعوقبوا بالمنع من تعليم الدين، ومع قدوم الحرب العالمية الأولى 1914م- 1918م تم إرصاد بعض الوظائف لبعض الجنود إرضاء لهم، وجرت الإجراءات على أشكال لايرضاها الإسلام وإنما ترضي رغائب استعمارية مألوفة لفرنسا في الجزائر. [2]

إنّ وضعية التعليم الذي كان يعطى في المساجد وهي أمكنة للعبادة إلى جانب اعتبارها مراكز للتربية والتعليم، وفي الزوايا التي كانت عادة تحت سلطة الجمعيات الدينية، والمدارس الثانوية، ثم الابتدائية التي كانت بين نظامية وخاصة. وقد كان التعليم حرا على جميع المستويات لأن الطلبة،

---

[1] عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1913 -1940)**، دار الشهاب، بيروت ط1، 1999، ص ص26،20-27.

[2] محمد خير الدين، **مذكرات**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص31.

والأساتذة أيضا، كانوا يتقاضون مرتباتهم من الأوقاف، ولكن الفرنسيين قد استولوا على هذه الأوقاف، وهكذا جرد التعليم الجزائري من أهم موارده من الأملاك التعليمية والدينية، واختفاء المؤسسات التعليمية، كانت حصيلته اضطهاد اللغة الوطنية العربية، واعتبارها أجنبية لأن الفرنسية أصبحت رسمية منذ قرار الإلحاق لسنة 1834م باعتبار الجزائر نفسها قد أصبحت فرنسية.[1]

هذا وقامت الإدارة الفرنسية بتهيئة الجزائر على نحو يكون مناسبا للمستوطنين الأوروبيين ويساعدهم على الاستقرار واكتساب الثروة، بتوفير الخدمات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، وقد أستحدث لهذا الغرض نظام إداري محلي يقوم على إعطاء صلاحيات كاملة للبلديات التي يوجد بها العنصر الأوروبي خاصة ووضع لتسييرها قانون مدني صدر في 1884م؛ يكفل حق الانتخاب لمائة وثمانين ألف أوروبي بالإضافة لألف وخمسمائة من الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية، ومع تطور الاستعمار وتكاثر العنصر الأوروبي بالجزائر،وتم توسيع نظام البلديات ليشمل الجهات التي يوجد بها أوروبيون، وإن كانت تقطنها جماعات كثيرة من الجزائريين فارتفع عدد البلديات كاملة الصلاحية **Communes de plein exercice** سنة 1930م إلى 304 بلدية، وأصبحت تضم نسبة 42 % من مجموع سكان القطر الجزائري. [2]

أما الجهات التي يسود بها العنصر الجزائري فقد عرفت إداريا بالبلديات الممتزجة أو المختلطة **Communes mixtes** وهي بلديات ناقصة الصلاحية قليلة العدد وكثيرة السكان، اشتملت سنة 1930 م على 58 % من مجموع السكان بينما لم يتجاوز عددها 78 بلدية ممتزجة محدودة الإمكانيات وغير قادرة على توفير الخدمات للسكان المحليين، ورافق هذا التنظيم الإداري تطبيق سياسة تعليمية لغير صالح الجزائريين، فقد عملت المصالح الإدارية الفرنسية على إهمال الكتاتيب القرآنية، ومنع تعليم اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي في المدارس الرسمية، وارتبط ذلك بالتضييق على التحاق الجزائريين بالمدارس الفرنسية التي تشرف عليها الدولة الفرنسية وتنفق عليها البلديات، وذلك حتى تستبعد إمكانية منافسة الجزائريين مستقبلا للعنصر الأوروبي في الحياة العامة. [3]

غير أنها وجدت أمامها السكان الجزائريين الأصليين الذين ليسوا فرنسيين في الأصل، فلغتهم، ومعتقداتهم الدينية، وعاداتهم وتقاليدهم، كلها تختلف عن الفرنسيين، ولا يجمع بينهما سوى سيطرة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص61.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص36.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص37.

الغالب على المغلوب، وتعاملوا معهم بالقهر والعنف لإخضاعهم بالقوة للسيادة الفرنسية، ومع ذلك فإن الأمر تطلب إيجاد نوع من النظام الإداري لتسيير شؤون هذا الإقليم الذي أصبح فرنسيا.[1]

هذا واستعانت الإدارة الاستعمارية بالقياد للقيام بمهام الشرطة وبالتوسط في النزاعات القبلية لإخضاع المنطقة ليمكنوا مصالح أملاك الدولة من الحصول على أسس جديدة للاستيطان، ويراقبوا سيرة الشخصيات الدينية التي كان لها شأن في البلاد، فقد تمكن ضباط مكاتب الشئون العربية بفضل تلك الصلاحيات الاستثنائية من معرفة عمق الحياة الجزائرية في بضع سنين مما جعلهم يجسدون في البداية دور الوسيط بين السكان والسلطة العسكرية ثم صاروا، بعد مدة قصيرة همزة وصل بين الأوروبيين والمسلمين. [2]

ففي خضم الوضع القائم ظهرت محاولات من النخب للتخلص من القيود الاستعمارية من جهة والانفلات والتحرر من ربقة الأمية والآفات الاجتماعية وخرافات الطرق الصوفية من جهة أخرى، فنسبة الأمية ظلت مرتفعة لسيما حتى سنوات مابين الحربين ليس فقط في الجزائر ولكن في كافة الشمال الإفريقي، وبقيت نسبة المتعلمين تنحصر في المدن وتقل نسبتها في الأرياف. [3]

لقد لخص النائب فرحات عباس في سلسلة مقالات نشرت له في مجلة الدكتور ابن التهامي جمعها لاحقا في كتاب " الشاب الجزائري " عرض فيه بدقة بعض المبادئ للسياسة الجزائرية التي ينبغي الوصول إليها برفع وتيرة المجتمع الجزائري، والتي توافقت مع مطالب النخب الإصلاحية منها؛ احترام الإسلام واللغة العربية بالصمود في وجه كل تخريب أو تهديم، كما وضح أنه ينبغي على الشاب الجزائري أن يكون حافزا لتطور المجتمع الإسلامي وينفض عنه غبار الخمول والركود، حتى يصبح هذا المجتمع مجتمعا عصريا آخذا بأسباب المدنية الجدية، و متسلحا تسليحا تقنيا حتى يتح له أن ينافس المجتمع الأوربي.[4]

استمرت السلطات الإدارية الاستعمارية تنشئ المدارس تلبية لحاجياتها الإدارية و مصالح الترجمة. وتخرج منها جنود (إضافيون) مستسلمون تماما للإدارة الفرنسية منهم؛ الضباط المترجمون

---

[1] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007،ص50.

[2] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837-1939** ، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 193- 194.

[3] الشريقي ابراهيم، **الجزائر في القرن العشرين**، مطبعة الترقي، ط1، تونس، 1955، ص60 .

[4] فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص ص 144-145.

مثل بن داود وقاضي، والمعلمون من بينهم: فتاح الذي عمل بصفوف ميليشيا المعمرين في مدينة سور الغزلان أثناء ثورة المقراني، والأساتذة: كمحجوب بن خلفات صاحب كتاب (اندماج وتعليم الأهالي)، وقد شرح السيد إسماعيل حاميد الوضع الاجتماعي لهؤلاء المحظوظين ربائب الاستعمار والإدارة الفرنسية فأشار أن معظم الأفراد المذكورين أعلاه قد دخلوا الأسرة الفرنسية بواسطة التجنس، وكلهم تقريبا حلفاء لعائلات أوروبية وبعضهم انحدر من أمهات أوروبية، وسيخيب ظن المستعمرين الفرنسيين فيما كانوا ينظرونه من هذه النخبة، التي لم يتقبلها المجتمع الجزائري في صفوفه فابتعدت عنه بفرنستها واندماجها في بوتقة العائلة الأوروبية، وبذلك صارت منعزلة تماما، ولم يفلح هؤلاء المثقفين كوسطاء بينها وبين الأهالي ولقد تغلبت عليهم الفرنسية وأصبحوا إلى حد بعيد أقرب إلى الأوروبيين منهم إلى الجزائريين.[1]

في خضم الأوضاع الاستدمارية للاستعمار في العالم، انتشرت الأفكار الإصلاحية في العالم الإسلامي عامة، لسيما الأفكار التي دعت لها شخصية محمد عبده الذي كان له صوت مسموع في الجزائر، من خلال جريدتي "العروة الوثقى والمنار"، وكان لهما وجود في الجزائر، فقد زار محمد عبده الجزائر واحتفى به علماؤها، وزار قسنطينة وكان ابن باديس في الثالثة عشر من عمره. وعنيت بعض المجلات الجزائرية بنشر آراءه كمجلة (المغرب، الإحياء و ذو الفقار، إذ برزت الصحافة آنذاك بدور بالغ في الإصلاح، وكانت أوائل الصحف في الجزائر لعمر راسم تعود سنة 1908م، وأنشأ بعد ذلك سنة 1913م جريدة ذو الفقار التي ظلت تعيد نشر بعض ما في مجلة المنار وتنقل عنها، وأنشأ غيرها من الصحف، غير أن ابن باديس يرى أن أول دعوة للإصلاح الإسلامي في الشمال الإفريقي قد أعلنت على لسان الصحافة هي دعوته في جريدة (المنتقد) التي صدرت عام 1925 م.[2]

لم تنتشر الحركة الإصلاحية الإسلامية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، بفضل جيل جديد من العلماء تخرج أكثرهم من تونس (الزيتونة) والمشرق، وكان من رواده الشيوخ: عبد الحميد بن باديس، مبارك الميلي، توفيق المدني، الطيب العقبي، البشير الإبراهيمي، وقد شكل هؤلاء الرواد ابتداء من 1925م، النواة الأولى لجمعية العلماء، وقد أصدرت هذه النواة الملتفة حول الشيخ بن باديس بقسنطينة صحيفة "المثقل" ثم صحيفة "الشهاب"، كما أصدر الشيخ العقبي ببسكرة صحيفة "الإصلاح" عام

---

[1] الزبير سيف الإسلام، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص ص29 -30.

[2] مركز البحوث والدراسات، **التجربة الدعوية للشيخ عبد الحميد ابن باديس**، شركة أفاق المعرفة للنشر والتوزيع، الرياض، 2019، ط2، ص42.

1927م، قبل الانتقال للعاصمة و المشاركة في تأسيس نادي التراقي الذي كان منيرا هاما لنشر أفكار العلماء.[1]

يبدو أن ميلاد النخبة الإصلاحية التي أسهمت في نهضة المجتمع الجزائري بسعيها الدؤوب لرفع مستواه المادي والمعنوي، دعت في مضمونها لاكتساب وعي سياسي لتحصيل الجنسية السياسية، لأن هذه الأخيرة هي الإطار الشرعي الذي تجري في إطاره ضروب النشاط ومعاملات الأفراد والجمعيات والمؤسسات، ففي ذات السياق يعرف ابن باديس الجنسية السياسية بقوله:"...الجنسية السياسية أن يكون لشعب ما حقوق مدنية واجتماعية وسياسية، مثل ما على الآخر من حقوق وواجبات..."، ويضيف أيضا أن الجنسية السياسية هي:"... الرابط الذي يجمع بين مجتمعين أو شرعيين مختلفين في القومية على ما هو عليه الوضع في الجزائر، وأن عدم استغلال هذه العلاقة على نحو إيجابي ولمصلحة القوميات الموجودة في الوطن سيفضي لا محالة لظهور نزاع نحو الانفصال..."، وعلى هذا النهج حاولت النخبة الإصلاحية الرد على خصومها ممن يؤاخذونها، بسبب انخراطها في العمل السياسي، بأن نشاطها في البدء والسياق والنهاية يرمي للنهضة الشاملة ولا تكف بدورها عن الإفصاح عن التناقضات الاجتماعية والسياسية.[2]

إلا أن دعوة ابن باديس سبقت بجهود إصلاحية لبعض أهل العلم، تناولت جوانب من الدين، وبعض مجالات الحياة، ومن هؤلاء: الشيخ صالح بن مهنا في قسنطينة، الذي عرف بمحاربة الخرافات و البدع، وأبعدته السلطات الفرنسية عن قسنطينة وصادرت مكتبته، الشيخ عبد القادر المجاوي في قسنطينة، الذي له اهتمام بالإصلاح التربوي والتعليمي وله صوت في نقد البدع، وقد نقلته السلطات ثم عاد بعد ذلك إلى قسنطينة وتوفي فيها، الشيخ عبد الحليم بن سماية، الذي كان له أثر في معارضة قرار التجنيد الإجباري المفروض على الشباب الجزائري، والشيخ محمد بن مصطفى ابن الخوجة، وكان متأثر بالشيخ محمد عبده، وبينهما مراسلات، ويذكر أن ابن الخوجة هو الذي أدخل مذهب محمد عبده للجزائر، وعرف به وبجمال الدين الأفغاني موضحا الواقع الجزائري بعد أن حطمه الاحتلال الفرنسي كونه يحتاج لإصلاح في كل جوانبه بلا استثناء.[3]

---

[1] أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر، الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، صص86- 87- 88.

[2] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، 2015، ط1، ص ص344- 345.

[3] مركز البحوث والدراسات، التجربة الدعوية للشيخ عبد الحميد ابن باديس، المرجع السابق، ص ص40- 41.

2.4 موقف الجمعية من النشاط السياسي للأمة الجزائرية:

تم إنشاء العلماء جمعيتهم في البداية كحركة إصلاحية وكذلك لتقريب وتجميع صفوف العلماء، إذ عبرت جريدة المغرب في مقال نشر في 21 جوان 1930 م وجهت من خلاله لومها لـ " نخبة الشعب " الذين لم يحركوا ساكنا ونادت مفكري الشعب الجزائري لكي يظهروا للعالم أنهم قادرون على تكوين كتلة من المنتخبين المسلمين للدفاع عن وجود الأمة، كما استفزتهم ليتحملوا مسؤولياتهم وإنقاذ شعبهم. واختلفت الآراء حول أهداف الجمعية فزعم بعضهم بأنها كانت تهدف إلى تهذيب المسلمين و تدعوا لنبذ العادات الدخيلة على الإسلام، وهناك طرف ثان من الباحثين يبررون أن أهدافها تنحصر في التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتطهير الإسلام مما علق به من الشوائب، أما الطرف الثالث فربط أهدافها بالنشاط السياسي ومعاداة الاستعمار وبفكرة تكوين الدولة الجزائرية، كما ذكر سعد الله أن فريقا تنظر إلى العلماء على أنهم " جماعة من أنصاف المثقفين وردوا على الجزائر من الخارج."[1]

إذ جاء ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عقب احتفال الفرنسيين بمرور 100 عام على احتلالهم للجزائر وذلك بتاريخ 5 ماي 1931 م بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، بناء على دعوة من اللجنة التأسيسية المؤلفة من جماعة فضلاء العاصمة التي كان يرأسها السيد عمر إسماعيل، وتم في هذه الجلسة وضع القانون الأساسي للجمعية، وكذلك تعيين أعضاء هيئتها الإدارية التي قامت بانتخاب الشيخ عبد الحميد بن باديس غيابيا رئيسا لها والشيخ محمد البشير الإبراهيمي نائبا له،[2] ومن أعضائها، المولود الحافظي،[3] مولاي بن الشريف[4]، الطيب المهاجي، السعيد اليجرى، حسن

---

[1] نايت قاسي الياس، **مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية**، دار كنور الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 190- 191، 194.

[2] مؤمن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني1926-1954**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص28.

[3] **المولود الحافظي:** هو المولود بن الصديق الحافظي ،الزاهري ولد بقرية (بوقالة) قرب مدينة سطيف سنة 1895م، تعلم بها ثم بالأزهر بمصر، حتى صار فقيها وكاتبا صحفيا، بدأ نشاطه الصحفي سنة 1925م، شهد بعض معاصريه أنه (كان خزانة علم متنقلة فيها ما تشتهيه النفوس)، كان من أنصار جمعية العلماء تأسيسها، أسس جمعية علماء السنة سنة 1932م، تولى رئاسة تحرير جريدة (الإخلاص)، له مقالات عديدة كانت تصدر داخل وخارج الجزائر، تعالج مواضيع مختلفة اجتماعية، دينية وعلمية، وحتى في علم الفلك، توفى سنة 1948م. للمزيد ينظر: عطلاوي عبد الرزاق ، **الرحلات العلمية وأثرها في الحركة الإصلاحية الجزائرية 1900 – 1954**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص197.

[4] **مولاي بن الشريف:** ولد مولاي بن شريف ولد المكي سنة 1883م واسمه الكامل مولاي المكي ولد أحمد عبد القادر بن شريف من أسرة جهادية، بمقاطعة تيارت سابقا، حفظ القرآن الكريم، والتحق بمصر للدراسة بالجامع الأزهر وأعتبر

الطرابلسي، عبد القادر القاسمي[1]، محمد الفضيل الورتلاني، ولأمانة المال: الأستاذ مبارك الميلي، ولمساعدته الأستاذ إبراهيم بيوض،[2] وبقية الأساتذة المذكورين للعضوية والاستشارة وانفضت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف مساء.[3] ولمساعدته الأستاذ إبراهيم بيوض، وبقية الأساتذة المذكورين للعضوية والاستشارة وانفضت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف مساء.[4]

لقد حضر مؤتمر تأسيس الجمعية 72 عالما جزائريا وفدوا من مختلف جهات الجزائر، فأقروا نظام الجمعية وشكلوا مجلس إدارة من 13 عضوا، كما جرى تأسيس لجنة دائمة للجمعية في الجزائر العاصمة. تولى رئاستها عمر إسماعيل وكتابتها أحمد توفيق المدني، وحتى تتجنب الجمعية مضايقات

عالما اصلاحيا تخرج بعد الحرب العالمية الأولى من جامع الأزهر وأسس مسجدا، كان مستقلا في مواقفه من الجميع، كان أقرب إلى التيار الاستقلالي منذ نشأة نجم شمال إفريقيا وذلك بدفاعه عن الوطنيين والعمال، اهتم بالدعوة الإصلاحية عن طريق النشاط المسجدي، كانت بداية مشواره السياسي والإصلاحي في صفوف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م، ربطته علاقات جيدة مع المنتخبين بالمجلس العام لوهران والجمعية الجزائرية، ممثل مستغانم في الجمعية الوطنية لسنة 1948م، توفي سنة1959م. للمزيد انظر: بليل محمد، "المسيرة العلمية والسياسية للشيخ مولاي بن شريف في منطقة الظهرة بمستغانم (1883-1959)"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2020، مج3، ع2، ص ص278-279، 283-284، 286.

[1] **عبد القادر القاسمي:** والده الشيخ مصطفى القاسمي من الأسرة القاسمية نسبة إلى الزاوية القاسمية بالهامل بمدينة بوسعادة، من أعلام الحركة الوطنية في الجزائر، كان ضمن المجلس الإداري المؤسس لجمعية العلماء المسلمين من جهة ومقرب للسيد مصالي الحاج بل من مستشاريه أحيانا ، عضو البرلمان الجزائري والمجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين. للمزيد انظر: محمد يحيى حرزلي، **وقفات في تاريخ بوسعادة النضالي وذكرى وراء القضبان**، دار الوعي للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012، ص ص68-69، 79.

[2] **إبراهيم بيوض:** إبراهيم بن عمر بن بابة بن ابراهيم بن حمو، ولد في أفريل 1899م بمدينة القرارة من وادي ميزاب جنوب الجزائر، كان والده من أعيان الإصلاح في البلد، وأمه هي السيدة عائشة بنت كاسي بن بهون بن الناصر بهون، وكان تاجرا وفلاحا حينا آخر، دخل إبراهيم بيوض المدرسة القرآنية في سن مبكرة، فاستظهر القرآن سنة 1911م، تولى مهمة الوعظ والتدريس بالمسجد الكبير سنة 1924م، دخل الشيخ ابراهيم معركة الجهاد الاصلاحي فأنشأ معهد الشباب الذي صار فيما بعد معهد الحياة سنة 1925م، بل كانت له إسهامات عظيمة وبقدر واسع في المجال السياسي الذي دخل ميدانه من بابه الواسع، حيث كان واحد من بين مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م، ومن واضعي قانونها الأساسي ومن أعضاء إدارتها البارزين، أنتخب سنة 1940م رئيسا لمجلس العزابة بالقرارة فتصدي للإصلاح الديني والاجتماعي، فاز مرتين على التوالي في انتخابات المجلس 1948م1951م، توفي سنة 1981م. للمزيد ينظر: أمين رحال أمينة، "الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض ونشاطه السياسي والثوري في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مج6، ع11، 2016، ص ص 183-184-185-186-187.

[3] محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985، ص ص106، 108.

[4] المصدر نفسه، ص ص106، 108.

الإدارة الفرنسية لها وتحصل على الاعتماد والترخيص بالعمل، أكد مؤسسوها طابعها التربوي الإسلامي، إذ جاء في حيثيات قانونها الأساسي أنها جمعية إرشادية تهذيبية، وأنها لا تخوض في المسائل السياسية ولا تتدخل فيها، وأن هدفها هو محاربة الآفات الاجتماعية وكل ما يحرمه الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين الجاري العمل بها، وقد حدد الشيخ عبد الحميد بن باديس التوجه الإصلاحي للجمعية في عام 1935م بهذه العبارات:"...القرآن إمامنا، والسنة سبيلنا، والسلف الصالح قدوتنا، وخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخير لجميع سكان الجزائر غايتنا..."[1]

حسب ما تم استنباطه من مذكرات الشيخ محمد خير الدين، أحد الأعضاء البارزين في الجمعية:"... كان اجتماعهم بصفة جمعية عمومية لوضع القانون الأساسي للجمعية وعينوا للرئاسة المؤقتة الشيخ أبا يعلي الزواوي[2]، وللكتابة الأستاذ محمد الأمين العمودي.[3]

ووضع القانون وتلاه كاتب الجلسة على رؤوس الإشهاد فأقرته الجمعية العمومية بالإجماع، وانفضت الجلسة على الساعة الحادية عشرة، وعلى الساعة الثانية من زوال ذلك اليوم أعيد الاجتماع العمومي لانتخاب الهيئة الإدارية طبقا لمنطوق مادة من القانون الأساسي..."، [4] وكان للجمعية

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **المسألة الثقافية في الجزائر النخب – الهوية – اللغة (دراسة تاريخية نقدية)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2021، ص110.

[2] **الزواوي أبو يعلى السعيد:** هو السعيد أبو يعلى الزواوي، عالم في الشريعة وخبير في علمي التاريخ والاجتماع، ولد سنة 1866م بإغيل نزكري تيزي وزو، حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ اللغة العربية والفقه على يد والده، تعلّم الفرنسية مما سهل له إيجاد وظيفة في القنصلية الفرنسية بدمشق، رحل إلى دمشق مرسلا من طرف المستعمر الفرنسي، وفي سنة 1920م عاد إلى الجزائر فتولّى الإمامة، توفي في 02 جوان 1952م. للمزيد: رابح خدوسي، **موسوعة العلماء والأدباء**، ج2، منشورات الحضارة ، الجزائر، 2014، ص ص 98-99.

[3] **محمد الأمين العمودي:** ولد سنة 1892 م بمدينة الوادي من أسرة عريقة في العلم والوعي الوطني، حفظ القرآن الكريم في الكتاب وتعلم مبادئ اللغة الفرنسية في المدرسة الابتدائية. ولما بلغ السادسة عشر من عمره انتقل إلى قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري ليواصل دراسته في المدرسة الفرنسية الإسلامية ، بدأ محمد الأمين العمودي نشاطه الإسلامي في مدينة بسكرة رفقة جماعة من الشباب المثقف، وسرعان ما لمع اسم محمد الأمين العمودي في الصحافة الجزائرية بفضل المقالات التي كان يكتبها، وعندما تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م، انتقل محمد الأمين العمودي إلى العاصمة حيث أصبح بمثابة الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين وكاتبها السري، ولما اندلعت ثورة التحرير المباركة في أول نوفمبر 1954 كان محمد الأمين العمودي من مناضليها في المنظمة المدنية، فاصطادته اليد المحرمة للمنظمة المسلحة السرية الإرهابية قرب منزله بحي سانتوجان (بولوغين) واغتالته يوم 10 أكتوبر 1957م . للمزيد ينظر: رابح لونسي وبشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، المرجع السابق، ص ص426-427.

[4] محمد خير الدين، المصدر السابق، ص ص106، 108.

مكاتب عمالية في كل من العمالات الثلاث و على رأس كل مكتب منها نائب مكلف بإدارة شؤونها وكلها مرتبطة أتم الارتباط بالمكتب المركزي.[1]

حيث تمحور القانون الأساسي للجمعية حول أربعة وعشرين (24) فصلا نتناول فيها التسمية وطبعة الجمعية وهياكلها وأعضائها وطرق تسييرها وتمويلها، وقد أكد الفصل الأول على أنه تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم " جمعية العلماء "، أما الفصل الثالث فأكد بأنه لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية، أما الفصل الرابع فأكد بأن القصد من تأسيس هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية: كالخمر، الميسر، الفجور وكل ما يحرمه صريح الشرع وينكره العقل وتحجره القوانين. كما اتضح لنا أيضا من خلال نشاطها وأعمالها وتصريحات وكتابات روادها وأعضائها أهم أهدافها في هدفين رئيسيين والمتمثل في؛ تنقية الإسلام مما علق به من الشوائب والمحافظة على الثوابت بإحيائها: كاللغة العربية والتاريخ القومي والإسلامي، بالإضافة لبناء المدارس والمساجد عن طريق نشر الوعي بواسطة الدروس والصحافة، و الوقوف ضد محاولة مسح الشخصية الوطنية الجزائرية، أما الهدف الثاني بعيد المدى وهو استرجاع استقلال الجزائر، وتكوين دولة عربية إسلامية.[2]

كما حملت هذه الجمعية الأفكار الإصلاحية والنهضة الإسلامية وروجت لها، كما دعت لتفعيل المبادئ الإسلامية والمكونات الحضارية للشعب الجزائري، وكان نشاطها استمرارا للنخبة التقليدية ذات الثقافة الإسلامية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فعملت على إحياء ما كان عليه الإسلام معتقدا ومعاملة في عصوره المزدهرة، وذلك بالرجوع إلى مضامين القرآن ودلالات السنة النبوية، وربطها بالواقع الاجتماعي وبمتطلبات العصر، واتخذت منهجا محددا في سعيها لبث الوعي الحضاري في الشعب، فهي كما وصفها عضو الجمعية الشيخ محمد الصالح رمضان:"...تحرر النفوس من التبعية والجهل، ومن عقدة الخرافات، وتعمق فيها الإحساس بالانتساب للإسلام وتشر مبادئه، وفي تعليم العربية المعبرة عن الروح الوطنية والمرتبطة بالقيم الإسلامية للشعب الجزائر كان في الطليعة من عمل على نشر فكرة الإصلاح وتكريسها في الواقع الشيخ الإمام عبد

---

[1] عبد الرحمن شيبان، **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 21-23.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص28.

الحميد بن باديس، وزملاءه من العلماء العاملين الذين أثمرت جهودهم الدعوية والتربوية بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..." [1]

إنّ جمعية العلماء تجمع بين إصلاح المجتمع والسياسة، وقد نادى هذا الحزب أو هذه الحركة بالعودة للتراث الديني الإسلامي وإبراز معالم الشخصية الجزائرية، ونبذ سياسة الاندماج والفرنسة التي أصدر بشأنها فتوى تكفر الحامل للجنسية الفرنسية وتعتبره مرتدا عن دينه.[2] والارتكاز على الإسلام وقيمه الحضارية، وتحرص على بقاء العربية حية في ديار الجزائر، وتواصل المبادئ الإسلامية بعد تخليصها من غبار التخلف، وتبعث لدى الجزائري الاعتزاز بماضيه وتحدد له موقعه من صراع الحضارات.[3]

قد أعلنت الجمعية في بيان تكوينها أنها جمعية ثقافية، وغير مهتمة بالشؤون السياسية، وهذا ما نلاحظه عند تصفحنا لقانونها الأساسي فقد أصرت منذ أول يوم على أن تنأى بنفسها عن السياسة والمجابهة مع الإدارة الفرنسية، وأن تنصرف لتهيئة الشعب الجزائري، وكان زعماؤها يرددون أن مهامها العمل على إصلاح المجتمع وتقويمه في إطار ديني اجتماعي، أما السياسة فهي من غير اختصاصها على حد تعبير الرئيس الثاني للجمعية "الشيخ البشير الإبراهيمي " في مقال نشرته صحيفة البصائر لعبد الرحمن بن العقون ومما جاء فيه: "... لجمعية العلماء أعمال ومواقف، ولها أعمال في الميدان الديني، لا يتطرق إليها التبديل والتغيير، لأن المرجع فيها نصوص الدين، ولها أعمال في ميدان التعليم العربي، ولا يعتريها الفتور ولا النكوص ولا التراجع، ولها في الحياة السياسية والاجتماعية للأمة الجزائرية آراء حصيلة التجربة.[4] وتتلخص مطالبهم في النقاط التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين.
- المساواة في دفع الضرائب والاستفادة من الفوائد في الميزانية.
- التأكيد على مقومات الثقافة العربية الإسلامية.
- مناهضة التجنيس العنصري والتجنيد العسكري الإجباري.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المسألة الثقافية في الجزائر النخب – الهوية – اللغة (دراسة تاريخية نقدية)، المرجع السابق، ص ص 108- 109.

[2] عثماني مسعود، **الأوراس مهد الثورة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص184.

[3] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ط1،صص308، 310.

[4] رشيد مياد، **مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931- 1954**، المرجع السابق، ص ص194- 195.

- إلغاء قانون الأهالي المفروض على الجزائريين مع حرية الهجرة دون قيود بالنسبة للجزائريين.
- العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية في التشريع.
- احترام العادات والتقاليد الجزائرية بمختلف أنواعها ومشاربها.
- تشجيع تعليم اللغة العربية لكافة الجزائريين. [1]

كما يمكن القول أن الأساس الذي تقوم عليه عقيدتهم السياسية يكمن في تمسكهم بـ(الأمة العربية و الوطن (القومية)، فالمعركة التي خاضتها الجمعية تدور حول الثقافة في الأساس من خلال تشكيل منظمات ثقافية، مدارس، مؤسسات دينية، جمعيات خيرية تتحدث اللغة العربية، إذ انتشرت هذه الحركة انطلاقا من المدن الداخلية القديمة (تلمسان، قسنطينة، ندرومة) لتشمل بحملاتها أغلب القطر الجزائري.[2]

لقد ظهرت في الوقت الذي تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا، والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية، للحصول على الجنسية الفرنسية، بعد أن حوصرت منابع العلم الأصلية من طرف الإدارة الاستعمارية، متخذين الجرائد والصحف لسان حال لإبلاغ نظرتهم للوضع السائد، وهذا ما جعلها تتطرق للقضايا السياسية من منطلق دعوة للإصلاح الديني وتحقيق الوحدة الإسلامية والعربية، وكنتيجة للشعور بضرورة وحدة العلماء في أعمالهم بمهمة إعادة بعث التراث العربي الإسلامي في الجزائر.[3]

في نفس السياق يذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله: "...عندما دخلت جمعية العلماء ميدان العمل، فقد كان العمل السياسي أحد أركان نشاطها، مثل ذلك في صراعها السري والعلني قيد الإدارة الاستعمارية، فيما يتعلق بحق الجزائريين في التعليم عموما وباللغة العربية خصوما، وفي المطالبة بتخلي الإدارة الاستعمارية عن الشؤون الإسلامية، ترك الإسلام لأهله، طبقا لاتفاق عام 1830م، ولمبدأ فصل الدين عن الدولة الذي طبقته فرنسا على الأديان الأخرى غير الإسلام،كما تمثل في رفض السياسة الاستعمارية الداعية للتجنس، وفي الدعوة لاستقلال القضاء الإسلامي الذي دجنه القانون العام الفرنسي، ونحو ذلك من القضايا..."، ما جعل هذه القضايا تأخذ طابعا سياسيا أنها

---

[1] جراية محمد رشدي، " نماذج لشخصيات تحررية فاعلة ضمن (جماعة المحافظين الجزائريين في الفترة ما بين (1900 – 1919)" ، **الملتقى الطلابي الأول في التاريخ السياسي إرهاصات الفكر التحرري في الجزائر قبل ظهور نجم شمال إفريقيا بتاريخ 25 و26 أفريل 2011**، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2011، ص ص14 -15.

[2] Eugène Daumas, **Moeurs et Coutumes de L'Algérie**, Editions ANEP, Alger, 2006,p78.

[3] رشيد مياد، "مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعيه العلماء المسلمين الجزائريين 1931- 1954"، **مجلة الخلدونية للعلومالإنسانية والاجتماعية**، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، مج 9، ع1، ص194.

قضايا قابلة للفعل التحريضي ولامتلاك الوعي الذاتي فحسب، بل أنها تتطلب أيضا نضالا لانتزاعها من السلطة الاستعمارية، أي في الفعل السياسي، فعندما تحظر السلطات الفرنسية صدور مصحف باللغة العربية، فإن محاولة استعادة الحق في التعليم، وفي الصحافة تتطلب مسعى سياسيا، وكذلك مسألة فصل الدين والدولة، فمن أجل أن ينفرد العلماء بالدين الإسلامي.[1]

رغم أن قوانين السلطات الاستعمارية فرضت على الجمعية المؤسسة الابتعاد عن السياسة، لا لأن ممارسة السياسة تخل بالنظام العام، بل لأن السلطات كانت ترفض أصلا تشكيل أحزاب قوامها الغرض الديني غير أن الإشكال بقي قائما لدى علماء الإصلاح حول كيفية النهوض بالإصلاح الشامل في غياب السياسة، وعليه كان اقتراح الشيخ محمد الأمين العمودي، المحلل السياسي والمثقف الإصلاحي، بتأسيس جمعية دينية خالية من الأغراض وواضحة الخدمة والأهداف ساعد في إمكانية تحقيقها على أرض الواقع عام 1931م، فقد شخص المسألة في الشكل الآتي:"...إن الأمة الجزائرية أمة دينية، وإن سبب تخلفها وتأخرها هو انحرافها عن الدين الصحيح، ولا أعلم ضررا أكثر ولا مصيبة أعظم على الإسلام والمسلمين من الفوضى في الدين، ولا الطمع في إصلاح هذه الأمة والنهوض بها إلا بعد أن يعود الإسلام إسلاما واحدا، وبعد أن تحسم مادة الفروع التي فرعتها تلك الطوائف. ولا سبيل إدراك هذه الغاية الجميلة إلا بتأسيس جمعية دينية، تكون لها اليد العليا والكلمة الفاصلة في جميع المسائل التي لها بالدين والعقائد والأحكام وغير ذلك، و أعظم نقطة كما لا يغرب على بال كل مسلم، هي وضع حد بين الإسلام الصحيح والدخيل في أصول الدين وقواعده..." [2]

وبناء على ما ذكر فإن الدعوة الإصلاحية لجمعية العلماء طالبت بمبدأ فصل الدين عن الحكومة وهذا المطلب بالغ الأهمية في فتح النوافذ المؤدية إلى تكوين شعب على أساس العقيدة الإسلامية وصيانة الكرامة بتوفير الحرية للمسلم حيث ما وجد وحيث ما كان، وبالتالي فالمطالبة بفصل الدين عن الحكومة ليست الهدف الأساسي لها بل هو أداة أو وسيلة لتحقيق غاية إعداد الشعب سياسيا وثقافيا ودينيا لخوض معركة التحرير مستقبلا. [3]

ففيما يخص تعليم الجزائريين خلال العهدة الاستعمارية فقد رفضت المجالس البلدية تخصيص اعتمادات مالية للمدارس العربية – الفرنسية، بدعوى أنه على الأهالي إرسال أولادهم للدراسة في

---

[1] نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص328.

[2] نفسه، ص ص 340-341.

[3] الشيخ سليمان بشنون، **الجذور الشعبية في الحركة الإصلاحية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص62.

مدارس الأوروبيين، والواقع أن معظم المدارس الابتدائية كانت تسير من طرف مدرسين ينتمون إلى جمعيات رهبانية وبالتالي لن يجرأ المسلمون على تسليم أبنائهم لأولئك المعلمين، ولاحظ الحاكم العام أن التلاميذ المسلمين لم يلتحقوا بالمدارس البلدية، فهي في مناطق السلطة المدنية لائكية أو رهبانية وبالنسبة للمدرسة العربية – الفرنسية في قسنطينة فصارت شبه مهجورة، ولم تتوصل المدرسة المختلطة إلى استقبال التلاميذ المسلمين، كما أن مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية، ومقاومتها بكل الوسائل هو حقيقة لا نزاع فلم يكن مقصودها المدرسة والتعليم بل الفرنسة وفرض برامج لا يرضونها لأبنائهم، لأنهم تأكدوا من التصريحات والتصرفات الفرنسية منذ اللحظة الأولى، هدف الاحتلال من مسخ الجزائريين وسلخهم عن دينهم وعن تراثهم، فلم تتوانى في محاولة هدم آثار الدين واللغة والسنة لدى الأطفال.[1]

بذلك وجهت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مجهودها بتأسيس 400 مدرسة عصرية لتدريس العربية ومبادئ الفقه الإسلامي، والرياضيات، والجغرافيا والتاريخ، وبلغ عدد معلميها في السنة نفسها قريبا من 700 معلم، على حين بلغ عدد تلامذتها زهاء 75 ألف تلميذة نشأت في ظروف هيمنت عليها الاحتلال الأجنبي من جهة، ومحاربة رجال الطرق الصوفية من جهة أخرى، وعليه فحركة التعليم العربي في الجزائر لم تتوقف لدى المدارس الابتدائية فحسب، ولكنها تجاوزتها إلى بعض المعاهد الثانوية مثل معهد عبد الحميد بن باديس، والمدرسة الكتانية بقسنطينة.[2]

ظلت الجمعية سنوات في السعي للانتشار بتأسيس الفروع والنوادي الثقافية والمدارس التعليمية التابعة لها في مختلف مناطق القطر الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى لم تغفل الجانب السياسي بمساندة النواب من جماعة "ابن جلول" في معاركهم الانتخابية ضد ممثلي الإدارة الاستعمارية، وهي المبادرة التي ساهمت في إحداث التقارب في بعض المواقف. حين ساندوا الشيخ عبد الرحمان بركات" رئيس الشعبة وغيرهم الذين مكنوه سنة 1934 م من خلال وقوفهم معه في انتخابات المستشارين العامين على مستوى دائرة باتنة من الفوز على ممثلي الإدارة الاستعمارية، أما على مستوى بلديتها باتنة فيبدو أن الدكتور "ابن خليل" والمحامي "غريب" عن كتلة فيدرالية النواب تمكنا من الفوز

---

[1] صالح فركوس، **الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال 814 ق.م – 1962م**، مطبعة المعارف، الجزائر، 2015، ص ص205– 206.

[2] عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص52.

بانتخابات 1935 م على التوالي (نائب بلدي) و(عضو بالمجلس البلدي) بفضل دعم الشيخ "الطاهر الحركاتي" رئيس شعبة جمعية العلماء.[1]

3.4 نهج النضال لنيل الحريات السياسية لدى رجال الجمعية:

1.3.4 الفكر السياسي الباديسي:

شارك العلماء بآرائهم في عدد من القضايا التي شغلت الحياة الجزائرية عدة سنوات. وهذه القضايا تضم التجنيس، المرابطية، التمثيل النيابي، الاحتفال الفرنسي بالاحتلال المئوي، والقوانين الاستثنائية. وفي نفس الوقت هاجم العلماء بقوة محاولة فرنسا تجنيس الجزائريين و كانوا ينظرون له على أنه خطة فرنسية لمحو الإسلام وعروبة الجزائر، وكان أولئك الجزائريون الذين قبلوا التجنيس غالبا محل سخرية وشفقة من العلماء.[2]

وفي خضم تطور الصحافة العربية الإصلاحية في الجزائر خلال العشرينيات والثلاثينات من القرن العشرين، وتنوع المقالات الأدبية، الاجتماعية والسياسية، برزت الأقلام الفاعلة التي استقطبت اهتمام الرأي العام، في مقدمتها قلم الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي حفلت أكثر من ثمان صحف بمقالاته الفكرية الراقية والمتنوعة، التي عالجت كل موضوعات العصر وقضاياه الراهنة والمستجدة. فقد كتب في العلم والدين وفي السياسة والجنسية، وفي الوطنية والقومية، في الأدب والتاريخ، وفي الإصلاح والتربية والتعليم، وفي الأسرة والمجتمع، ونشرت صحيفة الشهاب سنة 1928 م مقالا، أوضح فيه ابن باديس مفهوم السياسة على أنها مهنة شريفة في ذاتها، وهي موضوع شامل، لكي لا يستمر الغرور عالقا في تدبير شؤون المجتمع، بما يمكن من تناول كل ما له علاقة بالمسائل العمومية وذكر ما لها وما عليها بنزاهة و إخلاص ذلك أنه ليس في الإسلام أدنى إشارة إلى تحريم السياسة وأن تشريعات الدولة وقوانينها لا تمنع الأقلام والفكر من الخوض في مجالات السياسة لبلوغ درجه التقدم والتمدن.[3]

لقد كان ابن باديس يهتم بالمشاكل السياسية ويتناقش فيها، ويحدث الجماهير عنها، ومن أبرز ميزاته في هذا المجال أنه كان يهدي لأحسن الشعارات تعبيرا عن طبيعة المرحلة، فقد كان الشعار

---

[1] لخميسي فريح، **العقيد سي الحواس سيرة قائد الولاية السادسة1923-1959**، جسور للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص ص 54-55.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900- 1930، ج2، المرجع السابق، ص403.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص،ص364- 365.

الذي يضعه على غلاف الشهاب في الثلاثينيات هو" الحق والعدل ، والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات" ، وكان هذا الشعار في أعوام 1929م – 1930 م- 1931 م تعبيرا عن اهتمامات بمرحلة معينة من مراحل الكفاح السياسي، عندما كان اهتمام السياسيين فيها منصرفا الحصول على جميع الحقوق المدنية والسياسية بإلغاء الفروق التي كانت تجعل من الجزائري مواطنا من الدرجة الثانية، وقد ظل ابن باديس يعمل في إطار هذا الشعار سنوات مستقبلا مختلف الحجج بما فيها منطق الاستعماريين أنفسهم :"... فإذا كانت فرنسا تعتبر سكان الجزائر فرنسيين تثقل كاهلهم بنفس الواجبات التي تثقل بها كامل أبنائها، مثل التجنيد في الحرب، فلماذا لا تعطيهم نفس الحقوق..."، وهنا يمكن القول أن شخصية ابن باديس عن غيره من سياسي كان شعاره في هذه المرحلة كمحاولة تكتيكية تدخل في إطار الاحتفاظ بالشخصية الوطنية ومقاومة محاولات التذويب والمسخ، فالمساواة بالفرنسيين التي كان يطالب بها والتي تهدف إلى تعزيز مقومات الشخصية الوطنية، وبالتالي التمهيد للانفصال بها عن فرنسا مع دعوته للمساواة في الحقوق مع الفرنسيين.[1]

كما أوضح أيضا أن الأخلاق السياسية مبنية على القوة و الرحمة ومحاربة الاستبداد والاعتناء بالضمير لدفع بالإفراد نحو العمل الجماعي وتقدير العلم، العمل، القوة، العدل، المساواة والعناية بعلاقات الأفراد فيما بينهم. وتبدو أهمية السياسة بجلاء عند ابن باديس في محاضرة ألقاها في تونس سنة 1937م، مما جاء فيها:"... لابد لنا من الجمع بين السياسة والعلم ولا ينهض العلم والدين حقا إلا إذا نهضت السياسة بجد..."، فقط كان أول تعبير لابن باديس حول قضية الوطن وحقوق المواطن فيه؛ وهو الشعار الذي حملته أول صحيفة كان يديرها بمعية زملائه العلماء سنة 1925م وهي جريدة المنتقد تحت شعار "الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء..." [2]

إذ عبر كذلك ابن باديس في مقال له نشر بمجلة الشهاب سنة 1937م قائلا:"... لقد جهرنا بها أي الوطنية أيام كانت كلمة الوطن والوطنية كلمة إجرامية لا يستطيع أحد أن ينطق بها، وقليل جدا من يشعر بمعناها..."، نظرا لأنّ هذا الشعار معادي للوجود الفرنسي في الجزائر عمدت السلطات الاستعمارية إلى تعطيل صحيفة المنتقد بعد صدور 18 عددا منها.[3]

غير أن الدور الأساسي للشيخ عبد الحميد بن باديس (1889م-1940م) يدور في الأساس حول الثقافة والحفاظ على تعاليم الإسلام تحت مسمى "الإصلاح" تخلله بعض المطالب السياسية في

---

[1] محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، المرجع السابق، صص 22- 23.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص ص364-365.

[3] المرجع نفسه، ص ص364-365.

مقدمتها المساواة والإصلاح الزراعي والسياسي، وعبر بن باديس عن رغبته في تنفيذ جملة إصلاحات سياسية، برزت في برنامج مؤطر خلال المؤتمر الإسلامي منها الاقتراع العام على النحو الفرنسي.[1]

من هذا المعنى يشيد الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله بأن جمعية العلماء عندما دخلت ميدان العمل كان العمل السياسي أحد أركان نشاطها، مثل ذلك في صراعها السري والعلني مع الإدارة الاستعمارية، كما تمثل البعد السياسي لها في رفض السياسة الاستعمارية الداعية إلى التجنس، وفي الدعوة إلى استقلال القضاء الإسلامي الذي دجنه القانون العام الفرنسي، ونحو ذلك ما جعل هذه القضايا تأخذ طابعا سياسيا فحسب، بل أنها تتطلب أيضا نضالا لانتزاعها من السلطة الاستعمارية فعندما تحظر السلطات الفرنسية صحف باللغة العربية، فإن محاولة استعادة الحق في التعليم وفي الصحافة تتطلب معنى سياسي، وكذلك مسألة فصل الدين والدولة، فمن أجل أن ينفرد العلماء بالدين الإسلامي، وكذلك رفض التجنس للأهالي يعتبر تسييس للقضية.[2]

2.3.4 الفكر السياسي الإبراهيمي:

ولد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي سنة 1889 م في قرية سيدي عبد الله، من نواحي سطيف التابعة لمدينة قسنطينة آنذاك، تلقى تعليمه على يد والده وعمه، فحفظ القرآن ودرس بعض المتون في الفقه واللغة. تابع تعليمه في المدينة المنورة وتعرف على الشيخ ابن باديس عام 1913م، اشتغل بالتدريس وشارك في تأسيس المجمع العلمي في تعريب الإدارات الحكومية، مما سمح له بلقاء علماء دمشق وأدبائها، غادر البشير الإبراهيمي دمشق عائدا إلى الجزائر عام 1920م، وفي عام 1924 م زاره ابن باديس وعرض عليه الانضمام إلى جمعية العلماء المسلمين و اعتلى منصب نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين، وأوكلت له مهمة الإصلاح في الغرب. فكون المدارس الحرة التي امتدت إلى مدينة تلمسان،[3]أما عن المطالب السياسية التي صاغها الإبراهيمي فهي تدور حول:

- التسوية في عدد النواب بين الجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس.
- توحيد النيابة البرلمانية بكلا المجلسين بحيث يشارك في انتخاب النواب البرلمانيين.
- مشاركة فعلية لجميع سكان الجزائر على اختلاف أجناسهم وعقائدهم مع بقاء المسلمين على دينهم الإسلامي في الانتخابات.

---

(1) Benjamin Stora, **Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988**, Casbah Editions, Alger, 2004 ,pp78-79.

(2) نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص328.

(3) كتاب أعمال الملتقى الوطني للفكر الإصلاحي في الجزائر الجمعية الثقافية الشيخ العربي التبسي ولاية تبسة، المرجع السابق، ص62.

- اعتبار اللغة العربية رسمية مثل الفرنسية في التعليم والإدارة و الصحافة.
- تسليم المساجد للمسلمين مع اقتطاع مقدار من ميزانية الجزائر لها يتناسب مع أوقافها، و تتولى أمرها جمعيات دينية مؤسسة على منوال قوانين فصل الدين عن الحكومة.
- تأسيس كلية لتعليم الدين الإسلامي و اللغة العربية لتخريج موظفي المساجد بمختلف فئاتهم و أصنافهم.
- تنظيم القضاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية. [1]

يقول الشيخ الإبراهيمي في هذا الصدد: "...ولكن السخافة كلها في هذا التبتل الذي أصبحت معه كلمة السياسة كلفظ "البعبع" هذا يخوف به الصغار، ولا حقيقة له و تلك يخوف بها الكبار، و لا معنى لها؛ و ما جاء هذا البلاء إلا من الوضعية الشاذة التي بني عليها نظام الحكم الاستعماري على المسلمين في الجزائر، حكومة لائكية" في الظاهر، مسيحية في الواقع، جمهورية على الورق، فردية في الحقيقة: تجمع يديها على دين المسلمين و دنياهم، و تتدخل حتى في كيفية دفن موتاهم..."، هكذا يطرح الإبراهيمي رؤية سياسية حكيمة في كيفية المطالبة بالحقوق الوطنية المسلوبة وفق مراحل متدرجة تنطلق من استعادة الوعي الحضاري لتنتقل إلى مرحلة المغالبة، مع مراعاة اختيار الوقت المناسب لكل مرحلة من تلك المراحل..." [2]

إن جل هذه المطالب التي صاغها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بقلمه بلسان الجمعية نابعة من ذاتية الشعب الجزائري المتمثلة أساسا في الإسلام، اللغة العربية، والوطن،كما أنها و إن لم تحمل إشارة إلى المطالبة بالاستقلال تلميحا و تصريحا، فالمطالبة بالحق في تسيير الشؤون الدينية وتعليم الإسلام واللغة العربية يعتبر ترسيخا لمقومات الهوية الجزائرية المتميزة عن الهوية الفرنسية وهذا هو جوهر القضية الجزائرية، كما أننا نلاحظ الحنكة السياسية للشيخ الإبراهيمي في صياغة هذه القرارات بانطلاقه من مبادئ الجمهورية الفرنسية في المطالبة بحقوق الشعب الجزائري تجاهها، فإن أذعنت لهذه المطالب حقق الشعب الجزائري بهذا الإذعان مكسبا هاما.[3]

---

[1] محمد غازي، "المواقف السياسية للشيخ محمد البشير الإبراهيمي"، **مجلة الباحث**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر،2015، مج7،ع1، ص ص 178- 179.

[2] عبد القادر معمر الدين، **أشكال التعبير الأدبي في كتابات البشير الإبراهيمي**، رسالة ماجستير في الأدب العربي ضمن مشروع أدب المقاومة الوطنية الجزائرية، إشراف عبد المالك مرتاض، كلية الآداب واللغات وفنون اللغة العربية وآدابها، فسم اللغة العربية، جامعة وهران – السانيا، الجزائر، 2010 -2011، ص45.

[3] محمد غازي، المرجع السابق، ص ص 178- 179.

فلم تكن الجمعية لتفقد في يوم من الأيام هدفها السياسي لأنها مارست السياسة منذ أن رفعت شعارها الجامع لمعاني الشخصية الجزائرية من دين ولغة ووطن، فكان هذا هو أول مظاهر الاستقلال، فكل مشروع إصلاحي أو تربوي لا يمكن أن يحقق هدفه المنشود في غياب البعد السياسي والرؤية الواضحة والتصور الكامل والشامل، إذ يشير الإبراهيمي في هذا الصدد:" ...نحن سياسيون لأن ديننا يعد السياسة جزءا من العقيدة، و لأن زمننا يعتبر السياسة هي الحياة، ولأنها آية البطولة، ولأن وضعها يسير، السياسة ألزم للحياة من الماء والهواء، ولأن السياسة نوع من الجهاد ونحن مجاهدون بالطبيعة فنحن سياسيون بالطبيعة..."، وظل نشاط الجمعية السياسي خلال هذه المرحلة رصينا، هادئا، مرنا يتكيف مع الظروف، ربما يكون ابتعاد الجمعية عن التعاطي بشكل مباشر في الشؤون السياسية هو الذي دفع بعض المشككين في القول أنها غير سياسية.[1]

[1] عبد القادر معمر الدين، المرجع السابق، ص37.

المبحث الثاني: تكييف مطلب الانتخاب في نشاط الأحزاب الجزائرية 1936م-1939م

1. المسار السياسي للحزب الشيوعي الجزائري

1.1 خلفيات تأسيسه وبرنامجه السياسي:

ظهر الحزب الشيوعي كفرع في الجزائر إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، ورجح المؤرخون أن ظهور أفكار الأمير خالد، ساهمت في تكوين جذوره الأولى إذ تعود بداياته لنشأة الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي تكّون عام 1902م بفرنسا، وأصبح أعضاء هذا الاتحاد من أبرز العاملين في الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، وتأثرت الحركة الناشئة بالآراء الماركسية.[1]

إذ كان من نتائج ثورة أكتوبر البلشفية في روسيا قيام الأممية الشيوعية في مارس 1919م التي رفعت شعار" الموت للاستعمار"، وربطت تحرر المستعمرات بانتصار الطبقات العاملة واستيلائها على السلطة في الدول الأوروبية، وأوكلت للحزب الشيوعي الفرنسي مهمة نشر نشاطه في بلدان شمال إفريقيا، حيث اقتصر النشاط في بادئ الأمر، على المعمرين الأوروبيين في هذه البلدان، ورغم الصعوبات التي واجهت مساندة حركات التحرر الوطني في المستعمرات، وباعتبار الجزائر كانت تعد جزءا لا يتجزأ من فرنسا، في نظر السلطات الفرنسية، فقد أنشأ الحزب الشيوعي الفرنسي له فرعا في هذا القطر المغاربي منذ سنة 1921م مثلما تأسست الجامعة الشيوعية في تونس في السنة نفسها وبذلت الجامعة المساعي الحثيثة لنشر الأفكار الشيوعية بين الأهالي المسلمين في الفترة 1921 - 1926م، حيث تزامن ذلك مع إصدار الجامعة أول تقرير لها حول المسألة التونسية وحلها في فيفري 1922م تلاه نداء من الأممية الشيوعية صدر في 20 ماي 1922 م "من أجل تحرير الجزائر وتونس. "[2]

وحسب رأي محمد حربي فنجاح الثورة البلشفية منذ أكتوبر1917م، وتحطيم هيمنة البلاشفة وتحرير القيصري، تزامن مع تغلغل الشيوعية في الوسط العمالي بالجزائر متشبعين بالأفكار الماركسية

---

[1] فريح لخميسي، "نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في الزيبان(1936-1954)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، مج 3، ع2، ص191.

[2] علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، دار الشروق، عمان، 2008، ص ص 218- 219.

اللينية، وتبني نظرية الصراع الطبقي، وانتشرت المبادئ الشيوعية عن طريق العديد نضال وتعاطف العديد من الجزائريين داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي سواء كعمال من طلبة أو كموظفين.[1]

إن الجدير بالذكر أن فرع الحزب الشيوعي في سيدي بلعباس الجزائرية من أولى الخلايا التي صرحت بنداء في27 جوان 1922م معتبرة انتفاضة الجماهير الإسلامية الجزائرية في ذلك الوقت "حماقة خطيرة"، وكان المؤتمر السادس للأممية الشيوعية قد أكد على ضرورة تكوين منظمات شيوعية في كل البلدان الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي ودعم المنظمات الوطنية القائمة في هذه البلدان،[2] تحت شعار ضرورة تحرير طبقة البروليتاريا بشمال إفريقيا، حيث أثمرت الجهود المبذولة بعقد المؤتمر الكونفديرالي في الجزائر العاصمة في 24 سبتمبر 1922م.[3]

كان من أهم النتائج التي تمخضت اجتماع مؤتمر مدينة (تور)، مساندة كل حركة مناهضة في المستعمرات، والمناداة بطرد الإمبريالية منها، كما ارتأت في أن حرية البروليتاري الأهلي في شمال إفريقيا ثمرة تتوقف على قيام ثورة ضد السلطة الحاكمة وترسيخ مبادئ مضاعفة المشاركة في المنظمات النقابية والشيوعية والتعاونية. [4]

لقد طرح الشيوعيون وضعية الجزائر على طاولة الأممية الثالثة المؤيدة للتحرير الوطني من الاستعمار، بغية الوصول لحل دقيق للمسألة الوطنية الجزائرية، واستيعاب المطالب الوطنية، وأن كفاح الشعوب المستعمرة يضعف بشكل كبير الإمبريالية ويساعد كفاح البروليتاريا (طبقة العمال الكادحين) الأوروبية من أجل الانعتاق في ظل انتصار الثورة البلشفية بأفكارها التي دعمت حركات التحرر، وابتداء من سنة 1925 م تولدت نظرة واضحة للمسألة الوطنية في المستعمرات وهذا طبقا للتحليل الماركسي واللينيني، ومع تزايد موجه التحرر دعم الحزب الريفيين المغاربة في نضالهم ضد الإمبريالية الإسبانية والفرنسية عام 1925م، وبالمؤتمر الإقليمي المنعقد بالجزائر العاصمة سنة 1926م، صدر القرار المصوت عليه تحت شعار "الهدف الحقيقي للمستعمرات المقموعة" وأقر بوجود حس وطني بين الجماهير المسلمة بالجزائر، إذ ركز الشيوعيون على تعديل التمثيل البرلماني كمطلب مستعجل من

---

[1] أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص369.

[2] علي مفلح، المرجع السابق، ص ص218- 219.

[3] أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص369.

[4] فريح لخميسي، نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في الزيبان1936. 1954، المرجع السابق، ص ص 190- 191.

المنتخبين، لأنه يوضح الخروقات الإمبريالية الفرنسية في توجيه فئات معينة ولتولي الحكم في الجزائر.[1]

تعززت العلاقة أكثر بين المناضلين في الحزب الشيوعي الفرنسي والمتعاطفين الجزائريين خلال زيارة الوفد الجديد الممثل لمحاربة الطرح الكولونيالي الشيوعي سنة 1925م وفقا لما نصت عليها مبادئ الأمية الشيوعية الثالثة، وقد طرحت تلك الأفكار في أول مؤتمر عقد بالعاصمة من مارس 1926م، وحسب كلود كولو فإن هذا اللقاء بعد محطة فاعلة في تنظيم النشاط في الجزائر للمطالبة بالحرية للأهالي مع الضغط على تفعيل التمثيل النيابي وقد ما بين سنتي 1928 - 1932 م برفض الإمبريالية الفرنسية.[2]

مثلت الفترة الممتدة ما بين 1928م و1935 م المرحلة التي تمخض عنها انتهاج الأممية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) لإستراتيجية يسارية متطرفة أصبحت شائعة تحت اسم "طبقة ضد طبقة"، بقرار تعريب التنظيمات الشيوعية، ثم بوضع مشروع لإقامة فيدرالية للأحزاب الشيوعية العربية في 1931م، وطالبوا بفصل تنظيمات بلاد المغرب عن الحزب الشيوعي الفرنسي كخطوة مبدئية،إذ حددوا مبدأ وجوب تبني الشيوعيين للكفاح من أجل الاستقلال الوطني والوحدة، على الصعيد العربي العام، لكي تتخلص من نير الإمبريالية على أساس لغة وظروف تاريخية وعدو مشترك، وعليه تأخر تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري حتى عام 1935م. [3]

بعد التحالف الفرنسي السوفياتي ضد الفاشية والنازية والذي أسفر عن ضرورة ضمان حد أدنى من الأمن والاستقرار الداخلي لفرنسا ولقواتها المسلحة، وهكذا تخلص الحزب الشيوعي الفرنسي من تلك المشكلة المذهبية باتخاذ قرار إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري ليكون هذا الأخير سليل الحزب الشيوعي الفرنسي[4] بزعامة موريس طوريز **Morice Thorez** في مدينة فيلريان بالضاحية الجنوبية لمدينة ليون، التي كانت من أهم المراكز الصناعية في فرنسا آنذاك، واتخذ الحزب قرارا تاريخيا بالنسبة للفروع الشيوعية في الجزائر و تمت ترقية بعض العناصر المسلمة الجزائرية مثل: عمار أوزقان وبن

---

[1] جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، المرجع السابق، ص67.

[2] أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص369.

[3] مجاهد يمينة، مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1946 - 1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران - السانيا، الجزائر، 2006 -2007، ص ص71 -72.

[4] الأمين شريط، المرجع السابق، ص38.

علي بوخرط لمناصب قيادية هامة، وسمح المؤتمر بتحويل الفدرالية الشيوعية لحزب بهدف تشجيع المسلمين على الانخراط فيه، إذ تذهب بعض الكتابات التاريخية التي تناولت نشاط الحركة الوطنية الجزائرية باعتبار سنة 1935 م بمثابة تاريخ الظهور الفعلي للتيار الشيوعي الجزائري، وذلك بفعل تبوؤ بعض العناصر الجزائرية لمواقع متقدمة في المسؤولية لأول مرة في التنظيمات اليسارية في الجزائر منذ سنة 1924م، لكن على مستوى الخطاب والإستراتيجية بقي الحزب الشيوعي الجزائري رهينا للتصورات والأفكار التي كان يستعيرها بشكل قسري من حركة الكومنترن واليسار الفرنسي بفعل استمرا التبعية والوصاية الخارجية.[1]

اتخذ قرار إنشاء الحزب في الجزائر أثناء المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي أيام 22-23- 24- 25 جانفي سنة 1936 م بفليربان **Villeurbanne** بفرنسا، وكان عمار أوزقان ممثلا شيوعيا للجزائر في هذا المؤتمر، إذ عقد الحزب مؤتمره التأسيسي الأول في الجزائرالعاصمة بباب الواد وذلك في شهر جويلية سنة 1936م، ثم شرع بعد ذلك في إنشاء فروع على مستوى مناطق الجزائر، وأسس جرائد باللغتين العربية والفرنسية منها الجزائر الجديدة **l'Algérie nouvelle**، الجزائر الجمهورية **l'Algérie République**، الحرية **Liberté**، جريدة الكفاح الاجتماعي **la lutte social**، إذ كان لابد من هيكلة الحزب وإعطاءه صيغة جزائرية ليزاول نشاطاته الخاصة في الجزائر.[2]

لكن سبب تأخر ظهور الحزب الشيوعي للوجود إلى سنة 1936م لإقامة جبهات موحدة مناهضة للفاشية بدل أسلوب "طبقة ضد طبقة"، وإذ حقق بعض التقدم في تعريب صفوفه، مقابل فشله في تعريب سياسته منذ صيف 1938م، وفي مطلع 1939 م شرع موريس طوريز أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي، في رحلة بدأها من ناحية وهران (حيث توجد أقلية إسبانية هامة) موضحا سياسة الحزب المؤسس، وفي خطاب ألقاه بمدينة الجزائر يوم 11 فيفري 1939م قدم طوريز تأويلا لتكوين الجزائر جاء فيه : "...نعلم كيف يعيش الآن فوق فرنستنا ذرية العشرين عرق التي مزجتها قرون التاريخ... بين ذرية هذه الأعراق العشرين المنصهرة في بوتقة الأمة، لا يوجد الآن سوى فرنسيون كلهم أبناء الجمهورية الواحدة وغير القابلة للتجزئة..." [3]

---

[1] خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ، ص284.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص46.

[3] مجاهد يمينة، المرجع السابق، ص ص71-72.

2.1 مفهوم الحزب للحريات الأساسية للأمة الجزائرية:

إن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يقر أصلا بأن هناك أمة جزائرية، إلا إذا تسنى تحقيق التكامل بين سكان الجزائر، فقد كان تجاهل الواقع الوطني الجزائري واضحا بالفعل والتكامل هو مجرد حلم أيقظ القومية الجزائرية في نهاية المطاف. ولقد أكد الأوروبيون في الجزائر أنهم لن يقبلوا الاندماج أبدا في بوتقة الدولة الجزائرية طالما أنهم لا يعرفون شيئا عن تفوقهم. وبعد المؤتمر الثاني تخلى الحزب الشيوعي الفرنسي عن النضال المتزايد من أجل استقلال المستعمرات وخاصة في الجزائر، بينما أقر بوجود الحزب الشيوعي الجزائري، وظل يسيطر عليه وقد تجلى ذلك في استمرار إيفاد مندوبين دائمين من أجل متابعة توجه وموقف مختلف النشطاء الجزائريين. [1]

سعي الحزب الشيوعي لتوجيه الحركة الوطنية نحو جبهة موحدة لمعاداة الإمبريالية تحت قيادة الطبقة العمالية (البروليتاريا)، وقاد حملات عديدة ليظهر بأنه يرفض التوجه الإصلاحي، وبأنه يعتبر المنتخبين خداما للإمبريالية. في الانتخابات التشريعية لسنة 1928م، كما عرض برنامجا يتمحور حول استقلال المستعمرات فلم تنجح سياسته في دعم قضية الاستقلال بين سنتي 1925م و1926 م وواجهت عدة صعوبات لم يكن بالإمكان تطبيق أطروحات مؤتمر الكومنترن فيها، حول المساعدة الكاملة التي يتعين تقديمها لحركات التحرر الوطني من المستعمرات وخاصة بالجزائر، ولم ينجح الحزب رغم شعاراته المعلنة بالاستقلال التام للجزائر وجلاء الإمبريالية الفرنسية، في تجميع الجماهير الجزائرية حوله رغم ذلك، حافظ الحزب الشيوعي على سياسته. في حين منحته الذكرى المئوية الاحتلال الجزائر سنة 1930م، فرصة لإدانة انتصار الإمبريالية الفرنسية، ومظالم الاحتلال، وللتذكير بالهدف النهائي للكفاح الذي يقترحه "الاستقلال التام" ولكن ضعف قوته العددية لم تمكنه من إحباط تظاهرات الذكرى المئوية.[2]ولكن بقي خاضعا لتوجيهات الحزب الأم بفرنسا والذي هو بدوره عنصر من عناصر الأممية الشيوعية.[3]

كما ظلت فترة الارتباط بالحزب الشيوعي الفرنسي لمدة اثني عشر سنة مشكلا من العمال الجزائريين والأوروبيين. وأغلبية الأعضاء المنخرطين فيه والمسيرين له من الأوروبيين وقد دافع هذا الحزب عن مطالب العمال الجزائريين بالمهجر ومن خلاله تعلموا وسائل النضال والكفاح، كما كان في

---

[1] Benali Boukortt, **Le Souffle Du Dahra La Résistance Algérienne de 1924 à 1962**, L'Harmattan, Paris, 2013 ,p16.

[2] جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر صمود ومقاومات (1962-1830)، المرجع السابق، ص68.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص178.

البداية من المساندين لاستقلال الجزائر نظريا والمنددين بقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية التي أصدرتها فرنسا على الجزائريين، ووقف ضد أنصار الاندماج وندد بالاحتفالات المخلدة لمرور مائة سنة عن احتلال الجزائر، كما طالب برحيل الاستعمار والامبريالية عن الجزائر ولو أنه حقيقة من المدافعين عن طبقة البروليتاريا ضد المستغلين الأوروبيين، إلا أنه لم يعان الحرمان الذي كان مسلطا على الشعب الجزائري، ولذا لم يؤمن يوما ما بحق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية. ونظرا للتقدم الضئيل للشيوعية في أوساط الجماهير الشعبية الجزائرية والأوروبية وعدم تمكنه من إيجاد قاعدة هامة.[1]

بذلك يمكن القول أن أهدافه غامضة بعض الشيء في الكثير من الأطروحات الوطنية التي شهدتها الساحة الجزائرية كونه حركة نقابية، ومع ذلك فقد كشف مرارا أهدافه عن حقوق العمال والفلاحين والمطالبة بتحسين ظروفهم المادية والاجتماعية، بسبب الأوضاع المزية التي كانوا يعيشونها وفق مفهوم نظرية الصراع الطبقي وتحقيق الهدف الاشتراكي عن طريق القضاء على الهيمنة الاستعمارية، كما أن الحزب كشف عن مواقفه من القضايا المجتمعية المطروحة، وكان مدعما للجوانب الثقافية للجزائريين و استعادة اللغة العربية باعتبارها لغة السواد الأعظم في المجتمع، ومن ذلك لا غرابة أن نجد أن أندري فيرات رئيس تحرير جريدة لومانيتي الصادرة في الجزائر، قد دعا للأخذ بسياسة تشجيع اللغة العربية و ذلك بنشر حلقات في الجريدة منذ فيفري جوان 1934م. [2]

وخلال مؤتمره المنعقد في شهر أكتوبر 1936 م تحول حزب شيوعي جزائري مستقل، غير أن خطاه السياسي القائم على المفهوم الدوغماتي، أي صراع الطبقات والجزائر أمة في طور التكوين لم يتغير بتفضيله التحالفات ضد الفاشية أولا والامبريالية الأمريكية بعد ذلك، كما أبدى عداوة شرسة للوطنيين.[3]

بذلك يمكن الإشادة أنه أقدم حزب جزائري من حيث النشأة، وكان يضم أوربيين ومسلمين على حد السواء ولم يستطع الحزب تطوير ما يحويه نظريا من استعدادات وإمكانيات وذلك لأنه لم يدرج

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص178.

[2] أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص371- 372.

[3] مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة)1954 -1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، تر، الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص26.

استقلال البلاد ضمن برنامجه وحكمت عليه هذه الوضعية أن يكون حزبا للوسط، بل أكثر من ذلك لقد وجد نفسه في الفترات التاريخية الهامة جنبا لجنب مع القوى المؤيدة للبرجوازية. [1]

كما بقي بشكل دائم خاضعا لإستراتيجية الشيوعية العالمية عامة والحزب الفرنسي خاصة، بطريقة عضوية حيث كان لهذا الأخير مشرفين دائمين ومكونين وموجهين في الحزب الجزائري الذي بقي بحكم ذلك حتى نهايته بمجرد صدى للحزب الفرنسي، هذا ما جعله يتخلى عن المطالبة باستقلال الجزائر وتمحورت سياسته في الدعوة للاتحاد والانضمام ل فرنسا من أجل مواجهة العدو المشترك الخارجي أي النازية والفاشية، وإنقاذ الديمقراطية، ولذا يعتبر الجزائر جزء من فرنسا وانضم في نفس الوقت كعضو في المؤتمر الإسلامي من أجل المطالبة بإلحاق الجزائر بفرنسا وعضوا في الجبهة الشعبية الحاكمة بفرنسا آنذاك، فلم يكن إذن من المتصور أن " يحارب نفسه بنفسه " مما جعله يصف كل المنادين بالاستقلال بالنازيين والفاشيين، فتمثل البرنامج في الدعوة للإدماج والامتزاج والإلحاق بفرنسا زيادة على المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية المعروفة عند الأمير خالد والتشكيلات الأخرى. [2]

فلم لم يتمكن الحزب من الوقوف عند مبدأ الاستقلال كخيار سياسي، وعن مفهومه للجزائر من خلال الخطاب الذي ألقاه موريس طوريز سنة 1937 م بتصريحه عن الأمة الجزائرية بقوله :"... إن الجزائر لأمة في طور التكوين سيكون شعبها خليطا طريفا من عناصر أوروبية و أخرى عربية وبربرية يتمخض دمجها في جنس واحد: الجنس الجزائري كون هذه الأمة لم ترتق بعد مستوى النضج..."، ولعل هذا التصريح الواضح من طوريز يعكس تماما أهداف الشيوعيين الجزائريين الذين لم يتمكنوا من التخلص من الموروث الجزائري الفكري والثقافي و الاجتماعي، وظل اعتناقهم للماركسية أو اللينية من أكبر العوائق في تقربهم من الوسط الجزائري الذي ظل محافظا على مورثه الحضاري، فالمبادئ الشيوعية لا تحترم المقدسات الجزائرية ولا العادات والتقاليد التي ورثها عبر العصور، ومن ذلك كله ظل التيار اليساري في الجزائر غير نافذ في الوسط الشعبي برغم أنه تبنى هموم العمال و الكادحين، ومع ذلك كله فقد نجح التيار اليساري في الجزائر في تبنيه للمسألة الاجتماعية ومحاولته لترسيخ أساليب عصرية تنظيمية بين صفوف العمال.[3]

---

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص14.

[2] الأمين شريط، المرجع السابق، ص39.

[3] أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص 371- 372.

وعقد الحزب مؤتمره السياسي الأول في الجزائر العاصمة مابين 17-18 أكتوبر1937م انتهى ببيان جاء فيه:"... إنقاذ الجزائر من الانحطاط والدمار، وذلك لا يكون إلا بتحرير العامل والفلاح من وطأة الكولون، ومن ظلم قانون الأنديجينا الجائر، وأن ذلك لا يتحقق إلا في إطار الحزب الشيوعي الجزائري النابع من صميم الشعب..." ويضيف البيان قائلا:" ...نحن الشيوعيون نستمد كثيرا من التقاليد الجماهيرية أن اللغتان العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر. على هذا الأساس نجد أن هذا الحزب لم يعرف تغيرا في توجهاته ومطالبه التي بقيت تصب في نفس الاتجاه الذي خدم أساسا فكرة الارتباط مع فرنسا والمحافظة على مصالحها في الجزائر، وهذا ربما ما جعل القاعدة الشعبية له ضيقة، وبعد أن حدد الحزب أهم أهدافه ومطالبه شرع في إنشاء فروع له على مستوى الوطن كالجزائر، وهران حيث ركز الحزب الشيوعي في برنامجه السياسي على تحصيل الحريات الأساسية التي تمثلت أساسا في:

- المطالبة بجنسية مزدوجة (جزائرية - فرنسية). بإلغاء النيابات المالية وإنشاء برلمان جزائري،[1] بمفهومه الخاص له الحق في التشريع ويتشكل بالتساوي بـ60 عضوا أو نائبا جزائريا مقابل 60 نائبا فرنسيا في الجزائر.
- محاربة الإمبريالية الفرنسية والقضاء على الصراع الطبقي ضد البرجوازية الرأسمالية.
- انتخاب مجلس شعبي تكون العضوية فيه للفرنسيين والجزائريين، ذوي الآراء الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، والغرض منه هو القضاء على المجالس النيابات المالية التي تعتبر في نظرهم برجوازية.
- المساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين في إطار الاتحاد الفرنسي في انتظار تكوين دولة جزائرية اشتراكية مستقلة تضم كل المتحكمين والساكنين فيها من مسلمين، أوروبيين، فرنسيين، ويهود.
- اعتبار اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين في الجزائر.[2]

---

[1] شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) دراسة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015، ص ص50 -51.

[2] مومن العمري، المرجع السابق، ص47.

- ظل مطلب الاستقلال في نظرهم هو استقلال العامل الجزائري في الإطار الشيوعي العالمي وأن يكون العامل الجزائري مرتبطا بمنظمات نقابية تدافع عنه وتسهر على تطبيق القوانين المعتمدة في البلاد عليه.[1]

من خلال هذه الرؤية يمكن الإقرار بأنّ انشغال الشيوعيين، لم يكن منصبا على طرح المسألة الوطنية الجزائرية كقضية تحرر من الاستعمار، بل اقتصر نشاطهم على المسائل الاجتماعية والقضايا الاقتصادية، وركزوا على حركة الإصلاح الزراعي وعلى النضال النقابي، واشتغلوا بمهاجمة الحركة الاستقلالية التي اتهموها بالنزعة الفاشية، فلم يحاولوا تفهم تطور الشعور الوطني الثوري لدى الجزائريين، بل اعتبروا أن طلائع الحركة الاستقلالية تتمثل في أفراد منتمين للبرجوازية، وأن مقومات الشعب الجزائري المتمثلة في العقيدة الإسلامية واللغة العربية مبادئ رجعية وجب على التقدميين الشيوعيين التنكر لها والوقوف ضدها، وكان ذلك صادرا عن إيمانهم العميق برسالة فرنسا الحضارية التي لا غنى عنها في نظرهم، بأن الاستعمار الفرنسي واقع لا يمكن التخلص منه، وإنما يجب تطوير عملهم عن طريق الإصلاحات وتحقيق المكاسب المادية لفائدة الطبقة العاملة، من فلاحين وعمال. [2] دون تحقيق أدنى مستوى من الارتباط بالقوى السياسية الناشئة أو بالجماهير في العشرينيات من القرن الماضي، وتبني نظرية الصراع الطبقي من أجل تحقيق الاشتراكية والتخلص من الهيمنة الرأسمالية الاستعمارية. فأفكاره ونهج عمله يدور حول فلك:

- نشر الأفكار الشيوعية وكسب الأنصار.
- الدعوة ثورة الفلاحين والعمال ضد الإمبريالية والإقطاع.
- دمج الجزائر في مشاريع الحزب الشيوعي الفرنسي السياسية.
- تهيئة المجتمع وعناصره الفاعلة للإسهام في الثورة الإصلاحية وتحقيق الاشتراكية.[3]

إن هذا التنظير الإيديولوجي الذي وضعه الحزب الشيوعي الفرنسي كان المنهج الذي شكل الإطار العام للنشاط الحزب الشيوعي وحدد معالمه الحزبية السياسية وهي:

أولا: عدم التسليم بوجود شعب جزائري واحد أم واحد وهو ما جعلهم يركزون دائما على أن السكان الجزائريين يتألفون من مجموعة من العناصر أو أمة في طور التكوين.

---

[1] فريح لخميسي، نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في الزيبان(1936-1954)، المرجع السابق، ص191.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المسألة الثقافية في الجزائر: النخب – الهوية – اللغة: دراسة تاريخية نقدية، المرجع السابق، ص145.

[3] خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص162.

ثانيا: العمل على حماية المصالح بأي ثمن وشكل وعدم السماح لهم بالنيل منها مهما كانت الظروف.

ثالثا: القيام بإصلاحات شكلية، لا تلمس إطلاقا ولا تمس المصالح الاستعمارية والسيادة الفرنسية في الجزائر ولا التحرر والاستقلال.[1]

يبدو أن سلبية الشيوعيين الجزائريين الواضحة تكمن في أنهم ظلوا ينادون بقيام ثورة الفلاحين ضد الإمبريالية والإقطاع بشكل مبهم، واستمروا في تجاهل المطالب الوطنية التي كان على رأسها مسألة تحرير الجماهير من الهيمنة الاستعمارية، فبقي الحزب بعيدا ومعزولا عن الجماهير ولا يحظى بتأييدها، وانخرط الحزب الشيوعي الجزائري في الحياة السياسية في الجزائر بعد فترة قصيرة من تشكيله سنة 1935م، لا تمكن من الدفع به للمشاركة السياسية و التقرب من بقية الأحزاب والقوى السياسية في الجزائر، كما كانت سنة 1936م في الجزائر حافلة بالآمال بالنسبة لجميع الأطراف السياسية على اختلاف مشاربها بوضع خطة تقربه من بقية الأحزاب الوطنية تقوم على أساس ترقية التحالف الذي كان يضم جبهة المؤتمر الإسلامي للتحالف مع الجبهة الشعبية في فرنسا، ولما كان الشيوعيون يمثلون طرفا هاما من أطراف التحالف السياسي الحاكم في المتروبول آنذاك، ليس بالنظر لحجم التمثيل الشعبي لها، وإنما من جهة موقعها كوسيط بين تيارات الحركة الوطنية والحكومة الاستعمارية، التي كان يسيطر عليها اليساريون، وبالإضافة بانتهاز فرصة وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936م، والانعكاسات السياسية المباشرة للتقارب الذي حصل بين فرنسا والاتحاد السوفياتي.[2]

لقد أشار مندوبو الحزب الشيوعي الجزائري ما يلي:"... إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم عن وعي أو غير وعي، عملاء لدولة استعمارية أخرى... ويعمل الحزب الشيوعي الجزائري ويناضل لتقوية أواصر الوحدة بين الجزائريين والفرنسيين..." إذ بقوا مؤيدين للسيادة الفرنسية على الجزائر وتشجيع عملية الاندماج، وعارضوا الأفكار الاستقلالية بحجة أنها لا تخدم المصالح الجزائرية والفرنسية، ولم يكن لهذا الحزب أي ثقل أو تأثير سياسي في أوساط الجماهير الشعبية الجزائرية.[3]

---

[1] مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا جبهة التحرير الوطني،المرجع السابق، ص48.

[2] خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص284، 286.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص178-179.

2. النضال السياسي عند حزب الشعب الجزائري:

1.2 خلفية تأسيس الحزب:

انتهى الصراع بين السلطات الفرنسية والنجم في آخر المطاف إلى حل هذا الأخير في جانفي 1937 مما أدى بمصالي وقادة النجم لإنشاء لافتة جديدة لحزب النجم، إذ رفض النجم بشدة المشاركة في المؤتمر الإسلامي وطرحه لفكرة الإلحاق والتمثيل البرلماني وخاصة مشروع بلوم فيوليت، وقد تم هذا الرفض بالخصوص من خلال الخطاب الذي ألقاه مصالي أمام تجمع جماهيري ضخم نظمه المؤتمر الإسلامي في الملعب البلدي بالجزائر في 02 أوت 1936م شرح خلاله برنامج الحزب الذي أصبح منذ ذلك الحين قوة سياسية ضاربة، ليس فقط في المهجر، ولكن حتى في الجزائر كرد فعل عن ذلك قرر قادته إنشاء حزب آخر. و لعبت الظروف السابقة ذكرها في تسميته بحزب الشعب الجزائري.[1]

وخلال اجتماع لجمعية "أحباب الأمة" (وقد اقتبس الاسم عن جريدة الأمة) بنانتير بباريس أعلن عن تأسيس الحزب الاستقلالي الجديد تحت تسمية حزب الشعب الجزائري **Partis du peuple Algérien P.P.A**) يوم **11**مارس **1937**م، وحدد الاختلاف بين النجم وحزب الشعب في كون الأول اعتنى بالدفاع عن كامل إفريقيا الشمالية في حين اقتصر الثاني أي حزب الشعب الجزائري على حدد نضاله المخصص بالجزائر وإبقاء العلاقات مع تونس والرباط. وعليه فإن السيد مصالي الحاج يذكر أن إنشاء حزب سياسي بعد حل نجم شمال إفريقيا إنما هو عملية جريئة وخطيرة وضرب من الجنون، ووقع الخلاف في عملية اختيار التسمية إلى أن وقع الاختيار على تسمية" حزب الشعب الجزائري، وتقرر أن يكون السيد مصالي الحاج هو رئيس هذا الحزب.[2] مقره الجزائر أين تمسك حزب الشعب الجزائري بمواقف أكثر جذرية وظل الاستقلال الوطني هدفه الأول.[3]

لقد كانت مبادرة تأسيس الحزب الجديد البديل لحزب النجم المنحل بمبادرة من مصالي الحاج وإيماش عمار، راجف بلقاسم، موساوي رابح، ونحال محمد أرزقي، على أسس ومبادئ الحزب السابق ولكن على صعيد جزائري صرف هذه المرة، فأخذ عن طريق جريدة الأمة، ينشر أفكاره ويوسع نطاق

---

(1) الأمين شريط، المرجع السابق، ص ص14-15.

(2) عمر جمال الدين دحماني، المرجع السابق، ص10.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص28.

نفوذه وجهوده، في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة، وعندما قامت السلطات الاستعمارية بحجز وإغلاق صحيفة الأمة، أصدر الحزب جريدة: البرلمان الجزائري، ثم العمل الجزائري.[1]

كان الحزب من المفروض يتألف من لجنتان تسيران الحزب واحدة في باريس والأخرى في الجزائر، لكن وجود مصالي في الجزائر أضفى أهمية أكبر على لجنة الجزائر.

- **اللجنة المركزية (باريس)** و **المديرة** (الجزائر) الرئيس: مصالي الحاج، معتقل بمدينة الجزائر.
- **الأمين العام:** مقري حسين (من يسر، وهو سائق سيارة أجرة ومؤسس فرع سيدتنا الإفريقية).
- **الأمين المساعد:** مغازي خالد.
- **الأمين العام المالية:** عبدون محمود.
- **الأعضاء:** خيضر عمر، راجف بلقاسم، ردوح محمد، سي جيلالي صنهاجي، لعروسي.مزغنة، خيضر محمد، بن يوسف محمد، بورناش مقران المدعو الوزاني، وهو طباخ بالجزائر، قاسمي محمد بن صالح وهو عامل طباعة بالجزائر، حيواني لخضر، حلاق.[2]

2.2 الحقوق السياسية في برنامج الحزب:

فالحزب في خطابه السياسي تميز باستعماله لغة دينية رافضا الاندماج الذي يدعو إليه مشروع بلوم فيوليت واعتباره كفر وخروج عن خطى الجماعة الإسلامية، وبدأ يبتعد عن إطار التحليل الماركسي ليحدد موقفه التنازعي من الحزب الشيوعي الجزائري الذي فر من واقع المجتمع ويرفع شعار"لا صراع أجناس ولا صراع طبقات"، وبذلك اكتملت عناصر اللوحة الإيديولوجية والخلفية الفكرية لبرنامج ونشاط الحزب، من أجل بقائه وتجنب الصدام مع السلطة الفرنسية، ويمكن تلخيص هذا البرنامج، في تصريح المكتب السياسي المنشور في جريدة الأمة في 10 أفريل 1937م:"... لا اندماج ولا انفصال وإنما تحرر أي رقي اجتماعي سياسي في إطار الكيان الفرنسي. وهنا تكون العلاقة بين الجزائر وفرنسا علاقة دومينيوم، حيث على فرنسا أن تحرق بدائية الشعب الجزائري وتزوده بدستور وبرلمان وتكون الأغلبية فيه للمسلمين..."[3]

في الواقع أنَّ المضمون الذي يعطيه الحزب لمفهوم التحرر " لا ينسجم مع مبدأ " عدم الانفصال " بل هو مطالبة بالاستقلال بطريقة غير مباشرة. إذن فالتصورات الدستورية لحزب الشعب بعد التحولات الإيديولوجية المذكورة. يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

(1) يجي بوعزيز، التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص87.

(2) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، المرجع السابق، ص724.

(3) الأمين شريط، المرجع السابق، ص ص 16 -17.

يمارس الشعب السيادة من خلال سلطة ديمقراطية تتمثل في حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب عن طريق الإقطاع العام وليس من طرف بيروقراطيين مجهولين وغير مسؤولين ولهذا يجب إنشاء مجلس جزائري منتخب من طرف الجميع دون مراعاة الدين واللغة. وقد بين مصالي أن الحريات الديمقراطية التي يكافح من أجلها كل " الجمهوريين " ستارهم في الجزائر بالاقتراع العام في كل المجالس الجزائرية، وعليه سيكون أساس السلطة هو المجالس المنتخبة وسيكون شكل الحكم جمهوريا، وتتمثل المبادئ الجمهورية في " الحرية،المساواة، الأخوة، [1]

يمكن عرض الأهداف وبرنامج الحزب كما يلي:

- الكفاح من أجل تحسين الحالة المادية والمعنوية للجزائريين.
- شرح الحالة المهنية التي تعيشها الجزائر.
- الكفاح من أجل المساواة في الحقوق وفي الواجبات.
- المطالبة بالاستقلال النهائي للجزائر دون اندماج وانفصال.

أما بالنسبة إلى المطالب المستعجلة، فإن حزب الشعب الجزائري يطلب:

- إلغاء قانون الأهالي المشئوم.
- تحويل المندوبيات المالية إلى برلمان جزائري منتخب بحرية من طرف كل الجزائريين دون تمييز عرقي أو ديني.
- إلغاء مفهوم أقاليم الجنوب العسكرية ومفهوم البلديات المختلطة.[2]

لقد رفع حزب الشعب عده شعارات تعبر عن اتجاهاته ومبادئه لا للاندماج لا للانفصال ولكن تحرير وكذلك أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى، وأن إرادة الشعب من إرادة الله و إرادة الله لا تقهر وكان للحزب ثلاث جرائد كانت تنشر مبادئه وشعاراته داخل الوطن وخارجه وهي: جريدة الأمة، جريدة الشعب، جريدة البرلمان الجزائري، أما الزعماء البارزون في هذه المرحلة فهم: مصالي الحاج، حسين لحول، مفدي زكريا وأحمد مزغنة. كما كان للحزب نشاط مكثف من خلال صحفه ومناضليه لذلك ازداد التفاف الشعب الجزائري به لوضوح وواقعية مطالبه.[3]

بعد شهر ونصف من تأسيس الحزب نقل نشاطه إلى الجزائر ليخوض في الميدان الحقيقي للمعركة بعد عودة مصالي الحاج إليها من فرنسا يوم 18 جوان 1937م، ويؤكد هذا الحدث استمرارية

---

[1] الأمين شريط ، المرجع نفسه، ص ص 16-17.

[2] بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، المصدر السابق، ص103.

[3] مومن العمري، المرجع السابق، ص42.

المبادئ والأسس والمطالب، التي أنشأ من أجلها والميزة الوحيدة المضافة حزب الشعب أنه كان منظمة أو حركة وطنية أكثر انتشارا بالإضافة أن اهتماماته كانت أكثر اتساعا على المستوى الخارجي واتصالاته وأصبحت دائمة مع بقية الحركات المغاربية والعربية والإسلامية عامة، لذلك صح أن يطلق عليه اسم الحركة الوطنية الثورية حسب تعبير الدكتور مومن العمري. [1]

قرر مصالي الحاج بمساعدة أصدقائه مبارك الفيلالي، معاوية عبد الكريم، وقراندي إدخال تعديلات جزئية على برنامج حزبه الجديد، فقد وضع ميثاقا اقتصاديا وأصبح يركز على التجارة والفلاحة والإسلام، ولعل الهدف الرئيسي من هذا التغيير هو منافسة جمعية العلماء والحصول على دعم التجار البورجوازيين وفسح المجال لجميع الفئات لتشارك في حربه وبذلك يكون لهذا الحزب قاعدة شعبية عريضة وخاصة في الجرائر، التي أصبح يتنافس فيها مع الأحزاب ذات القاعدة الاجتماعية العريضة. [2]

إذ حاول مصالي الحاج نتيجة للضغوط المسلطة على قادة الحزب في النضال، أن يكون معتدلا حتى لا تنقطع الصلة واللقاءات بين أعضاء الحزب من جهة، ولا يظهر أنه متطرف ويخلق مشاكل لحكومة الجبهة الشعبية المتعاطفة مع مطالب الأحزاب الجزائرية من جهة أخرى، وهكذا قرر مصالي وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحربه الشعب هو: "لا للاندماج لا للانفصال، لكن نعم للتحرر،" ويمكن الإشارة حسب هذا الشعار أن مصالي الحاج قد اختار طريق المرونة السياسية والابتعاد عن المواجهات السياسية التي قد تحطم حزبه، ولهذا تخلى عن استعمال كلمة الاستقلال وعدل صيغة تحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية، وقد اعترف بهذه الحقيقة حين أعلن في مقابلته مع جريدة "الزهرة التونسية" يوم 5 جوان 1937م بأنه ليس ضد الفرنسيين ولكنه ضد الإمبرياليين، وبأنه يعمل من أجل التحرير من السيطرة الأجنبية. وإجبار فرنسا على الاعتراف بالشخصية الجزائرية، بسن دستور للجرائر، وإقامة برلمان تكون فيه الأغلبية للمسلمين الجزائريين.[3]

هذا وتكاثف نشاط الحزب وأصدر جريدة البرلمان الجزائري الأسبوعية بالفرنسية، واغتنم فرصة عيد العمال في أول ماي، ونظم مظاهرة كبيرة بعاصمة الجزائر حمل فيها الجزائريون العلم الوطني، وعددا من اللافتات كتبت عليها شعارات مختلفة مثل: الأرض للفلاح، والبرلمان الجزائري، واحترموا الإسلام، واللغة العربية لغتنا، رأت سلطات الاستعمار في كل ذلك خطرا عليها خاصة وأن الحرب

---

[1] مومن العمري، المرجع السابق، ص40.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 301 -302.

[3] المرجع نفسه، ص ص 301 -302.

على الأبواب، فأصدرت يوم 29 سبتمبر عام 1939م قرارا بحله وإغلاق صحيفة البرلمان الجزائري واعتقال مصالي وزعماء الحزب الآخرين الذين بقوا في السجن وأحيل مصالي على المحكمة العسكرية، وكان من بين من تولى الدفاع عنه الأستاذ أحمد علي بومنجل[1]، ولكن المحكمة أصدرت عليه أحكاما قاسية جدا في 28 مارس 1941م وهي السجن لمدة 16 عاما مع الأشغال الشاقة، وإبعاده خارج الجزائر، كما أصدرت أحكاما أخرى على عدد آخر من أعضاء الحزب، غير أنه بعد حوالي شهر من صدور هذه الأحكام، بتاريخ 24 أفريل، أطلق سراح مصالي ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة المستمرة بقصر البخاري حتى انتهت الحرب العالمية الثانية.[2]

[1] **بومنجل أحمد:** ولد سنة 1906 م ابن معلم بالفرنسية، وقد قام بدراسات الحقوق، وكان محاميًا فتولى الدفاع عن مصالي الحاج سنة 1939م، وبعد ذلك صار أقرب المساعدين لفرحات عباس وكاتبا عام لحزب الإتحاد الديمقراطي لما أسس سنة 1946م، وكان مستشارا في الإتحاد الفرنسي سنة 1949 م وقد فتح من جهة أخرى مكتبا بباريس الذي تركه سنة 1957 م بعد وفاة أخيه المأسوية علي، عين عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957 م، ومدير الشؤون السياسية بوزارة الإعلام، وكان على عاتقه التكليف بأول مفاوض برفقة بن يحي في ميلان **(Melan)** بتاريخ جوان 1960م، وبعد ذلك عمل عملا جواريا جدا على إنشاء ملفات كما شارك في الندوة الأولى لإيفيان. للمزيد ينظر: شارل أنري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر، كابوية عبد الرحمان، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص220.

[2] يجي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص88.

3. النشاط السياسي لحزب الاتحاد الشعبي الجزائري:

1.3 تأسيسه وبرنامجه السياسي:

كان رفض مشروع بلوم من طرف البرلمان الفرنسي ضربة قاسية تلقاها فرحات عباس من فرنسا لسياسته الاندماجية، وأمام هذا الفشل الذريع لسياسته التي ناضل من أجلها قرابة عشرين سنة والتي انتهت بتكذيب أطروحة فرنسا الأم، ورفض العامة من الشعب الجزائري الارتباط بها، فكان عليه أن يعيد تصحيح موقفه تجاه سياسة الاندماج والخروج من تحفظه وتراجعه عن دعوته من المحتلة إلى المقاطعة، ونشر في افتتاحية جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي الصادرتين يوم 16 و23 ديسمبر 1937 م مقالين بعنوان: " نحو حزب سياسي، اتحاد الشعب الجزائري، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، والمواطنة لأنه رأى بأن الطريق الصحيح يتمثل في تأسيس حزب سياسي حامل لمشروعه.[1]

حيث بدأ يتخلى تدريجيا عن فكرة الاندماج في المجتمع الفرنسي، وبطبيعة الحال أعاد ترتيب أوراقه لأنه رأى بعينه مآل طروحات الاندماج مقابل تغلغل أفكار التغيير والاستقلال من خلال شعبية حزب الشعب وجمعية العلماء، فانفصل نهائيا عن الإدماجي بن جلول في صيف 1938م، لأن هذا الأخير واصل وفاءه لسياسة الاندماج التي وصلت لطريق مسدود والمهتمة بالدرجة الأولى بارتقائها الاجتماعي الفردي عن طريق ديمقراطية مقصورة على نخبة الثروة والثقافة..."،[2] وفي ظل المتغيرات السياسية شعر فرحات عباس بتراجع شعبيته وكل أعضاء الفيدرالية وهو ما دفعه للانفصال عن الدكتور بن جلول و اعتبر المناسبة مواتية لإحياء طموحه من جديد المتمثل في إنشاء حزب سياسي تحت رئاسته وإشرافه، وبذلك يكون فرحات عباس قد أحدث قطيعة مع أبيه الروحي في سياسة الاندماج بن جلول واستطاع تجسيد حلمه في إنشاء الحزب بجذور شعبيته وبطروحات وطنية.[3]

أدرك عباس كذلك مدى تساهل بن جلول مع الفرنسيين وتجاوزه الحد المعقول في أفكاره وتصريحاته، التي أسسها بعد أن أرغم على ترك رئاسة هيئة المؤتمر الإسلامي، وصمم هذه المرة أن

---

[1] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص136.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص82.

[3] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص52.

ينزل القاعدة الشعبية ويتعاون مع الفلاحين والفقراء ويتعامل مع من تتمثل فيهم قومية الجزائر الصميمة.[1]

أعلن عن تكوين حزب " اتحاد الشعب الجزائري **UPA** " من أجل الحصول على حقوقه الإنسانية والوطنية. وكان ذلك 28 جويلية 1938م، وفي المقابل كان الدكتور بن جلول يرى أن هذه المطالب لا تتحقق إلا في إطار "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" الذي يضم جميع الفئات الشعبية من الجمعيات المختلطة الفرنسية الأهلية، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية والمهنية. ويكون هدف هذا التجمع تكثيف جهود جميع هذه الفئات للدفاع عن مطالبها المشتركة، فانتهج مطلب الاحتفاظ بالهوية الإسلامية للشعب الجزائري لتحقيق ما يصبو إليه، فبالنسبة إليه يمكن أن يكون الشعب الجزائري في نفس الوقت مسلم وفرنسي.[2]

ظهرت تسميات أخرى للحزب في عدى كتابات تحت اسم التجمع الشعبي الجزائري و شعاره" من الشعب وإلى الشعب" [3] ومن أجل حقوق الإنسان والمواطن"، وفي اليوم نفسه نشر نداء في جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي يدعو فيه كل المناضلين المسلمين من أجل القضية الجزائرية، وجميع التيارات السياسية وفئاته الاجتماعية للانخراط في حزبه حتى يكون قويا، بإمكانه مواجهة قوة الاحتلال، أي خلق حركة شعبية مؤيدة له تقودها النخبة ويضمن تحركها الحزب.[4] هذا وركز فرحات عباس على "الكولونيالية" كعدو مشترك لجميع الجزائريين على اختلاف توجهاتهم، ومنذ اللحظة الأولى التي وضع فيها اللبنة الأساسية لبناء حزبه صرح قائلا: "... إن إلحاق الهزيمة بنظام قوي مثل النظام الكولونيالي وقصد تحويله وتحطيمه يتطلب الأمر أكثر من تجمع للمنتخبين، يجب توفير حركة شعبية تتكون من كل الجماهير، وهذا لن يتحقق إلا في إطار حزب ..." [5]

إذ ركز فرحات عباس عمله هذه المرة في الأسواق، والمقاهي، والقرى، وفي كل مكان، مشيرا أنَّهُ يريد بالاحتفاظ بالطابع الخاص بالجزائر وبلغتها وحضارتها وتقاليدها، فهذه اللهجة الجديدة لفرحات

---

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954، المرجع السابق، ص101.

(2) عمار عمورة، المرجع السابق، ص175.

(3) عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص52.

(4) بو عبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، المرجع السابق، ص83.

(5) عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص52.

عباس تعد تطورا في ميوله وأفكاره والفضل في ذلك لتجارب الزمن وتصلب الاستعمار وتعنته ورفضه الدائم للاتجاهات الإدماجية السابقة.[1]

2.3 الحقوق السياسية للمجتمع في برنامج الحزب:

أما عن برنامج الحزب الجديد فكان يتمحور حول:

- المطالبة بنظام متساو تختفي فيه الامتيازات العرقية والفئوية.
- وضع أسس دولة جزائرية تكون بمثابة مقاطعة فرنسية حقيقية تقوم على تصورات المقاطعات الفرنسية نفسها، لكن مع المحافظة على لغتها وعاداتها وتقاليدها.
- كما ركز البرنامج على المطالبة بالتمثيل المتساوي في البرلمان وفي المجالس العامة.
- فصل الدين عن الدولة.
- تعميم اللغة العربية في التعليم وحرية الصحافة، مع ضمان الحقوق النقابية.

فقد اقتنع فرحات عباس بضرورة الاعتماد على الجماهير بدل النخبة، وأن نجاح أي مشروع لا يكون إلا بالعمل الجماهيري، إن هذا التغيير في فكر فرحات عباس والخطوة الصغيرة نحو الراديكالية نوعا ما أصبح واضحا في خطاباته ومقالاته وأصبح حسب أجيرون قريبا من العلماء وسعي عند جميع الجهات السياسية الفرنسية للحصول على استجابة لمطالبه خاصة ما يتعلق بالتمثيل لكن جهوده كلها خابت،[2] وفي نفس الوقت لخص السيد فرحات عباس برنامج حزبه الجديد في المطالبة بثلاث نقاط رئيسية هي:

- الحكم بالمساواة.
- إقامة نظام اقتصادي يضمن حسن المعيشة.
- تكوين جمهورية جزائرية فرنسية حقيقية، ثم دعوة جموع الشعب للمشاركة في هذا الحزب الجديد.

يتضح مما قاله السيد فرحات عباس عن أهداف حزبه (الناشئ) وما يطمح لتحقيقه أنه يخرج عن إطار البرامج التنفيذية خاصة عندما نفى عنه وضع إيديولوجية جديدة.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 102.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 84- 85.

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 19 ،20.

من جهة أخرى دحض طروحات اللوبي الكولونيالي وجماعة بني "وي وي" التي شكلت العقبة في وجه تحرير الأهالي من خلال الاستعباد، ففرحات عباس جعل من الفيدرالية منبر سياسي حاول من خلاله الإطلالة على الوسط الشعبي المقهور الذي يعاني الفقر والتهميش وتثقله القوانين الاستثنائية ونظام الضرائب المختلفة، بذلك يكون فرحات عباس قد تقوت لديه فكرة الجزائر الجزائرية أكثر وتراجعت تدريجيا الجزائر الفرنسية، التي طالما حلم بها. وكانت فيدرالية عمالة قسنطينة المنعرج الحاسم في حياته السياسية، حيث وفرت له المناخ المناسب للتعبير عن آراءه و طروحاته التي كانت تصب في خانة منح الحقوق السياسية للجزائريين بصفتهم مواطنين لا بصفتهم رعايا تابعين ولا يتحقق ذلك حسبه إلا بالاندماج، الذي يكون في شكل اندماج جماعي لا نخبوي مثلما تطالب به جماعة الفيدرالية المنتخبة، وظل فرحات عباس يعتقد أن مبادئ الجمهورية والمفاهيم الديموقراطية لا يمكن أن تكتمل دون البعد الديني للجزائريين المسلمين.[1]

في هذا السياق يقول: "... إن الوطن الجزائري الذي لم أجده سنة 1936 م في أوساط العامة من المسلمين وجدته اليوم... "، وكان في كل اللقاءات الرسمية في المجالس البلدية، والمجالس العامة وممثلين الوفود المالية، يحاول أن يطرح بشجاعة مطالب النخبة ومطالبه الرامية لتمكين الجزائريين من الاستفادة من وسائل الترقية والخروج من الوضعية الأهلية **(Statut Indigène)** الذي وضعهم فيها النظام البرجوازي الاستعماري والمتمثلة في الحقوق المدنية كحق التعليم، الوظائف، الخدمات، والخدمة العسكرية. فهذه الحقوق المتمثلة في الحقوق المدنية، هي من أبسط الوسائل التي تحقق المساواة بين العناصر المختلفة التي يتكون منها المجتمع الجزائري (فرنسي، يهودي، أهلي)..." [2]

وحسب الدكتور سعد الله فإنَّ تسمية الحزب في حد ذاتها، تعد عنوانا ضخما يمثل الانطلاقة الجديدة لفرحات عباس وأنصاره، كما يمثل تحول النخبة باتجاه الشعب، وقد رأى فرحات عباس كيف حملت الجماهير مصالي الحاج على الأكتاف، فلماذا لا يشكل هو أيضا حزبا سياسيا يمثل اتجاهه، ويعتبر عن النظرة الجديدة للنخبة القائمة على نقل طموحات المنتخبين نحو العمل السياسي الفعلي المستقل عن الوساطة الفارغة بين الشعب والإدارة، وهذا يعني الانتقال من مطلب الاندماج إلى المساواة للتعبير عن طموحات الفئات الشعبية، وصرح بهذا الصدد:"... أن النصر يتطلب قوة تكتل في الأسواق والمقاهي، وحتى الأكواخ الحقيرة قادرة أن تتحول لمعاقل، فنحن نريد أن تحافظ الجزائر على

---

[1] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص ص 53 -54.

[2] نفسه، ص ص64-66.

مظهر محترم على لغتها وأخلاقها، وكذا تقاليدها، يجب أن نقول لا للاندماج..."، واعتقد فرحات عباس أن كل القوى المعادية للكولونيالية يجب أن تتحد، وتترك جانبا قناعاها الإيديولوجية حتى يتسنى لها وضع حد لهيمنة الأرستقراطية المالكة، كما اقتنع أن تحرير الإنسان الأهلي سيكون مهمة الإنسان الأهلي مع الاعتماد على الديمقراطية الفرنسية التي تؤدي الارتباط بفرنسا. [1]

إلا أنه واصل وفاءه للسياسة الاندماجية وبعدما غير فرحات عباس نهجه على مستوى الأفكار سعى لتجسيدها، وحاول من خلاله خلق حركة شعبية مؤيدة له تقودها النخبة، كما اعتقد عباس حينها أن المهم وراء تأسيس الحزب هو التمثيل البرلماني الضامن للانتقال من مطلب الاندماج إلى المساواة بالتمثيل الفعلي، للتعبير عن طموحات الفئات الشعبية أيضا. [2]

كما تعد سنة 1938 م تاريخ حاسم في مسار فرحات عباس السياسي باعتباره انضوى بأفكاره تحت اسم الوحدة الشعبية الجزائرية من جهة، والأهم من ذلك أنه وقع قطيعته مع النخبة السياسية الفرنسية للجزائر، ومن جهة أخري يبحث عن وسيلة لتحرير شعبه من نير الاحتلال، و بعبارة أخرى لقد مثلت المساواة المثل الأعلى في ذهن فرحات عباس.[3] وقد ركز في برنامجه بوجوب تمتع كل جزائري بحقوق المواطنة، وورد السلطات الفرنسية مقابل جهوده هو حل الحزب وملاحقة فرحات عباس نفسه.[4]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص83.

[2] نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص35.

[3] فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، المصدر السابق، ص11.

[4] محمد العيد مطمر، **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1954-1962) (أوراس - النمامشة) فاتحة النار**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص60.

المبحث الثالث: مطلب الانتخاب في المشاريع الفرنسية والوطنية 1936م-1945م

1. المشاريع الفرنسية وطرح مبدأ الانتخاب1936 م-1944م

1.1 مشروع بلوم فيوليت 1936م:

1.1.1. حق الانتخابات والتمثيل في برنامج المشروع:

تميزت فترة الثلاثينات بظهور بعض المشاريع الإصلاحية التي وضعها فرنسيون ليبيراليون من الذين أبدوا عطفا تجاه القضية الجزائرية لكن من وجهة نظر تقدمية فرنسية، و من بين تلك المشاريع المطروحة مشروع موريس فيوليت الذي ترأس لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي حين كلفت بدراسة الأوضاع الجزائرية وتقييمها لتقديم تقرير حول الإصلاحات التي يجب إدخالها إثر الاحتفالات المنوية للاحتلال، التي ما لبث أن حولها لاقتراح قانون سلم لمجلس النواب الفرنسي سنة 1933م، وقد أشار فيوليت في هذا المشروع إلى ضرورة إسراع فرنسا لإيجاد حل للأوضاع الجزائرية خاصة و أن السياسة الفرنسية قائمة على التعسف، وأشار:"...أنها لو استمرت دون تغيير فذلك سيشكل خطرا قاضيا على إمبراطوريتنا الإفريقية..."، وقد نصح فرنسا بمنح بعض الإصلاحات للجزائريين.[1]

تسلمت اللجنة نص مشروع إصلاحات عرف بـ "مشروع فيوليت" الذي عرض على البرلمان الفرنسي في 21 مارس 1935م تم من خلاله وضع مصلحة فرنسا أولا قبل كل شيء، و وضع نص المشروع على مكتب الجمعية العامة يوم 23 ديسمبر 1936م ونشر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936م، وبالتالي فإن هذا المشروع يقدم خدمة كبيرة للاحتلال الفرنسي في الجزائر، فهو شبيه بالظهير البربري في المغرب الأقصى وهذا المشروع يمنح الحقوق السياسية لبعض الجزائريين للحصول (الارتقاء) على الجنسية الفرنسية، بدون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وهم: الضباط القدماء، أصحاب الشهادات الجامعية، النواب من الفئة المثقفة، أو التي لها تكوين عسكري، أو مهني أو سياسي عن الفئة العامة.[2]

أما أهم ما ركز عليه هو شروط منح الجنسية الفرنسية لفئة النخبة كمرضاة لهم لكسبهم في صفها،مع منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين، أما تطبيق حق الانتخاب فكان لعدد قليل ممثل في جماعة النخبة وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية، كما لو كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية

---

[1] سلوى لهلالي، المرجع السابق ص49.

[2] عز الدين معزة ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1985-1899 ، رسائل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005 ، ص118.

كمسلمين.[1] وتفصيلا في المحتوى فقد تضمن مشروع فيوليت ثمانية فصين وخمسون مادة و أهم ما جاء فيه:

- منح الجنسية الفرنسية لحوالي 21000 دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وتتمثل هذه الفئات النى منحت لها الجنسية فيما يلي:
- الجزائريون الذين كانوا مجندين في الجيش، صغار الضباط الذين حصلوا على وسام فرنسي والذين هم شهادات عليا الجزائريون المنتخبون في الغرفة التجارية و الفلاحية، و كذلك الأعضاء المنتخبون في المجالس المالية والعامة.
- إصلاح مستوى التعليم والقيام بالإصلاح الزراعي.
- إعطاء نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بما الأوربيون دون الجزائريين.
- زيادة حقوق الجزائريين لانتخاب ممثلين لهم في مجلس الشيوخ والمجالس العمة.
- إنشاء استثمار في باريس يتكون من تسعة الجزائريين تعدل ثلاثة أعضاء من كل ولاية.
- إنشاء وزارة تكون الإفريقية يسيرها جزائريون.
- إعطاء بعض أجزاء منطقة الجنوب الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة.
- فقد نص هذا المشروع على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفتات المدنية والعسكرية من مسلمي الجزائر، كما ينص على منح الجزائريين بعض الجزائريين بعض الحريات بصورة تدريجية.[2]

إذ تعد شخصية بلوم فيوليت من الشخصيات الطموحة، التي استغلت الأوضاع وتصدرت بمطالبها كحق العمل، التمثيل النيابي، حرية الصحافة، حرية ممارسة الشعائر الدينية، إلغاء القانون الاستثنائية، وغيرها من المطالب التي كان يصبوا إليها الشعب الجزائري كغيره من شعوب العالم، و إثر الإعلان عن صدور مشروع بلوم فيوليت وبعد استقراء مافيه لوحظ بأنه قسم الجزائريين إلى فئتين: الفئة الأولى تمنح لها الحقوق الفرنسية من المثقفين، حاملي الشهادات، قدماء الجنود ويحق لهذه الفئة الانتخاب مع الفرنسيين ويبلغ عددها 26317، أما الفئة الثانية: لا حقوق لها وتتكون من غالبية الجزائريين من عمال، فلاحين،...إلخ، في حين ظلت أيدي المعمرين تسير زمام الأمور حتى يتمكنوا من إقناع مجلس الشيوخ على إقالة حكومة بلوم الشعبية، وإقناع مجلس البرلمان برفض

---

[1] محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص32.

[2] سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص ص49- 50.

المشروع. كما هدد كالادي رئيس الوزراء الجديد الوفد الجزائري الذي ذهب ليناقشه في ذلك المشروع المرجو، وأعلن له بأن البرلمان الفرنسي يرفض الشخصية الإسلامية والشرع الإسلامي.[1]

لقد نص المشروع يمنح الحقوق السياسية مع الحفاظ على الوضع الشخصي لفئات معينة من الرعايا الفرنسيين في الجزائر، وفي نهاية المطاف تم رفضه من قبل البرلمان الفرنسي في عام 1938 م تحت ضغوط من المستوطنين الفرنسيين سببا في استحثهم للتيار القومي الراديكالي الذي نظم في فرنسا.[2]

لقد تحول تفكير موريس فيوليت إلى فتنة سياسية، ونستنتج هذا من خلال خطاب الذي ألقاه في 21 مارس 1935م في البرلمان الفرنسي، وقد تطرح فرضيتين لتغيير الأوضاع الجزائر كالتالي:

يقوم **الاقتراح الأول** على:

منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية حتى لا يتواجهوا مع الفرنسيين و المعمرين.

أما **الاقتراح الثاني:**

يقتصر على حق الانتخاب للنخبة المثقفة التي تبقي على أحوالها الشخصية وجعلهم مع الهيئة الانتخابية الفرنسية و كأنهم مواطنون بالجنسية. وقد ألح الاقتراح الثاني على دمج المجتمع الجزائري في الفرنسي. وأثار هذا المشروع ضجة كبيرة سواء في فرنسا أو في الجزائر، حيث عارضه بشدة الكولون وممثلوهم في مجلس النواب الفرنسي، واعتبروه خطرا على مصالحهم و تحت هذا الضغط رفض البرلمان الفرنسي التصويت عليه.[3]

2.1.1 المواقف المختلفة من مقترحات الحقوق في المشروع:

إن الاستعمار في كل مبادرات الإصلاح أو بالمعنى الحقيقي إدماج يسعى لخلق المؤسسات والأشخاص الذين يواصلون عملهم من أجل ضمان ولاءهم، بل لجأ إلى وسائل أخرى قد تكون أشد خطورة خصوصا على الصعيد الاجتماعي. فقد وعى الاستعمار حقيقة مهمة وهي أن تدمير الشخصية

---

[1] يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ،المرجع السابق ،ص100.

[2] Hervé Le Bras, **L'Invention Des Populations Biologie, Idéologie Et Politique**, Editions Odile Jacob, Paris, 2000, p221.

[3] سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص ص 50- 51.

القومية والاجتماعية للشعوب هو السبيل إلى استتدمارها وتحطيم معنوياتها. لذلك لم يترك وسيلة إلا واتبعها من أجل تحطيم معنويات الشعوب لشل علاقاتها والقضاء على إمكاناتها البشرية.[1]

إنّ إسقاط المشروع الاندماجي من طرف البرلمان الفرنسي وإسقاط حكومة الجبهة الشعبية نفسها أدى لانتكاسة سياسية وخيبة كبيرة لدى الأوساط الجزائرية في الساحة السياسية آنذاك، وكتعبير عن هذه النكسة، انسحب حوالي ثلاثة ألاف منتخب في عمالة قسنطينة واضعين حدا لكل تعاون مع السلطات الاستعمارية، وفي هذه الظروف الحرجة أعلن العلماء صراحة أنهم توقفوا عن المطالبة بتطبيق مشروع بلوم فيوليت بل الأكثر من هذا تجرأ ابن باديس و نادى " بالعصيان المدني "، أما فرحات عباس فقد انفصل عن بن جلول وأسس حزبا بمفرده و زادت ميوله نحو الوطنية بعد إفشال مشروع بلوم فيوليت.[2]

إذ سرعان ما أقدمت الجبهة الشعبية في شمال إفريقيا على التصدي للمشروع، كما أظهر الشيوعيون حقيقتهم وسوء نواياهم، بأن انضموا للجبهة الشعبية مؤيدين لها في حل "نجم شمال إفريقيا " الراعي للمطالب الوطنية للجزائريين، بل إن الشيوعيين أقدموا في جريدتهم "لومانيت " **L'Humanite** " على اتهام الوطنيين الجزائريين بالفاشية، وعلقت صحيفة " الأمة " في صفحتها الأولى على موقف الجبهة الشعبية من القضية الجزائرية بقولها:"...إنهم خانونا (**Ils nous ont tralis**)..."، وكانت الجبهة الشعبية ترى بأن حل قضية الجزائريين تكمن في صهرهم بالمجتمع الفرنسي، و لعل أحسن من عبر بصدق عن موقف الجبهة الشعبية عن قضايا الحرية والتحرر بالنسبة للشعوب المستعمرة هو ما أعلنه "دانيال كانفاراني" الكاتب العام للفديرالية الإشتراكية بقسنطينة بقوله:"... إن الاستعمار هو واجب الشعوب المتحضرة..."

يعيب ميشال روكار (كان رئيسا للحكومة الفرنسية في عهد الاشتراكيين فترة حكم ميتران التي دامت 14 سنة) قائلا:"...إني أخجل كثيرا من ماضي فرنسا الاستعماري... "، أما الكاتب العام للفدرالية الاشتراكية لم يخجل من هذا الماضي، بل يرى في الاستعمار عامل تقدم أخلاقي ويحمل للسكان الأهالي المتأخرين والجهلة، النور والمعرفة، وفضائل التربية النظيفة..."، وقد أدرك الوطنيون

---

[1] يوسف اللموشي، **الاستعمار**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط2، طرابلس، 1990، ص68.

[2] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص53.

الجزائريون ألاعيب الشيوعيين والاشتراكيين مما جعل مصالي الحاج و رفاقه ينفضون من حولهم، ويتحررون من قيودهم.[1]

لقد أحدث صدور هذا القانون خيبة أمل كبيرة في أوساط النخبة الذين كانوا يتوقعون أن يرتقي الجزائريون مرتبة المواطنة الفرنسية، مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية كمسلمين. نظرا للتضحيات الكبيرة التي قدمتها الجزائر من أجل فرنسا خلال الحرب، ولقد كان تيار "الشبان الجزائريين" أو "الجزائر الفتاة" كما كان يسمى هو أكثر التيارات الجزائرية تسيسا في هذه الفترة وأخذ على عاتقه مهمة النضال السياسي من أجل تحقيق مثل هذه المطالب.[2]

لقد تعلقت النخبة الاندماجية بهذا المشروع، لأنّها كانت ترحب بفكرة الإدماج عن طريق نيل الحقوق لا عن طريق التجنيس، فالاقتراح الأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين، وثانيها يجعل منهم فرنسيين مسيحيين لا دين لهم، وقد تحمست النخبة الاندماجية للمشروع وقامت بالدعاية له، وعلقت عليه آمالا كبيرة واعتبرته المبادرة الوحيدة القادرة على منح تمثيل حقيقي للمسلمين، وقد عبروا عن ذلك بالقول:"... قصارى بغيتنا طال الزمن أو قصر ألا يوجد في القطر الجزائري إلا الفرنسيون، عليهم واجبات واحدة ولهم حقوق واحدة وهدف واحد في بقاء السيادة الفرنسية، وبعبارة أخرى وملخصة لما سطرناه نريد أن يعد القطر الجزائري، لا مستعمرة فقط بل مقاطعة فرنسية حقيقية..." ورغم ما قيل و كتب عن هذا المشروع، فهو في الواقع لا يخرج عن حيز تنفيذ خطة دمج الجزائر في فرنسا بصورة تدريجية، ولقي المشروع معارضة شديدة للمعمرين مستخدمين وسائل الضغط المختلفة. [3]

أثناء عرض المشروع سالف الذكر مثلا قدم 300 شيخ بلدية فرنسي استقالتهم الجماعية، لأنّ قبول المشروع في نظرهم يعني قبول الجزائريين المواطنة الفرنسية و بالتالي التمتع بجميع الحقوق، وتزايد عدد الجزائريين في المجالس المحلية، ويصبح المعمرون في هذه الحالة خاضعين لأصوات عدد كبير من المتعصبين المسلمين ويعلق رئيس بلدية قسنطينة "مورتنو " على ذلك:" الأهالي 07 مقابل فرنسي واحد، ومقتضى زيادة النسل سيحصلون على الأغلبية في القوائم الانتخابية وسيؤدي ذلك

---

[1] سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر54 التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال**، دار هومة، الجزائر، 1999، ص18.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص181.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ ، المرجع السابق، ص ص 62، 64.

حماية الاستعمار الذي يتوقف عليه مصيرنا... "، وبفشل مشاريع الإدماج أصيبت النخبة مخيبة كبيرة وفقدت كل أمل في الحصول على حقوق من شأنها إصلاح أوضاعهم في الجزائر.[1]

لأنً قبول بنود المشروع يعني منح الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين، كي يشاركوا مع الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية، وقد وقف المعمرون خلف إقالة موريس فيوليت إلى أن تمكنوا من عزله عن الولاية العامة كليا، وما كاد يستقر به المقام في باريس، حتى وضع برنامج لمشروعه، وألف كتابه الشهير الذي تمت ترجمته إلى ما معناه " هل تعيش الجزائر"، حيث صاغ فيه أفكار مشروعه وعرض فيه بعض الأفكار السياسية الإصلاحية، كما ندد فيه الاستهتار و الظلم للاستعمار وأظهر حقائق يكن يعرفها الرأي العام، وكانت آراؤه وأفكاره سواء في كتابه أو في مشروعه تتلخص في الكلمة الآتية:"...**إذا لم ننصف الجزائريين، و نسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والواجبات فإنهم سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا...**"[2]

كان مشروع بلوم فيوليت بمثابة رد فعل جريء وخاصة في ضوء مؤلفه ليس سوى موريس فيوليت المكروه. ولقب بالحاكم العام السابق "فيوليت العرب" لأنه حذر أهل الطبقة العليا في عام 1927 م من أن فشلهم في معالجة مظالم المسلمين على النحو اللائق، وكان سببا في التعجيل بتدمير الجزائر المستعمرة، إلا أن القانون المقترح لم يمنح الجنسية إلا لـ 25 ألف شخص فقط، ممن يطلق عليهم أفراد النخبة المثقفة والفرنسيون، والذين ينتمون في الغالب إلى مناهضي النزعة القومية، دون التخلي عن القانون الشخصي، ومع ذلك رفضه المحامون بالإجماع، وذهب أحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى أن زعم أن بلوم فيوليت يرمز إلى "بداية الحرب الأهلية"، واعتبره أداة تمكن العرب في وقت لاحق من المطالبة بالمساواة السياسية والقانونية الكاملة. [3]

إذ تصدت القيادة الباريسية للقانون ووصفته بالهيمنة الإسلامية في شمال إفريقيا، وفي مارس 1938م وصفت الصحف الفرنسية بلوم وفيوليت بأنهما بطلا الكراهية العنصرية، والسوفييت، وحلفائهما، وذكرت أن خطة بلوم-فيوليت أبرزت المشاكل المحلية فقط بدلا من حلها، لأنَها تصورت

---

(1) بوعبد الله عبد الحفيظ ، المرجع السابق، ص ص 62، 64.

(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص169.

(3) The French Colonial Mind, op, cit, pp127-128.

المواطنة فقط لقلة من الموظفين المدنيين المثقفين والسياسيين، متخلية عن الجماهير المسلمة، أولئك الأكثر حاجة إلى المساعدة. [1]

يذكر فرحات عباس حادثة جرت له مع أحد رؤساء البلديات الاستعمارية حينما قال له :"... إنه من واجبنا العمل سويا على تحضير المستقبل الذي يسوده الإخاء والسلم بين أبناءنا... "، فكان جواب رئيس البلدية هذا و بدون تردد:" ...إن المستقبل لا يهمني، نحن الآن أسياد ومن بعدنا الطوفان..." وفي هذا الصدد شكل رؤساء البلديات الاستعمارية في الجزائر فيدرالية رؤساء البلديات الجزائر والتي كانت تضم قرابة 300 بلدية مختلطة وكاملة الصلاحيات عبر التراب الجزائري، وأسندت رئاستها لـ: غبريال أبو " **Gabriel Abbo** " رئيس بلدية الجزائر العاصمة. وعقدوا مؤتمرا بالجزائر في 14 جانفي 1937م تدارسوا فيه المشروع الاندماجي بلوم فيوليت، وجاءت قرارته ضد المشروع، وشكلوا قوة ضاغطة على حكومة باريس لدفعها على التخلي عنه لا فهو سيؤدي حتما لإنهاء امتيازاتهم الواسعة في هذه البلاد. لأن ذلك يعني بداية النهاية لحكم المعمرين وزوال التي كانت تلبي المصالح الآنية التي تتحكم في أصحاب النفوذ داخل الجزائر وهم الكولون أصحاب القرار.[2]

في هذا السياق يقول فرحات عباس : "... إن المؤامرة كانت ناجحة من ناحيتين، المؤتمر الإسلامي أهمل من طرف رئيسه بن جلول، ومشروع بلوم فيوليت لم يناقش... "، وهكذا شكل رؤساء البلديات الاستعمارية قوة حقيقية مالية، وإعلامية توجه السياسة الفرنسية في الجزائر وفق مصالحهم الضيقة، بل الأكثر من ذلك أصبحت المستعمرة في أيديهم منذ إعلان تأسيس الوفود المالية، وزادت قوتهم وجبروتهم، فكل الأموال في الجزائر أصبحت تحت تصرفهم يديروها وفق أغراضهم التوسعية، بل أصبحت سلطانا في أيديهم لشراء الضمائر وتليين السياسات التي تتقدم بها حكومة باريس رغم التجاوب الكبير الذي أبدته حكومة جبهة الشعبية مع المطالب التي قدمها المؤتمر الإسلامي الذي وصل إلى باريس في 23 جويلية 1936م، إلا أنها لم تكن مستعدة لمناقشة هذا المشروع مرة ثانية وكانت تلجأ للتحجج، بهدف تعطيل تحقيقه وبذلك لم يكتب لهذا المشروع التقدم مرة أخرى إلى مجلس النواب الفرنسيين بوم 30 ديسمبر 1936م.[3]

---

(1) The French Colonial Mind, op, cit, pp127-128.

(2) عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص ص68 - 69.

(3) نفسه، ص69.

2.1 مرسوم 7مارس 1944م:

1.2.1. نصيب الجزائريين من الحقوق السياسية في المرسوم:

أمام التعنت الاستعمار وتلاعبهم بالقوانين إلا أن النخبة الجزائرية ظلت متمسكة بالانضمام إلى الجمهورية الفرنسية منذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية للحصول على الجنسية الكاملة، فالحجة القائلة بأن هؤلاء الذين يريدون الاندماج لابد أن يحافظوا على "هويتهم الإسلامية هذا ما اتخذته الإدارة الفرنسية دليلا للسخرية من مطالب الجزائريين[1] رغم حملات التنديد التي شنتها النخبة الاندماجية من أجل الحصول على حق المحارب وهو شرف الدفاع عن وطن هو فرنسا، فإن فرنسا رفضت منحهم حق المواطنة، ومع ذلك فعندما دقت ساعة الحرب العالمية الثانية سارع أعضاء النخبة الاندماجية، أمثال الدكتور ابن جلول، بالتطوع للدفاع عن فرنسا دون الإصرار على اكتساب حق المواطنة. [2]

إلى غاية عام 1865م لم يكن بإمكان المسلمين واليهود في الجزائر الحصول على الجنسية الفرنسية إلا من خلال الخضوع للإجراءات المطولة المفروضة على الأجانب. لم يستخدم أي منهم هذه الكلية و لم يتمكن سوى القليل من الاستفادة منها فمن أجل "التجنس" ، كان عليهم التخلي عن حالتهم الشخصية ، والتي كانت تعتبر عموما ردة. ولا يبدو أن الإدارة، من جانبها، قد شجعت الكثير من مطالب القضية في ذلك الوقت. لم يحظ الوضع باهتمام كبير من المسلمين، وكانت نتيجته قيام ثورة المقراني في عام 1871.م كرد فعل عن الاستياء. [3]

وتم على إثر ذلك تبسيط وتسريع إجراءات "التجنس" مرة أخرى، لفئة كاملة من المسلمين الجزائريين (ممن يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية ، والمالكين ، وموظفي الخدمة المدنية، وما إلى ذلك) بموجب قانون 4 فيفري 1919م، ومع ذلك ظل الرقم السنوي لـ "التجنس" منخفضا جدا (103 في السنة في المتوسط، من 1919م إلى 1936م، و142 لعام 1936م)، مرة أخرى بسبب الشرط الذي تم فرضه، للتخلي عن "الأحوال الشخصية". كما أن زيادة تبسيط الإجراء، التي أعلن عنها المرسوم المؤرخ 3 أوت1943م.[4] (ينظر الملحق رقم01)

---

(1) Benjamin Stora, **Aide-Mémoire De L'immigration Algérienne (1922-1962) Chronologie, Bibliographie**, Éditions L'harmattan, Paris, P19.

(2) أبو القاسم سعد الله، خارج السراب مقالات وتأملات، المرجع السابق، ص20.

(3) **Le Statut Électoral Algérien (Représentation De L'Algérie À L'assemblée Nationale), Algérie Gouvernement G1 Algérie 9CAB/45, p02.**

(4) Ibid, p02.

بذلك بادر شارل ديغول بزيارة الجزائر كسياسة تضليل معتادة من السلطات الاستعمارية ألقى حينها خطابا في قسنطينة في 12 سبتمبر 1943 م، أعلن فيه عن فكرة انضواء الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية، وقد عرف فيما بعد بمرسوم 7 مارس 1944م، أما الشيوعيون الجزائريون فقد صرح عمار أوزقان بأنّه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية و دعا بضرورة أن يستغل الفرصة المتاحة ويستفيد من هذه الحقوق جميع الموظفين، العمال حتى يتمكنوا من الدخول في نطاق المنظومة الفرنسية.[1]

إن طبيعة أمر مارس1944م هو صيغة جديدة لمشروع بلوم فيوليت، حيث يعترف لنخبة من الجزائريين بحق المواطنة مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الإسلامية، كما يقر بمبدأ المساواة بين المسلمين والأوربيون، وقد اتضح وجود تناقض حاصل في المرسوم بين مواده من حيث المضمون، وكذلك مع الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول ببرازافيل والذي جاء فيه على الخصوص، أن هدف السياسة الفرنسية هو إعطاء الحرية للشعوب المحتلة لحكم نفسها في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا. [2]

لقد اعتبر فرحات عباس على محتوى قرار 07 مارس1944م، منافيا للديمقراطية والحقوق الاجتماعية" وعلق عليه قائلا: " ...قرار 07 مارس لم يأت بالجديد لأنه كان في جملته مستمدا من روح مشروع بلوم فيوليت، وهذه الإصلاحات تجاوزها الزمن، فالشعب قد رفض هذا المرسوم و نبذه، ولم يرض به إلا أذناب الاستعمار المارقون لأجل الحفاظ على مصالحهم..."، حيث رفض فرحات عباس، جمعية العلماء، و حزب الشعب، حتى بن جلول اعترف بخيبة أمله في ديغول، ولم يساند هذا الأمر سوى الحزب الشيوعي لكن تأثيره كان محدودا، من جهة أخرى لم يرحب الكولون بذلك لأهم ضد أي محاولة ولو شكلية لمساواة تهدد امتيازاتهم ومراكزهم،[3] ومما جاء فيه:

- إلغاء القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين.
- التوسيع في تمثيل الجزائريين المسلمين بالمجالس المحلية ورفع عددهم من 3/1 إلى 5/2، و 2/1 في الجمعية العامة التي حلت محل المجالس العامة. ويعتبرون مواطنين فرنسيين بصفة شخصية ويسجلون في قوائم الانتخاب التي يسجل فيها الفرنسيون غير المسلمين.
- كما نص الفصل الرابع على أن الفرنسيين المسلمين الآخرين يصيرون مواطنين فرنسيين فيما بعد حسب القوانين التي سيصادق عليها المجلس الوطني الفرنسي. أما الآن يسجلون في قوائم

---

(1) قريري سليمان، المرجع السابق، ص82.

(2) بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق ، ص118.

(3) المرجع نفسه، ص118.

الانتخابات التابعة للدرجة الثانية وعدد نواب الدرجة الثانية يبلغ 5/2 مجموع الأعضاء في المجالس البلدية والمجالس الجهوية.[1]

- منح المسلمين جميع حقوق وواجبات "الفرنسيين الأصليين"، ويتيح لهم الوصول إلى الوظائف المدنية والعسكرية، من أولئك الذين يريدون التهرب من الالتزامات بالأعراف على أساس وضع السكان الأصليين بغية نيل الامتيازات وإلغاء كل الاعتبارات الوطنية.[2]

كانت صيغ المواطنة الفرنسية تعتمد كصيغة وراثية وحتى سنة 1944 م، وفيما يخص المتجنسين من سكان الجزائر الأصليين فيتم إسناد الحقوق المدنية للمسلم "المتجنس" بنفس درجة الحقوق الانتخابية والأهلية التي يتمتع بها نضيره الفرنسي من المتروبول) ومن ثم، فإن القوانين الرامية إلى تيسير حصول المسلمين الجزائريين على الجنسية الفرنسية بشكل فردي وطوعي قد فشلت، ووفقا للمرجع الإحصائي لبلديات الجزائر، بلغ العدد الإجمالي "للسكان الأصليين للمسلمين المتجنسين بالفرنسية" (بما في ذلك، بالطبع، المسلمون المولودون أو الذين أصبحوا مواطنين نتيجة التجنيس [3] (ينظر الملحق رقم02) وفق الأرقام الموضحة في الجدول رقم 02:

الصـــــــــنف	العـــــــدد
العـــــرب	3.951عربي
القبـــــــائل	3,715 قبائلي
المـــــــيزاب	151 مزابي
المـــــــجموع	7.817

الجدول رقم02: فئات السكان المتجنسين في الجزائر[4]

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص110.

[2] Benjamin Stora, Aide-Memoire De L'immigration Algérienne Chronologie Bibliographie, op,cit, pp 19,20.

[3] Le Statut Électoral Algérien (Représentation De L'Algérie À L'assemblée Nationale), op, cit, p03.

[4] تم اعداد الجدول من طرف الباحثة حسب ماتوفر من معلومات و بيانات مستخلصة من استقراء مجموة كتب.

2. المشاريع الوطنية والمطالبة بحق الانتخاب 1936م-1944م:

1.2 مبادرة المؤتمر الإسلامي:

1.1.2 . ظروف عقد المؤتمر:

تزامن انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول في جويلية 1936م، مع انتخابات الجبهة الشعبية، التي أعادت الأمل للمسلمين، والذي تقرر في نهاية دورته الثانية بالتخلي عن مشروع بلوم فيوليت ودحض سياسة الدمج، كما يمكن القول بأن"التوجه الباديسي واجه في الميدان الاجتماعي والسياسي نموذجا آخر من التوجهات والسلوكيات، يطلق عليه التوجه الاستقلالي والتيار الاندماجي، والذي كان دعاته متشبعين بالثقافة الفرنسية، وهذا دون أن ننسى فنضيف هذا التيار المتغرب من حيث التوجه جماعة الشيوعيين الجزائريين.. "[1]

يذكر الأستاذ محفوظ قداش أن نجم شمال إفريقيا لم يكن ممثلا، إلا أنه حضر في المؤتمر عدد من مناضليه بصفة فردية إذ تشكل المؤتمر من لجنة مركزية تتألف من 66 عضوا من تشكيلات مختلفة من المنتخبين، العلماء والشيوعيين عينت اللجنة المركزية بدورها هيئة تنفيذية متكونة من 09 منتخبين و04 علماء ومناضل شيوعي ومناضل اشتراكي، اجتمعت هذه الهيئة في اليوم 5-6-7 جويلية 1936 م تحت رئاسة الدكتور محمد الصالح بن جلول في نادي الترقي وصادقت باتفاق على "ميثاق المطالب" (Charte revendicative). [2]

إن المؤتمر الإسلامي هو محاولة قامت بها الأحزاب والجمعيات لتقديم عدد أدنى من المطالب المشتركة أمام حكومة الجبهة الشعبية التي كان يرأسها "ليون بلوم" **(Leon Blum)**، انعقد هذا المؤتمر يوم 7 جوان 1936 م في قاعة سينما الماجستيك"**Le Majestic**" في الجزائر العاصمة(قاعة الأطلس حاليا)، وقد حضرته جمعية العلماء والمنتخبون الجزائريون والاشتراكيون والشيوعيون الجزائريون.[3]

إن الوفد الذي استقبله رئيس مجلس الحكومة "ليون بلوم" **(Leon Blum)** يوم 23 جويلية 1936م، كان متألفا من: الدكتور محمد الصالح بن جلول (رئيس الوفد)، فرحات عباس، عبد الحميد

---

[1] خير الدين شترة، المرجع السابق، ص 32 .

[2] يوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، المصدر السابق، ص ص 110-111.

[3] نفيسة دويدة، **النخبة الجزائرية، مسار وأفكار، (ملامح التكوين، النشاط والمواقف)**، منشورات ثالة، الجزائر، 2014، ص241.

بن باديس، عبد الرحمان بوشامة (من الشيوعيين). حيث كان للوفد اتصالات مع مصالي الحاج رئيس نجم شمال إفريقيا و" طوريز موريس " **(Thorez Maurice)** الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي،هنالك وعد "ليون بلوم" الوفد الجزائري بأنه سيدرس قائمة المطالب مع حرص الوفد على إخبار الجزائريين بالنتائج فنظم مهرجان في ملعب العناصر يوم 2 أوت 1936م، تدخل مصالي الحاج فيه رافعا شعار استقلال الجزائر كونه يمثل منعرجا في الجو السياسي بالجزائر لأن نظرية الاندماج ستصطدم لمدة سنوات بفكرة الاستقلال والخلافات العقائدية والاستراتيجية داخل المؤتمر الإسلامي، لم يعش هذا الأخير إلا 18 شهرا (من جويلية 1936م إلى بداية 1938م) لكنه اعتبر أول محاولة للتوحيد السياسي أمام السلطات الفرنسية. [1]

2.1.2 المطالب السياسية للأحزاب الوطنية من خلال المؤتمر:

حضر فرحات عباس جلسة المؤتمر الإسلامي وخلال المناقشات تقدم ببرنامج فيدرالية المنتخبين المسلمين، وانتهى المؤتمر بالمصادقة على عدة قرارات تتلخص في: المطالبة يمنح كامل الحقوق، وحسب سعد الله فإن مطالب المؤتمر كانت في أكثرها غير سياسية، ما عدا مطلب حق التمثيل وإلغاء منصب الحاكم العام، أما بقية المطالب فهي اجتماعية ثقافية واقتصادية. وكانت النقطة التي أثارت الجدل هي المتعلقة بدمج الجزائر في فرنسا، التي عارضها مصالي. وحسب سعد الله فإن ابن باديس اقتنع بكلام النجمين، واعترف أنه كان على خطر كانت مطالب المؤتمر معارضة لأفكار نجم شمال إفريقيا ولذلك رفضها خاصة فيما يتعلق بربط الجزائر بفرنسا، بينما كان فرحات عباس يعتبر تلك المطالب في صالح الجزائريين على أساس أنها مجرد حد أدنى لتحقيق مطالب أخرى، بينما يرى النجم أن ربط الجزائر بفرنسا يؤدي ضياع الحركة الوطنية الجزائرية، وهو ما دفع زعيمه مصالي المجيء للجزائر ليقلل من مفعول المؤتمر، وعبر فرحات عباس عن رفضه لأساليب النجم بقوله:" ...إن الدولة والأمة والمجتمع والقوانين لا ترتحل ولا تنقل من الجار، إنها تخرج من عمق الشعب، كما يخرج الطفل من بطن أمه، الثقافة، والأرض، وطبيعة الإنسان هي التي تصنع مؤسسات دولة..." [2]

كما كتب أيضا مقالا بالمناسبة نادى فيه بضرورة إصلاح جهاز العدالة، وآخر دعا فيه العلماء، للتماسك في هذه الأزمة أمام تصاعد حدة الوضع وتماطل الحكومة الفرنسية، وانسحب 3000 نائب جزائري احتجاجا على عدم المصادقة على مشروع فيوليت بمرسوم رئاسي، بما أنه لازال

---

[1] يوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص ص 110 -111.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ ، المرجع السابق ، ص ص95 -96.

حبس البرلمان بسبب ضغوط اللوبي الكولونيالي رغم نشره بالجريدة الرسمية يوم 30 ديسمبر 1936م، وانسحب عباس من عضوية اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الثاني المنعقد يوم 04 جويلية 1937م، لأنه أدرك سلبية الفرنسيين رغم اعتدال المطالب الجزائرية، وهكذا تبخرت الآمال وطوي مشروع فيوليت.[1]

لقد خرج المؤتمرون بنقاط محددة مثلت مطالب الأمة أثناء الاجتماع وهي حسب مجلة الشهاب:

- ثقة المؤتمر في حكومة الجبهة الشعبية وشكرها على عواطفها نحو الأمة الجزائرية.
- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية الخاصة بالمسلمين والمحاكم العسكرية.
- نيل نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون مع المحافظة التامة على الأحوال الشخصية الإسلامية.
- تخويل المسلمين الجزائريين حق الانتخاب والتمثيل في البرلمان الفرنسي.
- إلغاء الولايات العامة وما يتبعها من أوضاع إدارية كالدوائر المختلطة، و إلغاء مجلس النيابة المالية الذي يتحكم في الميزانية الجزائرية.[2]
- إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الإسلامية .
- فصل الشؤون الدينية عن الدولة.
- إعادة أموال الأوقاف إلى جماعة المسلمين.
- حرية تعليم اللغة العربية.
- حرية الصحافة العربية .
- العفو السياسي عن المعتقلين السياسيين.[3]

من الحقائق المسلمة أن اسم (المؤتمر الإسلامي الجزائري) أصبح عنوانا لاتحاد الأمة الجزائرية وقوتها، ورمزا لأمانيها القومية ومطالبها الحيوية، انعقد المؤتمر الأول في اليوم السابع من شهر جوان من السنة الماضية بتلك الصورة الرائعة التي لم تبرح الأذهان، فكان أول خطوة خطتها الأمة الجزائرية في عهدها الجديد، وأول صفحة خطتها من تاريخها المجيد. تمثلت فيه الأمة بجميع عناصرها راجعة إلى عنصر واحد هو عنصر الإسلام والجزائرية ، كان ذلك الاجتماع مجلي لقوة الاتحاد والأخوة

---

(1) نفيسة دويدة، المرجع السابق، ص34.

(2) سلوى هلالي، المرجع السابق، ص58.

(3) نفيسة دويدة، النخبة الجزائرية، مسار وأفكار (ملامح التكوين، النشاط والمواقف)، المرجع السابق، ص241.

والتضامن، وكان درا بليغا في باب استحقاق هذه الأمة للحياة نوه به رجال البرلمان الفرنسي على منابر الشورى، ونبهوا على قيمته رجال الحكم المسؤولين، وكان إنذارا لخصوم هذه الأمة والعاملين على تفرقتها والكيد لها، ومعلوم أن هذه الأمة كانت بين عاملين: عامل على تجريدها من دنياها فهو بجهد في التجريد ويتمنى المزيد، وعامل على تجريدها من دينها فهو بدأب في ذلك ما وسعه الدأب ويكيد ما وسعه الكيد. ثم يلتقي العاملان في نقطة واحدة وهي القضاء على هذه الأمة.[1]

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص292.

2.2 بيان 10 فيفري 1943م :

1.2.2 المطالب السياسية لبيان 1943م:

أثرت أحداث الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939م في مثقفي الجزائر، الذين غيروا أفكارهم واتجاههم وأهدافهم بالمطالبة بالحقوق والحريات، أمام تعنت فرنسا وخضوعهم باستمرار لضغط المستوطنين ونفوذهم، إذ وجدت السلطات الاستعمارية في نشوب الحرب فرصة ثمينة، لتثبيط كل الأحزاب والمنظمات السياسية والزج بزعمائها في السجون، وصاحب ذلك كذلك إلغاء قرار كريميو، الذي منح الجنسية الجماعية لليهود حتى تستطيع التضييق من صلاحيتهم، وقد توالت المحن والنكبات على البلاد والشغب، فقل الإنتاج بسبب قلة الأيدي العاملة التي جندت وسخرت لأغراض الحرب في أوروبا، وزادت حدة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بذلك سعت فرنسا لاستقطاب المحاربين بأسلوب المراوغة من جديد بأن ألغت جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية المفروضة على الجزائريين، وادعت المساواة في الرواتب والترقية والتقاعد والتعويضات العائلية والسماح للفيالق الجزائرية في الجيوش، التي تحارب في أوروبا ضمن جيوش الحلفاء برفع العلم الوطني الجزائري تشجيعا لهم رفعا لمعنوياتهم ومعنوية الشعب الجزائري نفسه.[1]

يمكن القول أنّه وبعد إلغاء حكومة فيشي مرسوم" كريميو **Cremieux** في 07 أكتوبر سنة 1940م، ظل الاعتقاد بين الجزائريين وفي مقدمتهم فرحات عباس أن ذلك سيحقق بداية للنظر في وضعيتهم، وبأنّ تجريد اليهود من امتيازاتهم سيؤدي حتما لترقية أوضاع المسلمين، فعاد فرحات عباس لمدينة سطيف مستأنفا نشاطه معترضا على الوضع حين قام بالمظاهرة ،التي دعا إليها بعد عزل مدير مدرسة يهودي بسبب احتجاجه على تعليق المجالس العامة المنتخبة، كما عارض قرار الحاكم العام الأميرال "أبريال **Abrial**" في تعيين مجلس مالي لتعويض المندوبيات المالية المنتخبة، برسالة احتجاج يوم 16 ديسمبر 1940 م ضمنها وضع النواب الماليين، وكذا الوضع العام للأهالي منتقدا تعيين شيوخ الزوايا الذين يعتبرهم أميين و متعصبين. [2]

وكان تمرد المئات من القناصة الجزائريين في ثكنة الدار البيضاء بالعاصمة في 25 جانفي 1941م، حينها عرف بديناميكيته وتلاؤمه مع الظروف من خلال مبادرته السياسية بتحرير مذكرة في شكل تقرير حمل عنوان "جزائر الغد" سلمه للمارشال "بيتان عن طريق صديقه " ماكس بونافوس

---

[1] يحي بوعزير، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 102، 107.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ ، المرجع السابق ، ص ص103-104.

Max Bounafous " بتاريخ 10 أفريل 1941 م باسم الشباب الجزائري والفلاحين والعمال ضمن برنامج احتوى جملة من الإصلاحات في تسعة نقاط أساسية، شملت مختلف الميادين أبرزها:

- إلغاء القوانين الاستثنائية والتميز العنصري بين الجنود الفرنسيين والمسلمين.
- الاهتمام بالتعليم ورفع ميزانية وحرية التعليم.
- ترسيم اللغة العربية.
- فصل الدين عن الدولة.
- ترقية الدواوير، والتجمعات السكانية الخاصة بالأهالي المسلمين.
- إلغاء النظام العسكري من الجنوب. و اختتم تقريره بخلاصة مفادها: "...أننا بتطبيق هذه النقاط ستبعث في قلب المستعمرة الأوربية وفي عمق جمهورنا الكثير العدد، الرغبة في البقاء معا، هذه الرغبة حسب تعريف "رينان **Renan**" هي أساس تكوين كل أمة..." [1]

بذلك تغيرت موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء بدخول الـ و.م.أ ساحة الحرب، حينها أدرك فرحات عباس أنً أمريكا سيكون لها دور في تسيير القرارات العالم، وأن النصر سيكون لصالح الحلفاء، وفي 8 نوفمبر 1942 م تم نزول قوات الحلفاء[2]بالجزائر،[3] فرأى العديد من الزعماء الجزائريين ضرورة الاتصال بهم، في مقدمتهم فرحات عباس . في هذا السياق يقول :"... هم

---

[1] المرجع نفسه، ص ص103-104.

[2] دخلت جحافل قوات الحلفاء الأمريكان والإنكليز غرب شال إفريقيا المغرب والجزائر يوم 8 نوفمبر 1942م، حينها أسرعت كتائب المحور الألمان والطليان بالنزول في نفس اليوم بالتراب التونسي. للمزيد ينظر: زهير إحدادن، **أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة محطات إذاعية أخرى متضامنة**، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013، ص19.

[3] **الإنزال في شمال إفريقيا:** لقد رتب الانكليز والأمريكيون عملية الشعلة، لإنزال قواتهما في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942م، دون إشراك قوات فرنسا الحرة ، وأصر الأمريكيون على ذلك، واتصلوا بالجنرال جيرو Giraud لكي يتولى قيادة القوات الفرنسية في شمال إفريقيا بعد عملية الشعلة، مثلما اتصلوا بالأميرال فرانسو دارلان Admiral Francois Darlan رئيس حكومة فيشي ليتولى إدارة شؤون شمال إفريقيا، وأجبر ديجول على المجيء إلى المغرب للقاء جبرو بحضور تشرتشل وروزفلت، وجرت محاولات أمريكية للصلح والتفاهم بين جيرو وديجول في ربيع 1943م، وتشكلت لجنة التحرير الوطني، برئاسة ديجول وجيرو ومقرها الجزائر، وأدخل في عضويتها بعض النواب ورجال المقاومة الداخلية، وتشكل مجلس استشاري ضم ممثلين للمقاومة الفرنسية لتحرير فرنسا قرر الحلفاء إنزال قواتهم في نورماندي شمال فرنسا في6 جوان1944م، وكانت قد تشكلت حكومة فرنسية مؤقتة برئاسة ديجول، للمزيد ينظر: علي محافظة، **شخصيات من التاريخ سير وتراجم موجزة**، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 2009، ص311.

القادرون على تغيير مصير العالم، نحن وضعنا تقريرا لهم نطلب منهم ما في وسعهم فعله للجزائر، نحن نحضر لشيء ما لنقدمه إليهم من أجل الحصول على شيء منهم..."[1]

لقد مثل نزول الحلفاء بشمال إفريقيا باب الأمل للحركة الوطنية الجزائرية خاصة مع الشعارات، التي حملها ميثاق الأطلسي منها تقرير المصير، ومثل هذه الدعاية كل من روزفلت وممثله مورفي، حيث وضح الدكتور أبو القاسم سعد الله بأنَّ قادة الحركة الوطنية الجزائرية اتصلوا بالسيد مورفي ويقصد فرحات عباس وكان هذا قبل نزول الحلفاء في 07 نوفمبر 1942م، وكان موضوع اللقاء حول رأي الحكومة الأمريكية في إقامة حكم ذاتي في الجزائر، لكن مورفي كان ذكيا في رده حين تذرع بظروف الحرب و بسعي بلاده للسلام العالمي، وفي نفس الوقت تعاملت بتعاطف مع رغبات الشعوب في الاستقرار، وبعد نزول الحلفاء بدأ الاتصال السري والعلني بين أفراد حزب الشعب الجزائري و فرحات عباس، الذي بذل جهودا جبارة لخلق وحدة وملء الفراغ الذي تعيشه الساحة الوطنية، في محاولة اغتنام فرصة نزول الحلفاء للمطالبة بالإصلاحات، التي لطالما قوبلت بالرفض من طرف الإدارة الاستعمارية، وبقي موضوع اتصاله ببعض الشخصيات من العلماء غامضا خاصة بعد وفاة ابن باديس واعتقال الإبراهيمي.[2]

بذلك حاول فرحات عباس أن الاستفادة من الوضع، بأن طالب بالضغط على الحكومة الفرنسية، لإعطاء الجزائريين حقهم في تقرير المصير واتصل بعدة أطراف جزائرية، وحصل على تأييد العلماء رغم أن رئيسها الإبراهيمي كان متخوفا من سياسته المبنية على الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا، وقد استجاب منهم الشيخ خير الدين والعربي التبسي وشاركا في المشاورات، التي قام بها فرحات عباس مع الشخصيات السياسية والتي انبثق عنها المذكرة التي أرسلها للحلفاء. [3]

لقد من الأسباب التي يطرحها فرحات عباس لهذا الخلاف قوله: " ...كان مصالي الحاج يرى الجزائر عبر الأجواء الباريسية، والقوانين التي تحمي الحريات في فرنسا، وأنا كنت أراها ضمن إطار الدوار الذي ولدت فيها..."، كما يعتقد أن شخصية مصالي القائمة على الزعامة أحد أسباب عدم تقارب تيارات الحركة الوطنية. [4]

---

(1) فرحات عباس، **غدا سيطلع النهار**، تر، حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012، ص12.

(2) سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص76.

(3) بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص92 ،97.

(4) المرجع نفسه، ص ص92 ،97.

2.2.2 مطلب الحريات السياسية للجزائريين من خلال البيان:

تميزت الأجواء العامة لسنة 1942 م باكتساح النزعة الوطنية لكل الأوساط، لدرجة أن فرحات عباس تخلى عن المطالبة بالإدماج وأصبح يطالب بالفيدرالية، وانتهز فرصة الإنزال الأمريكي نوفمبر1942م واجتمع في أكتوبر 1942م، لإبرام اتفاق سياسي يجمع فيه كل التشكيلات السياسية في الجزائر، إذ يوضح ذلك ما أورده المناضل بن يوسف بن خدة قائلا:"... يروي لي دباغين أنه كان متواجدا بمدينة سطيف كمستخلف في عيادة الدكتور أحمد فرانسيس، أحد أصدقاء فرحات عباس المقربين، كان عباس على علاقة بالأوساط الإسلامية والأوروبية بمختلف توجهاتها، والسلطات الرسمية أيضا كان يتصل بي هاتفيا في بعض الأحيان ويدعوني إلى بيته، و كانت نقاشاتنا تدور حول الحرب والموقف الذي ينبغي أن يتخذه الجزائريون توقعا لقدوم الأمريكيين، كنت أرى أنه كان يجب الاستعداد تحسبا لذلك، كان ينبغي ألا نقع في نفس الخطأ الذي ارتكبناه في 1914م- 1918م، و أن نتخذ موقفا موحدا ولا نذهب إلى المعركة مشتتين..."[1]

في نفس المسار عرض لمين دباغين على فرحات عباس فكرة كتابة وثيقة يكون عنوانها "...إلى قوة الاحتلال مهما كانت..."، فحرر نصا متطرفا عن عمد وسلمه إلى عباس. وكان يعلم مسبقا أن هذا الأخير سيقلل من حدته بما أنه ميال للتسوية، و قد جعل عباس يقر بعدة نقاط منها إطلاق سراح المساجين السياسيين،إطلاق سراح مصالي الحاج المعترف به كقائد وطني للجزائر، المشاركة في الحرب شرط الاعتراف باستقلالنا وبجيش جزائري يحارب تحت علمه الخاص، فقد ساهمت أفكار الدكتور دباغين في تقديم تصور سياسي جديد. [2]

هذا وعلق فرحات عباس آمالا كبيرة على مشروع الإصلاح، ظنا منه أنه سيكون بإمكانه تحقيق حد أدنى من المطالب، واجتمع في بداية سنة 1943م، لأجل ذلك بعدد من الشخصيات السياسية، وتحدثوا عن الخطوط العريضة لهذا المشروع، ثم التقوا ثانية في 07 فيفري لاستكمال التفاصيل و أوكلوا لعباس مهمة التحرير، معلنا بذلك يوم 10 فيفري 1943م عن وثيقة "البيان الجزائري " معبرا عن روح الإجماع التي اتسم بها هذا العمل من حيث التوفيق بين مختلف الإيديولوجيات الوطنية في مواجهة العدو المشترك وهو الكولونيالية، كما شكل من جهة أخرى قاعدة موحدة لمطالب سائر الفئات الشعبية بما فيها الأفكار الراديكالية لحزب الشعب، والنظرة الإصلاحية المعتدلة للعلماء والمنتخبين،

---

[1] محمد شبوب، المرجع السابق، ص220.

[2] المرجع نفسه ص220.

ووصفها بأنها خطوة عملية في مسار الحياة السياسية بجزائر الأربعينات، بالإضافة إلى أنَه كسر الجمود السياسي، الذي دام منذ بدء الحرب، ومثل القطيعة مع سياسة الاندماج، وهذا جعل عباس كما وصفه جوليان بالرجل الصاعد لما بعد الحرب.[1]

ليكون نص البيان لسنة 1943م بمثابة نص سياسي عنوانه "الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري"، ندد من خلاله بالنظام الاستعماري وما نتج عنه، ودعا إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وصياغة دستور الجزائرية يضمن الحرية والمساواة بإنعاش الحياة السياسية، وبفعل البيان والإضافات التي أدخل الاعتراف بدولة جزائرية لها دستورها الخاص تقوم بإعداده جمعية تأسيسية منتخبة من طرف كل سكان الجزائر،[2] كما أنه يدعو إلى المساواة والإصلاح الزراعي والتعليم الإلزامي المجاني، وأضيف تكملة تدعو إلى إقامة دولة جزائرية، وأعلن الجنرال شارل ديغول في ديسمبر 1943م، أن النخبة الجزائرية المسلمة ستمنح بحقوق الجنسية الفرنسية الكاملة.[3]

أمام الرفض الفرنسي والامتناع عن مناقشة المطالب الجزائرية، أدرك فرحات عباس مع زملاءه من النواب المسلمين بأن ما كانوا يطالبون به لا يمكن تحقيقه، و أن سياسة الإدماج التي كانوا يروجون لها أصبحت مرفوضة من طرف الشعب الجزائري، لذلك فإنه انحرف نوعا ما عن سياسة الإدماج، وبدأ مرحلة جديدة في تطوره السياسي في معالجة القضية الجزائرية، هنالك استنتج النواب المسلمون بأنَ حق الجزائري لا يكون إلا في إطار الأمة الجزائرية، ولذلك اجتمع العديد من أعضاء الحركة الوطنية على حسب تصريح فرحات عباس أن هذا الاجتماع حدث في مكتب الأستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة وحضره كل من: الدكتور عبد النور تامزالي، وغرسي أحمد، وقاضي عبد القادر، لامين دباغين، وحسين عسلة[4] أعضاء عن حرب الشعب الجزائري والشيخ التبسي، الشيخ

---

(1) نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927-1955، رسالة ماجستير تخصص تاريخ معاصر، إشراف عمار بن سلطان، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، قسم التاريخ، الجزائر، 2005، ص41.

(2) مريم سيد علي مبارك، **أعلام الجزائر**، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص ص 220- 221.

(3) Kevin Shillington, **Encyclopedia Of African History**, Fitzroy Dearborn An Imprint of the Taylor & Francis Group New York , London, V1, 2005, p58.

(4) **حسين عسلة:** ولد سنة 1917 م بقرية أيغيل أيمولا (تيزي وزو)، التي غادرها إلى الجزائر العاصمة وهو في العاشرة من عمره. واصل تعليمه بمدرسة فرنسية مع التردد على مدرسة الجزائر لتعلم مبادئ اللغة العربية، دخل مضمار الحياة ككاتب عمومي، وفي منتصف الثلاثينات بدأ يحتك بالأوساط الوطنية بالقصبة، وما لبث أن التحق بحزب الشعب الجزائري عام 1937م، نشط إبان الحرب العالمية الثانية في العمل السري وساهم في تحرير ونشر

خير الدين، وأحمد توفيق المدني عن جمعية العلماء، وبن جلول وفرحات عباس، واتفقوا على خطوط مبدئية تتضمن مطالب الشعب الجزائري وتم صياغته في بيان جديد، كما كلف فرحات عباس بتحريره، وفعلا عاد لمدينة سطيف وتمت بصياغته تحت تسمية "بيان الشعب الجزائري 1943م ، إذ وقع عليه 22 عضوا وأرخ في نهاية 10 فيفري 1943 م متضمنا خمسة فصول في محتواه.[1]

أما عن محتوى البيان فقد كتب فرحات عباس: "... لقد لخص بصفة موضوعية ونزيهة حصيلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي للبلاد و استقرأ التاريخ الاستعماري وعبر بصدق عن المطامح الوطنية لشعبنا، ووضح بلا حقد المشكل الجزائري في إطاره الحقيقي..."، وتراجع عن التعهدات السابقة التي قدمتها فرنسا، فبالإضافة رفضه للبيان وملحقه علق عليه:"... إنه العاصفة ومن الحكمة وقف هذه العاصفة، كما انتقد الروح العربية الإسلامية التي طبعته و اعتبر أن مبدأ الدولة الجزائرية ذات السيادة يهدف تحطيم الوحدة الفرنسية، وأن أي إصلاح يجب أن يكون في الإطار الفرنسي والسيادة الفرنسية، كما وصف كاترو وعباس بالمتمرد حتى أنه رفض استقباله، أما على الصعيد الدولي أدرك فرحات عباس التغييرات العميقة، التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية وتغيير موازين القوى بين الدول المستعمرة والشعوب المستعمرة، فقد أسهمت المبادئ الجديدة من تحرر ومساواة بين الشعوب وحق تقرير المصير، نتيجة الدعاية الكبيرة أثناء الحرب في تحسيس وتوعية الشعوب وأنَّ معادلة القوة في العلاقات الدولية قد تحولت لصالح قوى جديدة.[2]

إن الملحق الذي وضعته اللجنة السابقة الذكر برئاسة فرحات عباس، طغى وغطى حتى على البيان نفسه، إذ صاغته طبقات مختلفة الأفكار والتكوين والاتجاهات، ولذلك أعلنوا للسلطات الفرنسية حينما قدموا لها نسخة من البيان والملحق، بأنَّ كل هذه الإصلاحات مؤقتة في انتظار تحرير فرنسا نفسها، ومع ذلك لم تحظ اقتراحاتهم هذه بأي اعتبار بل أن الجنرال كاترو الذي خلف بيروتون في

صحيفة " لاكسيون الجريان (العمل الجزائري)، وكان قبل ذلك من أبرز عناصر اللجنة الثورية لتحرير شمال إفريقيا، عين سنة 1944 م في اللجنة المديرة لحزب الشعب الذي ما لبث أن كلفه بتمثيله في قيادة حركة " أحباب البيان والحرية، اعتقل عقب مظاهرات فاتح ماي1945م بالعاصمة، لكنه تمكن من الفرار ، رفض مبدئيا المشاركة في الانتخابات التشريعية خلافا لانتخابات المجموعات المحلية، طالب خلالها بانتخاب "برلمان جزائري حر. للمزيد ينظر: محمد عباس، **الأعمال الكاملة لمحمد عباس اغتيال حلم أحاديث مع بوضياف الحاج مصالي الوطني الثائر بين غاندي وهوشي مينه** ، ج6، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،، ص ص565-566.

[1] طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر 1947 - 1956**، دار كوكب العلوم، الجزائر، ط1، 2012،، ص78.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص114، 116.

منصب الوالي العام، ومحافظ الدولة للشؤون الإسلامية في يوم 3 جوان 1943م رفض بشدة أن يلتزم بتعهدات مسبقة عندما قدموا إليه الوثيقة يوم 10 جوان وضرب عرض الحائط بكل جهودهم، واكتفي بإنشاء منصب نائب شيخ البلدية للمسلمين وتعبير القوانين الأساسية للجمعيات الاحتياطية الأهلية. وقد أعلن أن كل المشاكل التي وردت في البيان وملحقه يمكن أن ينظر فيها بعد الحرب أما الآن فليس هناك من يستطيع أن يغير من حقيقة أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وتجاهل الأحداث المؤلمة التي حصلت في مدينة سكيكدة، وأدت بحياة ثلاثين مسلما جزائريا من طرف جنود إفريقيا السوداء بإيعاز من الضباط الفرنسيين الذين لم يستطيعوا رد إهانات الضباط الانجليز والأمريكان فراحوا ينتقمون من الأبرياء الجزائريين.[1]

حول ذلك يشير أحمد طالب الإبراهيمي:"...كان والدي نشطا منذ أن أطلق سراحه من أفلو في جانفي 1943م، ليس في الغرب الجزائري فحسب، بل في عموم الجزائر بحكم رئاسته لجمعية العلماء. ويبدو أنه كان مصمما على تجاوز الإطار الثقافي لدخول المعترك السياسي. ويتجلى ذلك بمناسبة زيارة لجنة برلمانية أرسلتها الحكومة الفرنسية بهدف إعداد تقرير حول الإصلاحات الإسلامية في الجزائر، والتي اتصلت لهذا الغرض بشخصيات إسلامية، من بينهم الشيخ الإبراهيمي..."[2]

لقد تطرق إلى إصلاحات سياسية ولخصها في خمس نقاط :

- إنشاء جنسية جزائرية تشمل جميع الطوائف التي تعيش بهذا الوطن دون تمييز عرقي وديني
- حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام مجلس تشريعي جزائري (برلمان).
- إسناد الوظائف الإدارية لجميع الجزائريين على أساس الكفاءة الشخصية، والمساواة في الحقوق والواجبات.
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في المرافق والإدارات بجانب اللغة الفرنسية.
- الحق لكل الأشخاص في إقامة شعائر دينهم، وتصرفهم المطلق في المساجد وأوقافهم. كما اقترح إصلاحات في مجالات القضاء والتعليم والمساجد. [3]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص109.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965)**، دار الغرب الإسلامي، تونس، ج1، ط2، 2011، ص 45.

[3] نفسه، ص ص 45- 46.

3.2 حركة أحباب البيان والحرية :

1.3.2. تأسيس الحركة وهدفها:

في الوقت الذي كان الجزائريون ينتظرون تجاوبا من الإدارة الفرنسية مع مطالب البيان، سجلت هذه الأخيرة تراجعا في مواقفها من خلال خطاب ديغول في قسنطينة في 12 ديسمبر 1943م باسم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، والذي حمل خيبة أخرى لفرحات عباس ورفقائه حين اقترح ديغول منح الجنسية لعدة آلاف من الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وزيادة نسبة عدد النواب الجزائريين في المجالس النيابية، أي العودة لمشروع فبوليت و السياسة الإدماجية، وكلف ديغول لجنة تكونت من 16 عضوا منهم 06 جزائريين مسلمين لتحضير هذه الإصلاحات، إلا أن الأمر لم يعد يتعلق بتوسيع امتيازات من فئات الأهالي وإنما أصبح الهدف هو إلغاء تلك الامتيازات وهدم كل ديكتاتورية في الجزائر، وذلك يتم في إطار المبدأين التاليين: المبدأ الأول: إن الناس يولدون ويعيشون أحرارا وسواسية في الحقوق، أما المبدأ الثاني: كل شعب حر في تقرير مصيره بنفسه، وأن الاستقلال الداخلي الذي ينبغي أن يحل محل النظام الاستعماري، يشكل قاعدة التجديد بالنسبة لفرنسا وللجزائر، وكانت اللجنة قد استمعت لكل من البشير الإبراهيمي ومصالي الحاج.[1]

وهذا وأكد كل من فرحات عباس وعبد القادر السايح في الثالث من جانفي 1944م، في المذكرة التي سلماها إلى لجنة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أن الاستقلال هو المطلب المستعجل المرجو من كل الجزائريين فقد استطاع فرحات عباس أن ينجز مشوارا سياسيا، مختلفا عن الذي كان عليه من ذي قبل، سواء من حيث الأفكار أو من حيث الأسلوب، وقد أبحر بعيدا عن مراد الفرنسيين بتحرير بيان 1943م، كذلك بعد أن عبر عن رفضه لخطاب ديغول في قسنطينة، ورفضه كذلك لإمرية السابع مارس 1944 م كاشفا عن رغبته في بعث جمهورية جزائرية مستقلة، في الإطار الفيدرالي مع فرنسا. وقد عبرت نشرية اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني الديغولية، عن تخوفها من التطور الذي طرأ على شخصية فرحات عباس، وفي 1 أفريل 1944م أعربت اللجنة الفرنسية سالفة الذكر عن ذهولها وتخوفها من هذا التطور، مؤكدة أن عباس قد التحق بمصالي عندما نادى بالاستقلال، ولعل هذا التطور هو الذي جعل السلطات الفرنسية خاصة في عهد الحاكم العام كاترو، تلاحق فرحات عباس وتقوم باعتقاله وتضيق الخناق عليه، ونسجل في هذا المضمار اللفتة الاحتجاجية التي قادها الدكتور بن جلول، عندما راسل الجنرال ديغول يوم 28 سبتمبر 1943م،

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ ،المرجع السابق ، ص117.

مستنكرا عملية الاعتقال، التي تعرض إليها عباس ورفيقه عبد القادر السايح، وهذا الاحتجاج كان بلهجة حادة رافضا حل المندوبيات المالية الخاصة بالجزائريين.[1]

بذلك تأكد فرحات عباس ورفقائه أن الحلفاء لن يحركوا ساكنا إزاء القضية الجزائرية، والتي اعتبروها قضية فرنسية داخلية تخص فرنسا وحدها، أما بالنسبة لفرنسا فقد كانت ترى في الوحدة والوثبة الوطنية التي أحدثها " بيان الشعب الجزائري " الصادر في 10 فيفري 1943م، خطرا يهدد وجودها في الجزائر خاصة وهي منشغلة في الحرب العالمية، وعندما لاحت تباشير النصر لصالح الحلفاء على حساب دول المحور تحركت حكومة فرنسا الحرة بقيادة ديغول وحل بالجزائر وتوجه لمدينة قسنطينة وألقى خطابا مقتضبا في 12 ديسمبر 1943م، اقترح فيه جملة من الإصلاحات تمس الآلاف من الجزائريين للاستفادة من الحقوق السياسية والمدنية، إذ تحول هذا الخطاب لقانون 7 مارس 1944م وعرف كذلك بالإمرية، واعتبرته أقطاب الحركة الوطنية محاولة للرجوع لسياسة الاندماج القديمة التي تجاوزها الزمن، وفي الحقيقة أن إمرية ديغول تعد رفضا مقنعا لمطالب بيان الشعب الجزائري، وعليه تحرك الأحزاب الوطنية بعقد سلسلة من الاتصالات لمواجهة الرفض الفرنسي للبيان الخاص بسنة1943م، وفي مدينة سطيف أعلن عن تأسيس حركة سياسية جديدة تحت اسم " أحباب البيان والحرية "**A . M . L**" إذ هذه الأخيرة كرد فعل على إمرية ديغول مارس 1944م.[2]

لقد مثل فرحات عباس بعد بادرة أحباب البيان والحرية الشخصية البارزة التي تملأ الفراغ السياسي، الذي خلفه غياب ابن باديس ومصالي والإبراهيمي، مما تركه يفكر في تأسيس حركة تنظم وتسير الجماهير العريضة من الجزائريين، بمضاعفة اتصالاته الرامية لتشكيل جبهة جزائرية تجمع مؤيدي البيان.[3]

إذ اختلفت الأوضاع العامة بحلول سنة 1944 م عما كانت عليه قبل الحرب، فالهدف المرجو في هذه الفترة ظل متشبثا بضرورة تطبيق بنود البيان، إذ سرعان ما أعلنت تنظيمات الحركة الوطنية (حزب الشعب وحزب فرحات عباس مع المنتخبين والعلماء أنها رافضة للأمر الديغولي 7مارس 1944م، كما رفضه أيضا أوروبيو الجزائر لأنهم وجدوا فيه نهاية طموحهم للترقي وتقلد الحكم في البلاد عند سلك اتجاه التشريعات إلى المساواة بينهم وبين المسلمين، فلم يلق سوى مساندة الاندماجي

---

[1] لزهر بديدة، **الحركة الديغولية في الجزائر من النظر إلى الواجهة الحركة الوطنية (1940-1945)**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 370 -371.

[2] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص79.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص111.

الدكتور بن جلول وغيره من زمرة بني وي وي والحزب الشيوعي الجزائري، واتسم الجو السائد آنذاك في صفوف الحركة الوطنية بالحماس والتقارب والالتفاف حول المطالب الواردة في نص البيان، مع الرغبة في مزيد من الحريات الأساسية، وهو ما سمح لفرحات عباس أن ينشئ تجمع أحباب البيان والحرية في مدينة سطيف بعد صدور الأمر الديغولي بأسبوع واحد.[1]

لقد قام فرحات عباس نفسه بتسليم دستور أحباب البيان والحرية لدار العمالية بقسنطينة، ثم قام باتصالات عديدة مع مختلف الهيئات والأحزاب لإقناعها بالانضمام هذه الهيئة الجديدة، فاستجابت إليه جمعية العلماء، أما جماعة حزب الشعب، فقد قال فرحات عباس نفسه بأنه استضاف مصالي الحاج في داره بسطيف عندما أطلق سراحه من معتقل لامبيز في ماي 1943م، ثم زاره في معتقله الجبري بقصر البخاري والشلالة [2] بتاريخ 20 - 24 جانفي 1945م، وكان يهدف إلى إعادة الوفاق، الذي تحطم بسبب راديكالية مصالي الحاج. وقد لخلص هذا اللقاء بإصدار بيان مشترك نص على المطالبة بالجنسية الجزائرية اتحاد الأحزاب مقاطعة الانتخابات. ولتوحيد الجهود أطلقت موجة من الدعاية والاجتماعات لإعداد الرأي العام وخلق الحماس الوطني للمطالبة بتطبيق الإصلاحات الواردة في بيان 1943م. [3]

وفي إطار النشاط السياسي للحركة عقدت المؤتمر الأول للحركة أيام 2-3-4 مارس1945م, وقد ظهر في هذا المؤتمر السيطرة الكبيرة لعناصر حزب الشعب، الذين أرادوا السيطرة على الحركة بل وتحويلها إلى منبر لتمرير أفكارهم الثورية، إذ طالبوا بـــ:

- إلغاء نظام البلديات المختلطة و الحكم العسكري في الجنوب.
- استبدال المجالس الجزائرية برلمان جزائري واستبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية. والاعتراف بالعلم الجزائري.
- المطالبة بإطلاق سراح مصالي الحاج.[4]

لقد أبدى مصالي نوعا من التحفظ والاحتراز لاعتقاده وتأكده، بأن فرنسا لا تذعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما ينتزع منها انتزاعا، وهذا يعني أن تأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا، أما فرحات

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص18.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص111-112.

[3] سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص ص88- 89.

[4] المرجع نفسه، ص ص88- 89.

عباس فتماشت فكرته وتبنيه مبدأ "الثورة بالقانون"، فكان يعتقد أن الشعب الفرنسي الذي قاسى الويلات طيلة أربع سنوات من الاحتلال النازي، سوف يسلم لا محالة لمطالب شعب الجزائر العادلة، وهكذا سارت هيئة أحباب البيان والحرية على نهج بيان 1943م واستجاب العلماء، وزعماء حزب الشعب الجزائري لرغبة التعاون، ومهمة إقناع الأوروبيين بواقع قضية الجزائر والجزائريين، وأنّ إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية، سيتيح لهم أن يجسدوا دورا هاما في تدعيمها وتطويها مطلعا على أوضاع الجزائر.[1]

استكمالا أيضا لأهداف الحركة أسس فرحات عباس جريدة المساواة لسان حال الحركة في 15 ديسمبر 1944م وعلى صفحاتها كان فرحات عباس يشرح أفكار الحركة وأهدافها، إذ حققت حزب البيان والحرية نجاحا وانتشارا كبيرين، ووصل عدد المنخرطين فيها إلى 500 ألف منخرط حسب تصريح فرحات عباس، وهو رقم كبير إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك ما يقرب من 1, 7 مليون مسلم كانوا قد بلغوا سن الانتخاب، ووصل عدد فروع الحركة إلى 150 فرعا على مستوى الوطن.[2]

أما من جانب الشيوعيين فرفضوا الانخراط في هذا حركة أحباب البيان، وكرد فعل قاموا بإنشاء جمعية ""أحباب الديموقراطية والحرية"" "**ADL**"، وظل مطلبها الأساسي الوارد في المادة الرابعة من قانونها الأساسي ينص على أن هدف التجمع هو "الترويج والترغيب في تكوين أمة جزائرية، وتشكيل جمهورية في الجزائر، تتمتع بالاستقلال الذاتي ومرتبطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية، ومعادية للاستعمار والإمبريالية".[3]

كما عبر عباس عن أفكاره في هذا التجمع مشيرا أن الجزائر شهدت نزول قوات أجنبية مرتين، الأولى في سيدي فرج والثانية في وهران والجزائر، وتحمل الثانية بشرى أكثر من الأولى. لم يستطع عباس أن يسيطر على عقول المؤتمرين، فقد طالبوا بالاعتراف بالهوية الجزائرية، وإقامة دستور جزائري ديمقراطي وجمهوري، وببرلمان منتخب يحل محل المجالس الجزائرية، وكذا إلغاء الحكومة العامة و تكوين حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام البرلمان، وأخيرا الاعتراف بالألوان الجزائرية.[4]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق ، ص ص111-112.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص119- 120.

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص18.

[4] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص51.

2.3.2 نهجها في تحصيل الحقوق السياسية:

حددت الحركة منهجا للعمل يتلخص في الالتزام المبادئ التالية:

- الدفاع عن البيان السابق و تحقيق ما جاء فيه.
- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها.
- إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الاستثنائية.
- إقناع الجماهير بمشروعية الحركة الجديدة وخلق تيار مؤزر للبيان.
- ترويج فكرة إنشاء دولة وجمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فدراليا مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار.
- خلق روح التضامن في الجزائريين من مختلف الفئات المسلمة والمسيحية والإسرائيلية، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش بينها.[1]

إنّ هذه الحركة قد حظيت بإقبال جماهيري واسع، وهذا لاحتوائها على غالبية التشكيلات السياسية المعروفة آنذاك، كذلك أعتبرت نقطة تحول في النضال السياسي ضد الاستعمار وخطوة جدية نحو تحقيق المطلب الوطني، وقد تعاظم دورها وسطع نجم فرحات عباس من جديد، بعد أن أخذت هذه الحركة منعطفا جماهيريا، فراحت فرنسا كعادتها تحيك المؤامرات ضدها بإيعاز من المعمرين الذين زادت استفزازاتهم ضد مناضلي الحركة وضد رئيسها فرحات عباس، ولم تكن الإدارة الاستعمارية وحدها التي كانت تعيق الحركة بل هناك الخلافات الداخلية داخل الحركة نفسها. [2]

باعتبار الحركة كانت تضم اتجاهات سياسية مختلفة وخاصة رؤساء اللجان الشعبية، والذين كانوا في معظمهم من مناضلي حزب الشعب المحظور، فقد حاولت الحفاظ على سلامتها من الحل حين سعى فرحات عباس أن يكبح اللجان الشعبية خوفا من الإنزلاقات، التي قد تستغلها الإدارة الاستعمارية ضدا الحركة، وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس :"... ليس لدى المثقفين في العادة أية فكرة عما يجول بخاطر الجماهير، إن جموع الجهال تخلق دائما آلهة في غفلة من المتعلمين..."، وكانت مخاوف الصيدلي تنبع من تجربته الطويلة ومن خلال نضاله السياسي ودرايته الكبيرة بأنصار مصالي.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص ص111-112.

[2] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص80.

[3] المرجع نفسه، ص80.

لكن صدق ظن فرحات عباس، إذ كانت الحكومة الفرنسية متتبعة لتحركات قادة وأعضاء الحركة ، وتخوفا من تنامي أفكارها وتحقيقها لمرادها وأهدافها المرجوة، أصدرت قرارا يوم 14 ماي 1945 م بحل حركة "أصدقاء البيان والحرية" وإغلاق مدارس جمعية العلماء، واعتقلت الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في27 ماي 1945م في "كرسيدورو" لعدة أشهر بالسجن العسكري ثم نقل إلى مستشفى قسنطينة العسكري قبل إطلاق سراحه في مارس 1946 م، إذ تطلب الأمر نوعا من التخطيط، أعقبت بمجازر ماي 1945م ، لكي يدرك أعضاء الحركة الوطنية مدى حدة وقسوة قمع الاستعمار، فعبارة "الوطن" و"الاستقلال" في هذه الفترة لم تعد مجرد كلمات بل أثارت صدى ملموس.[1]

[1] Ahmed Taleb Ibrahimi, op, cit, p40.

3 المواقف المتباينة من رزنامة الانتخابات في الجزائر1937م-1939م:

1.3 محطات انتخابات 1937م-1939م:

وضع حزب الشعب الجزائري أول هدف في مقدمه اهتماماته، بالتصدي لسياسة الاندماج والتجنيد ومحاربة الداعين لهما، ويتضح ذلك من خلال مانشرته صحيفة الأمة بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الثاني عام 1937 م حين أشارت:"... إنه من المستحيل تغيير الجنسية كما تغير ربطة عنق، جنسيتنا قبل كل شيء هي، ماضينا، تاريخنا، أخلاقنا، ذكريات شبابنا، عادات وتفكيرنا، كل ما يدخل في تكوين أنا الجماعية، و لا يمكن تفريغ الشخصية من محتواها بمجرد فعل إرادي..."، لم يكن نشاط حزب الشعب الجزائري فوق التراب الجزائري بالنشاط السهل فقد خاض المعارك العديدة وواجه خصومه في عدة جبهات وخاض لأول مرة ميدان الانتخابات، لجس النبض من ناحية والقيام بحملة دعائية لفائدة الحزب والفكرة الوطنية.[1]

يبدو أن الحزب عندما طلب الترخيص القانوني لنشاطه الحزبي، وكانت تخامره فكرة الاشتراك في الانتخابات العامة وعرض برنامجه الوطني على الملأ، مثلت تلك فرصة لامتحان شعبيته، وإبراز قوته أمام خصومه السياسيين، وبالفعل فلم تمض عشرة أيام على بداية ممارسة نشاطه شرعيا حتى دخل تجربته الانتخابية الأولى.[2]

لتكون بذلك الانتخابات كإحدى أهم الوسائل التي اتبعتها أحزاب الحركة الوطنية، ليس فقط من أجل تبيان برنامج الحزب، وإنما كذلك من أجل مطالبة السلطات الفرنسية بإدخال إصلاحات تفيد الشعب الجزائري، وكذلك لإضفاء الشرعية على الوجود السياسي للحزب، فاعتبرت الانتخابات مجرد وسيلة تبليغ صوت الشعب الجزائري إلى أوسع قاعدة ممكنة في الداخل والخارج، لا كغاية في حد ذاتها، وإنما يرمي من وراء مشاركته في الانتخابات إلى اكتساب الشعبية، وهذا في إطار التحرك السياسي الذي حدده لنوابه. [3]

---

[1] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث للطباعة والنشر ، الجزائر، 1985، ص1، ص184 .

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص254.

[3] مراد بوغباش، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، 1919 -1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسية والإداري، إشراف سعاد العقون، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010 -2011، ص202.

لقد شارك حزب الشعب الجزائري في الانتخابات خلال هذه الفترة، كما هو حال الكثير من المسلمين فكانوا متخوفين من جرأة التقدم للمجلس الفرنسي ببرنامج وطني جديد، وفي 24 أفريل 1937 وبعد موافقة سريعة من الهيئة الإدارية، رشحت قائمته في مدينة قالمة أحد أعضائها المدعو عبد القادر بن هرقه، لعضوية المقعد الإضافي لبلدية المدينة، وكانت تجربة فاشلة، ونال مرشح الحزب 29 صوتا من أصل 561 صوتا مسجلا في لوائح الناخبين، وحصل خصمه على 444 صوتا، وكانت حجة الحزب في تبرير الهزيمة أنه لم يتسن له الوقت الكافي للقيام بحملة إعلامية. [1]

وبمناسبة التجربة الثانية لانتخابات بلدية العاصمة التي جرت في 27 جوان 1937 م، رشح الحزب لائحة من 12 اسما على رأسها بعض قادته : مفدي زكريا، محمد مسطول، حسين الأحول، أحمد مزغنة...إلخ، أما منافسوه فكانوا لائحة الحزب الشيوعي الجزائري، ولائحتين أخريين تمثلان فيدرالية المنتخبين، إحداهما برئاسة بوضربة، والأخرى برئاسة النائب في المجلس الحالي، تامزالي، وأعوان الإدارة الاستعمارية.[2]

إذ مثلت هذه المشاركة كمنافسة انتخابية للحزب الاستقلالي بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه، حيث يشير توفيق المدني بخصوص هذا الموضوع: "...إن أعضاء حزب الشعب أعلنوا حربا شعواء ضد الشيوعية، وسنوا برنامجا سياسيا على غير الطريقة التي جرت عليها الأحزاب والهيئات الأخرى..." ، وعليه سارت الانتخابات البلدية بالجزائر يوم 27 جوان 1937م بمبدأ لا للفوز بالمناصب بل لاختبار شعبوية الحزب، وحينها دعا الحزب كل الجزائريين لانتخاب ممثليهم من خلال جريدة الأمة:"...انتخبوا أعضاء حزب الشعب الجزائري، لأنّه الوحيد الذي يدافع عنكم، و يسير بكم إلى التطور، ويجعلكم أمة واحدة بين صفوف الأمم المتقدمة..." ، رغم ذلك ظل تخوف أعضاء حزب الشعب الجزائري من نتيجة الانتخابات التي عبرت عنه جريدة الأمة بقولها:"...إننا دخلنا الانتخابات ونحن لا نطمع في الفوز فيها... "، وكانت الانتخابات فرصة له للتعبير عن نفسه بصفة قانونية والمطالبة بحق الجزائريين في إنشاء برلمان جزائري يدافع عن حقوقهم، والبعد من ذلك هي قضية مصيرية له لسعي نحو الاستقلال.[3]

لقد تم الاعتماد في البداية على العمال الشباب تحت شعار" البرلمان الجزائري، احترام الإسلام، الأرض إلى الفلاح، المدارس العربية " فهو يناضل من أجل التساوي في الحقوق والحريات في الجزائر

---

(1) أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص 254-255.

(2) المرجع نفسه، ص ص 254-255.

(3) انتخابات حسين لحول، ص ص 30- 31.

ضد أنصار مشروع بلوم فيوليت "لا للإدماج ولا الانفصال بل التحرر" فعلى الرغم من إخفاقه في انتخابات جوان 1937م، إلا أنه برز كقوة سياسية لا يستهان بها واستجابت الطبقات العاملة لدعوة مصالي وتعزز الحزب بزيادة المنخرطين بشكل كبير في الجزائر وفي المدن الكبرى.[1]

لذلك يمكن اعتبار الانتخابات البلدية بالعاصمة في 27 جوان 1937 م من بين أهم المحطات السياسية لحزب الشعب، فقد تحصل من خلالها الحزب على المرتبة الأخيرة بمجموع 210 صوتا من أصل 2888 في الدورة الأولى و320 صوتا من أصل 2340 في الدورة الثانية يوم 4 جويلية 1937م، رغم الخسارة التي مني بها الحزب إلا أنه اعتبرها مجرد محاولة، أين تم ترشيح مصالي الحاج في العاصمة، محمد مسطول في البليدة، الحول حسين في المدية، موساوي في تيزي وزو، مفدى زكريا في قسنطينة... إلخ وكانت النتائج لصالح حزب الشعب، مما أدى بالإدارة الاستعمارية إلى تزويرها وتعويض الفائزين الحقيقيين بممثلي الإدارة الاستعمارية.[2]

إذ نال حزبه 9% من أصوات المشاركين في الانتخابات البلدية، لكن المشكل هنا أن الحزب الشيوعي الجزائري، الذي يدعم حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا تصدى لمصالي الحاج، ودخل في حرب ضده لأنَّ مصالي الحاج يعارض سياسة تلك الجبهة، وفي هذه الفترة كان الحزب الشيوعي مدعوما من طرف الحكومة الفرنسية التي تتألف من الشيوعيين والاشتراكيين.[3]

إلا أنَّ حزب الشعب الجزائري لم يتخل عن برنامجه ولا المطالب الفورية من الإصلاح السياسي العميق المنشود، بتحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام، بل قام أعضاء الحزب بترشيح زعيمه في مدينة الجزائر، وهذا كرس جهوده للحملة الانتخابية في العاصمة، وقد صوت غالبية الناخبين على حزب الشعب الجزائري وانتخبوا مصالي)، لكن الإدارة ورغم حصول مصالي على 4060 صوتا، أعلنت فوز المرشح الإمعة (بني وي وي) زروق محي الدين مكانه فلم تكن الإدارة لتقبل بمحاورين وطنيين مواجهتها.[4]

لقد ظل حزب الشعب الجزائري مع رغبته في مهادنة العلماء والمنتخبين، مصمما على محاربة الإدماج، وهكذا وجه التعليمات التالية: محاكمة الإدارة على الاعتقال التعسفي للزعماء، إفهام الناخبين بأن أصواتهم وحدها يمكنها تحريرهم، ومحاربة الإدماج، ومن جهة أخرى عدم محاربة العلماء، وهذا

---

(1) Sid Ahmed Dendane , **Déclin Et Renouveau Algérie 1962-2007**, Editions Publibook, Paris, 2007,p 31.

(2) مراد بوغباش، المرجع السابق، ص ص 202- 203.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، المرجع السابق، ص ص 302- 303.

(4) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، المرجع السابق، ص ص 764 -765.

سيوفر تكتيكات تلائم كل منطقة، ولم يتخل حزب الشعب الجزائري عن برنامجه. فهو لم ينس المطالب الفورية إلا الإصلاح السياسي العميق المنشود، ألا وهو تحويل المندوبيات المالية لمجلس زائري منتخب عن طريق الاقتراع العام. [1]

وفي شهر جويلية من نفس السنة عاد مصالي الجزائر، ورشح من حزبه لأول مرة مندوبين عنه للانتخابات البلدية بمدينة الجزائر، غير أن السلطات الاستعمارية نصبت العراقيل في طريق نجاحهم، وزورت الانتخابات فثارت ضجة، ونظم العمال أنصار الحزب عددا من المظاهرات للاحتجاج.[2]

هذا وبلغت حدة الصراع بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري أوجها في شهر جويلية 1937م، وفي يوم 10جويلية 1937 م علم مصالي الحاج أن الحرب الشيوعي الجزائري وأحزاب الجبهة الشعبية سيشاركون في احتفالات 14 جويلية ونظموا احتفالا كبيرا لهذه المناسبة وبسرعة، قرر مصالي الحاج خلالها تنظيم مظاهرة أخرى يقودها حزبه. وفي مدة قصيرة استطاع أن يحصل على علم للجزائر من زوجته بتلمسان، وجند 3000 مناضل للمشاركة في احتفالات 14 جويلية، وبالفعل فقد انطلق الموكب الاستعراضي بصفة طبيعية. لكن المشاركون من الحزب في الموكب رفعوا علم الجزائر، وبدؤوا ينشدون نشيد: "فداء الجزائر"، وهو نشيد حزبهم، كما عملوا شعارات ولافتات كتب عليها ما يلي: "برلمان جزائري"،" احترموا الإسلام"، "الأرض للفلاحين"، "المدارس للعرب".[3]

ضف إلى ذلك فقد تصدت الإدارة الاستعمارية لحزب الشعب الجزائري بأعضاءه بالمضايقات والقمع والملاحقات لحزب الشعب بسبب نشاطه المكثف، وإثر الخطاب الذي ألقاه مصالي في اجتماع عام في شارع تيبس Thebes موضحا الهدف الأساسي للحزب وهو الاستقلال، إنجر عن ذلك قيام السلطات الفرنسية بخلق ذريعة لاعتقلتهم بتاريخ 27 أوت 1937م، بتهمة المس بأمن الدولة وإعادة منظمة منحلة كلا من: مصالي الحاج، مفدى زكريا، خليفة بن عمار، غرافة ابراهيم،[4] مسطول محمد،

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، المرجع السابق، ص712.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 87 -88.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق،ص ص 302- 303.

[4] **ابراهيم غرافة:** من رجال غرداية بميزاب، كان مثقّفاً بالعربية والفرنسية، مارس التجارة بالجزائر العاصمة في العشرينيات من عمره. وكان دكّانُه ناديا للوطنيين الثائرين على الإستعمار، ومقصداً للصحفيين الأوروبيين اليساريين، يطلعهم على مخازي المستعمر، لتنشر في صحفهم بفرنسا، وهو من المصلحين والثائرين ضدَّ الإستعمار، ومن الدعاة الكبار إلى التعليم العربي والصحافة الوطنية، والتمسُّك بالوحدة والأخوَّة الإسلامية. ولكتابته لعدَّة مناشير في التحريض

حسين الأحول، رابح موساوي، محمد بالأمين، وبذلك بقي الحزب في الجزائر بدون قيادة واقتضى الموقف تعيين مسؤول جديد وهو رزقي كحال، فعاد هذا الأخير من فرنسا وتولى تسيير شؤون الحزب، إلى أن اعتقل أيضا برفقة مجموعة من مناضلي الحزب منهم: فيلالي مبارك، الأخضر حيواني، محمد قنانش، فيلالي علي، جلول أحمد، بوجريدة عمار، علاوة بومعزة، عبد الرحيم الطاهر، عبد القادر حرقة، أحمد مزغنة، مصطفى دشوك، محمد العساكر، عبد الكريم بن عثمان، عمار بن عصمان، سي الجيلالي محمد السعيد.[1]

وعليه ارتأى حزب(**PPA**) أن يعلن التحدي من جديد بترشيح الزعماء المعتقلين للانتخابات التي ستجري في أكتوبر 1937م، وكان توزيع مرشحي الحزب في المناطق الجزائرية كما يلي: مصالي في العاصمة ، محمد مسطول في بليدة، حسين لحول في المدية ، موساوي في تيزي وزو، مفدي زكريا في قسنطينة، عبد القادر بن هرقه في قالمة، خليفة بن عمار في سكيكدة، بومدين معروف في وهران، ومصطفى بن رزوق في سيدي بلعباس. وصاحب حملة الحزب الانتخابية، حملة إعلامية، كانت جريدة الأمة لسانها الأول، ومما جاء فيها:"...الاقتراع لصالح مرشحي حزب الشعب الجزائري يعني الاقتراع ضد الظلم، ومن أجل الاتحاد، وتحرير الشعب..." يبدو أن الحزب كان ينتظر نتائج مشجعة من تجربته الانتخابية الثالثة وخاصة في العاصمة حيث دفع بثقل زعيمه كله في المعركة.[2]

بذلك يمكن القول أن حزب الشعب الجزائري قرر المشاركة في الانتخابات العمالية (أكتوبر 1937م) رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف الإمكانيات المادية وترشيح المعتقلين وكذلك الملاحقات الفرنسية للحزب، وذلك يتضح من خلال رسالة مبعوثة من فرع وهران بتاريخ 7 أكتوبر1937م من طرفأحد المناضلين في الحزب المدعو عزيزي محمد يوضح ويشير فيها قائلا:"... لقد قدمت وهران من أجل دراسة مسألة الانتخابات. استدعينا كامل قسمات المنطقة الوهرانية من أجل اجتماع فدرالي.

على فرنسا، ألقي عليه القبض ضمن أوّل مجموعة طالبت بالإستقلال، وذلك يوم 12 رجب 1356هـ / 17 سبتمر 1937م، وفي سنة 1944م قُتل بمؤامرة استعمارية. للمزيد انظر: جمعية التراث، إبراهيم بن عيسى غرّافة، القرارة،غرداية، الجزائر، متاحة على الرابط:

https://tourath.org/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89%D8%8C

تاريخ الزيارة: 06 جوان2023م الساعة:15:37

[1] محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص ص 184 -185.

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص ص 256- 257.

بلعباس (ناكن) تيموشنت (حاج قدور)، وأنا عن منطقة تلمسان كنا حاضرين، أما فيما يخص الآخرين، امتنعوا عن الحضور، ولا أدري سبب ذلك. كما صرح مندوب بلعباس أن قسمة بلعباس ستقاطع هذه الانتخابات، إذ يمثل الجدول رقم 03: حصيلة الأصوات التي نالتها الأحزاب الوطنية في انتخابات أكتوبر1937م خلال الدورين. [1]

اسم المرشـــــح	الدورة الأولى في انتخابات 17أكتوبر1937	الدورة الثانية في انتخابات17أكتوبر1937
مصالي الحاج (حزب الشعب)	2484 صوتا	3450 صوتا
شكيكن(الإدارة)	771 صوتا	---
أوزيغان(الحزب الشيوعي)	580 صوتا	---
حفيظ(الإدارة)	934 صوتا	---
زروق(الإدارة)	188 صوتا	1730 صوتا
ابن الحاج الأمين العمودي(جمعية العلماء)	965 صوتا	800 صوتا
		1535 صوتا

الجدول رقم 03 : محصلة الأصوات في انتخابات أكتوبر 1937م

حسب ما أورده محفوظ قداش ومحمد قنانش أن الحزب حدد أغراض لمباشرة الحملة الانتخابية في 7 أكتوبر 1937 م كما يلي:

- يبدأ مناضلو كل قسمة منذ هذا التاريخ في تنظيم اجتماعات في كامل بلديات المقاطعة.
- يتعين أن تجري الحملة في جميع الأيام دون توقف عندما لا يجري تجمع، يتعين البحث عن المنتخبين في عقر منازلهم، قرية قرية، وهذا من الضروري استدعاء المؤيدين الذين يمتلكون

[1] محفوظ قداش، محمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري1937-1939 (P.P.A) وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري** ، تر، أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2013، ص ص157- 158.

مركبة في الناحية من أجل وضعها تحت تصرف الحزب. (تكون تكاليف الوقود والزيت على عاتق الحزب).

- تولي صحيفتا الأمة والشهاب مهمة الدعاية الإعلامية في الانتخابات. كما عمد الحزب في حملته على مهاجمة الإدارة بخصوص الاعتقال التعسفي.
- إفهام الناخبين أن صوتهم فقط يمكن أن يحررهم. شريطة ألا تكون بدافع الضغط على الحكومة من أجل التصويت على مشروع فيوليت. محاربة الاندماج، ولكن في المقابل عدم مهاجمة جمعية العلماء، مع بدء الحملة:
- توعية الناخبين بكيفية منح أصواتهم.
- أهمية اختيار محامي جيد. في محاربة المحتالين، وتأثير المال (إفهامهم أن بإمكانهم الحصول على مال مشتري المقاعد دون أن يمنعهم ذلك من التصويت على منتخبين الحزب.
- طباعة أوراق تصويت باسم مرشحنا فقط، وتسليم واحدة لكل ناخب.[1]

لكن الإدارة أصدرت نتائج مغايرة للنتائج التي نشرتها الجرائد بعد الانتخابات مباشرة، واعتبرت الإدارة أن النتائج الرسمية للدورة الثانية هي ما يلي : محي الدين زروق : 2432 صوتا، مصالي : 1754 صوتا، الأمين العمودي : 961 صوتا، ابن الحاج : 800 صوتا. مما اضطر مجلس العمالة للاعتراف بأن مصالي نال العدد الأكبر من الأصوات، ولكن أهليته للترشيح غير قانونية بسبب الأحكام التي كانت قد صدرت بحقه في نوفمبر 1934 م وماي 1935م، وبالتالي أعلن المجلس فوز مرشح الإدارة محي الدين زروق، فأهمية هذه الانتخابات في نظر الحزب ليس في احتلال مصالي لمقعد عضو في بلدية العاصمة بقدر ما هي في نجاح التجربة الانتخابية، فقد اعتبر الحزب أنَّها نجحت، وأن فوز مصالي المرفوض إداريا، كان متوقعا، وهذا ما دفع القضاء الفرنسي في الجزائر إلى التعجيل بإصدار الأحكام على المعتقلين لمنع تكرار محاولة ترشيحهم. وقضت الأحكام الصادرة على مصالي ورفاقه في 4 نوفمبر 1937 م بسجنهم مددا تتراوح ما بين سنة وسنتين.[2]

إذ لم تخيب انتخابات العاصمة وضواحيها أمل الحزب، أما نتائج المناطق فلم تكن كما يشتهي فقد نال لحول في المدية 16 صوتا من أصل 4150 مقترعا. ونال موساوي في تيزي وزو 313

[1] محفوظ قداش، محمد قنانش، حزب الشعب الجزائري 1937-1939 (P.P.A) وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص ص159-160.

[2] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ج1، ص258.

صوتا من أصل 8000 ، ومعروف في وهران 285 صوتا (اعتبر هذا الرقم مشجعا لأنه لم يكن يتجاوز عدد الحزبيين هناك 15 مناضلا). ونال مسطول في البليدة 985 صوتا من أصل 4438.[1]

وبمناسبة الانتخابات المحلية الجزئية المدينة الجزائر نوفمبر 1938م دعم حزب الشعب الجزائري مرشحي قائمة الاتحاد الاقتصادي الخاصة بفرحات عباس وأحمد بومنجل، وضمن لها النجاح رغم حملات ألجي ريبلبليكان، ولا ليست سوسيال، لصالح حدو وبوقرط فقد أصبحت هيئة الناخبين متأثرة بالدعاية الوطنية.[2]

وكانت الانتخابات المحلية لأفريل 1939م آخر معركة انتخابية تجرى قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد واجه حزب الشعب الجزائري كل التيارات مثل: اتحادية المنتخبين وشبيبته المؤتمر والشيوعيين والمستقلين والإداريين، فرشح أمام جميع مرشحيهم وهو عامل بسيط يشتغل سائق طرام، واسمه دوار محمد، وقد ساند كل من عباس وين جلول وبوقردانة والعمودي، خصوم الحزب الشعب الجزائري، ولم تكن الحملة الانتخابية تجري بين الرجال بل بين البرامج والأفكار: الاستقلال أم الإلحاق، أمة جزائرية أم الاندماج وقد فاز دوار في الدور الثاني، بحصوله على أغلبية الأصوات. وقد كانت الحملة الانتخابية جد وعرة، والمواجهة عنيفة بين قادة حزب الشعب الجزائري وقادة شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري. [3]

ورغم ذلك صرحت معظم الجرائد بأن الجماهير قد منحت أصواتها لحزب الشعب الجزائري لأنه إذا كان يمكن في 1938م تقديم شهرة مصالي لتفسير فوز حزب الشعب الجزائري، فقد أظهر شعب الجزائر بانتخابه سنة 1939م دوار محمد ، لكن الإدارة لم تكن لتقبل بجلوس وطني من المجلس العام. فتم الطعن وانتخاب دوار من قبل مجلس المحافظة الذي أعلن فوز الإمعة (بني وي وي) زروق محي الدين[4] مكانه، وتأكد حزب الشعب بأنه كان من المستحيل إسماع صوت الوطنيين بطريقة القانونية، وهكذا تم في فيفري 1939م إلصاق مناشير في مدينة الجزائر جاء فيها:"...من أجل صد مطامع الدول الشمولية، أن تطبيق الحريات الديمقراطية يفرض نفسه..." [5]

---

[1] أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص257.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1919-1939، المرجع السابق، ص ص 764- 765.

[3] المرجع نفسه، ص ص765- 766.

[4] هو شخص مدعوم من قبل السلطات الفرنسية في الانتخابات، لم يتم التوصل لأي معلومات حول هذه الشخصية وغيرها، ممن شاركوا في فترات الانتخابات الحاصلة خلال الفترة.

[5] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1919-1939، المرجع السابق، ص ص765- 766.

2.3. الصحافة الجزائرية ومطلب الحريات الأساسية 1919- 1945م:

1.2.3. مطالب الصحافة الاصلاحية:

لقد باكرت الصحافة الوطنية ذات التعبير العربي إلى الظهور قبل الحرب العالمية الأولى، فكانت أول جريدة وطنية عربية اللسان، هي جريدة الحق التي ظهرت في مدينة عنابة، ثم كوكب إفريقيا، ثم توالى صدور الجرائد والمجلات الجزائرية بشكل جلي، وإذا كان هذا هو شأن الصحافة الوطنية ذات اللسان العربي في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى، فعشرات الجرائد ظهرت انطلاقا من عام 1919م منها (الإقدام، والنجاح)، ولقد أفضى تأسيس تلك الصحائف الأسبوعية والدوريات الشهرية، إلى اضطرام اختلاف في الآراء بين الوطنيين والمثقفين. فظهور الصحافة الوطنية كان بداية لعهد المقاومة الفكرية والأدبية للاستعمار الفرنسي.[1]

أنشأت جمعية العلماء جرائدها الأربعة: السنة، الشريعة، الصراط، و البصائر، فكانت لسان الإصلاح في الجزائر مع زميلاتها الأخرى لاسيما صحف الشيخ أبي اليقظان، وقد توقفت البصائر عن الصدور في سنة 1939م وعادت إلى الميدان في سنة 1944م أقوى مما كانت، وكانت لسان الجزائر الناهضة القوية المتحدة التي تخاطب المستعمر بعيون تشتعل بالنيران وهي تتحفز للوثوب عليه، وقد دامت إلى 5 أبريل 1956م فقضى عليها الاستعمار، وهناك صحف أخرى ولكننا اقتصرنا على البارزة منها: (الإسلام) للأستاذ الصادق دندان، كانت سياسية محضة تطالب بالحقوق السياسية وغايتها هو التساوي مع الفرنسيين في الحقوق، أما أن تعتني بالإصلاح الدين والاجتماعي وهو الأصل في النهضة والتقدم وكل خير حصلت عليه الجزائر فهو ما لم تفعله، ولعلها كانت تهزأ به لضعف أصحابها في الثقافة الدينية والعربية، فقد كان المصلحون يطالبون بحقوق الأمة السياسية فأعانوهم إعانة جزئية في النضال منها (الدفاع) للأستاذ الكبير المخلص الأمين العمودي كاتب جمعية العلماء، أسبوعية تنقض على الاستعمار وأذنابه في قوة.[2]

لقد سعت الإدارة الفرنسية إلى القضاء على كل ما يتعلق بهوية الجزائريين العربية والإسلامية من خلال التعليم ففي الجزائر العاصمة، استغل الوالي ليعيث فسادا ضد شيوخ كانوا أنفسهم معلمي الدين، بينما كان المحافظ المدني لقسنطينة يدافع عن السياسة الجديدة، كما يشهد تقريره لسنة 1858م

---

[1] عبد الملك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830-1962) رصد لصور المقاومة في النثر الفني، ج1، المرجع السابق، ص57.

[2] محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة** ،ج2، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص ص 17 -18.

والذي يذكر بتقارير بروسلار، فقد قسنطينة قائلين: "...إن الهدف الذي ينبغي للإدارة أن تنزع نحوه دوما هو اقتلاع ألف المسلمين من الجهل، وتلقينهم معرفة لغتنا التي يستطيعون بواسطتها الإطلاع على آدابنا، وعلى أعرافنا وعلى مؤسساتنا ولتحقيق هذه التطورات، ينبغي أن نسعى إلى تقليص عدد المدارس الحرة والعربية المحضة و إلى تخفيف نفوذها، وإقناع العائلات بأنهم يتلقون فيها تعليما وهميا، أما أن نزيلها جذريا فإجراء أحمق فلابد أن تختفي من تلقاء نفسها، بفقدان المسلمين الثقة بها وبسخطهم عليها..."[1]

أ. **المنتقد:**

كما أسس بن باديس منذ 1925م صحيفة " المنتقد" التي كان عنوانها وحده عبارة عن برنامج كامل، عالم كانت تهيمن عليه الزوايا والطرق الصوفية، وتحاول منع رياح التجديد من الدخول إليه بواسطة تجسيم شعارها آنذاك " اعتقد ولا تنتقد"، فأراد ابن باديس أن يقول من خلال اختيار هذا العنوان أن خلاصنا الحقيقي هو في القضاء على هذا الشعار، وفي انتهاج النقد لكل ما هو قائم. وعمد ابن باديس لتصعيد نشاطه من منبر الجريدة، بالتبشير بالإصلاح الديني والاجتماعي على نطاق واسع بعد تأسيس جمعية العلماء، بالاحتكاك بالأحزاب والأوساط السياسية المختلفة، داعيا للاتحاد، وقد تفطن ابن باديس لأهمية العمل الصحفي وشروط نجاحه، فقد ليوفر أقصى ما يمكن من شروط النجاح لجريدته بواسطة تأمين مطبعة، تكون ملكا له، ونجاحه في إنشاء المطبعة الجزائرية الإسلامية بقسنطينة عام 1929م التي كانت تقوم بمختلف أنواع الطباعة فعلى الرغم من الدائرة الإصلاحية الدينية التي كان يصدر ضمنها المنتقد، فان الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والسياسية من الحياة الجزائرية، ما لبث أن ظهر وتأكد، التي تكشف عن فكر ابن باديس السياسي. [2]

ب. **البصائر :**

كانت تصدر في الجزائر بين سنوات 1936 - 1939م، وقد عادت للظهور عام 1947م وتوقفت نهائيا عام 1956م وهي الصحيفة الرسمية لجمعية العلماء المسلمين، وقد حلت الصحيفة محل الصحف عديدة كانت السلطات الفرنسية قد أوقفتها منها السنة، الصراط 1933- 1934م، [3]

---

[1] آيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880**، تر:محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص214.

[2] محمد الميلي، **ابن باديس وعروبة الجزائر، منشورات وزارة الثقافة العربية**، الجزائر،2006، ص ص12- 13.

[3] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954- 1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص38.

واستمرت صحيفة البصائر الناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بدون أن تتعرض لأي أذى من طرف الإدارة الاستعمارية وينتهي هذا الطور سنة 1943م مع تقديم البيان الجزائري إلى الحلفاء المتواجدين فوق التراب الجزائري أثناء الحرب العالمية للصحافة الأهلية، بأن تقوم بنشاطها بصفة عادية لسببين أولا وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا وتشجيعها لسياسة الإدماج، كما استمرت تطالب بذلك بعض الصحف الأهلية مثل صوت الضعفاء ذلك لبروز الحركة الوطنية الاستقلالية بصفة قوية بين المهاجرين الجزائريين في فرنسا بصورة أكثر حرية مما عليه في قطر الجزائر.[1]

حاربت جريدة البصائر سياسة التجنيس وانتقدت بشدة مؤيديه، فالتجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، ولهذا وقفت جريدة البصائر ضد التجنيس، وقد كتبت البصائر مقالا تحت عنوان" المشكل الأعظم الجنس الجنسية والتجنس" جاء فيه:"... إن الجنس والجنسية والتجسس ثلاثة ألفاظ مختلفة في المعين اتحدت في الأصل فالأول تكفينا معرفة معناه اللغوي البسيط الواضح، ومن نسي فليراجع القواميس، أما الجنسية فهي كلمة اصطلاحية، لم يعرفها اللسان العربي، ولم يألف استعمالها الناطقون به، إلا منذ وضعها القانون الدولي العام الذي يقتضي انتساب كل فرد إلى وطنه..."، وقد كتب رئيس تحرير البصائر الأولى الطيب العقبي افتتاحية تحت عنوان التجنس و المتجنسين جاء فيه قوله:"...التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا، حرام والإقدام عليه تعمير جائز بأي وجه من الوجوه "، وكتب الشيخ العربي التبسي، رئيس لجنة الإفتاء لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين افتتاحية في البصائر تحت عنوان " التجنس كفر وارتداد. " [2]

---

[1] زهير إحدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص 37- 38.

[2] صادق بلحاج، الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي1919-1939، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، إشراف الشيخ بوشيخي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص ص 101- 102.

2.2.3 مطالب الصحافة الاستقلالية:

استمرت جريدة الأمة في الصدور في فرنسا، وكانت تعطي كل الأخبار الخاصة بتحرك الحزب ونشاطه في الجزائر وخاصة فروع حزب الشعب الجزائري في فرنسا، فإرسال الجريدة إلى الجزائر يطرح مشاكل كبرى لأن الإدارة الاستعمارية كانت تصادر دائما الطرود المرسلة من باريس، وقد نظم حزب الشعب الجزائري طريقه سرية للتوزيع، حيث كانت رزمة الجرائد يحملها مناضل إلى مدينة ليون ومن هناك تنتقل من فرد إلى آخر إلى مارسيليا وهناك يقوم البحارة بنقلها من ميناء مرسيليا إلى الجزائر، حيث يتم تسليمها إلى مناضلين بالجزائر العاصمة وكان المناضلون، الذين يعملون على الحدود السويسرية يفوضون أحدهم للمجيء لأخذ الطرود الخاصة بالتوزيع الخارجي. حيث كانت النسخة الواحدة يتداولها عدة قراء لقراءتها. وفي جوان 1938م، وبينما كان قادة حزب الشعب الجزائري في السجن أشارت تقارير الشرطة إلى أن 300 نسخة قد بيعت في تلمسان على سبيل المثال و 50 أخرى صودرت عند الشادلي منصور في مدينة غليزان، و48 وزعها عبد الوهاب أمحمد في مستغانم.[1]

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، المرجع السابق، ص 759.

الفصل الثالث:

الأحزاب الجزائرية والانتخابات في ظل السياسة الجديدة 1945م-1947م

المبحث الأول: تأطير التشكيلة الحزبية الجزائرية لاستئناف النضال السياسي

المبحث الثاني: سير المحطات الانتخابية في الجزائر لسنة **1946م**

المبحث الثالث: الأحزاب الوطنية ومحطات انتخابات **1947**م

ساهمت المجازر المرتكبة في حق الجزائريين 8ماي1945م، في تأكد قادة الأحزاب الوطنية بإستحالة تراجع الاستبداد الفرنسي، ونتيجة لذلك ومن أجل تلميع الصورة القاتمة التي خلفتها فرنسا نتيجة المجازر، حاولت فرنسا العودة من جديد لسياسة الإصلاحات تصحيحا منها للوضع، وخشية فقدانها السيطرة على مملتلكاتها في وراء البحر، فانتهزت فرصة تواجد القادة السياسية للأحزاب وأصدرت قانون 05 أوت1945م الذي فسح المجال للانتخابات مع تعيين الفئة المنتخبة فيها، وألحقته بقانون العفو العام على المعتقلين في مارس1946م، والذي بموجبه تم استئناف الأحزاب الوطنية لنضالها السياسي من جديد وخوضها في محطات جديدة من النضال السياسي، وهي انتخابات 1945م-1947م، وخلالها تم بروز مجموعة من البرامج الحزبية، واقتراح شخصيات ظهرت على الساحة الوطنية تحت الاشراف الفرنسي.

المبحث الأول: التشكيلة الحزبية الجزائرية بعد 1945م

1. مواقف الأحزاب الوطنية من انتخابات سنة 1945م:

1.1. مرسوم 17 أوت 1945م:

شددت فرنسا الخناق على زعماء الحركة الوطنية إذ نفي مصالي الحاج إلى برازافيل واعتقل عباس ، عندما كان يلقي التحية على المحافظ العام شاتينيو،[1] وهذا المؤشر يدل على تعمد فرنسا على ارتكاب المجازر كمناورة لتأجيل الانتخابات البلدية بإضاغة فرصة الفوز على هذا التجمع الوطني الواسع، ومن الحقائق التي يذكرها فرحات عباس، ذلك أن والي قسنطينة " كاربونال ليستراد " **Carbonnel Lestrade**" الذي صرح للدكتور سعدان في أفريل " أن اضطرابات ستحدث وشيكا وسيترتب عليها حل حزب كبير" والمقصود به بطبيعة الحال أحباب البيان والحرية، كما بدوره يخبر الإقطاعي غابريل أبو **Abbo** رئيس فدرالية رؤساء البلديات من جهته بحدوث اضطرابات تجبر الجنرال ديغول على إلغاء أمر 7 مارس 1944م.[2]

بذلك دخلت الحركة الوطنية مرحلة حاسمة من نضالها بعد الصفعة الدامية، التي وقعت سنة 1945م،[3] والتي رسخت في قلوب الجزائريين جرحا لا يندمل، وحطمت آمالهم المعلقة على وعود فرنسا والحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأكبر صدمة أصابت وجدان الشعب الجزائري هي تصدع الحركة الوطنية الجزائرية التي ظهرت قوية ومتينة ممثلة في حركة أحباب البيان والحرية، ولهذا وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة جديدة تختلف عن السابقة، وعليهم أن يواجهوا الأوضاع الجديدة، ذلك أن الدول الكبرى انتهت إلى ضرورة تأسيس منظمة أممية، وقد أكد مؤتمر سان فرانسيسكو على ظهور هيئة الأمم المتحدة.[4]

يضيف يحي بوعزيز تفسيرا لأحداث 8 ماي وأسبابها:"...لم يكن لفرحات عباس وأنصاره داخل حركة أحباب البيان والحرية أي دور في أحداث 8 ماي 1945م، وليست لهم أي صلة بها. لأن فرحات عباس والدكتور سعدان كانا في صباح ذلك اليوم على الساعة العاشرة والنصف في قاعة الانتظار بالولاية العامة في الجزائر العاصمة ينتظران الإذن لمقابلة الوالي العام إيف شاتينيو لتهنئته

---

[1] جاك دوشمان، **تاريخ جبهة التحرير الوطني**، تر، موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر ، 2013، ص60.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 123- 124.

[3] Benjamin stora, **Histoire de l'Algérie Contemporaine 1830-1988**, Casba Editions, Alger, 2004, p411.

[4] قداردة شايب،" تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954"، **مجلة العلوم الإنسانية**, جامعة منتوري قسنطينة، ديسمبر 2018، مج 1، ع 03، ص146 .

بانتصار فرنسا والحلفاء في الحرب، وعندما وصلت أخبار الحرب أُعتقلا وأقتيدا إلى السجن و المعتقل، ولم يطلق سراح عباس إلا يوم 16 مارس 1946م بعد أن صوت المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون العفو العام..." [1]

حول الموضوع يشير أيضا الدكتور محمد بلعباس:"...لم يرتح المعمرون الأوربيون بالجزائر للنشاط السياسي الذي قام به الزعماء خاصة أحباب البيان والحرية في ظل وجود قوات الحلفاء بالجزائر,وعندما رحلت هذه القوات إلى أوروبا بدأ هؤلاء يسعون لإيجاد الأسباب والمبررات للانتقام من الجزائريين وتحطيم مساعيهم السلمية..."[2]

يمكن القول أن مجازر 8 ماي 1945 م جسدت مرحلة تحول هامة في التاريخ السياسي و الإداري للجزائر، وظل اعتقاد الأحزاب الوطنية قائما على أن فرنسا ستغير موقفها من القضية الجزائرية وتسمح للمسلمين الجزائريين، بنيل نوع من المساواة والعدالة الاجتماعية، لتكون المرحلة الموالية بمثابة ترقب واختبار لنية الفرنسيين ،مع الرغبة الملحة للتخلص من هيمنة المستوطنين الأوربيين في الجزائر.[3]

لقد شعرت فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة في مستعمراتها الإفريقية بسبب انعدام حقوقهم الطبيعية، فقررت تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى اتحاد فرنسي قصد زيادة بسط نفوذها وسلطتها السياسية والإدارية عليها،[4] ففرنسا رغم تغنيها في شعاراتها بأنها حاملة لواء السلام الدولي، إلا أنها ظهرت كسفاح دامي بارتكابها الجرائم الوحشية في حق الشعب الأعزل، وكتبرير ولتغليط للحقائق تكونت لجنة برلمانية للبحث في هذه الأزمة الناجمة ولكنها تلقت أوامر صارمة من أعلى بأن تتخلى عن هذه المهمة حتى لا تفضح فيها كبار المسؤولين الفرنسيين، وفي

---

[1] يحي بوعزيز, **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص101.

[2] الغرض هو إعادة الاعتبار للجيش الفرنسي ورفع من معنوياته بعد الهزيمة، التي مني بها أمام النازية وتخويف الشعوب المستعمرة الخاضعة لها من جهة أخرى ووجدوا مساندة من الدوائر الاستعمارية المسؤولة التي قامت بتأجيل إجراء الانتخابات البلدية. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص60 .

[3] عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 -1962** ، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص ص113 -114.

[4] يحي جلال، **السياسة الفرنسية في الجزائر(من 1830 إلى 1960)**، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص ص305، 308.

جويلية 1945م أجريت الإدارة الفرنسية انتخابات قاطعها حزب الشعب وأنصار البيان فكانت مقاطعة الشعب لها نجاحا سياسيا رائجا للحركة الوطنية الجزائرية.[1]

رغم تنكر الدستور الفرنسي لميثاق هيئة الأمم، الذي جرم الاستعمار وأكد على: مبدأي تقرير المصير ومنح الأقطار المستعمرة الحكم الذاتي والسير بها نحو التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[2]

عمدت السلطات الفرنسية إلى تضليل الرأي العام وإسكات للمعارضة، في الوقت الذي تزامن مع وجود معظم قادة الحركة الوطنية في السجون و المعتقلات في مقدمتهم فرحات عباس ومصالي الحاج؛ بأن أصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت عام 1945م قانونا، تظاهرت من خلاله بمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين،[3] مع أنهم لم يصبحوا مواطنين بعد (إذ لم يطبق قانون المواطنة إلا في 7 ماي 1946م)، وكان على هذه الهيئة الانتخابية الجديدة لغير المواطنين أو ضمن الهيئة الانتخابية الثانية.[4]

2.1 انتخابات المجلس التأسيسي الأول 21 أكتوبر 1945م:

شرعت الأحزاب في التموقع من جديد في الساحة السياسية في الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فكان تاريخ استئناف هذا المد الديمقراطي مناسبة الانتخابات التشريعية في المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر 1945م،[5] استطاع الناخبون الجزائريون ولأول مرة خلالها إرسال ممثلين عنهم إلى باريس، إلا أنه لم يساهم فيها إلا الشيوعيون والاشتراكيون والمستقلون الإداريون،

---

(1) عبد الله شريط ، محمد الميلي، **الجزائر في مرآة التاريخ**، مكتبة البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1965، ص225.

(2) عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات و مواثيق**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2005 ، ص113.

(3) قداردة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، المرجع السابق، ص146.

(4) ينص القانون رقم **(le loi n° 46-940)** الصادر بتاريخ: 7 أيار/ماي 1946م على اعتبار جميع المستعمرات الفرنسية أقاليم لما وراء البحار (بما فيها الجزائر) بصفة رعايا تابعين لفرنسا، وستضبط وحدد نص القانونلمرحلة قادمة سيشرع فيها قوانين وقرارات لتحدد الظروف التي سيمارسون بموجبها حقوقهم كمواطنين"، ومع ذلك لايلاحظ وجود أي مساواة في الانشغلات الانتخابية، حيث لا تزال هناك غرفتان الغرفة الأولى تضم مواطنين من الحالة المدنية الفرنسية من الدرجة الأولى، أما الغرفة الثانية فتضم مجموعة من السكان من الدرجة الثانية. للمزيد ينظر:
Éric de Mari , **Éric Savarese Dir ,La Fabrique Coloniale Du Citoyen Algérie**, Nouvelle-Calédonie, Éditions Kharthala, Paris, 2019,p05.

(5) بوشيخي الشيخ، **الحركة الوطنية والثورة والجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص ص204، 208.

بمشاريع ادماجية مع مطلب بقاء قانون المسلم الخاص وإلغاء الحكومة العامة وإدارة مماثلة لإدارة فرنسا، [1] حينها دعا حزب أحباب البيان والحرية المنحل إلى الامتناع عن المشاركة، وهكذا استغل أنصار فيدرالية المنتخبين، الاشتراكيون والشيوعيون الفراغ، الذي خلفه الوطنيون لتقديم مرشحيهم للانتخاب، وإلاّ أنَّ مشروع الإدماج الذي طرحه بن جلول فشل في تحقيق الأغلبية، لما كان قائما على المطالبة بالمواطنة في إطار القانون لجميع المسلمين، إلغاء الحكومة العامة، وإدارات للمقاطعات والبلديات بصيغة مشابهة لما في فرنسا، وعليه لم يتم تبني هذا المشروع، كونه يدعو لهيئة انتخابية موحدة وتمثيل جزائري مساو لـ1/5 التمثيل الفرنسي. [2]

يمكن القول أنَّ انتخابات أكتوبر 1945م، التي أجريت عقب الحرب الكونية بين فرنسا والجزائر، كتجسيد لما جاء في إصلاحات عام 1944م، لأول مرة في هذه الانتخابات التي جرت للجمعية التأسيسية لوضع الدستور الفرنسي، وأدت النداءات التي وجهها الوطنيون إلى الامتناع عن الاقتراع في دوائر"انتخابات الدرجتين" بنسبة **50%** في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة و**35%** في وهران، وأحرز اتحاد المنتخبين المسلمين الذي يتزعمه الدكتور بن جلول **7** مقاعد من مجموع **13** مقعدا مخصصة لدوائر "انتخاب الدرجتين"، إلاّ أنَّ الجمعية التأسيسية رفضت الاقتراحات الاندماجية، التي قدمها بن جلول وتركزت دراستها لموضوع الجزائر في قضية العفو العام عن جميع أولئك الذين اشتركوا في حوادث عام 1945 م.[3]

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص ص359 - 360.

[2] محفوظ قداش,، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص999.

[3] جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص82.

2. قانون 16مارس1946م للعفو العام:

غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية واقع الساحة الدولية، وتعالت أصوات حملة الأفكار الديموقراطية من مناصري الحرية وحقوق الشعوب التي اضطهدتها النازية باعتبارها أكبر حركة عنصرية استعمارية، ولاسيما لما سبقتها ظهور مواثيق دولية منها الميثاق الأطلسي في صيف 1941م، والتي دعمت موجات التحرر في العالم، كما أتاح مؤتمر سان فرانسيسكو نشوء منظمة الأمم المتحدة،وعودة المجندين إلى أوطانهم، غير أن أخطر محطة تاريخية عرفتها الجزائر تزامنت مع حدوث مجازر الثامن ماي **1945**م رسخت بها أحد أوجه الاستعمار الاستدمارية بعيدا عن الشعارات والدعاية المغرية في فترة الحرب.[1]

نظرا لما خلفته فرنسا في نفوس الجزائريين من أعمالها الإجرامية لجأت كعادتها لمحاولة تهدئة نفوس الجزائريين الثائرة وإغلاق أفواه الرأي العام العالمي بتظاهرها بدراسة ملفات المساجين السياسيين الذين اعتقلوا عقب مجازر **8** ماي1945م، تمهيدا لإصدار قانون للعفو عن المعتقلين ليغطي على عاداتها الدامية تجاه الشعوب المستعمرة. [2]

في الوقت الذي كانت الأحزاب الوطنية ممنوعة من النشاط السياسي ظل الحزب الشيوعي الجزائري أكبر الداعين للإسراع بالقانون، وهيمنت فكرة العفو السياسي عليه، وبرمج نشاطه على نهج المشاركة في انتخابات المجالس البلدية والعامة المزعوم انعقادها في**21** أكتوبر **1945**م، حيث صرح عمار أوزقان لصحيفة لمانتيي:"...حان الوقت لوجوب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين المسلمين..."، وتلك هي المهمة الموكلة للنواب الشيوعيين من الناخبين الجزائريين، ولذلك السبيل أسست لجنة ترأسها روجي روزو، وشنت الصحف الشيوعية خصوصا ليزني(لسان حال الحزب) منذ شهر نوفمبر **1945**م حملة صادرة عن عمار أوزقان، استنكرت فيها موقف نواب بني وي وي وبن جلول في باريس، الذين طالبوا رئيس الحكومة بإجراء صلح، وبعد مضي أسابيع على إنشاء اللجنة الأولى

---

[1] عبد المجيد بوجلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2007-2008، ص29.

[2] قريري سليمان، المرجع السابق، ص122.

لمبادرة العفو بمدينة الجزائر، تم إرسال الوفود إلى الحاكم العام ومختلف السلطات، لإتمام إجراءات إقرار القانون.[1]

بذلك أثمرت الجهود المبذولة باستصدار القانون المسمى قانون العفو العام في 16مارس 1946م، ولكنه لم ينفذ كاملا أين بقي مصالي الحاج وآخرون من مناضلي حزب الشعب الجزائري في السجن، وقد اعتبرت بعض التشكيلات السياسية الجزائرية صدوره نصرا كبيرا، خاصة التيارات المعتدلة مثل: الحزب الشيوعي الذي رأى بأن سياسته المرنة كانت السبيل في وجوده، وجعل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لمحو الصورة القاتمة التي ظهر بها سنة 1945م سالفة الذكر.[2]

إذ تصدرت صحيفة الحرية الناطقة باسم الحزب بتاريخ 21 مارس1946 م افتتاحية بعنوان "نصر مزدوج 300 مسلم مطلقي السراح من بينهم فرحات عباس"، وأكدت الصحيفة أن الشيوعيين كانوا هم صانعو القرار، لكن النصر للديمقراطيين جميعا، وبكل ثقة أكدوا أنه سيكون عاملا جديدا يدعم الاتحاد المثمر بين جميع سكان الجزائر، أوروبيين كانوا أو مسلمين ليكونوا معا لمستقبل أفضل، هذا ونظم لذلك حفلا استقبل فيه 130 من المساجين السياسيين مطلقي السراح.[3] وتطبيقا لنص قرار مارس 1946م تم الإقرار باستئناف النشاط السياسي في الجزائر من جديد، وقد نظمت الأحزاب الجزائرية المنحلة إبان فترة الحرب أوضاعهم من جديد لاستكمال المشوار السياسي بتشكيل حزب جديد.[4]

وعاد نشاط الحركة الوطنية من جديد وتشكل حزبان جديدان في التسمية، الأول هو (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) برئاسة فرحات عباس والثاني هو (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، أو كما يرد في أغلب الكتابات بحركة انتصار الحريات الديموقراطية برئاسة مصالي الحاج، واستمرت بقية الأحزاب والتيارات الأخرى على حالها، منها الحزب الشيوعي الجزائري بزعامة عمار أوزقان، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وقائدها البشير الابراهيمي، فهذه الفترة من

---

[1] عبد السلام عكاش، "القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945م وقانون العفو مارس 1946م (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية)"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر2015، مج9،ع 4، ص ص340-341.

[2] قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 122- 123.

[3] المرجع نفسه، ص ص 122- 123.

[4] أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1980**، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص728.

التنكيلات مثلت عقبات في مسار الأحزاب السياسية الجزائرية، التي عادت إلى الظهور من جديد مستفيدة من دروس الماضي متخذة لنفسها أسماء جديدة ومتوخية الحذر من أجل السماح لها بممارسة نشاطها الشرعي.[1]

إنَّ الإدارة الاستعمارية حاولت من خلال هذا الإجراء الظهور بمظهر جديد يمتص الغضب ويخفف عنها الضغوطات الداخلية والدولية.[2]وبعد أن حلت الجمعية يوم 14 ماي 1945م رسميا، برزت المتناقضات للعيان وهنا وقع الطلاق بين مناضل حزب الشعب الذين يدعون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية إلى ضرورة استعمال العنف لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة وبين بقية أعضاء حزب فرحات عباس الذين يفضلون الأساليب السلمية أن هذا التباين في الرأي بين الأشقاء قد أفاد السلطات الاستعمارية التي راحت تعمل على جرالأحزاب الوطنية على جميع المستويات.[3]

لقد كان الانتخاب هو المنحنى الذي، رست عليه السياسة الفرنسية في الساحة الجزائرية لكسب رضى الشعب بالسياسة التي يهواها وقد تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بارتكازها على مجموعة من الشبان الذين يقومون أيدوا مبدأ خذ وطالب، فالاعتقاد السائد أن بالانتخاب يتوصل كل شعب إلى إظهار عزمه على سيره نحو البرامج المرافقة لمبادئه ومواقفه. فالشعب الجزائري المحروم من حقوقه الطبيعية، أجبر على التأهب للانتخاب في فترة قريبة لا تكاد تمحي ما خلفته مجازر 8 ماي من زجر وتنكيل والقبض على ألوف الجزائريين، فقد تم تناسي كل هذا وقاموا بالارتماء في زوبعة الانتخابات التي أقرتها الحكومة الفرنسية في الجزائر. [4]

---

[1] قدادرة شايب، المرجع السابق، ص147.

[2] عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص29.

[3] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ط**1**، ص ص 26 -27.

[4] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج**1**، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص180.

3. التشكيلة الحزبية الوطنية بعد صدور القانون:

1.3 حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وتوجهه السياسي:

1.1.3. مرجعية تأسيسه:

أصبحت الخطوة الموالية لملء الفراغ في الساحة الجزائرية هي مزاولة النضال السياسي بذلك وجه فرحات عباس بعد إطلاق صراحه نداء إلى الشباب الجزائري؛ الفرنسيين والمسلمين داخل وطن جزائري ديموقراطي من أجل مصالحة جزائرية ديمقراطية.[1]

جاء النداء في شكل منشور دعائي حمل عنوان"التصدي للجريمة الاستعمارية وتعسف الإدارة " تحدث فرحات عباس في هذا النداء عن براءته مما وقع في شهر ماي 1945م، وقدم لمحة عن حياته السياسية التي يقول حولها إنه خصصها لتجسيد روح التعاون الفرنسي الإسلامي، ثم أكد على عدم التمييز بين المسلمين واليهود والمسيحيين، لأن عقيدته السياسية تقتضي ذلك وأكد صدق نواياه في العمل وإخلاصه للمبادئ والمثل العليا للديموقراطية، لكنه استنكر سياسة الإدارة الاستعمارية بتآمرها مع الرجعية والإمبريالية التي حالت دون تحقيق مسعى الجزائريين، متخذة من حوادث ماي 1945م وسيلة لتوسيع الهوة بين المجموعتين الإسلامية والفرنسية وذريعة للقضاء على حزب أحباب البيان، كما رسخ قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة داخليا في إطار الاتحاد الفرنسي، وبرر ذلك في ليل الاستعمار قائلا:"...رأينا أنه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا، أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيث تركناه... "، وعاد فرحات عباس يحمل مشروعا جديدا يتمحور حول تعايش الأغلبية مع الأقليتين الأوروبية واليهودية، في ظل جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في الإطار الاستقلال الذاتي.[2]

يبدو أن فترة الاعتقال فرحات عباس التي تلت المجازر، قد مثلت الصفعة الموجهة لذهنية فرحات عباس لاسيما عند اتهام حركته بأنها المديرة للأحداث، وهذا ما يجعله يخوض في فكرة كتابة وصيته السياسية في فترة مكوثه بالسجن كتعبير عن استقالته من العمل السياسي بعد قرابة ربع قرن من النضال، والهدف منها هو تبرئة ذمته، وكذلك إخلاء مسؤولية حركة أحباب البيان والحرية من تحمل ما جرى في ماي 1945م، فالوصية السياسية عبارة عن تأملات في السياسة والأخلاق ومن النقاط التي تضمنتها أيضا: ضرورة نبذ العنف لأنه حسب رأيه جريمة ضد الشعب، وقد أثبت فشله، وأوصى الفلاحين بأن يرفضوا من يدعوهم إلى السير في هذا الطريق، كذلك نبذ التعصب الديني

---

[1] جاك دوشمان، المرجع السابق، ص61.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص140.

والروح القبلية الضيقة، وضرورة التعايش بين كل الأديان، والأعراف في ظل الجمهورية القائمة على الحرية والديمقراطية، فالملاحظ أن فرحات عباس توقف كثيرا عند مأساة الفلاحين ورأى في وضعتهم المتردية المشكل الرئيسي الذي تعاني منه البلاد.[1]

أضاف أيضا المنشور بأن الحلول الصحيحة لا ترتكز على القوة ولا على الخضوع الديني والتملق، فالهدف هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية مع احترام مبدأ القوميات، وهذا يملي واجب بناء البلاد على أسس صحيحة وتاريخية يتم تجسيد الديموقراطية العالمية الحرة، لذلك جعل شعار حزبه لا للاندماج، لا سيد جديد، لا انفصال، إذ مثل هذا الشعار التغير الملحوظ في ذهنية فرحات عباس.[2]

لقد تغيرت شخصية فرحات عباس بعد تعرضه للسجن من قبل الإدارة الاستعمارية، وذلك بزيادة اضطلاعه على وضعية الجزائريين ومدى تجاهل فرنسا لآراء ومطالب المسلمين، حتى جماعة النخبة المتفرنسة التي ساهمت هي بحد ذاتها في تكوينها لم تنل القدر المنتظر من فرنسا، فقد برز إحباطه في الأسلوب الذي طرح فيه أفكاره في المذكرات أو الطرح الذي أطلق عليه تسمية وصيتي السياسية، التي عبر من خلالها عن موقفه ليبرز كرجل سياسي محنك، له بعد نظر في تحليل الأوضاع.وكمثقف في الإفصاح عن مبادئه ومرجعياته الثقافية والفكرية، التي تتبنى الإيمان بالقدرة الفكرية للوصول إلى مطالب الجزائريين المصاغة في نص بيان فيفري 1943م وبرنامج حركة أحباب البيان، لكنه بالمقابل بدا مرهقا تعبا أنهكته الممارسة السياسية.وبمجرد خروجه من السجن راجع طروحاته السياسية، وعدل من ايديولوجيته للمضي في مطالبه للبحث عن المساواة مع نده وغريمه الفرنسي، إلا أنه خالف ما جاء في وصيته بعدم اعتزال الساحة، وبرز ذلك فيما بعد قائلا:"... رأينا من واجبنا ونظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفاح وأن تستأنف النضال..." [3]

لقد تجسيدا لقرار المجلس التأسيسي الفرنسي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين،والذين كان من بينهم فرحات عباس ورفاقه،[4] وقاموا خلال المرحلة الموالية بتأسيس حزب أطلق عليه الاتحاد

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص139 - 140.

[2] دويدة نفيسة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927 - 1955، المرجع السابق، ص ص52-53.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص141.

[4] أسامة صاحب منعم، إيناس حمزة مهدي، "نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954 (دراسة تاريخية)"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، جامعة بابل، بغداد، 2016، مج6، ع4، ص203.

الديمقراطي للبيان الجزائري **UDMA** يوم 16 أفريل 1946م تحت شعار"نعم للاستقلال، نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية"، وضم ثلة من المثقفين الجزائريين. [1]

كما كان لهذا الحزب تنظيم يتكون من أصحاب المهن الحرة والفئات ميسورة الحال من الجزائريين المتشبعين بالثقافة الفرنسية، راودتهم راودهم طموح الارتقاء إلى المناصب الإدارية والسياسية مثل الفرنسيين، [2] هذا ناهيك عن اعتماد عباس على طبقة مثقفة مكونة من الأعيان والمحامون أمثال: أحمد بومنجل، قدور ساطور، وأطباء من بينهم: سعدان، بن جلول، أحمد فرنسيس، ومدرسون أمثال:حميد بن سالم وغيرهم،[3] معلناً بذلك انفصاله عن حركة (أحباب البيان والحرية) رافضاً الاستمرار بالعمل مع بعض عناصر حزب الشعب، وما يلاحظ أن حزبه الجديد قد فتح أبوابه للجزائريين والأوربيين،[4] وكان لهذا الحزب تنظيم يتكون من أصحاب المهن الحرة والفئة الميسورة من الجزائريين المشبعين بالثقافة الفرنسية راودهم طموح الارتقاء إلى المناصب الإدارية والسياسية مثل الفرنسيين. [5]

هذا ناهيك على اعتماد عباس على طبقة مثقفة مكونة من الأعيان والمحامون أمثال أحمد بومنجل، قدور ساطور، وأطباء أمثال الدكتور سعدان الدكتور، الدكتور بن جلول والدكتور أحمد فرنسيس"، ومدرسون أمثال حميد بن سالم وغيرهم من خلال مواقف فرحات عباس السابقة الداعية إلى الارتباط بفرنسا والتعهد بعدم الانفصال عنها. [6]

إذ قدم الحزب قانونه الأساسي في النصف الثاني من شهر أفريل قصد الاعتماد، ليكون كتشكيلة مشابهة لحركة أحباب البيان والحرية فيما يتعلق بالبرنامج والعمل ويختلف عنه في التنظيم، أما عن أهداف الحرب الجديد فيدور فلكه حول فكرة الاتحاد مع فرنسا في إطار فيدرالي تسوده الديموقراطية،[7] إذ يوضح فرحات عباس أنه من الضروري الاستمرار قانونيا في النضال من أجل

---

[1] فضيلة علاوي، موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة 1946- 1956، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف مسعودة مرابط يحياوي, قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص40.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص26.

[3] محمد شبوب، المرجع السابق ص ص266-267.

[4] أسامة صاحب منعم، إيناس حمزة مهدي، المرجع السابق، ص203.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص26.

[6] محمد شبوب، المرجع السابق، ص ص266-267.

[7] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص142.

إجبار النظام، على الرضوخ للمطالب الجزائرية على لسان قادة الأحزاب السياسية، ودعا لعدم ترك الطريق فسيحا أمام الاحتيال الرسمي، بالتصدي لخصومه من جماعة بني وي وي وعملاء الإدارة الفرنسية، والاكتساء بالشرعية التي غيبت وأستبدت عام 1945م، حينبدأ المستوطنون في القلق بشأن عدم الاستقرار الذي يهدد امتيازاتهم.[1]

ثم ضبط برنامج حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بشكل لا يختلف كثيرا عن حركة أحباب البيان والحرية وأصدروا "جريدة الجمهورية الجزائرية"للتعبير عن توجهاتهم وأهداف حزبهم، وكان لتغيير اسم جريدة "المساواة"إلى "الجمهورية "دلالة خاصة تدلعلى تحوير آراء واتجاهات عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة، وذلك يتضح من خلال المقال الذي نشره عباس في جريدة (المعركة) في ج2 بتاريخ 26جوان 1946م والموسوم بعنوان:" النواب المسلمون يطالبون بتأسيس دولة جزائرية،" وأكد من خلاله على ضرورة إقامة هذه الدولة، وإعطاء اللغة الوطنية حقها وإرجاع الاعتبار العملي للدين الإسلامي ومباركة نشاط جمعية العلماء المسلمين في هذا الميدان.[2]

كما تهيكل حزب الاتحاد على شكل أقسام في المدن والقرى واتحاديات في المحافظات، أما برنامج حزب الاتحاد فيرتكز أساسا على مطالب البيان(Manifeste) سنة 1943م، فالبند الأساسي فيه هو التركيز على مطلب قبول مبدأ تقرير المصير للوصول إلى دستور خاص بالجزائر، يحضره مجلس وطني منتخب من طرف كل الجزائريين في إطار الاقتراع العام تجمعهم كلمة واحدة وهي تأسيس جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا على شكل فيدرالي[3]معلناً بذلك انفصاله عن حركة(أحباب البيان والحرية) رافضاً الاستمرار بالعمل مع بعض عناصر حزب الشعب الجزائري وما يلاحظ أن حزبه الجديد قد فتح أبوابه للجزائريين والأوربيين على حد سواء. [4]

إلاَّ أنَّه ورغم المجهودات التي قام بها كثير من المناضلين، وذلك حسب شهادة ابن العقون أحد مساجين أحداث ماي 1945م من أجل رأب الصدع وإيجاد صيغة للتفاهم باستثناء الحساسيات الشخصية، إلا أن ذلك لم يجد نفعا أمام تباين المواقف، ووضوح الاتجاهات بعد هدوء العاصفة، ومحاولة الوصول إلى منصة التمثيل البرلماني من قبل مجموعة من الشخصيات، التي رأت في

---

(1) Ferhat Abbas,**Autopsie D'une Guerre L'aurore**, Éditions Garnier Frères, Paris, 1980, p16.

(2) محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص80.

(3) بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص18.

(4) أسامة صاحب منعم، إيناس حمزة مهدي، المرجع السابق، ص203.

المشاركة السياسية طريقة لتحقيق أهداف لا يمكن الوصول إليها بالابتعاد والمقاطعة،[1] والإعلان عن عودة فرحات عباس إلى الحياة السياسية. [2]

في ذلك أشار السيد محفوظ قداش أن تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إنما جاء نتيجة تخطيط الإدارة الاستعمارية، التي أعدت عشية العفو الشامل عملية واسعة لتقسيم حركة أحباب البيان والحرية إلى كتلتين متعارضتين، الأمر الذي جعل حزب الشعب الجزائري يكلف فرقة خاصة يرأسها السيد حسين عسلة من أجل خرق مصالح الولاية العامة والتصدي لمناورة الإدارة الفرنسية، غير أن هذه الفرقة لم تتمكن من تغيير وجهة نظر عباس ورفاقه، فقد رسخ عباس قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة استقلالا داخليا في إطار الاتحاد الفرنسي. وبمجرد خروجه من السجن راح يكثف الاتصالات بالإطارات القريبة منه سياسيا يطرح أمامهم أفكاره الجديدة، ويسترشدهم من أجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية إنشاء حزب جديد ووضع برنامجه السياسي الذي يجب أن يكون قادرا على تعبئة جزء كبير من الطاقات الحية في أوساط المجموعتين الفرنسية والإسلامية على حد سواء، ولكي يعطي لنشاطه إطارا قانونيا.[3]

2.1.3 التوجهات السياسية للحزب:

استكمل عباس مساره السياسي على نهج مماثل لحزب أحباب البيان والحرية فيما يتعلق بالبرنامج والعمل، واختلف عنه في تنظيمه، وبدت أهداف الحزب الجديد في تعظيمه لفكرة الاتحاد مع فرنسا في إطار فيدرالي تسوده الديمقراطية، يقوم على أساس البيان الجزائري. وقد تكونت قاعدته النضالية حسب أحد أعضائه، من المثقفين، البرجوازيين الصغار، وبعض من الموظفين بالإدارة، فازداد نفوذه تدريجيا حتى سطع كـ"حزب الثقة والإخلاص والتحرير المنشود حسب رئيسه عباس، أي أن هذا الأخير عاد إلى برنامج البيان في إطار حزب سياسي منضبط، خاص بمذهبه السياسي.[4]

إعرابا عن برنامج الحزب تم إصدار جريدة الجمهورية الجزائرية للتعبير عن أهدافهم من تشكيل حزبهم، وكان لتغيير اسم جريدة المساواة إلى الجمهورية دلالة خاصة على تغير آراء واتجاهات عباس وزملائه من أعضاء حزبه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين إلى فكرة إنشاء فيدرالية جزائرية

---

[1] قريري سليمان، المرجع السابق، ص120.

[2] علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي سيرة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحي 1889-1940م**، دار المعرفة للنشر، بيروت، 2017، ط**1**، ص79.

[3] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب، الجزائر،1999، ج1، ط1، ص105.

[4] دويدة نفيسة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927 - 1955، المرجع السابق، ص ص52-53.

مرتبطة بفرنسا، ومع ذلك فإنهم مع زعماء حزب الشعب الذين يدعون باستمرار إلى تحقيق الاستقلال التام، وأوضحوا اتجاههم وحددوه في قولهم:"...لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديموقراطيا واجتماعيا ويجهز في الميدان الصناعي والعملي وبدأت على تجديد ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحرة وغايتنا هي إنشاء دولة تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر"، رغم كل ما سلف يبدو أن أعضاء حزب الاتحاد الديموقراطي، رغم كل ما سبق ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا بعيد عن فكرة الإدماج الكاملة، التي كانوا يدعون لها قبل الحرب العالمية الثانية.[1]

إضافة لهذه الصحف فقد اعتمد هذا التيار وسيلة الوفود من أجل تبليغ مطالبهم إلى السلطات الاستعمارية في باريس، قصد إيجاد حلول لها وأصبحت أفكارهم غير بعيدة عن ما كان يدعو إليه زعماء حزب الشعب أي تحقيق الاستقلال الذاتي التام، كعضو في الاتحاد الفرنسي.[2]

لقد شكل الخوض في مجال الانتخابات والتمثيل النيابي نوعا من الهوس السياسي لدى عباس، باعتبار أنه سيساهم في نقل انشغالات ومطالب الجزائريين المسلمين للسلطة الفرنسية على كممارسة للديموقراطية، فاستغل كل مواهبه الخطابية وحنكته السياسية للقبول بطلب الجمهورية الجزائرية المرتبطة فيدراليا مع فرنسا، وأوضح عباس اعتداله في قوله:"... نحن فيدراليون ولسنا انفصاليين... "، رغم ذلك فإن جهود أعضاء حزب L'UDMA أمام غالبية النواب الفرنسيين أو الموالين للإدارة، الذين لم يبذلوا جهدا لسماعى مقترحات الحزب، وحتى تدخلات النواب المسلمين الآخرين لم تلق الاهتمام لأن الجزائر بالنسبة لهؤلاء هي الطموح الذي يؤكد زعمهم بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. [3]

ورغم ذلك فقد أصر عباس على مواصلة سياسة التواجد البرلماني ولجأ إلى فكرة تشكيل كتلة تضم نواب أقطار المستعمرات بهدف الضغط على الحكومة الفرنسية، لإعادة النظر في القانون الأساسي لكل مستعمرة على أساس إرادة شعوبها، ووسع نواب حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ميدان كفاحهم ليضموا ممثلي الشعوب الصديقة من إفريقيا وآسيا لتقويض أسس الاستعمار وتدعيم قواعد نظام جديد كفيل بضمان الحرية والمساواة، كما سلط نقده على المتخاذلين عن دعم

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص117.

[2] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص ص41-42.

[3] دويدة نفيسة، *تطور* فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927 – 1955، المرجع السابق، ص ص 59-60.

مسار الديمقراطية من الجزائريين، "... فهم جيش من السعاة والوشاة وزمرة من الأنذال نصبتهم الإدارة في مختلف المناصب زعماء على الأمة، وحكم على سياسة الاندماج بأنها نفاق ومخادعة ليس وراءها سوى إخفاء الحق بالباطل وستر الذين ينعمون من شقاء الأمة وأحزانها..." [1]

ليكون عنوان المعركة للصيدلي عباس هي الربح في مجال التمثيل البرلماني، بل أراد أن يكون منبرا آخر للجزائريين يبلغ من خلاله معاناة الجزائريين الإفلاس الإداري في ظل القوانين المجحفة والجائرة التي وضعتها فيهم الإدارة الاستعمارية، وفي هذه المرة توخى سياسة أكثر واقعية في مواجهة الإدارة الاستعمارية وكذلك النواب الفرنسيين، فالقانون الفرنسي الجديد ولأول مرة يعترف بحق المساواة بين أعضاء البرلمان من الجزائريين والفرنسيين، ولتحقيق هذه الوثبة والخروج من العزلة السياسية، صوبت الهدف نحو المنابر القانونية للولوج إلى قلب فرنسا، وبالتالي تغيير المعادلة التي طال عليها الزمن القائمة على الهيمنة والاستعمار.[2]

بذلك استخلص مصالي بأن التطرف لن يجد ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقه، فالمجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية هي أفضل وسيلة في نظره لعرض القضية الجزائرية، والدفاع عنها تماشيا مع تفكيره للخوض في المعارك الانتخابية لعام 1946م.[3]

وبعد مضي أشهر على عودة صالي إلى الساحة السياسية، استطاع أن يصبح شخصية نشطة ومنظمة، جعلته يمر بمرحلة غرور بقوته السياسية أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي،[4] بهدف إيجاد إطار تأصيل الحضارة الفرنسية وثقافتها الخاصة في الجزائر، وإضفاء الشرعية عليها، من خلال تدمير المعايير الاجتماعية والثقافية التقليدية للسكان الأصليين المتجذرة في الدين الإسلامي الذي يقوم عليه، في محاولة لاستبدالها بإطار عقلي موات للهيمنة الفرنسية مدفوعا بالوضع السياسي والمراوغة في النظام القبلي العربي الإسلامي وتحديد الحريات بالحصول على الجنسية التي حضرت على المسلمين العرب باعتبار وضعيتهم العربية الإسلامية.[5]

---

[1] دويدة نفيسة، *تطور* فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927 – 1955، المرجع السابق، ص ص 59-60.

[2] محمد الصغير عباس، المرجع السابق، ص83.

[3] محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص230.

[4] علاوي فضيلة، المرجع السابق، ص44.

[5] Camille Risler, **La Politique Culturelle De La France En Algérie**, L'Harmattan, Paris, 2004, pp19-20.

ووفقا للقانون أو التشريع الفرنسي الذي يمنح الحق للفرنسيين أن يتمتعوا بجميع وظائف الدولة، الإدارية، القضائية والعسكرية فيجوز له مثلا أن يكون رئيس جمهورية، أو رئيس حكومة، أو أن يكون وزيرا وقائدا للجيش وما إلى ذلك، أما الجزائري والمندمج، فإن القانون الفرنسي لا يتيح له أن يتمتع بأي منصب. ولا يجوز أن يترق في الجيش إلى رتبة أعلى من رئيس ولا يجوز أن يكون رئيس بلدية، أو نائبا. وفي المجالس النيابية المحلية، يمثل ثلاثة أرباع المليون من المتفرنسين ثلاثة أخماس في بعضها، وثلثان في البعض الآخر، بينما يمثل عشرة ملايين من الجزائريين العرب خمسان في بعضها، وثلث في البعض الآخر.[1]

كما ذكر فرحات عباس بالمسؤوليات الجديدة الملقاة على كاهل الجزائريين لا سيما الشباب منهم بتجديد النضال وفق البرنامج الذي صاغه من خلال حزبه، عن طريق العمل السلمي في نطاق الانضباط والشرعية أو الثورة بالقانون، فقد تضمن مشروع عباس مجموعة من المحاور التي يراها ضرورية لتشييد الجزائر على أسس واقعية وتاريخية أهمها:

1. المساواة المطلقة ويكون ذلك بواسطة القضاء على الاختلافات العرقية.
2. التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن حر متشبع بالواجب الاجتماعي.
3. العلم والتكنولوجيا اللذان لا يمكن بديونهما أن ترتقي الجزائر إلى مصاف الأمم وتجسيد ذلك دون تميز عرقي أو ديني كما ينبغي أن يعاد الاعتبار للغة العربية كلغة وطنية ورسمية.
4. إلغاء الملكية الإقطاعية، والتركيز على إصلاح زراعي واسع لفائدة الخماسين المعدمين من سكان الريف.
5. رفض أي طرح ديني لمسألة المواطنة و بعارض قيام دولة ذات طابع إسلامي و يدعو إلى دولة جزائرية بحقوق مدنية متساوية للجميع دون أي تميز في الدين و العرق.[2]

إذ يتضح برنامج فرحات عباسالجديد عند الوقوف على تصريح صحفي له مع يومية " Le Combat "لعدد 26 جوان 1946م، عندما سئل عن موقفه من الانفصال أو الاستقلال أجاب: "... إن تطورنا الحقيقي لا يتحقق إلا بإقامة برلمان جزائري مستقل لا يمثل السكان الأصليين فقط بل كل سكان الجزائر يهود وأوروبيين، ولم يكن أبدا في إقامة دولة إسلامية، سنواصل بناء دولة جزائرية بكل قوانينها المدنية تتساوى فيها الحقوق للجميع بدون تمييز عرقي أو ديني..."، ويضيف في نفس السياق

---

[1] الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص65-66.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص141-142-143.

ما يلي:"...يهتم البرلمان الجزائري بكل القضايا الوطنية والمحلية، وستكون الحكومة الجزائرية من أوروبيين و مسلمين حيث تتولى مهمة تطبيق وتنفيذ القرارات... " [1]

2.3. الحزب الشيوعي مبادئه وتوجهه السياسي:

اتخذ الحزب في مسار نشاطه شعار"من أجل جزائر حرة موحدة مع فرنسا، كما لخصته إحدى تعليماته الداخلية نافيا بذلك فكرة الاستقلال أثناء هذه الفترة، كونه رفض الانضواء سابقا في حركة أحباب البيان والحرية مشكلا تنظيما موازيا لها تحت مسمى "أحباب الديمقراطية"، معتبرا برنامج إمرية مارس 1944م المؤكدة لسياسة الإدماج، كخطوة كبرى إلى الأمام بذلك شرع الحزب في تنظيم حملة لصالح العفو، عن طريق اللجان العديدة التي أنشأها لهذا الغرض منذ صيف 1945م، المحدد بسياسة القمع محاولا التقرب من الوطنيين الجزائريين في ظل فراغ الحقل السياسي الوطني، ودعا في مؤتمره الثالث المنعقد في أواخر مارس 1946م إلى تكوين "اتحاد ديموقراطي جزائري لقطع الطريق على الرجعية والفاشية التي تبحث عن الفرقة بين الأوربيين والمسلمين، لتحطيم الشخصية الجزائرية كرهان للمستقبل، وكانت الانتخابات العامة لجوان1946م، حافة الطريق الذي أبان الوزن الحقيقي للشيوعيين على الساحة الوطنية الجزائرية. [2]

إن نسيج الأفكار الوطنية لدى الأحزاب الوطنية التفت جلها حول الإيمان بالأمة الجزائرية وكيفية تحقيق الاستقلال السياسي والقطري، وهو ما أحدث شرخ بين توجه الأحزاب بسبب اختيار الوسائل الراجحة لذلك، وفي الواقع إنً دعاة الإصلاح يعتمدون على نهج السياسة المرحلية، بينما يميل الحزب الاستقلالي إلى المسار الراديكالي المؤمن بالاستقلال التام دون أية تنازلات فهو يحارب "الفيدرالية "وأي صيغة للاستقلال غير الكامل.[3]

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص**51**.

[2] مصطفى أوعامري، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920- 1954"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، جامعة تلمسان، الجزائر، مج17، ع 29، جوان 2016، ص ص461-462.

[3] Morammed Harbi, **Les Archives De La Révolution Algérienne Rassemblées et Commentées**, Dahlab Éditions, L'Algérie, 2010, p25.

المبحث الثاني: المحطات الانتخابية في الجزائر لسنة 1946م

1. انتخابات المجلس التأسيسي الثاني 2جوان 1946م

1.1 حزب الاتحاد ومحطة انتخابات 2جوان 1946م:

عزم الحزب على المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تحدد إجراؤها بتاريخ 02 جوان 1946م الخاصة بالمجلس التأسيسي الثاني، إذ خصص فيه **13** مقعدا للجزائريين، وقوبل هذا القرار بمعارضة شديدة من أعضاء حزب الشعب الجزائري الذين اعتبروا مطالب الاتحاد الديموقراطي تراجعا وتخاذلا عن القضية الوطنية وعن مبادئ حزب أحباب البيان،هذا ورفعوا شعار "من انتخب كفر"، فالانتخابات في هذه المرحلة اعتبرت خيانة للوطن، وكان تأثير حزب الشعب واضحا، حيث امتنع عن التصويت حوالي نصف عدد الناخبين[1]وبالتالي تفاقم الخلافات مع حزب الشعب الجزائري بالامتناع عن التصويت، وقدر عدد الأصوات بـ 438946 صوتا من أصل 633349 صوتا 71% (كان عدد الناخبين المسلمين في الكلية الثانية حوالي 1200000)،[2] ويقدر محفوظ قداش النتائج كالتالي:732.426 امتناعا عن التصويت و445.174 للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. [3]

كان توزيع الأصوات حسب المقاطعات، إذ فاز في مقاطعة قسنطينة: فرحات عباس، الهادي مصطفاوي، ساطور، الحاج سعيد، وكلهم محامون إضافة إلى: باي العقون وهو ملاكي، وفاز في مقاطعة وهران: الأستاذ عبد القادر محداد، الدكتور أحمد فرنسيس، والأستاذ قاده أوثارن، وعن مقاطعة الجزائر نذكر: الدكتور سعدان ابن قداش، وقد مثل هذا النجاح حافزا لعباس ورفاقه وفرصة سانحة لمجابهة الإدماج ودعاته. [4]

باستقراء النتائج يلاحظ وجود اختلاف في إحصاء عدد الأصوات، فهناك من الكتابات من يذكر: 45800 صوتا من مجموع **63000** ألف صوتا،[5] ويوجد من قدر العدد بحوالي458000

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص143-144.

[2] Ahmed Mahsas,**Le Mouvement Révolutionnaire En Algérie De La 1er Guerre Mondiale À 1954**, El Maarifa, L'Algerie, 2007, pp 222- 223.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954، المرجع السابق، ص360.

[4] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص 42.

[5] محمد الصغير عباس، المرجع السابق، ص83.

صوتا من مجموع **633000** ناخبا،[1] في حين تحصل الاشتراكيون على 86329 صوتا والشيوعيون 53396 صوتا. [2]

إلاَّ أنَّهُ ورغم ارتفاع نسبة المقاطعة نتيجة دعوة حزب الشعب لذلك، والتي بلغت **700000**صوتا،[3] ولولا فبركة النتائج والتلاعب بالأصوات لصالح عملاء إدارة الاحتلال لحصل حزب الاتحاد على أغلبية مطلقة في الأصوات، أين رفض حزب **L'UDMA** فكرة الاتحاد مع الشيوعيين، الذين حاولوا الاقتراب من حزبه، باقتراحهم برنامجا مشتركا فيه إدانة للإدماج والاعتراف بالخصوصية الجزائرية وانتخاب جمعية جزائرية بالاقتراع العام مع المساواة بين هيئتي الناخبين.[4]

بذلك عبر فرحات عباس عن هذا الانتصار في هذه المرحلة بقوله :"... إنه انتصار مسلم أبدي..."ورغم دخول فرحات عباس قبة البرلمان ورفقائه من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، إلا أن الوضع لم يغير من نهج الاستعمار وأعوانه، ومن خلال تصريحات أكبر الغلاة الاستعماريين بورجو:"... على فرنسا أن تكون استعمارية قوية، أولا تكون..."، وراح المعمرون يطلقون عنان انتقاداتهم اللاذعة، التي لم يسلم منها حتى الفرنسيين أنفسهم فالحاكم العام "ايف شاتنيو" يوصفه "بشاتينيو بن محمد"، وشارل دي غول ينعت بديغول "زهرة الجزائر"، فقد توسعت منهجية المعمرين، وزجوا بكل قوتهم المالية والإعلامية لكسر أي محاولة قد ترفع من شأن الجزائريين، فهم كما وصفهم فرحات عباس ضعاف سياسيا ومنحطين أخلاقيا، فلم تأت المشاركة في الانتخابات في تلك المرحلة ودخول البرلمان لإسماع صوت الجزائريين بنتائج تذكر، وظلت طبقة المعمرين منغلقة الفكر تعمل على دحض كل الإصلاحات، وتحت ضغط البرجوازية الفرنسية على حكومة باريس دفعتها للتوجه وفق المنطق الاستعماري وأتباعه من جماعة بني وي وي.[5]

---

[1] إن الممارسة للانتخابات بصفة مترشح ثبت قدرة الناخب أو المواطن على استخدام صوته أثناء العملية الانتخابية، وهي قوة الاختيار للإصلاح الذي يؤثر في عملية صنع قرار الأحزاب السياسية. للمزيد ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي – إنجليزي**، (د.ب.ن)، 2005، ص24.

[2] عز الدين معزة، فرحات عباس ولحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1898– 2000، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009 –2010، ص272.

[3] عز الدين معزة، المرجع السابق، ص272.

[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830 1954، المرجع السابق، ص360.

[5] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص ص83-84.

إذ كشف نجاح الاتحاد عن هزيمة "الاندماجيين"وسقوط الحزب الشيوعي الجزائري، ويبدو أن تأجيل اتحاد الناخبين المسلمين في حزب واحد يفسر أن هؤلاء الناخبين كانوا يبحثون عن المرشحين الذين يعبرون عن تطلعاتهم على أفضل وجه.[1]

حول ذلك يذكر المجاهد محمد مشاطي:"...تم إنشاء أحزاب سياسية وبدأ نشاط العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من أجل الانتخابات البلدية لسنة 1946م يأخذ أهمية، وبدأت صراعات التأثير والمنابرات الخطابية وحتى المعارك الحقيقية. فمثلا اعتدى مناضلون مشاجرون من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري علي بوجنانة، وكان أكبرنا سنا، مثقفا ونقابيا في السكك الحديدية ووطنيا ملتزما وشجاعا، وحصل رد من جهتنا. خلال الفترات الانتخابية، حيث كنا نحاول تقوية حزبنا على حساب خصومنا، لم يكن في الإمكان تفادي المشادات..."، وأضاف أيضا:"... كنا نتسلل وسط التجمعات في القاعات أو الساحات العمومية نثير الجدل ونفسد التدخلات مستعدين للعراك دوما لأننا كنا شعبويين، ونجلب فئات من الطبقات الشعبية. في إحدى المرات تمكنا من فرحات عباس من على المنبر وإفشال اجتماع حزبه...."[2]

وتتالت التصريحات الإعلامية حول الانتخابات، وفي لقاء لصحفي مع مراسل يومية " Franc – Tireur"الباريسية، في عدد 02 جوان 1946م بمقال يحمل عنوان" - Algerie Allon ' l perdre nous"،والذي سأل فيه عن موقفه وما يعطيه تأسيس الشخصية الجزائرية، فأجاب:"... الشخصية الجزائرية في نظري ترتكز على حق المواطنة الجزائرية لكل سكان الجزائر، سواء كانوا أوروبيين أو يهود أو عرب، بدون أي تفرقة، وهو يعني ظهور عنصر المواطنة مقياس سكان الجزائر لأنه فصل في ذلك من خلال التفريق في المرجعية القانونية المميزة بين المواطنين، فاعتبر أن عمق هذه المواطنة يفصل حسب الاحتكام القانوني، حيث قال:"...إنني أرى داخل هذه المواطنة نوعين الأولى تسير بالقانون المدني والثانية تسير بالقانون الإسلامي، وهو يقصد بذلك أن السكان العرب يحتكمون في شؤونهم إلى القانون الإسلامي، أما اليهود والأوروبيين فيرجعون في عملية الاحتكام إلى القانون المدني..."، وأجاب عن السؤال المتعلق عن مدى فعالية سياسة الاندماج في ظل التحولات السياسية الراهنة بعد الحرب العالمية الثانية طرح من طرف يومية "Le Populaire" عدد 13 جوان 1946م تحت عنوان:

---

[1] Ahmed Mahsas, Le Mouvement Révolutionnaire En Algérie de la 1er Guerre mondiale à 1954 , op.cit, pp 222- 223.

[2] محمد مشاطي، **مسار مناضل**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص39.

"Ferhat Abbas nous expose le programme des Amis du Manifeste"

حيث أجاب: "...إن سياسة الاندماج موقف مشرف ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق التاريخية، والتجارب أكدت أنه لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع لأنها تتجاوز التطلعات. والجهود الفكرية لتوحيد الأمة الإسلامية، كما أضاف بشكل يوضح موقفه أكثر:"... إن للجزائر شخصيتها المستقلة وتستحق أن تعطى لها حياة مستقلة ولا يفهم من هذا أنا انفصاليون، ولكن تصورنا عن الفيديرالية واضح لا يعتريه غموض..."[1]

شكل شهر جويلية سنة 1946م منعرجا كبيرا الحزب وتم التعجيل بمطلب إحداث فوري لجمعية وحكومة جزائريتين مع روابط بكل حرية مع الشعب الفرنسي، [2] وأعاد عباس جريدته المساواة L'Egalité في شهر أوت 1946م وأصبح نائبا للمجلس التأسيسي الثاني ثم مستشار الجمهورية. [3]

2.1 مساهمة الحزب الشيوعي الجزائري في الانتخابات:

أبرزت نتائج الاقتراع في هذه الانتخابات عن العزوف الشعبي، إذ تحصل الشيوعيون على بينت هذه الانتخابات تقهقر محصلة الأصوات لدى الشيوعيين(53.396 صوتا في 1946م مقابل 135.357 في 1945م)،[4] وذلك رقم ضئيل إذا ما قورن ببقية الأحزاب خاصة التي نالها حزب فرحات عباس وعليه، كانت نتائج ذلك الاقتراع وخيمة على الحزب الشيوعي الجزائرية، لذا سعى الحزب إلى إعادة الثقة لكيانه باعتماده سبل جديدة لعلها تقربه من المجتمع الجزائري، منها أنه اعتمد على تكتيك جديد كتنقية الحزب من العناصر التي أتهمت برفع الشعارات ضد اتجاهات الحركة الوطنية وزعمائها. وفي هذا الصدد أبعد عمار أوزقان الأمين العام للحزب، وقام في ذات الوقت بضم عناصر قريبة من الجزائريين أمثال: الصادق هجريس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة وعمر أوصديق، وظهر أيضا تحت تسمية جديدة هي"أصحاب الحرية والديمقراطية."[5]

لقد أصيب أعضاء الحزب بخيبة أمل جعلت قادته يعيدون النظر في أفكارهم، وخوفا من ضياع مكانتهم سارعت اللجنة المركزية لعقد مؤتمر استثنائي بإيعاز من الحزب الشيوعي الفرنسي والذي مثله "أندري مارتي"André Marty تدارسوا فيه كافة الأوضاع، وخلصوا إلى ضرورة استدراك الوضع

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص ص48-49.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص360.

[3] علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، دار ثالة للنشر، ط2، الجزائر،2009، ص33.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص360.

[5] شبوب محمد، المرجع السابق، ص ص273-274.

بإعداد برنامج سياسي يعتمد على الدعوة إلى التحالف مع الأحزاب الوطنية، وتوجيه نداء من أجل تأسيس "جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية"تضم كافة الأحزاب الوطنية وكل الجزائريين التقدميين دون تمييز عرقي، لغوي أو ديني، والعمل معا من أجل بناء جزائر جديدة، بالقيام ببعض الإصلاحات الفورية للوصول إلى إقامة جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها، وترتبط بروابط فيدرالية مع فرنسا والشعوب الأخرى في إطار الاتحاد الفرنسي.[1]

[1] مصطفى أوعامري، المرجع السابق، ص264.

2. الانتخابات البلدية 19 أكتوبر1946م:

صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946م، والذي نص"على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا،إذ مثلت فكرة الإدماج فيه هي الصفقة الرابحة، خاصة البند 82 من الدستور الفرنسي، الذي أكد على عدم إثارة هلع المواطنين الفرنسيين بسبب اختلاف الأحوال الشخصية، التي لن تكون أبدا السبب في حرمان أي مواطن من الحقوق والحريات التي تتعلق بالجنسية الفرنسية، وزيادة على هذا فإن الدستور الجديد أبقى على مبدأ الغرفتين في الانتخابات(الدرجة الأولى والدرجة الثانية)، والتساوي في النيابة بين المسلمين والفرنسيين، وذلك يعني تحقيق مبدأ المساواة في وضعية تمثيل عشرة ملايين مسلم مقابل(**800000**) أوروبي وفق النظرة الفرنسية.[1]

رغم كل هذا خاض الاتحاد الديمقراطي غمار انتخابات مجلس الجمهورية، وفاز بأربعة مقاعد من بين سبعة وهم: الأستاذ مصطفاوي، والدكتور ابن خليل، عن عمالة قسنطينة، الدكتور سعدان، والأستاذ محداد، عن عمالة وهران، وعلى إثر ذلك ألفت اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي وفدا من السادة؛ فرحات عباس، الدكتور فرانسيس، أحمد بومنجل، وجمام، أرسلته إلى باريس ليكون بجانب نواب الحزب في مجلس الجمهورية من أجل شرح وجهة نظر الحزب في إيجاد حل للوضعية المزرية التي آلت إليها الجزائر.[2]

وصف عباس مشروع دستور الجمهورية الرابعة بالعتيق الذي يعود إلى عام 1900م، الخاص بالتمثيل النيابي، كما أنه لا يقدم ولو إشارة للهوية الجزائرية الإسلامية ويتجاهل أدنى حقوق للمسلمين وهو شبيه بمشاريع ما قبل الحرب ذات الصيغة الإدماجية، رغم أن الحكومة الفرنسية أعلنت بأنها ستحدث تغييرا يتماشى والمستجدات عن طريق الاحتفاظ بالسيادة الفرنسية مع مراعاة انشغالات شعوبها.[3]

رغم ذلك جرت انتخابات الجمعية التشريعية الفرنسية الأولى في أكتوبر **1946**م، حيث رفض أعضاء حزب الشعب سابقا المشاركة فيها، كما قاطعها حزب فرحات عباس، في حين شارك فيها ابن جلول وأنصاره، والشيوعيون والاشتراكيون، وفازت جماعة ابن جلول بـ **07** مقاعد، والاشتراكيون بـ **04** مقاعد، والشيوعيون نالوا مقعدين اثنين.[4]

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص43.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص119.

[3] نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927-1955، المرجع السابق، ص53.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص122.

لما أراد مصالي تمرير التوجه الانتخابي في أكتوبر **1946**م، وجد الدكتور دباغين أمامه في القيادة، رافضا لاختيار الزعيم وقائدا لتيار الراديكاليين المنادين بإستراتيجية الكفاح المسلح. وكان بين الرجلين كلام عنيف في اجتماعات القيادة بمناسبة المؤتمر التأسيسي لحركة انتصار الحريات في شهر فيفري 1947م، إذ تمكن مصالي من تحرير موقفه بصعوبة كبيرة في التصويت على اللائحة المتعلقة بخيار العمل الشرعي، حيث كان في التصويت 29 من المؤيدين مقابل 24 من المعارضين. وفيما يخص تعيين اللجنة المركزية رفض اقتراح قيام مصالي وحده بتعيينها وطرح اقتراح مغاير تم الأخذ به، وتمثل في قيام المشاركين انتخاب لجنة من خمسة أعضاء تتولى بدورها تعيين أعضاء اللجنة المركزية. [1]

هذا وظلت جماعة لمين دباغين صاحبة الأغلبية فيها، وهو ما سمح لها بإقصاء البعض من خصومها عند تعيين القيادة، أو المكتب السياسي للحزب وازدادت شهرته إثر انتخابه في نوفمبر 1946م نائبا في البرلمان الفرنسي عن منطقة الشرق الجزائري، فمن الواضح أن دباغين منافس قوي لمصالي بفضل مكانته والتفاف دعاة العمل المسلم حوله، فأمام هذا الوضع اضطر مصالي قبول التسوية حفاظا على وحدة الحزب بإرضاء جميع الأطراف وتكريس خيار العمل الشرعي وإنشاء التنظيم المكلف بالسهر على تجسيده، وإنشاء المنظمة الخاصة لإرضاء المطالبين بالعمل المسلح.[2]

لم يكن فرحات عباس خاسرا كل الخسارة في انتخابات 19 أكتوبر 1946م الفرنسية العامة، فإنه أنتخب (23 فيفري 1946م) لمنصب مستشار عام لمدينة سطيف، وقد اختار السعي للحصول على هذا المنصب لأنه أراد دون شك أن يبقى في الجزائر لترصد نشاط مصالي الحاج على المستوى السياسي،واستخدم رصيده في النصر الانتخابي خلال انتخابات مجلس الشيوخ الفرنسي بحصوله على**07** مقاعد المخصصة في هذا المجلس لهيئة الناخبين أي ربع المقاعد، أما بقية المقاعد الباقية فقد حصدها المرشحون الذين يساندهم المستوطنون، والذين قاموا بحملتهم تحت شعار "التعاون الفرنسي الإسلامي." [3]

---

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، (د.ط)، ص ص 86-87.

[2] المرجع نفسه، ص ص 86-87.

[3] رابح بلعيد، "حركة انتصار الحريات الديموقراطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، الجزائر، 1996، مج2، ع5، ص215.

وحدد عباس مفهومه المستحدث عن نهجه في تحرير الجزائر بتخليه بشكل لارجعة فيه عن الطريق المطروق قبل مجازر **8** ماي1945م نحو الطريق العظيم وهو "الوطن الجزائر، أي المساواة والحرية"لا للاندماج، ولا للانفصال عن فرنسا، أي الفيدرالية والاتحاد مع فرنسا.[1]

إذ مثلت سنة **1946**م نقطة انطلاق للمسار السياسي في الجزائر التي شاركت فيها أطر النضال الوطني التحرري بالدعوة للحفاظ على الأحوال الشخصية بنشاط محفز لحركة الشباب الجزائري،[2] فالنخبة الجزائرية انبثقت من مجموعة واحدة، ظهرت في عملية تشكيل الدولة الجزائرية هذه الأخيرة تحدت السلطة ونادت بالمساواة.[3]

أيضا تم استصدار قانون رقم 46-2385 المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 1946م بشأن تكوين جمعية الاتحاد الفرنسي وانتخابها المادة 2 سجل هذا القرار في الجريدة الرسمية للإقليم كلما اقتضى الأمر، ويشمل إدارات وأقاليم ما وراء البحار والدول المنتسبة إليها. ولا يمكن لجمعية الاتحاد الفرنسي أن تضم أكثر من 240 عضوا، وتنص المادة 2 منه على انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية التي تمثل العاصمة 50 عضوا من أعضاء الجمعية العامة للاتحاد الفرنسي، وينتخب أعضاء مجلس الجمهورية الذين يمثلون العاصمة 25 عضوا في جمعية الاتحاد الفرنسي، وأعضاء مجلس الجمهورية في الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية على مستوى المدن ممثلين في جمعية الاتحاد الفرنسي على قدم المساواة مع ممثلي الدول المنتسبة. ويبلغثلثهم للأعضاء المنتخبين من قبل الأعضاء الحضريين في الجمعية الوطنية وثلث الأعضاء المنتخبين من قبل الأعضاء المنتخبين من قبل أعضاء مجلس الجمهورية، الذين يمثلون إدارات وأقاليم الجمهورية الفرنسية فيما وراء البحار إلى ثلاث فئات هي: ممثل واحد من إدارات الجمهورية الفرنسية فيما وراء البحار:عمالات الجزائر، مقاطعة المارتينيك، مقاطعة غوادلوب، ومقاطعتي ريونيون وغويانا.[4]

إن الأحكام الواردة في نص الحكومة تظل قائمة تماما للاستعاضة عن المستشارين في الإطار المشترك بين الإدارات. وتنص هذه الأحكام على أن تقوم لجنة الانتخابات بدور مرشح الحزب نفسه

---

(1) Kadache Mahfoud, Djilal Sari, **L'Algérie Perennite Et Resistances (1830 - 1962)**, Office des Publications Universitaires, 2009 , P93.

(2) Malika Meddah,**Une famille de Harkis Des oliviers de Kabylie aux camps français de forestage Graveurs de Mémoire Série Récits de vie Maghreb**, L'Harmattan, Paris, p20.

(3) Ferran Izquierdo Brichs, Francis Croud, **Political Regimes in the Arab World Society and the Exercise of Power**, Routledge ,New York, 2017 ,P38.

(4)R. Marchand, **Arrête 27 Octobre 1946, Journal Officiel Fraternité Des Iles Saint-Pierre Et Miquelon. Paraissant Le 15 Et Le Dernier Jour De Chaque Mois**, Paris, N° 12, 15 Juillet 1946, PP 1713-1714-1715.

وفقا للشروط المنصوص عليها في القوانين والمراسيم التي تتعلق بالعضوية وانتخاب مجلس الجمهورية، وعلى نسبة الأصوات المباشرة في الانتخابات الداخلية التي يحصل عليها المرشح الأخير من وفيما يتعلق بإعادة انتخاب المستشارين المنتخبين على مستوى المقاطعات في انتخابات القائمة أبقينا أيضا على أحكام نص الحكومة ما لم يكن هناك مرشحون للانتخاب على قائمة الحزب المعني، وهذا القانون المحدود لا يمكن تطبيقه لتعيين المستشارين في الجزائر وإدارات وأقاليم ما وراء البحار، ولذلك تقترح المادة 08؛ أن تقرر أن يكون هناك قانون خاص لهذه الإدارات والأقاليم حسب الاقتضاء.[1]

إذ تنص المادة 6 من القانون تنتخب المجالس العامة في الجزائر ممثلي الإدارات على أساس أربع إدارات في كل مقاطعة من المقاطعات ينتخب مستشارون من الاتحاد الفرنسي من جانب المستشارين العامين للكلية الأولى واثنان من جانب المستشارين العامين للكلية الثانية. وتنتخب الجمعية الجزائرية ممثلي المنطقة الإقليمية الستة، وتضيف المادة 09: تجرى الانتخابات المنصوص عليها في المواد من 6 إلى 8 على أساس جولتين في كل مرة لا يوجد فيها سوى ممثل واحد لانتخابه. وبعد الانتهاء من هذه الانتخابات يتألف المجلس الانتخابي. وفي الجولة الثانية نستطيع أن نقول إن الأغلبية النسبية كافية، وفي حالة المساواة في التصويت يتم انتخاب أكبر مرشح.[2] (ينظر الملحقين رقم 03 و04).

وعليه يمكن القول أن فرنسا قبضت بفعل سريان مفعول قوانينها قبضة من حديد لضمان بقاء مشروعها، حين نصت في المادة 23 من القانون 27 أكتوبر 1946م سالف الذكر حينما تم تحويل المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية إلى مسؤولية سياسية محدودة، بهدف إلغاء التجريم، الذي لا يحمي مع ذلك من أي إساءة استخدام للإجراء لأغراض سياسية.[3]

---

(1) **Annales De L'assemblée Nationale Documents Parlementaires 1er Législature, Session De 1947, Imprimerie Des Journaux Officiels,** Paris, V2 ,N° 235 À 1223),1951, p210.

(2) Georges Bidault, **Loi N°46-2385 Du 27 Octobre 1946 Sur La Composition Et L'élection De L'assemblée De L'union Française, Archive De Gouvernement G1 Algérie 8CAB/177.**

(3) Hélène Simonian-Gineste, **Droit Constitutionnel De La Ve République**, Ellipses, Paris, 2020**,** p91.

3. الانتخابات التشريعية 10 نوفمبر1946م:

1.3. حزب حركة الانتصار والمشاركة في الانتخابات:

انتهزت السلطات الفرنسية فرصة نشوب الحرب العالمية الثانية، وقامت باعتقال كل زعماء الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وعلى رأسهم زعماء حزب الشعب الجزائري، الذي أصبح منذ ذلك الحين يواصل نشاطه سرا، فسياسة الزجر والتعذيب والاضطهاد الاستعماري، ساهم في بروز الوعي السياسي لدى الجماهير بالسعي لإيجاد منفذ من الاستدمار الاستعماري، والمطالبة بحق تقرير المصير، وبينما كانت السجون والمحتشدات تفيض بمثل هؤلاء الوطنيين المكافحين الواعين بمشاكل بلادهم وأوضاعها السيئة، وجد نوع من الشبان الواعي المؤمن بوطنه وبحريته وكرامة شعبه، وعازما على إلغاء مؤثرات الاحتلال الفرنسي.[1]

إذ كان من الواضح أن مصالي الحاج كان في مقدمة الفئة الشبانية الطامحة لاسترداد حرية وطنه، إذ أمضى سنين حياته رهن الملاحقات الاستعمارية والاعتقال، وتأخر الإفراج عنه إلى غاية01 أوت **1946**م، على عكس زملاءه من السياسيين المعتقلين، إذ توجه إلى فرنسا وخطا خطاه أمام الآلاف من العمال الجزائريين.[2]

لذا يقول الحاج أحمد مصالي :"...بفضل الأمير انتقلت من النقابة إلى الوطنية، فأدركتُ أنَّ الاستعمار يشكل تهديدا لكل المستعمرين ولحقوقهم..."، إذ صدر أمر جديد يقضي بمنع مصالي من دخول المدن الجزائرية، ويفرض عليه الإقامة الجبرية في بلدة بوزريعة القريبة من مدينة الجزائر[3] العاصمة في13 أكتوبر**1946**م، [4] فاقدا بذلك الصلة بما يجري داخل حزبه، واستقر في بوزريعة بأعالي الجزائر العاصمة، وراح يتعرف على الواقع من جديد، فانشغال مصالي في هذه الفترة ظل منصبا على إحداث اليقظة السياسية للجماهير وتنظيمها، بينما كان لمين دباغين فرضا نفسه على قيادة حزب الشعب الجزئري في فترة غياب مصالي الحاج، كما ظل يهتم بالتحضير العمل المسلح

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص120.

[2] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص725.

[3] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ج14، ط2، ص260.

[4] جيلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية عمالة وهران1950- 1954**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط**1**، 2011، ص12.

للدخول في اختبار القوة مع الاستعمار.[1] كما تنقل مصالي في القرى الصغيرة وألقى خطبه الحماسية مشيرا في بلاد القبائل:"...ولقد جاء الفرنسيون بالدم ولا يخرجون إلا بالدم..."، وتنقل في الأصنام والبليدة و مليانة كتب عنه في تقرير والي قسنطينة يتبون بوصف مصالي على أنه رجل اليوم رغم طول سجنه. [2] لقد كانت عودة مصالي سنة 1946م ذات مغزى، إذ عاد للساحة السياسية وفي جعبته برنامجا سياسيا طموحا كان ينوي تطبيقه ميدانيا، وتصادقت عودته مع تنظيم الانتخابات التشريعية، لذلك اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب برئاسته في شهر أكتوبر من سنة 1946م، للنظر في قضية المشاركة في هذه الانتخابات أو عدمها،[3] ودعم حزبه بهيئة إدارية جديدة تشكلت من: أحمد مزغنة، حسين الأحول، لمين دباغين، ومقري حسين.[4]

إذ أدرك مصالي مدى تعلق الجماهير الجزائرية ببرنامج الحزب الذي أصبح يواجه أولوية طارئة وهي تحديد أسلوب عمله ونضاله هل يظل في السرية، أم الشرعية بالمفهوم الاستعماري الفرنسي العلنية، [5] هنالك برز رأيان متباينان تماما، رأي دعي إلى المشاركة وتبناه مصالي وأتباعه وبرر موقفه باعتبار أن الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي، ومن ثم فهي ضرورية للتعريف بحزبه والتأكيد على برنامجه، أما الرأي الآخر فقد تبناه السيد حسين لحول، والذي دعى إلى مقاطعتها، فقد توصل هذا الأخير وأنصاره إلى أن المشاركة في الانتخابات والإعداد لها ليس بالأمر الهين، وسيأخذ من الحزب وقتا يلهيه عن التفرغ للإعداد للعمل المسلح، الذي هو الغاية من نشاط الحزب، كما ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الدخول في العمل السياسي الاستعماري قد يؤثر على المنتخبين تدريجيا ويأخذ بالحزب للهاوية، كما أنه سيفتت كل المجهود، الذي قام به قادة الحزب للحفاظ عليه من قبضة السلطات.[6]

لقد حددت حركة **MTLD** الوجهة الأولى لها، بالمشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في **10** نوفمبر 1946م، وهذا بعد عزله لزميله في الدرب عيماش عمار، وبالتالي وضع حد لمبدأ مقاطعة الانتخابات، التي أحدثت انشقاقات داخل الحزب، إذ أن الكثير من إطارات الحزب اصطدموا

---

[1] حميد عبد القادر، **الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة**، دار المعرفة، الجزائر ،**2011**، ص ص84-85.

[2] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص 725.

[3] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ط2، ص362.

[4] محمود شاكر، المرجع السابق، ص260.

[5] جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص11.

[6] عمار هلال، المرجع السابق، ص362.

بالتشدد الكاريزماتي للحاج أحمد مصالي، ومن جهة أخرى فإن الشباب الذين تعبوا وسئموا من اللعبة السياسية غير الفعالة، كانوا مؤيدين أكثر للعمل المسلح في هذه الفترة، أي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن مصالي كثف اتصالاته وعلاقاته مع عدة شخصيات ولاسيما مع شكيب أرسلان، الذي ساعده على تنمية تطلعاته السياسية في تلك الفترة. [1]

أيضا يبدو أن مصالي حاج قد التقى بالوفود العربية في باريس في الأمم المتحدة، وأنه اتبع نصيحتهم بإظهار بعض التعاون السياسة الفرنسية من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، ورأى محمد بوضياف أن مصالي حاج يعلن مشاركة الحزب في الانتخابات المقبلة، مدعيا أن الحزب سيفوز وبالتالي سيحقق قاعدة شعبية والمزيد من الأصدقاء في الدوائر الليبرالية الفرنسية، ويشير محمد بوضياف إلى أن هذا الموقف المرن يرجع إلى الطلاقة العربية، من أجل تحريك الحركة الوطنية نحو الاتجاه المعتدل.[2]

2.3. البرنامج السياسي والمسار الانتخابي للحزب:

يبدو أن برنامج الحزب يرتكز على مطلب أساسي وهو؛ التأكيد على مبدأ تقرير المصير في الجزائر، للوصول إلى دستور بالجزائر يحضره مجلس وطني منتخب من طرف كل الجزائريين في إطار اقتراع عام، والميل إلى تأسيس جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا على شكل فيدرالي.[3]

إذ جسد بقاعدته النضالية بأن البعد الشعبي، بإشراك مختلف الشرائح الشعبية الكادحة من؛ عمال، فلاحين، حرفيين، معلمين، تجار صغار، رافعا بذلك مطلب الاستقلال التام للجزائر ولكل بلدان المغرب العربي، مع ضرورة إقامة وحدة مغربية بين بلدان وشعوب شمال إفريقيا، بذلك قرر المشاركة في مجازفة الانتخابات، لا كغاية وإنما كوسيلة للتغلغل في أعماق الجماهير الشعبية لإيصال أهدافه ومطالبه إليها، وتوسيع قاعدة أنصاره وأتباعه، هذا مع تجنيد المزيد من المناضلين المؤمنين بفكرة التخلص من السيطرة الاستيطانية للمستوطنين والفرنسيين،[4] إلا أنَّ القرار لم يحظ بموافقة جميع القوى

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص12.

[2] Zoubir Seif El-Islam, **Complot sur scene la longue marche de mohamed Boudiaf et les circonstances de son assassinat**, Communication Publicité Groupe De Presse Edition,Paris, 1992, pp 21-22.

[3] بوعلام حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2102، ص**111**.

[4] يحي بوعزيز، **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص16.

في التيار، حيث رفضه دعاة العمل السري والمؤيدين للكفاح المسلح بحجة عدم قبول الإنضواء تحت القوانين الفرنسية.[1]

بذلك قرر مصالي المشاركة في المنافسة الانتخابية، وسعى إلى تقديم هذه المساهمة كوسيلة للاتصال بالجماهير دون أن تتضمن ترك الخط الثوري الحزب، وهو المحور الذي توسع فيه بإسهاب أثناء حملته الانتخابية، فقد كان هذا الانتقال عواقب حاسمة على مواقف الحزب، كما حرص المناضلون إلى تغيير ذهنيتهم وطرق عملهم، فتجشم عليهم الخروج من السرية للقيام بأعمال مشروعة، وتنظيم اجتماعات سياسية لمواجهة مترشحي الأحزاب الأخرى.[2]

إن الأرجح أن الاستقبالات الشعبية التي لاقاها مصالي الحاج بعد خروجه من السجن، هي المحفز الأساسي لمضيه في تالسير نحو فكرة الترشح للانتخابات، الأمر الذي جعله يعتقد أن حزبه هو الأقوى وأنه ليس في حاجة إلى الاتحاد مع أيه قوة سياسية أخرى، إذ يروي ذلك في كتابه "تشريح حرب "بقوله:"... عندما طلب رئيس المجلس الفرنسي جورج بيدو **Georges Bidault** "من الحاكم العام شاتينيو**Chatigneau** أن يقطع الطريق أمامي، وعدم العودة إلى المجلس الوطني أجابه هذا الأخير، هناك شخص واحد بإمكانه هزمه إنه مصالي..."، بذلك قرر حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الامتناع عن المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي لا لسبب إيديولوجي، ولكن كما ذكر فرحات عباس إلى عاملين؛ أولها أن مصالي الحاج طلب منه الانسحاب من المنافسة تجنبا لتقسيم القوى الوطنية، والصراع بين قوتين سياستين هدفهما الأساسي، هو تحرير الشعب الجزائري بعد أن أبدى مصالي الحاج رغبته في خوض هذه التجربة، فقد تلقى إثر عودته من منفاه ضمانات من وزارة الداخلية والولاية العامة باعتماد القوائم الانتخابية لحزبه.[3]

إذ فضل مصالي أن يرشح حزبه دون أن يتحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بعدما وافق عباس على منح فرصة تقدم مصالي للمشاركة في الانتخابات، بأن يفسح الفرصة لمترشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهذا اتضح من خلال تصريح لفرحات وجاء فيه:"...أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري امتنع عن تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر1946م لتمكين مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه، إن مصالي قد حصل على ضمانات

---

[1] شريط الأمين، المرجع السابق ، ص58.

[2] محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1992 – 1919 يليه حوار مع السيد عيسى بوضياف**، دار الخليل القاسمي للطباعة والنشر، الجزائر،2011، ط2، ص18.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص147-148.

وزارة الداخلية والحكومة العامة في الجزائر بأن القوائم الانتخابية التي يقدمها حزب الشعب ستعتمد، وبناءا على ذلك ترشح للانتخابات، وطلب مني الانسحاب من المنافسة تفاديا لانشقاق القوى الوطنية، كما أكد أنه بإمكانه الحصول على استقلال الجزائر..." [1]

في نفس السياق يذكر السيد عبد الرحمان كيوان أحد الأعضاء البارزين في حزب حركة **MTLD**:"... أن حركة انتصار الحريات الديموقراطية منذ إنشائها، في نوفمبر 1946م، قدمت مرشحين للانتخابات التشريعية من أجل الحصول على الوسائل لإدانة الاستعمار، وكشف الجرائم التي ارتكبها النظام الاستعماري في الجزائر أمام المجتمع الدولي، من أعلى منصة في البرلمان الفرنسي..."[2]

إذ بدت موافقة فرحات عباس على مطلب مصالي الحاج، كموقف يدل على حكمة هذا الأخير وعدم رغبته في حدوث مصادمة بينه وبين حزب رفع قضية الاستقلال عالميا، وأثناء الحملة الانتخابية توجه فرحات عباس داعيا أعضاء حزبه؛ للتصويت على حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية، لكن الإدارة الاستعمارية أرادت زرع البلبلة، وتشتيت المتابعين لموضوع الانتخابات، حول ذلك يقول والي قسنطينة:"... إن فرحات عباس أحرقته أحباب البيان والحرية، فخاف أن يشارك في الانتخابات النيابية..."، بينما رد فرحات عباس قائلا:"... أحجم حزب البيان عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر 1946م،[3] للمجلس التشريعي الأول ليمكن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه ..." [4]

---

[1] شبوب محمد، المرجع السابق، ص281.

[2] Abderrahmane Kiouane, **Moments du Mouvement National Textes et Positions**, Dahlab Editions, L'Algerie, 2009, p93.

[3] شارك في هذه الانتخابات مستشاري البلديات كاملة الصلاحيات، ورؤساء الجماعة في البلديات المختلطة، بينما امتنع حزب (ح. إ ح. د)عن المشاركة، واكتفى بالتمثيل في البرلمان الفرنسي، حيث تحصل على 385 صوتا من مجموع 750 صوتا في الهيئة الانتخابية الثانية، إذ علق فرحات عباس على ذلك بقوله:"... إن الناخبين الكبار كانوا من نزعة معتدلة، يصوتون على الوطنيين وهذا أوضح برهان على مدى الوطنية التي بلغها الشعب الجزائري...". للمزيد ينظر: عز الدين معزة، المرجع السابق، ص279.

[4] المرجع نفسه، ص276.

بذلك كانت المشاركة في الانتخابات هي نهج الحزب إلى الحياة السياسية، حينها اقترح مصالي الحاج لحزبه تسمية "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1] كغطاء شرعي يسمح له بعقد الاجتماعات ويخوّل له حق الترشح لمختلف المجالس.[2]

بما أنَّ الانتخابات ستكون المواجهة الجديدة للأحزاب الجزائرية مع الإدارة الفرنسية في هذه المرحلة ، فقد سمحت هذه الأخيرة(الإدارة الفرنسية)، بالمنافسة بين الحزبين، على أمل أن يدخلا في صراع وتناحر بينهما، فيزيد ذلك من فجوة الخلاف بينهما، ولتبقى هي الطرف الحيادي المتفرج بعيدة عن كل المطالب الرامية لتحقيق الإصلاح، والاستقلال التام، لأنَّ سلطات الاحتلال تدرك استحالة تلبيتها لتطلعات الجزائريين على لسان الأحزاب، وأنه لا جدوى من خوض هذه الأحزاب في الانتخابات تحت برنامج يضمن لهم حرية وحقوق مكتسبة، وإنما تريد كسب الوقت والتريث بمسايرة الأوضاع.[3]

إذ يشير فرحات عباس قائلا:"...عاد حزب الـ **PPA** المحظور إلى الظهور من جديد في محاولة منه لكسب الشرعية، ليكون لحزب **MTLD** نفس دور الألغام خلال الانتخابات...". [4]

لقد قدم مصالي عدة قوائم من مرشحي حزبه بأسماء مختلفة وعناوين متباينة، ولم تقبل إلا قائمة حركة الانتصار، إذ مثلت صدمة بالنسبة إلى المناضلين، الذين لم يستصيغوا المشاركة في الانتخابات، ولم يرتاحوا للارتجال في اختيار المرشحين،[5] وتم إيداع قوائم المرشحين للانتخابات في 20 أكتوبر1946م في العمالات الثلاث، فعن حزب الشعب الجزائر كانت حركة انتصار الحريات الديموقراطية، رغم تصريحه في الفترة الماضية بعدم المشاركة والمنافسة الانتخابية، وكان من المتوقع والمؤكد أن الأيام التالية ستبرز التميز بنشاط انتخابي مكثف، ضمن الكلية الانتخابية الثانية الخاصة بالمسلمين غير المتجنسين، إذ برز في عمالة الجزائر: أحمد مزغنة، محمد خيضر،محمد طالب، عمار

---

(1) إن الحزب عبارة عن امتداد لنضال نجم شمال إفريقيا(1926-1937م) وحزب الشعب الجزائري وكلاهما وقع حله ومنعه من طرف السلطات الفرنسية، فقد استطاعت حركة انتصار الحريات الديموقراطية أن تجسم الرغبة الملحة في الاستقلال التي التزمت بها أولا الهجرة الجزائرية في فرنسا ثم البرجوازية الصغيرة في المدن الكبرى، ومن بعدها البروليتاريا الرثة في المدن والعامة في الأرياف وبذلك فإن هذه المنظمة هي الحركة الشباب الذي لا يتردد في استعمال القوة إذا لزم الأمر. للمزيد ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص15.

(2) شبوب محمد، المرجع السابق، ص280.

(3) يجي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص121-122.

(4) Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre L'aurore,** Éditions Garnier Frères, Paris, p18.

(5) محمد قنانش، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2005، ص**75**.

خليل، عبد الرحمان حفيظ. وعن عمالة وهران وجد: محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم، جمال دردور، أما في قسنطينة: أحمد بودة وعبد الرحمان بن حبيلس.[1]

لقد حاول أن يرشح شخصيات بارزة من حزبه للانتخابات التشريعية وأطلق شعارا على قائمة المترشحين من حزبه وهي "قائمة تحرير الشعب الجزائري"، لكن الإدارة الفرنسية قامت بشطب أسماء حزبه من القائمة، وذلك بدعوى أن هناك أحكاما صدرت ضدهم لأسباب سياسية، إلا أن هناك مجموعة صغيرة من المترشحين تم قبولهم من طرق لإدارة الفرنسية، وذلك رغم الأحكام الصادرة ضدهم في الماضي.[2]

أيضا ألغي مرشحي قسمي وهران وسطيف أي نصف الدوائر الانتخابية.[3] هذا وتم رفض المرشحين البارزين مثل: مصالي الحاج عن الجزائر العاصمة مما أثر على نتائج الانتخابات بالإضافة إلى عمليات التنكيل والتزوير.[4]

تمكن الحزب من نيل5 مقاعد في البرلمان الفرنسي من بين 13 مخصصة المسلمين، وحصل على تلك المقاعد كل من: أحمد مزغنة محمد خيضر، الدكتور محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم، والدكتور جمال دردور، فوجود مثل هؤلاء المناضلين في البرلمان الفرنسي سمح للحركة الوطنية بأن تعترف بموافقتها الوطنية وبمطالبتها بالاستقلال، [5] أي حصل على نسبة 18% من أصوات الناخبين المشاركين في الانتخابات، والمشكل هنا أنه وقع انقسام آخر في حزب مصالي الحاج فهناك من دافع عن فكرة مشاركة النواب الخمسة في جلسات البرلمان الفرنسي والدفاع عن القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي، وهكذا بقي النواب الخمسة في حيرة وهم: محمد خيضر، جمال دردور، لمين دباغين، مسعود بوقادوم، وأحمد مزغنة، وفي النهاية استقر الرأي على مشاركة نواب الحزب في البرلمان الفرنسي، غير أن الأمور تعقدت بعد ذلك بقليل، فالمعارضون لمبدأ المشاركة في الانتخابات بدأوا

---

(1) **Décret Tractations Électorales Élections 10 Novembre 1946 2Eme Collège, Situation Politique A.US T.A.N (Période du 20 Au 26 Octobre 1946),** Alger, Le 26 Octobre 1946.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص312.

(3) عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات و مواثيق، المرجع السابق، ص114.

(4) جمال برجي، مومن العمري، حزب الاستقلال المغربي وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية 1944-1951 م دراسة مقارنة، **مجلة أنثروبولوجيا الأديان**، جامعة قسنطينة، مج14، ع 2، أفريل 2018، ص207.

(5) *بوعلام بن حمودة*، المصدر السابق، ص141.

يقومون بحملة في داخل الحرب من أجل رفض دفع الإشتراكات، وعدم السماح لقادة الحرب أن يعرفوا أمواله. كما قرروا إنشاء لجنة خاصة لمتابعة ما يجري في داخل الحزب.[1]

مثل نجاح الحملة الانتخابية اكتساحا للانتخابات، إذ حصل على أحد عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر مقعدا لدوائر "انتخابات الدرجتين"مع 71% من مجموع الأصوات و مثلت هذه الانتخابات قمة قوة الحزب في الجزائر،[2] فانتصاره قد برز للعيان، ولو لم ترور الانتخابات ورفض العديد من مرشحيه لحصل على أغلبية مطلقة في المقاعد،[3] رغم القمع والغش من طرف السلطات الاستعمارية. [4]

إنَّ مصالي الحاج يقر بالمواطنة للفرد الجزائري على أساس جنسيته الجزائرية، فهي التي تضمن احترام لغته، دينه حقوقه السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تقوده إلى الانعتاق، ويرى أيضا بأنه ليس من المعقول تمثيل ثمانية ملايين جزائري وإبعادهم عن تدبير وتسيير شؤون وطنهم من أقلية ضئيلة جدا تمتلك كل الإمكانيات والسلطات بيدها، فإنَّه كان دوما يطالب بديموقراطية جميع المجالس الجزائرية المختلفة، بتحويل المجلس المالي إلى برلمان جزائري ينتخب بالتصويت العام، "وخلال الندوة الوطنية، التي عقدها إطارات حزب الشعب تم طرح قضية دخول الحزب في المعركة الانتخابية المنظمة من السلطات الاستعمارية من عدمها، والتي أثارت نقاشا طويلا وحادا بين مؤيد للمساهمة في الحياة الانتخابية الفرنسية بزعامة مصالي الحاج ومعارض لها بقيادة حسين لحول.[5]

لذا يمكن القول حول الموضوع أنه من الطبيعي قيام الإدارة الاستعمارية بعرقلة مرشحي حركة انتصار الحريات، لأنَّ الحاكم العام الليبرالي ايف شاتينيو سلم في النهاية بانتخاب خمسة منهم.[6] ويذكر الدكتور محمد قنان حول الحدث:"... نستنتج من القراءة التاريخية المقتضبة، لمسيرة هذا التيار، أنه قد تطور في بعض محطاته، من خلال تجديد صيغ الطرح، لكنه لم يجدد الطرح نفسه، أي لم يعمق الفكر، بما ينسجم وشروط تغيير الواقع ومن ثم، فقد أدى دور المحرض والمنافس السياسي

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص312.

[2] جوان غيليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر، خيري حماد، منشورات دار الطليعة، بيروت،1961، ط**1**، ص ص83-84.

[3] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص 725.

[4] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954، المرجع السابق، ص361.

[5] رابح لونيسي، بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، المرجع السابق، ص162.

[6] صالح بالحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى، المرجع السابق، ص39.

لاتجاهات أخرى، لعبت أدوارا مختلفة، تتعمق وتتسطح بحسب رؤيتها للواقع من منظور الإصلاح أو من منظور التغيير..." [1] هذا وسعت كل هذه المنظمات إلى تغيير الواقع الاستعماري. [2]

إنّ ما يستحقّ الذكر أنّه وبعد المجازفة؛ التي خاضها حزب الشعب بخصوص الانتخابات التشريعية، وما اتسمت به من إبهام حول نهج الإدارة الاستعمارية، كان على الحزب أن يعقد اجتماعا تقييميا للتجربة التي خاضها ويسطر خطة عمل، وفعلا تم عقد اجتماع سري لأعضاء حزب الشعب الجزائري، تحت التسمية الجديدة: حركة انتصار الحريات الديموقراطية **MTLD**، يومي 15 / 16 فيفري 1947م في مصنع مشروبات غازية ببلكور (بلوزداد حاليا)، طرحت خلاله عدة قضايا على وجه الخصوص تحديد نشاط الحزب ومساره السياسي، وكانت نسبة التصويت فيه 24 صوتا معارضا، من 55 صوتا، بينما تحصل مصالي وأتباعه على 29 صوتا مؤيدا لمبدأ المشاركة في الانتخابات.[3]

إذ أقرت اللجنة المركزية للحزب وبالإجماع على فكرة المشاركة في الانتخابات، تماشيا مع رغبة إطارات وقادة الحزب إلى الدخول إلى مرحلة الشرعية، وتحقيقا للانفتاح نحو الطبقة المثقفة وذوي المهن الحرة، ومن هذا المنطلق الجديد شكلت الحملات الانتخابية فرصة لقياس شعبية الحزب بعد غياب، ومعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الكبرى المتمثل في استقلال وسيادة وطنية كاملة.[4]

وعليه يذكر محفوظ قداش قائلا:"... قرر حزب الشعب الجزائري أن يترشح وحده للانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946م رغم محاولات الاتحاد المفتوحة من طرف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي، وكان حزب الشعب الجزائري يريد أن يرشح فكرة الأمة الجزائرية ودفع القوائم الوطنية تحت راية الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ورفضت الإدارة ترشيحات مصالي وبعض مناضلين آخرين. فرغم القمع والغش من طرف السلطات الاستعمارية، تحصلت الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية على 5 مقاعد والشيوعيون على مقعدين والباقي 8 نواب منحت للمترشحين الإداريين..." [5]

---

[1] الصادق بخوش، **الفكر السياسي الثورة التحريرية الجزائرية مقاربة في دراسة الخلفية**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص147.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص**15**.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص364.

[4] جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص32.

[5] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص361.

كذلك يشير عبد الرحمان كيوان أحد أعضاء حركة الانتصار:"... وانتخب مصالي الحاج رئيسا للحركة منذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر 1946م، وقدمت مرشحين للانتخابات التشريعية، لكي تتاح لها الوسائل للتنديد من منبر البرلمان الفرنسي، للعالم بالجرائم التي ارتكبها النظام الاستعماري في الجزائر..."[1]

بذلك يوضح المجاهد عثمان سعدي:"... وقرر قادة حزب الشعب الدخول في لعبة الانتخابات فأسس حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية، ودخل الانتخابات التشريعية الفرنسية، التي جرت في نوفمبر 1946م وحقق انتصارا ولو لم تزور العديد من مرشحيه، لحقق معظم المقاعد المخصصة للمسلمين، فقد حصل على 5 مقاعد، وحصل ممثلو الإدارة العملاء على 6 مقاعد، وحصل الحزب الشيوعي على مقعدين اثنين ونواب حركة الانتصار هم: دباغين، دردور، بوقادوم، مزغنة، خيضر... " [2]

يمكن القول أن أعضاء حركة (**M . T. L .D**) يؤمنون بمطلب قيام جمعية تأسيسية جزائرية، تنتخب عن طريق الاقتراع العام دون تمييز من أي نوع، وجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر، استرجاع الأراضي المصادرة التي انتزعت ملكيتها، تعريب التعليم الثانوي، وإعادة المساجد إلى الإشراف الديني الخالص،ولهذا فقد عارض المحاولات التي بذلها الحزب الشيوعي، الذي غدت أوضاعه سيئة في الدوائر الانتخابية ذات الدرجة الواحدة، وقد أعرب فرحات عباس وجماعته عن أسفهم لموقف مصالي، ولكنهم قرروا مقاطعة الحملة الانتخابية تجنبا من تجزئة أصوات العناصر الوطنية، ورغبة في إعطاء مصالي الفرصة التي أضاعوها. و لم تنل إلا **153153** صوتا من مجموع 464316 اقترعوا فعلا ومن1245108 من مجموع أصوات الناخبين. كما فاز ثمانية من مرشحي الحكومة الذين يؤيدون التعاون الفرنسي- الجزائري، وفاز شيوعيان. [3]

---

[1] Abderrahmane Kiouane, **Moments du Mouvement National Textes et Positions**, Dahlab Editions, Alger, 2009, p93.

[2] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص725.

[3] جوان غيلسبي، المصدر السابق، ص87.

4.انتخابات مجلس الجمهورية 10 ديسمبر 1946م:

1.4 موقف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري:

كان للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري دور رشيد في طرح القضية الوطنية على بساط البرلمان بمطالبته بتحطيم الاستعمار الفرنسي في مجلس الجمهورية في 10 ديسمبر 1946م،[1] خلالها تحصل حزب الاتحاد الديموقراطي على أربعة مقاعد من سبعة، علما أن النسبة الإجمالية للمشاركة لم تتجاوز40% حيث فاز مصطفاوي، وبن خليل عن عمالة قسنطينة، سعدان ومحداد عن عمالة وهران، رغم المرجعية السلبية لأتباع الإدارة الاستعمارية، وكذلك الشيوعيين بمقعدين اعترفوا حينها ولأول مرة بمشروعية مطلب إنشاء مجلس جزائري، وبدأ تقاربهم مع حزب عباس، خاصة وأنه دعاهم إلى ذلك في ندائه السابق الذكر حيث نبذ عداء الشيوعية، واقترح تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية تضم كافة أقطاب الحركة الوطنية في الجزائر لتتحالف مع شعب فرنسا، لعدم جدوى النظم الانتخابية، فمجال التمثيل النياب يأرهق فرحات عباس رغم بذله لكافة السبل وكل مواهبه الخطابية والسياسية لتجسيد مطلب طلب الجمهورية الجزائرية المرتبطة فيدراليا مع فرنسا، مع تصريحه:"...نحن فيدراليون ولسنا انفصاليين... "

بينما خيم التعسف الإداري الاستعماري في كل مناسبة وأصبحت صفة مرافقة لا محالة أمام فسح الميدان لترشح "المستقلين"أو "الأحرار"من أتباع الإدارة من دون تزكية الشعب لهم،[2] إذ تقدم أعضاء الاتحاد الديموقراطي البيان الجزائري في 09 أوت 1946م إلى مكتب المجلس التأسيسي باقتراح مشروع دستور "الجمهورية الجزائرية "أي قبل الإقرار النهائي ببنود دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في أكتوبر 1946م، وصرح خلالها فرحات عباس بقوله:"... كنا نريد أن تسبق بالتأسيس إلى نوع من الكومنولث الفرنسي..."، وتضمن المشروع الجديد:

1. أن فرنسا تعترف بالجمهورية الجزائرية وحكومتها وألوانها الوطنية.
2. اعتبار الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي، تتشارك من حيث العلاقات الخارجية، والدفاع عن الخطر الخارجي لحدود البلدين.
3. تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة عير كامل التراب الوطني، وأن هذه السيادة يمارسها النواب الذين تنتخبهم الأمة الجزائرية بواسطة الاقتراع العام.

---

[1] علاوي فضيلة، المرجع السابق، ص44.

[2] دويدة نفيسة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927 - 1955، المرجع السابق، ص ص59-60.

4. يتمتع كل فرنسيو الجزائر بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق المخولة للمواطن الجزائري، وحتى حق التصويت، وتقلد الوظائف العمومية.[1]
5. ينتخب برلمان جزائري بالاقتراح العام تكون له السلطات التشريعية فقط أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.
6. يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.
7. يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وما يترتب عليها من حريات أساسية كحق التصويت والتمثيل.
8. تمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر واشرافها على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة العدالة والتعليم.
9. اعتبار اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين في ظل جمهورية الجزائر، مع إجبارية التعليم في كل مراحل التعليم. [2]

ففي الوقت الذي تقدم فيه حزب فرحات عباس بهذا المشروع كانت هناك ثلاثة مشاريع أخرى معدة لتقديمها إلى المجلس الوطني الفرنسي من طرف الحكومة الفرنسية، الحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، ولكن المجلس الوطني رفضها بسبب ضغط غلاة المعمرين.[3]

طرح عباس برنامج المشروع سالف الذكر بمطالب إصلاحات سياسية ركز فيها أيضا على مطلب دولة تتمتع بالسيادة ولها لعلمها الخاص، في إطار الاتحاد الفرنسي، هنا يمكن الإشارة أن نضرته لمشروع الأمة الجزائرية بدأ يتبلور عما سبقه في مواقفه السالفة من الدعوة إلى الإدماج سابقاً إلى الدعوة لإقامة جمهورية مستقلة.[4]

بينما حاول أعضاء حزب الاتحاد وعلى رأسهم رئيسهم عباس بإقناع الرأي العام الفرنسي بسلامة توجه الحزب معتمدا على مهارته السياسية والثقافية والإيمان الراسخ بطرحه السليم، لكن الصراع داخل المجلس التأسيسي كان صعبا بسبب نفوذ الكولون الذين تمكنوا بفضل إمكانياتهم المادية أن يكونوا محركي دفة السياسة والقوانين السياسية، كي تغلق جميع الأبواب في وجه نواب الاتحاد

---

(1) بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص144-145.

(2) نفسه، ص ص144-145.

(3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص119.

(4) محمد شبوب، المرجع السابق، ص203.

الديموقراطي، وفي جلسة **22** أوت 1946م حاول "الدكتور سعدان " الحديث عن الوطنية في الجزائر، وعن القوانين والحقوق، منع من ذلك بواسطة المقاطعات ووسائل الإزعاج المختلفة عندها صرح قائلا:"... إذا لم تعطينا فرنسا الحقوق الواجب إعطاؤها لنا فإننا سنذهب، لأننا لا نريد أن نكون سوى رجال أحرار..."، وتدخل فرحات عباس قائلا:"... لقد انتظرنا هذه الفرصة **116** سنة، لكي نكون هنا لإسماع صوتنا، وطوال هذه المدة كانت الجزائر فرنسية، فالرجاء كونوا كرماء فمن المحتمل أننا لا نملك الكيفية، لكن لو حدث هذا منذ **116** سنة خلت، لكنا تحصلنا عليها..." [1]

أما عن تجربة الحزب الشيوعي الفرنسي فكان يعتمد على أن استقلال الجزائر مرهون بتحرير فرنسا من أيدي البرجوازية. وعموما مطالبه ترتكز على المساواة من حيث الحقوق والواجبات بين الجزائريين و الفرنسيين في إطار إتحاد فرنسي، في انتظار تكوين دولة جزائرية اشتراكية مستقلة تضم كلا من المسلمين، الفرنسيين، وكذلك اليهود على غرار الجمهورية السوفيتية، وترتيب هذه المطالب على النحو التالي:

- المطالبة بجنسية مزدوجة.
- تكوين برلمان جزائري يكون للحزب الشيوعي فيه حق التشريع، حيث يتشكل من 60 نائبا جزائريا و60 فرنسيا.
- المطالبة بحكومة يرأسها شخص منتخب من قبل البرلمان المحلي.
- أن تكون اللغتين العربية والفرنسية رسميتين في الجزائر. [2]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص146.

[2] جويبة عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954، المرجع السابق، ص134.

المبحث الثالث: المحطات الانتخابية للأحزاب الوطنية لسنة 1947م

1. الحريات السياسية في دستور 20 سبتمبر 1947م

1.1 ظروف صدوره:

شرع المجلس الوطني الفرنسي مناقشة مشروع كما تم تسميته بـ القانون الأساسي الجزائري، أو كما ورد في غالبية الكتابات القانون العضوي للجزائر، إذ شهد الوضع ارتفاعا في نسبة النمو الديموغرافي لسكان الجزائر، وصل عددهم عام 1946م إلى 735000 نسمة مقابل 272229 مستوطن أوربي، وبقي هذا العدد في تزايد مستمر إلى أن يقارب **1000000** نسمة من الأهالي مقابل مليون نسمة من المستوطنين عشية إعلان ثورة نوفمبر 1954م، هذا وصاحبه تفشي البطالة بين الأهالي وتراجع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي جعل الأحزاب السياسية تظهر في الساحة ببرامج سياسية محددة أهدافا مختلفة في الصياغة متوافقة في أغلب مضامينها؛ في محاولة لتقديم حل جذري لمشاكل الجزائريين والنهوض بالواقع السائد في البلاد أمام التعنت الاستعماري و مشاكل الفقر، المرض، والجهل التي تنخر أسس المجتمع الجزائري بالجزائر.[1]

عند قيام الجمهورية الرابعة أدركت السلطات الفرنسية ضرورة تحقيق بعض الإصلاحات في الجزائر لطرجحة طموح الجزائريين الذين تناستهم فرنسا بعد نهاية الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الإصلاحات لسنة 1947م، فالحقيقة أن الإصلاحات المقصودة هي هامشية كما اعتادت.[2] وناقشت الجمعية الوطنية مسألة الوضع القانوني للجزائر في أوت1947م، ولم يسجل البرلمان الفرنسي لا أطروحة حزب الشعب الجزائري دستور جزائري ذو سيادة ولا مقترحات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الفيدرالية، [3] وعكفت إثرها الحكومة الفرنسية على إعداد مشروع بديل لتمويه الرأي العام حول عدالتها وصدق نيتها تجاه شعوب مستعمراتها.[4]بسياسة المراوغة التي لم تخرج في محتواها عن خط مشروع بلوم فيوليت 1936م وأمر 7 مارس 1944م، وفي هذا الإطار جاء القانون العضوي للجزائر وهو قانون رقم 185347 بعد مناقشته في الجمعية الفرنسية تم التصويت

---

[1] عمار هلال، المرجع السابق، ص366.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص120.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص362.

[4] نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927-1955، ص55.

عليه يوم 27 أوت بـــ319 صوت بنعم ضد مقابل89 صوت رافض و184 غياب مع ملاحظة تمدون موافقة الممثلين الجزائريين، وصوت النواب الاشتراكيون الجزائريون ضد هذا القانون.[1]

وعليه تعد خلاصة مشروع القانون المتعلق بالوضع الأساسي للجزائر الذي تم انتقاؤه كمشروع قانوني من بين المقترحات المقدمة من السيد رابييه وعدد من زملائه من ذوي المراكز السياسية بهدف إنشاء دستور الجمهورية الجزائرية كدولة منتسبة للاتحاد الفرنسي في إطار ضم الشمال الإفريقي القائم على أساس تطبيق الانتخابات على أساس نظام الكليتين الانتخابيتين مع المساواة في عدد النواب. [2]

إذ احتفظت حكومة بيدو الأولى في سبتمبر **1947**م بمشروع قانون أعده في الجزائر النائب التابع لحركة التجمع الشعبي السيد فيار **Viard** أستاذ الحقوق بجامعة الجزائر ومدير جريدة الجزائر **Journal D'Alger** ، وكان هذا القانون يقترح وزيرا للجزائر مقيما يكون مسؤولا أمام البرلمان، وجمعية جزائرية تتألف من **90** عضوا بالتساوي بين كل المواطنين من المحليين أو من الفرنسيين وهي جمعية بلا سلطات سياسية، لكن لها سلطات مالية واسعة وتطبيق قانون التشريع الفرنسي في الجزائر مع التحفظ بخصوص الترتيبات الضرائبية. واستعيد هذا المشروع المحافظ وزير الداخلية الاشتراكي ديبرو في حكومة راماديي **Ranadier**. [3]

وفي النهاية حصل الوزير ديبرو على اعتبار من الجمعية الوطنية لمشروعه، وهو ما أدى إلى رحيل النواب الجزائريين المعتدلين من باب الاحتجاج بعد نقاش عاصف، صوتت الجمعية الوطنية على القانون في النهاية وذلك يوم 20 سبتمبر1947م بـــ 233 صوت (مع) مقابل 92 صوت (ضد)،

---

[1] احتوى القانون على60 مادة موزعة على ثمانية عناوين فحسب الماد ة الأولى منه "فإن الجزائر مجموعة أقالي م تتمتع بالشخصية المدنية تحدده مواد هذا القانون" من استقلا لمالي ونظام خاص تحدده مواد القانون، وقفت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ضد القانون العضوي الدستور، ودعت عبر بيان المجلس الوطني للحركة الصادر في7 سبتمبر1947م الشعب إلى الوقوف ضد القانون الذي وضع دون أي استشارة... وهو تأكيد على سياسة فرنسا في مواجهة آمال الشعب الجزائري، وفي المقابل دعا البيان إلى توحيد الصفوف لمواجهة الدستور، و"التضحية من أجل برلمان جزائري حر عموما، وبقي جوهر الصراع السياسي بين الجزائريين والاستعمار(1954 -1948م) قائما على ما مدى تطبيق الدستور أو عدمه تنفيذ الدستور. للمزيد ينظر: بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص13، 15.

[2] **Statut Orcanique De L'Algerie Suite de la discussion d'un projet et de propositions de Joi, Journal Officiel De La République Française Debats Parlementaires, 1ere Seance Du 19 Aout 1947, Paris,** p4400/archives d'Algérie Gouvernement G1 Algérie 8CAB 109, Paris.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، مج2، المرجع السابق، ص ص264-265.

وذلك لامتناع 163 نائب شيوعي فرنسي ورفض النواب الجزائريين، مسلمين وأوروبيين [1] بأغلبية 322 صوتا ضد أصوات النواب الجزائريين الذين قاطعوا الجلسة ومعارضة الشيوعيين، أما الحزب الاشتراكي فلم يعارض المشروع عند التصويت على مشكلة طرح الثقة،[2] وعليه كان استصدار القانون في عهد رئيس الجمهورية Auriolx ورئيس الحكومة **Ramadier. P** الحاكم العام بالجزائر نايجلان.[3] وحمل رقم : 1853 – 47 وشرع في تطبيقه ابتداء من أفريل 1948م. [4]

لقد أوجدت الحكومة الفرنسية الأداة التي تسيطر بها على سكان الجزائر لإبعاد شبح الاستقلال لفرض قبضتها بعد جملة من المشاريع التي تقدمت بها مختلف الأحزاب، ومن جملة تلك المشاريع تلك التي تقدم بها الاشتراكيون منها ما تنص على إبقاء الوحدة العضوية بين الجزائر وفرنسا ويعتبر قطر الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية، فالاشتراكين قد حافظوا في مشروعهم على ازدواجية الكتلة الانتخابية وضرورة تعيين وزير للجزائر مقر إقامته بالعاصمة، ثم يأتي مشروع الشيوعيين الذي يدعو إلى منح الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتي و يعارض بشدة فكرة الانفصال التي صار هي الشعار المفضل الذي تحمله سائر الفئات الوطنية.[5]ذلك ما أكدته جريدة كومبا **COMBAT** الفرنسية في مقال نشرته بتاريخ: 2 أوت1947 م حول" مشروع قانون بشأن الوضع الأساسي للجزائر."

"Projet De Loi Portant statut organique de l'Algérie"

نذكر مقتطفات مما جاء فيها:

وفقا للمادة 1: تشكل الجزائر مجموعة من الإدارات تضم موظفين مدنيين تتمتع بالاستقلال المالي لمنظمة معينة على النحو المنصوص عليه في المواد التالية من هذا القانون.

المادة 2: يتمتع جميع المواطنين الفرنسيين في مقاطعة الجزائر دون تمييز على أساس الأصل أو الدين بحقوق المواطنة التي تخضع لنفس الالتزامات، وهناك قوانين محددة تحدد النظام الانتخابي،

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، مج2، المرجع السابق، ص ص264-265.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص69.

[3] تندراري عبد الرحمان، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880 -1954، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف كريم ولد النبية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص199.

[4] نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927 - 1955، المرجع السابق، ص55.

[5] محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص28.

فمازال الفرنسيون المسلمون الذين لم يعلنوا صراحة عن رغبتهم في أن ينضووا تحت راية القانون الفرنسي فهم رعايا يطبق عليهم ما يقتضيه القانون الفرنسي.

المادة 3: يمثل الحاكم العام حكومة الجمهورية في جميع أنحاء الجزائر العاصمة. وهو مسئول عن أفعاله حكومة الجمهورية.

المادة 4: أنشئت جمعية لتمثيل الجزائر وإدارة المصالح الخاصة بها وتتجسد مهام هذه الجمعية وعملها في المواد الثانية والثالثة والرابعة من هذا القانون.

المادة 5: تساعد الحكومة العامة في أعمالها مجلس حكومي مؤلف من أعضاء الجمعية الجزائرية يعينهم مجلس الحكومة. وتحدد اختصاصات هذا المجلس ومواقفه بموجب لائحة إدارية عامة....الخ.[1] **(ينظر الملحق رقم 05)**

كما تتالى توضيحها عبر المواد لسير النظام المالي والانتخابي ووضعيتهم في الجزائر خلال الفترة، فقد بينت المادة رقم 6 بأحكام القسم 2 الفقرة الفرعية 3 من المادة 11 تنطبق على الجزائر بشكل كامل جميع القوانين المتعلقة بممارسة الحريات الدستورية وضمانها وتحديدا الجرائم والجنح والعقوبات والإجراءات والمنظمة القضائية في المسائل المدنية والجنائية وتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حيث يجوز للبرلمان أن يوسع نطاق القوانين غير المشار إليها في الفقرة الفرعية السابقة بشأن مشروع قرار الجمعية الجزائرية ما لم تكن هناك حالة طارئة. [2]

إذ يجب على المرشحين للانتخاب لعضوية الجمعية الجزائرية ولمدة 10 سنوات على الأقل كانوا مقيمين في الجزائر لأكثر من عامين ولأنهم استوفوا التزاماتهم العسكرية. وتنطبق قواعد العجز والتعارض والقضايا المتعلقة بالأهلية على انتخابات الجمعية العامة. بموجب المادة 5 وعضوية اللجنة المحدودة المشار إليها في المادة 28 لا تتفق مع ولاية عضو البرلمان.[3]

كما تم تعيين لجنة مختصة بعد مناقشة مشروع النظام الأساسي للجزائر، وفي نهاية الجلسة الأخيرة اعتمدت ست مواد على مجموعة من النقاط الست بالإضافة إلى عنوان واحد من مجموعة سبعة، المادة 2 من مشروع القرار عقدت صباح يوم السبت مناقشة مستفيضة. ولكن إذا كان قد صوت على أساس التقسيم (الفقرة 1) كان هناك إجماع في الآراء، وفيما يلي النص: يتمتع جميع

---

(1) **Projet De Loi Portant Statut Organique De l'Algérie ,Combat,Samedi 2 août 1947, Paris, p1, Algérie Gouvernement G1 Algérie 9CAB/ 45 documents internes, cabinet chataigneau, Paris, 10/01/2014.**

(2) Projet De Loi Portant Statut Organique De l'Algérie, Combat,op,cit,p1.

(3) Ibid, cit,p1.

مواطني الجنسية الفرنسية في إدارات الجزائر بصرف النظر عن الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين بالحقوق التي يكفلها حق المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الالتزامات.[1]

إذ تتصرف فرنسا بالقوانين بحرية تامة لاسيما مايتعلق بخصوص منح الحريات الديمقراطية التي يكفلها دستور الجمهورية الفرنسية، والوظائف العامة للمواطنين المسلمين الذين حافظوا على وضعهم المحكوم بالدين الاسلامي والأعراف وكيفية حيازة الأراضي والممتلكات.

إن أهم ما جاء في هذا القانون الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي وأمضاه رئيس الجمهورية الفرنسي، فالمجلس الجزائري المقرر إنشاؤه سيتكون من 120عضوا، 60 عضوا لكل فئة من الفئتين الجزائرية والكولون مدة عمله ست سنوات، ويجدد نصفه كل ثلاث سنوات و مهما يكن، فالقانون يعد امتدادا لما سبقه من القوانين منذ 1865م فقانون الاستقلال المالي1900م ثم 1919م كأداة تمكين لأيدي للمستوطنين بالجزائر، وتوليتهم زمام الأمور بقبضة حديدية، وتوجيه اقتصاد البلاد لصالحهم لا غير، فإن هذا القانون شكلا ومضمونا يعتبر الورقة الرابحة في أيدي الكولون وإحدى ألاعيب فرنسا في الجزائر[2] ومحتواه كان يضم الفصول التالية:

الفصل الأول: في النظام السياسي.

الفصل الثاني: في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: في المجلس الجزائري

الفصل الرابع: في النظام التشريعي.

الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية وضمتها المواد **30-31-32 -33**، وأهم ما جاء فيها تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في الميزانية العامة للجزائر عند ابتداء مفعول هذا القانون.

الفصل السادس: في الحكومة الجزائرية والفصل السابع في السلطات في النظام الإداري.[3]

لقد سحبت سلطة القرار من هذا المجلس الذي تعد مهمته استشارية بحتة تقريبا، لأن قراراته وتوصياته لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا وافقت عليها الحكومة أو البرلمان الفرنسي، ثم أنه لا يخوض في مناقشة الشؤون السياسية، وعليه فقط إبداء رأيه في ميزانية الجزائر والشؤون الاقتصادية، التجارية،

---

[1] "Poursuivant L'examen Du Statut De L'Algerie La Commission De L'interieur Maintient l'ordonnance du 7 mars et ses extensions légales", **L'écho d'Oran**, Paris, N° 27.801, Lundi 4 Aout 1947,p01.

[2] عمار هلال، المرجع السابق، ص367.

[3] تندراري عبد الرحمان، المرجع السابق، ص ص199-200.

الزراعية، والأحوال الاجتماعية، وأكثر من هذا فإن قرارات هذا المجلس التي تصدر بالأغلبية (61 صوتا) من حق الوالي العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس نفسها، أن يطالبوا بضرورة موافقة الثلثين عليها لتصبح نافذة المفعول، وتم تأليف مجلس تنفيذي من ستة أعضاء يساعد الوالي العام في إدارة البلاد، نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون يختارون من المجلس السابق، يختار الوالي العالم نفسه اثنين منهم. وهما رئيس المجلس ونائبه، على أن يكون أحدهما فرنسيا والآخر جزائريا ومهمة هذا المجلس تنفيذ قرارات المجلس السابق.[1]

وتم الاستدلال بما صرح به الجنرال ديغول قائلا:".... كنت أريد أن أغرق في الانتخابات العامة تهديد الشيوعية الذي كان يبدو قويا وآنيا، وأن أدعو الشعب إلى انتخاب جمعية وطنية، لذلك كان يترتب علي أن أتنبأ بأن هذه المؤسسة ستكون حتما ملكا للأحزاب. لقد سبق أن حددت خطتي منذ أن سكت هدير المدافع، ما لم اتخذ إزاء المنتخبين تدابير ترمي إلى إقصائهم ..."[2]

كانت بنود القانون أو الدستور أبعد ما يكون عن توقعات الجزائريين بعد طول صبر و مطالب إصلاح تجاهل فيها رغبة الأمة وبنى فيه اعتقاداته على اعتبار بلاد جزائرية كاملة قطعة من أملاكها، يتساوى فيها أصحاب الأرض مع شرذمة مستوطنين في الحقوق و الواجبات، تخلع عنهم جنسيتهم الموروثة الجزائرية وأحوالهم الشخصية العربية الإسلامية، لتلبسهم قبة المواطنة الفرنسية مع وضع اعتبارات تعجيزية لتحول دون حصولهم على الجنسية الفرنسية.[3]

رغم الشائع من القول بأن دستور سنة 1947م الخاص بالجزائر استحدث بموجبه جمعية وطنية تنتخب بالاقتراع العام وتملك صلاحية التصويت على الميزانية ومناقشة القضايا التي يتولاها الحاكم العام، إلا أن الواقع عكس ذلك فقد ظلت الإدارة تضغط على الترشيحات ونتائج الاقتراع، وبالتالي فإن تحرير البلاد ونيل الحقوق لن يتم على السبيل الشرعي.[4]

عند التدقيق على ما نصه القانون نجد أنه لم يمس التنظيم الإداري في الجزائر القائم على مر سنين من الحكم يعين فيها الجزائريون تعيينا عكس الأوروبيين الذين كانوا ينتخبون انتخابا مباشرا، إلى

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص ص69-70.

[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، منشورات عويدات، تر، سموحي فوق العاده، بيروت، 1971، ط1، ص13.

[3] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص180.

[4] شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص13-14، 20.

غاية قانون 1919م، الذي نص على أن الجزائريين ينتخبون ممثلين لهم في المجلس، على ألا يزيد عددهم الثلث3/1، أما في المجالس البلدية المختلطة فالفرنسيون وحدهم ينتخبون نوابا عنهم، أما الأعضاء الجزائريون فيعينون تعيينا وكانت العضوية محصورة في القياد إلى أن أدخل قانون 1919م رؤساء جماعات الدواوير في هذه العضوية، ويلاحظ وجود ثلاثة أنواع من البلديات: البلديات كاملة الصلاحيات، الأهلية، والمختلطة تشبه في تنظيمها تماما البلديات الموجودة في فرنسا.[1]

وباعتبار الجزائر بلد بالدرجة الأولى تحتاج إلى التسيير الإداري والسياسي الصحيح وليس تسلط قوات الشرطة، التي تفرض التجاوزات الأمنية والضغوط على الجزائريين، فالمسلمون ظلوا يتوقعون إصلاحات ذات بنية عميقة، ولكنهم لاقوا العكس وبقوا مع شعورهم بعدم الارتياح إزاء " الوضع السائد.[2] (ينظر الملحق رقم 06)، كما أن نسبة نواب الجزائر التي أقرتها السلطات الفرنسية مثلت سنة 1947م بـ (13) نائبا يمثلون **11** مليونا من العرب، بينما جعلوا نفس النسبة لخليط المتفرنسين وعددهم(**800**) ألف، وميزة المتفرنسين الوحيدة أنهم ليسوا بعرب فقط، وكان عدد نواب الجزائر في برلمان باريس نحو (140) نائبا بدل (**13**) فهم معينون في صورة منتخبين، ومن مكر فرنسا أنها كانت تعتمد دائما على ترك عدد قليل من الوطنيين الأحرار ينجحون لتستدل بهم على حرية الانتخابات،[3] وشرعت السلطات الاستعمارية في تفعيل الدستور بتقسيم البلاد إلى إلى **3** عمالات وتقرر أن تكون السلطة التنفيذية في الجزائر بيد الحاكم العام ويساعده في ذلك مجلس واسع.[4]

إذ تكون مجلس الحكومة من **6** أعضاء **2** يعينهم الوالي العام، و**2** ينتخبهما قسم المجلس وبه ورئيس المجلس، ونائب رئيسه من المسلمين و**3** من الأوربيين وينظر هذا المجلس في تنفيذ مقررات المجلس الجزائري وما يتعلق به، وهكذا شاء هذا الدستور أن تبقى الجزار قطعة من فرنسا وأن تكون جنسية الجزائري فرنسية، وألا تملك الجزائر شيئا من حقوق تشريع هذا الدستور السخي وفق منظورهم.[5]

---

(1) تندراري عبد الرحمان، المرجع السابق، ص ص194-195-196.

(2) "Bienvenue A M. Edouard Depreux Ministre De l'Intérieur Les Liens Qui Unissent Nos Deux Races Sont Indissolubles", Faqo **Bulletin Intérieur Du Parti Démocrate Musulman**, N° 3, Avril 1947, p01.

(3) الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص**110**.

(4) أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية** 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2005، ص46.

(5) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص **182-183**.

2. موقف الأحزاب الجزائرية والنواب المسلمين من القانون:

1.2 التعريف بمشروع الدستور:

لقي مشروع القانون المؤرخ بتاريخ 20 سبتمبر 1947م معارضة من الأحزاب الوطنية المشاركة منها حزب الاتحاد الديموقراطي، الذي يريد أن تسير الجزائر في طريق الفيدرالية، بينما كان موقف نواب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، هو رفض فكرة إعطاء دستور فرنسي لتسيير بلادهم، كما أن الشيوعيون سعوا لجعل الجزائر إقليما مشتركا تحكمه جمعية مكونة من 120 نائب وحكومة ذات تمثيل متساوي الأعضاء، أما النواب المسلمون فقد أعلنوا تفضيلهم لدولة مشتركة تكون لها إمكانية الاتحاد الفيدرالي مع الدول المغاربية الأخرى.[1]

يمكن القول أنً فرحات عباس تبنى فكرة لمعالم الدولة الجزائرية، التي يسعى لتحقيقها منذ سنة 1946م في قوله:"...ينبغي أن تكون هذه الدولة جمهورية ديموقراطية اجتماعية قائمة على اتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسياتهم ودياناتهم، أو على أساس إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة، جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي اتحادي ضمن جمهورية فرنسية متجددة، مضادة للاستعمار على أن يكون الوجود الفرنسي الغاية منه جذب الشعوب المختلطة، وإعدادها لأخذ مقاليد الحكم إلى أن يجيء، اليوم الذي تستطيع فيه هذه الشعوب حكم نفسها بنفسها، وتصريف شؤونها على أساس الحرية والديمقراطية..."، إذ شكل التمثيل النيابي عند فرحات عباس إحدى المناسبات السياسية، التي تتيح فرصة عرض أفكاره على العلن، ذلك لإيصال معنى الجمهورية الجزائرية المرتبطة فيدراليا مع فرنسا، وأثمر هذا النشاط بمناقشة قانون الجزائر في الدورة الربيعية للمجلس العام لولاية قسنطينة في أفريل 1947م.[2]

بذلك أعربت الجمعية على لسان رئيسها البشير الإبراهيمي في مقال تحت عنوان"بلاغ إلى الأمة العربية الجزائرية من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين"؛ بأن المجلس الجزائري هو مجلس ناقص أيضا من جهات كثيرة، كعدم اعتبار النسبة العددية للسكان، وبعضها في وسائل تشكيله كاستبداد الحكومة بتخطيط الدوائر الانتخابية، وتدخلها في توجيه الانتخاب إلى جهاتها وضغطها على

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، المرجع السابق، ص265.

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص150-151.

حرية المنتخبين، ومع تلك النقائص كلها فإن مصلحة الأمة الحقيقية توجب عليها أن تجاري الظروف، وأن تستغل ما في هذا الدستور من خير ولو كان كقطرة من بحر. [1]

إذ كان على مناضلي الاتحاد الديمقراطي ضرورة إيجاد سلطة تشريعية خاصة بالجزائريين، للوصول لسيادة حقيقية خاصة بالجزائريين، يعترف خلالها باللغة العربية كلغة رسمية، وهذا ما قدمه نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذين ذكروا المجلس الجمهوري بحقيقة الجزائر والجزائريين، بأن اللغة العربية مضطهدة في ديارها والإسلام، أما بالنسبة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية رافضة رفضا قاطعا للقانون، بينما استحسن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بعض النقاط الواردة فيه، حيث أشار أن مرشحي حزبه سيقفون بالمرصاد، ضد تجنس معين رغم أنف الوزير جوموك والوالي العام (نايجلان)، كما أن تكوين هذا المجلس لا يصلح لتمثيل البلاد، ومهما يكن فقد طالب هو وأعضاء حزبه بتطبيق القانون الأساسي الجزائري في بنوده الديمقراطية تطبيقا عاجلا، وذلك بإلغاء البلديات المختلطة والقياد والحكم العسكري، وبتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في حق الدين الإسلامي. [2]

نتيجة ذلك قام فور قويتيان باتهام فرحات عباس بتدبير الدسائس، كما هدد باللجوء إلى حرب أهلية في حالة ما إذا تمت المصادقة على نظام أساسي للجزائر، وفي السياق نفسه أرسل رئيس مجلس عمالة الجزائر رسالة موجهة إلى باريس وعليها توقيع 23 من رفاقه جاء فيها:"... لو أن المجلس الوطني زود الجزائر بقانون لا يخدم مصالح الاستعمار، فإن ممثلي الأقلية الأوروبية لن يترددوا في التوجه إلى غير الميتربول ..."، كما وجه بوير بانس **Boyer Bonce** المدير السابق للولاية العامة المسيطر على أغلبية أراضي ناحية بابا علي بالعاصمة رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي، جاء فيها : "... إذا قامت فرنسا بالتخلي عنا سوف تكسي بالعار، فإننا فيما يخصنا سنكون مضطرين لمطالبة الأمم المتحدة بحقنا كشعب تخلت عنه فرنسا، ويومها سيكون عليكم أنتم وزير الخارجية واجب تقديم الأسباب التي قد تكون دفعت فرنسا لخيانتنا..." وصرح كذلك النائب "جاك شوفالييه **Jacques Chevalier** منتقدا مشروع الدستور الذي قدمه الاتحاد الديمقراطي.[3]

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي1940-1952**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ج2، ط1، ص190.

[2] طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص 90-91-92.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص151.

بذلك تبين لنواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أن نظام التصويت واتخاذ القرارات داخل ذلك المجلس قد وضعه الكولون على مقاسهم، وعليه تمت استقالة ونواب من حركة الاتحاد الديمقراطي احتجاجا على قانون 20 ديسمبر1947م، لكن نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يستقيلوا وبقوا يحتجون على القانون من داخل البرلمان في فرنسا.[1]

إذ يصف الجنرال شارل ديغول الوضع قائلا:"... فقد كان الواجب يقضي علي أن أتيح المجال لنظام الأحزاب كما يظهر، خلال مدة ما بحقيقة مساوئه، رغم أنني كنت مصمما على ألا أغطي عيوبه أو ألعب شخصية ثانوية أو تافهة، غير أني في ترقب النتائج، فقد أنشأت نظام الاستفتاء الشعبي، قبل انتخاب الجمعية الوطنية، وحصلت على قرار من الشعب يقضي بوجوب الحصول على موافقته المباشرة بعد الآن، كما يصبح الدستور ذو صفة شرعية، وبذلك أحدثت طريقة ديموقراطية تسمح لي بأن أضع يوما ما دستورا ملائما، بدلا من الدستور المتوقع أن تضعه الأحزاب وفق مصالحها..."[2]

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص49.

[2] شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص 13-14،20.

3. مسار الانتخابات البلدية 17 أكتوبر1947م:

1.3 تجربة حزب الاتحاد في الانتخابات البلدية:

واصل فرحات عباس نضاله الحزبي تحت شعار" الثورة بواسطة القانون" والتمسك بالجمهورية الجزائرية، التي أصبحت عنوان الصحيفة الناطقة باسم الحزب، بالعمل على الاستعداد لخوض المعارك الانتخابية وتوحيد تيارات الحركة الوطنية للنهوض بالمجتمع الجزائري، فمباشرة وبعد المصادقة على الدستور لعام1947م، شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيقه بإجراء الانتخابات البلدية بتاريخ أكتوبر 1947م، وترشح حزب الاتحاد الديمقراطي فيها تحت شعار "الترقية الاجتماعية للشعب "، مركزا في دعايته على النضال ضد الجهل، والأمية، وتحقيق تنمية لكافة مجالات الحياة اليومية، مع التركيز على التعليم والتكوين، وفي المقابل كانت رؤية حركة الانتصار تطمح لتحويل الحملة الانتخابية إلى تظاهرة سياسية لتوعية الجزائريين، ونشر أفكار الحزب وعلى رأسها استعادة السيادة الوطنية. [1] إذ تمسك حزب **MTLD** ببرنامجه الذي ظل أكثر عمومية؛ ركزً فيه على مطالب؛ جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة بالاقتراع العام.[2]

بذلك بينت نتائج الانتخابات تجاوب الجماهير مع حزب **MTLD**، حيث تحصلت على 33% من الأصوات مقابل 104 للحزب الشيوعي، كما أثبتت هذه النتائج تحذر المطالب الاستقلالية عند الجزائريين، وفقدان الترعة الإصلاحية الليبرالية، وعلق مصالي الحاج على الجمهورية الفيدرالية ، التي رفع شعارها فرحات عباس بالمولود الإمبريالي، لأنها تترك الدفاع الوطني بين أيدي الإمبريالية الفرنسية. [3]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص156-157.

[2] إنَّ مبدأ سرية الاقتراع يساهم في منح إرادة الناخبين، كما يحمي الناخب من الابتزاز، في حالات التهديد والرشاوى الانتخابية فيما لو انتهك هذا الحق، الأمر الذي من شأنه المساس بمبدأ الانتخابات الحرة والنزيهة. للمزيد ينظر: هالة محمود عبد العال، **تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية**، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2017، ط 1، ص42.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 156-157.

بينما تباينت الكتابات في حصيلة النتائج فيما يخص حزب فرحات عباس، إثر مشاركته في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م بين 18 % و27% من الأصوات، بمشاركة **56%** من ناخبي القسم الثاني.[1]

يشرح محمد الطيب العلوي الوضع مشيرا:"... لم تتوقف التجربة عند حدود البرلمان الفرنسي، فقد شاركت الأحزاب في انتخابات المجال البلدية عام 1947م، وتحصلت فيها حركة الانتصار الحريات الديمقراطية تقريبا على جميع بلديات القطر، وكان نجاحها دليلا على مشاعر الجزائريين ورغبتهم في الحرية والاستقلال، وكانت مؤثرا أيضا للفرنسيين لم يستفيدوا منها، لأنه وجهوا التيار الاستقلالي بالتشدد والزجر، ولم تكن تجربة المجالس البلدية سهلة بالنسبة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية لأنها وجدت نفسها في وضع مخرج إن واجهت صعوبة في التوفيق بين العمل السري الهادي للاستقلال، والعمل الشرعي، الذي يقتصر على تحسين وتسوية مشاكل المواطنين اليومية..." [2]

حول ذلك يذكر أحمد طالب الإبراهيمي:"...في هذه الفترة كنت أسمع عن وضع الجزائر لعام 1947م، الذي يبدو أنه محكوم عليه بالفشل من جهة، لأنه لا يلبي طموحاتنا، ومن جهة أخرى لأنه لم يستخلص الدروس من أحداث 8 ماي 1945..." [3]

---

[1] دويدة نفيسة، تطور الفكر السياسي لفرحات عباس1927 - 1955، المرجع السابق، ص60.

[2] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثوره نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص236-235.

[3] Ahmed Taleb-Ibrahimi, **Mémoires D'un Algérien(1932 - 1965)**, Casbah Editions, Alger, 2009, T1, 2ed , P53..

2.3 مسار حركة انتصار الحريات الديمقراطية والانتخابات:

بعد الإجماع على مبدأ المشاركة في الانتخابات، نظرا لرغبة إطارات وقادة الحزب إلى الدخول إلى مرحلة الشرعية، وتحقيق انفتاح نحو الطبقة المثقفة وذوي المهن الحرة تماشيا وقرار المشاركة في الانتخابات، ووضع الحزب قوائم مرشحيه باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فالإدارة الاستعمارية الفرنسية هي التي اشترطت على حزب الشعب الجزائري تغيير اسمه إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكي يدخل الانتخابات ومن هذا التاريخ والمنطلق الجديد، طغى على الحزب: خطين: الأول علني ممثل في حركة الانتصار للحريات الدينية والثاني سري ممثل في حزب الشعب الجزائري القديم، ومثلت الحملات الانتخابية فرصة للحزب لمعرفة مدى شعبيته، ولتحقيق أهدافه الكبرى وأساسها تحقيق تحرير وطني واستقلال، وسيادة وطنية كاملة. [1]

إذ لم تقدم حركة انتصار الحريات مرشحين لانتخابات مجلس الجمهورية بعد الإخفاق الذي سجلته في انتخابات 10 نوفمبر 1946م، التي جرت بعد أسابيع قليلة من ذلك، ثم عادت إلى المشاركة الواسعة في انتخابات 19 أكتوبر 1947م البلدية، وكان الفوز الساحق هذه المرة حليفها حيث نالت 80% من الأصوات المعبر عنها، وحصدت تقريبا كل المقاعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية، وهو ما أثار ابتهاج مصالي ودفعه إلى الشروع في جولة عبر أنحاء الوطن للدعاية تحضيرا لانتخابات المجلس الجزائري المقبل،[2] ليكون بذلك الفوز في هذه الانتخابات مكسبا وحجة لدعاة العمل الشرعي العلني في حركة الانتصار في وجه المعارضين والمشككين من رفاقهم.[3]

ليتضح أنَّ التناقضات الواقعة بين مناضلي حزب حركة الانتصار، الذين يدعون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية، وضرورة استعمال الأسلوب الثوري لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة وبقية الأحزاب، من علماء وأعضاء حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الذين يفضلون الأساليب العلمية المندرجة في إطار المبادئ الديمقراطية والجمهورية، فهذا التباين أفاد السلطات الاستعمارية

---

[1] جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص32.

[2] هالة محمود عبد العال، المرجع السابق، ص43.

[3] عبد الصمد عصماني، "الصراع داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (من الأزمة الإيديولوجية إلى أزمة القيادة 1946-1954"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج15، ع1، سبتمبر 2019، ص ص 170-171.

التي راحت تعمل على جر الأحزاب الوطنية إلى ميدان الصراعات الهامشية المتمثلة في الحملات الانتخابية على جميع المستويات.[1]

لكنَّ فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية في انتخابات سنة 1947م، خلق رعبا وهلعا كبيرين في أوساط المستوطنين الأوربيين، إذ بدأوا يشعرون أنها تهدد وجودهم في الجزائر، وأن نفوذهم سيزداد تقلصا إذا ما طبق قانون الجزائر لسنة1947م، وهكذا فإنهم تخوفوا من تراجع مكانتهم في إطار النظام الديمقراطي الذي رسمه قانون 20سبتمبر 1947م.[2]

يشرح العلامة محمد البشير الإبراهيمي الوضع:"... ومن هذه التعلات الانتخابات الناقصة التي فتحها الاستعمار للجزائريين، فلم تدخل عليهم إلا بالشر، وضياع الأموال وتمزيق الوحدة هذا معنى السياسة عند الحاكمين، أما عند المحكومين فأعلى معاتبها إحياء المقومات التي ماتت أو ضعفت أو تراخت، من دين ولغة وجنس وأخلاق وتاريخ وتقاليد، وتصحيح فواعدها في النفوس، ثم المطالبة بالحقوق الضائعة في منطق وإيمان، ثم الإصرار على المطالبة في قوة وشدة ثم التصلب في الإصرار في استماتة وتضحية، مع اختيار الفرص الملائمة لكل حالة والتهافت على كراسي النيابة، في حين أن ذلك كله ليس من مصلحة الأمة الجزائرية، ولا في فائدة قضيتها..." [3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص27-28.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص135.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص60.

الفصل الرابع:

الاستحقاقات الانتخابية للجزائريين في ظل المناورة الفرنسية 1948م-1951م

المبحث الأول: انتخابات الجمعية الجزائرية 4-11 أفريل 1948م

المبحث الثاني :المراوغة الاستعمارية في انتخابات الجمعية التأسيسية 1951

المبحث الثالث: التكتل الحزبي في الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها

انتهزت الإدارة الفرنسية فرصة اصدار قانون 20 سبتمبر1947م وحاولت تجربته في انتخابات الجمعية الجزائرية لعام1948م، وعليه كان الاعداد لاجراء الانتخابات المزعومة، بإقالة الحاكم العام ايف شاتينيو واستبداله بمارسيل ايدموند نايجلان، وتم تحديد تاريخ الانتخابات في 4-11أفريل1948م وقد أثارت نتائج هذه الانتخابات ردود فعل مختلفة، وكلها دارت حول فلك التنديد بالاعتداءات والتتنكيل الحاصل في حق المنتخبين الجزائريين من جهة، والافتتاك بمقاعد المجلس لصالح عملاء الادارة الفرنسية، الذين شغلوا كل المقاعد نتيجة التزوير الفاضح، وقد سارت الانتخابات على نهج حاكم الجزائر العام نايجلان لتسير انتخابات 17 جوان1951م على نفس الطراز، وقد شهدت الفترة التي تلت الانتخابات محاولات تكتل وتجميع للأحزاب الوطنية في كتلة سياسية واحدة، تجسدت في الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها، كمحاولة للمطالبة بالاستنكار أمام تجبر السياسة الفرنسية لسنوات1948م-1951م.

المبحث الأول: انتخابات الجمعية الجزائرية 4-11 أفريل 1948م

1. الإجراءات الفرنسية المتخذة تجاه الهيئة الانتخابية الثانية للجزائريين:

أعتُبر قرار السماح للجزائريين بالمشاركة في الانتخابات بندا مضافا في قانون 20 سبتمبر1947م، وفي حالة تطبيقه يمكن فتح مجال للحوار بين الحكومة الفرنسية والنواب الجزائريين من ممثلي الأحزاب الوطنية، وبناء عليه تأهبت الأحزاب الوطنية كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية للمشاركة في الانتخابات، ووضعوا على إثرها مطالب متباينة من حيث الصياغة، ولذلك يفهم أن عملية الانتخابات كانت من بين الخطوات التي عمدت بها السلطات الفرنسية لإذلال المنتخبين الجزائريين، وبالتالي كانت أول عمل تخريبي للعملية الانتخابية.[1]

إذ يمكن القول أن الإدارة الفرنسية سعت إلى إقرار قوانينها ونظامها دون مراعاة الوضعية في الجزائر حين بينت استحالة التغيير والإصلاح في الوضعية السائدة، وكذلك بمحاولتها خلق شرخ بين الأحزاب الوطنية، فالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري رفض الاتحاد مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بسبب برنامجها الذي اعتبره ملغما حين اقترحت إجراء الحملة الانتخابية حول موضوع "الأمة الجزائرية السيدة"، أما العلماء فقد تبنوا موقفا حياديا إلا أن ميولات زعمائهم كانت متجهة نحو طرح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[2]

من الواضح أن نسبة النجاح التي أدركتها حركة الانتصار في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م،[3] قد أثبتت للإدارة الفرنسية حقيقة ثابتة وهي: أن الانتخابات الحرة لا يمكن أن تكون إلا لصالح حزب الشعب الجزائري الممثل باسم حركة انتصار الحريات الديموقراطية، من هنا ارتأت ضرورة الغش في الانتخابات للتحكم في الأوضاع لصالحها،[4] لاسيما بعد رضوخ الحكومة الفرنسية التي كان على رأسها " موريس شومان للضغط والاستجابة لمطلب المستوطنين،[5] باستدعاء الحاكم

---

[1] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939 - 1951، ج2، المرجع السابق، ص ص 1063- 1064.

[2] المرجع نفسه، ص ص 1063- 1064.

[3] Massensen Cherbi, **Algérie**, Bibliothèque Nationale, Paris, 2 ed, Octobre 2017, p31.

[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954 تاريخ الجزائر1830-1954، المرجع السابق، ص366.

[5] رابح عدالة، **الوجيز في تاريخ الحركة الوطنية من 1945 إلى 1954**، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس، 2013، ص29.

العام على الجزائر في تلك الفترة شاتينيو[1] **Chataigneau** الاشتراكي ذو النزعة الليبرالية واتهامه بضعفه ورخاوته وقلة صرامته أمام جرأة الوطنيين الجزائريين، وبتاريخ 21 نوفمبر 1947م كتب جاك شوفالييه في جريدة صدى الجزائر مشيرا له: "هيا اذهب!" بينما قام كريفو بينكى[2] **Crevaux Benquet** بصورة مبيتة على تأخير انتخابات الجمعية الجزائرية حتى ربيع 1948م على أمل أن يتمكن الإداريون من السيطرة على الأصوات والحصول على تغيير للمناخ السياسي في الجزائر.[3]

كان ذلك بناء على نصيحة من "روني مابير"**Ronnie Mapierre** زعيم الأقلية الأوربية بالجزائر الذي تم تعيينه لكي يشرف على الانتخابات الخاصة بإنشاء أول "مجلس جزائري" يوم 4 أفريل 1948م التي كان من المفروض أن تجر يوم 15 جانفي 1948م ولكن تم تاخيرها حتى يتم تعيين الحاكم العام المتخصص في التلاعب بالقانون وكذلك بتعيين الشخصيات الموالية لفرنسا، إذ أكد هذه الحقيقة متحدث باسم الأوربيين عندما قال له:"... إنه لمن العبث إعطاء حق الانتخاب للمسلمين، لقد استعملنا القوة لإحباط مشروع بلوم فيوليت في عام 1936م وأسقطنا الحكومة، إننا نستطيع أن تفعل نفس الشيء اليوم لكن المسألة تتطلب رجال أقوياء في منصب الحاكم العام يعرفون كيف يتم احترام حقوقنا واستعمال القوة..." [4]

---

[1] **إيف شاتينيو:** ولد في 22 أيلول/سبتمبر 1891م في فوي (فيين)، وتوفي في 4 آذار/مارس 1969 م في باريس؛ عضو في حكومة ليون بلوم في عام 1936م، ترأس لجنة الدراسة التابعة للجنة العليا المتوسطية، تم تعيينه وزيرا لفرنسا، ثم حاكما عاما للجزائر سنة1944م. شهدت فترته اقرار بالسماح بانتخاب الأحزاب الجزائرية خلال السنوات 1946-1947م ، عزل من منصبه بعد تعيين نايجلان مكانه. للمزيد ينظر:

René Gallissot, Jean-Louis Planche **,Chataigneau Yves, Jean-Joseph [Dictionnaire Algérie], Le Maitron, Version Mise En Ligne Le 25 Octobre 2008,** Dernière Modification Le 1er Février 2014. Date De La Visite : 11 Juin 2023 Heure: 2:34. Disponible sur le lien:
https://maitron.fr/spip.php?article19589

[2] **كريفو بينكي:** المعروف بـ بول دومينيك كريفو، السكرتير الأول السابق للجمعية الجزائرية ، رئيس بلدية فيليبفيل المنتخبة، شن حملة ضد الحاكم العام إيف شاتينيو. للمزيد ينظر:

"L'ex-maire de Philippeville souhaite un débat public devant le conseil général de Constantine sur les résultats de la pacification", **article dans Le Monde**, Publié le 06 mai 1957 à 00:00h, Date de la visite : 11 juin 2023 heure: 2:10h
Disponible sur le lien:
https://www.lemonde.fr/archives/article/1957/05/06/l-ex-maire-de-philippeville-souhaite-un-debat-public-devant-le-conseil-general-de-constantine-sur-les-resultats-de-la-pacification_2335720_1819218.html

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص968.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 316.

بذلك أصبح الحل في رأي السلطات الفرنسية يكمن في تزوير الانتخابات و اختيار الشخصيات الهزيلة لتمثيل المسلمين في المجالس المنتخبة، وعليه فلابد من تعيين حاكم عام يؤمن ويطبق هذه السياسة الجديدة،[1] وفعلا تمت إقالة " شاتينيو " من منصبه ونصبت رسميا" مارسيل إدموند نايجلان "[2] حاكما عاما على الجزائر في 11 فيفري 1948 م. [3]

يشرح المناضل عبد الرحمان كيوان الوضعية قائلا:"... لقد تقدم الحزب(أي حركة الانتصار) ببرنامج ديمقراطي في جوهره" مجلس تأسيسي ذو سيادة" فقام الشعب بالمصادقة على برنامجه، وقد أيدته الأحداث في رسالة مبنية من واقع المجتمع، وأثبتت الانتخابات بأن الشعب كان مع الحزب أمام إفلاس سياسة الليونة المزعومة، فان الحكومة الفرنسية، تحت ضغط كبار المعمرين (**Grosse Colonisation**)، الذين أثاروا ضجة كبيرة لتنحية شاتينيو" **(Chataigneau)**. [4]

إذ يمكن القول أنً الحكومة الفرنسية حددت هدفها منذ سنة 1948م بضرورة اقتلاع أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية كخيار مدروس، باعتبارها الخطر الذي ينبئ بالإقصاء الشامل لفرنسا، لما أدركت مدى شعبية حزب **MTLD**، فكان من الطبيعي على نايجلان أن يسع لقطع الحوار مع الأحزاب الجزائرية بممثليهم، بقطع أي أمل لتحصيل الحريات السياسية، بتطبيق مبدأ المساواة مع الفرنسيين، وحارب الدعايات الانفصالية، أما عن احتمال تطبيق فكرة استقلال الجزائر سيمثل نهاية للإنجاز الفرنسي، وبناء المدارس، والطرقات لدى نايجلان. [5]

في هذا السياق يقول أحمد طالب الإبراهيمي:"... إن الجمعية الجزائرية التي هي ابنة هذا الوضع تعطي صورة مذهلة للوضع الحقيقي للجزائر في منتصف القرن العشرين، وهذا الظلم حيث أن تسعة ملايين مسلم جزائري يستحقون نفس عدد المندوبين الذي يبلغ المليون أوروبي، والإذلال لأنً

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص315.

[2] **مارسيل ايدموند نايجلان:** اشتراكي حل محل إيف شاتينو كحاكم عام على الجزائر، بعد مضي الانتخابات البلدية أكتوبر1947م، أعد. لانتخابات المجلس الجزائري 4-11 آأفريل1948م، واشتهر بتزير الانتخابات بشكل فاضح ضد الحزب الاستقلاليMTLD . للمزيد ينظر:

Serge Berstein Et Pierre Milza, **Histoire De La France Au Xxe Siècle 1945-1958**, Editions Complexe, Pari,1999, p67.

[3] رابح عدالة، المرجع السابق، ص29.

[4] عبد الرحمان كيوان، **المصادر الأولية الثورة أول نوفمبر1954 ثلاثة نصوص أساسية لح.ش.ج - ج.ا.ح.د(PPA MTLD)**، تر: أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007 ، ص ص 33 -34.

[5] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص1005.

ممثلي المسلمين يتم ترشيحهم وفرض عليهم في الانتخابات الزائفة،[1] وأغلبهم من الأميين والفاسدين..."، ويضيف قائلا:"... ولسوف يكون لزاما على المراقب أن يعترف بأن فرنسا كانت راغبة في عقد جمعية جزائرية شريطة أن يكون بوسعها أن تعين كل الأعضاء الجزائريين تقريبا..." [2]

إنّ الاستعانة بنايجلان كان القرار الصائب في نظر السلطات الاستعمارية فقد حاول القضاء على أي بادرة أمل لإصلاح أحوال الجزائريين، وفي نفس الوقت مثل القالب المجسد للسياسة الاستيطانية بكل معانيها،[3] كما أنه غير مجرى الأمور بالجزائر فالمعروف عنه أنه شغوف باستعمال العنف ضد الانفصاليين ولذلك عينه "روبير شومان"،[4] إذ صُنف كأكبر متخصص في تزوير الانتخابات والتلاعب بالقوانين لترسيم قناعاته، كما صَنف كل الوطنيين متطرفين ومعتدلين على أنهم يعملون من أجل إلغاء فرنسا من الجزائر كليا لصالح قوى أجنبية. [5]

يمكن القول وحسب رأي المؤرخ الفرنسي جوليان:"...إنّ السماح للوطنيين باستعمال شعارات سياسية قوية معناه أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، سوف تتمكن من الحصول على 90% من أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر...، لذلك فقد جاء نايجلان ليوقف أي تقدم أو أي نجاح انتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.[6]

بذلك يؤكد شارل روبير أجيرون قائلا: "...كانت انتخابات الجمعية الجزائرية مبرمجة ليوم 15 جانفي 1948م، ولاشك أن تأخيرها إلى هذا الوقت قد مكن من ضبط نظام الانتخابات، الذي يقوم أساسا على التزوير، حيث عين "نايجلان" وزير التربية الوطنية سابقا وهو اشتراكي بدلا من شاتينيو **Chataigneau**، ولقد ارتبط اسم هذا الحاكم العام بقضية الانتخابات المفبركة ..." [7]

---

[1] كانت الهيئة الانتخابية الأولى تتألف بالفعل من الفرنسيين المتمتعين بالمواطنة الكاملة رجالا ونساءا، في حين الهيئة الانتخابية الثانية المكونة فقط من جنس الرجال فرنسيين مسلمين، حيث لم يتحصل النساء على حق الانتخاب إلا في سنة 1958م، وعلى وجه الخصوص فالهيئة الأولى كانت تعين ممثلي السكان الأوروبيين، والهيئة الثانية ممثلي الجزائريين، فالتزوير الحاصل بمناسبة اقتراع أفريل 1948م قد حرم الجزائريين من اختيار منتخبيهم بصفة حرة. للمزيد انظر: سيلفي ثينو، **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص23.

[2] Ahmed Taleb Ibrahimi, op, cit, p53.

[3] قريري سليمان، المرجع السابق، ص219.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 113، 115.

[5] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، المصدر السابق، ص727.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص316.

[7] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص ص 315 -316.

كذلك وحول نفس الفكرة يشير المؤرخ شارل أندري جوليان:"...نايجلان من منطقة الألزاس عرف بوطنيته المتصلبة التي أثبتها أثناء الحرب، لقد باشر مهمته الجديدة بحماس وبثبات لتخطي أية عقبة قد تعترض سبيل استرجاع السيادة الفرنسية الكاملة، وكان رجل سياسة وتكون منذ شبابه من أجل مكافحة الاستقلاليين الألزاسيين والوطنيين وعلى الخصوص حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكان يعتبرهم جماعة انفصالية من الواجب كسر شوكتهم، وفور وصول نايجلان إلى الجزائر أكد للمستوطنين بأنه سوف يروض الوطنيين..." [1]

بذلك تم تطبيق ماجاء به دستور عام1947م فيما يخص انتخاب المجلس الجزائري المكون من هيئتين انتخابيتين، إذ أعدت العدة لتنظيم هذه الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية تحت إشراف الحاكم العام نايجلان، وأُنتهج فيها كل الأساليب لضمان القضاء على المواطنين، ومنعهم من التقدم إلى انتخابات المجلس الجزائري المقررة يوم 4 أفريل 1948م،[2] بـ 60 نائب من الفئة الأولى يمثلون 532000 ناخب، و60 نائب جزائري ممثلين لثمانية ملايين من الجزائريين وللمجلس الجزائري مهام التسيير بالتنسيق مع الحاكم العام،[3] إذ سارع منتخبي الأقلية الأوروبية بالالتفاف عليه والحصول منه، على تعهد هام وهو منع المجلس الجزائري على الوطنيين.[4]

لقد أضاف المؤرخ هنري علاق تحليلا حيث يقول:"... فقد تمت عملية انتخاب الجمعية الجزائرية تطبيقا لنص دستور 1947 م الذي خصص 120 ناخب منهم 60 مخصصة للناخبين من الدرجة الأولى حصرا من المواطنين كاملي الحقوق، و60 خاصة بالناخبين من السكان الأصليين (الأندجينا الذين يدعوهم " الفرنسيين بهذا النعت:"... إنه التصور الغريب للديمقراطية أن يتفوق أقل من مليون منتخب من الدرجة الأولى على ثمانية ملايين ساكن ممثل بمنتخبين من الدرجة الثانية..." [5]

---

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص29.

[2] معزوز هدى، المرجع السابق، ص205.

[3] جيلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[4] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص157.

[5] هنري علاق، مذكرات جزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص162.

2. الأحزاب الوطنية المرشحة والحملات الانتخابية:

1.2 مجريات الأحداث:

خلال المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم على أساس أنهم مستقلون.[1] وقبيل حلول اليوم الفعلي للاقتراع في 2 أفريل 1948م، قام مناضلو (ح. إ. ح. د) بحملة واسعة بالجزائر مهددين الفرنسيين يطردهم في حالة فوزهم في الانتخابات، قامت شرطة الاحتلال بإطلاق النار وقتلت 12 جزائريا، وجرحت المئات، هذا بالإضافة إلى اعتقال العشرات من الجزائريين عبر كامل التراب الوطني[2]، لذلك وجدت الشرطة الفرنسية مبررا قويا ومناسبا لتدخلها.[3]

وتم منع الاجتماعات الوطنية كتلك الخاصة بالمؤتمر الفيدرالي لمنتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية. واعتقل من بينهم 32 مرشحا،من مجموع 59 [4] بتهمة المساس بالأمن العام والسيادة الفرنسية بالإضافة إلى عدم توزيع بطاقات الاقتراع في المكاتب التي كانت للوطنيين شعبية بها ضف إلى ذلك عدم احترام مواعيد فتح وغلق المكاتب،[5] ولا يرخص لهم بمراقبة مراكز الاقتراع وملئت الصناديق مسبقا بأوراق المترشح الإداري والتصويت للغائبين وتدخل قوات الأمن، للضغط على الناخبين الأصوات بدون حضور مراقبين. [6]

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 113- 114، 116.

[2] تعترف المصادر الفرنسية بأن انتخابات عام 1948م التي جرت في مجلس الشعب الجزائري قد تلوثت بشكل خطير بالتزوير، حيث استخدمت الغش والترويع وحشوا الاقتراع لمنع انتخاب المسلمين الذين أيدوا الحركات القومية. وفي الاجتماع الأول للجمعية التي يسيطر عليها "الفائق"، تم إلقاء القبض على بوابة "إم تي دي" عند الباب، حيث غادر ممثلو (MTLD) الثمانية الآخرون والشيوعي القاعة. ورفض طلب فرحات عباس للحصول على الكلمة. ومع إحباطه من هذه الأحداث تعهد الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الاتحاد الديمقراطي من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، بإلغاء الانتخابات. للمزيد ينظر:

Department Of The Army, op, cit, p53.

[3] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص210.

[4] معزوز هدى، المرجع السابق، ص205.

[5] Ferhat Abbas, **le Régime Colonial est La Négation De La Justice Et De La Civilisation- 2me Congres National De L'union Démocratique Du Manifeste Algérien Tlemcen ,** Libération Éditions, Alger, 1949, p10.

[6] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954، المرجع السابق، ص367.

إذ تحولت المنافسة الانتخابية إلى معارك بين الإدارة الاستعمارية ومرشحي الأحزاب الجزائرية، رغم أنَّ هذه المرحلة كان السعي فيها إلى تشريع دستور جزائري، لكن الوضع انقلب آنذاك إلى انتخابات مزورة علنا، على طراز نايجلان، وكانت حركة الانتصار هي الحزب المقصود بالدرجة الأولى من هذا الاجراء القمعي، تلاها حزب الاتحاد الديموقراطي في الدرجة الثانية، لأنَّ الإدارة الفرنسية لم تكن ترضى لترضى إلا بتولي مرشحيها المقاعد.[1] وعليها كانت قوى الشرطة معبأة وكأنها مجهزة للقضاء على الحزب يوم الاقتراع.[2]

بناء على تصريحات من الإدارة الفرنسية، حين صرحت أنَّه لو كانت هذه الانتخابات حرة لنال حزب **MTLD** 57 مقعدا من جملة 60 الخاصة بالأهالي، إلاَّ أنه يمكن القول بأنَّ المشاركة كانت إيجابية رغم سلبية الاستعمار، كونها أتاحت فكرة النضال بجميع الوسائل المتاحة والتنبؤ بالأساليب المستقبيلية التي يمكن للإدارة الفرنسية لقمع الجزائريين المناضلين، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن إنكار الثمن الباهظ الذي دفعته الأحزاب الجزائرية نتيجة هذه المشاركة، [3] حيث أصدرت المحاكم في حق المترشحين المعتقلين الجزائريين أحكاما بالسجن، وغرامات مالية لا تقل عن 700 ألف فرنك لمدة 30 شهرا ومنعت الإدارة الاستعمارية ممثلي المترشحين من متابعة فرز الأصوات.[4]

لقد تم تشكيل مكاتب الانتخاب في يوم الاقتراع بصورة تعسفية، وطرد مندوبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في كثير من الحالات، إضافة إلى انعدام أوراق التصويت باسم الحركة، وتم حشو صناديق الاقتراع بصورة مسبقة، كما يؤكد المؤلف على أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لم يغفل عن استخلاص العبرة من كل ما جرى من تعسف، واستهانة بالشرعية، واغتيال المناضلين في العمرية، فالاستفزاز السياسي في جميع المقاطعات الانتخابية من خلال كل هذه التجاوزات، والتحرشات، فالانتخابات في الجزائر أدت إلى طريق مسدود، وقد ثبت بالبرهان الساطع أن العمل السياسي الرسمي، والمشروع إن هو إلا محض أوهام، ومهما تكن فائدة المعارضة، وضرورتها فإنها ستظل عاجزة قبل يوم الاقتراع، فقد ألقى الحاكم العام خطابا مليئا بالتهديد والوعيد، كما تم تعليق

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الجزء الثاني الفترة الثانية 1936-1945، المصدر السابق، ص523.

[2] عبد القادر وقواق، المصدر السابق، ص42.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق، المرجع السابق، ص ص114، 116 .

[4] رابح عداله، المرجع السابق، ص30.

صدور صحيفة (المغرب العربي) الناطقة باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما أقيمت حملة مداهمات، وتفتيش في الأوساط الوطنية واعتقال 33 مرشحا من أصل 39 تابعين للحركة إضافة إلى مئات المناضلين.[1]

هذا وأسفر الوضع عن 7 قتلى والعديد من الجرحى بمنطقة بالقرب من أومال و4 قتلى آخرين و40 جريحا و100 عملية اعتقال بمنطقة شامبلان بالقرب من المدية وفي الأوراس مثل ما وقع في مناطق أخرى شبه مشادات بالضرب خاصة براس العيون أين كان لمصطفى بن بولعيد لقاء مع الفلاحين الشاوية. [2]

إذ سارعت كذلك سطات الاحتلال إلى اعتقال ما يقارب 660 مناضل أي ثلث الأعضاء منهم؛ حسين لحول الأمين العام للحزب ورئيس بلدية الجزائر، أيضا الكثير من المستشارين المحليين من بينهم طفراوي عبد القادر، مرباح مولاي،[3] عبد الله من سيدي بلعباس ونفس الشيء في تلمسان، غليزان، ومستغانم، ولم يمس هذا القمع مرشحي الاتحاد الديمقراطي. [4]

هذا وأُعتقل عدد من المرشحين الفائزين من بينهم: العربي دماغ العتروس، الحاج شوشالي وباقي بوعلام" في حين كتب فونلوبت اسبيريا النائب التابع للحركة الجمهورية يقول :"...إن الناخبين لم يختاروا النواب قط، وإنما الإدارة هي التي عينتهم باستخدام وسائل حرمت سابقا..." ، والمؤسف حقا

---

[1] محمد سيف بوفلاقة، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، ط1، ،دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص ص 101- 102.

[2] محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل**، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص125.

[3] **مولاي مرباح:** مناضل سياسي وعضو في الحزب الاستقلالي، تلقى تعليمه باللغتين العربية والفرنسية، كما بدأ مولاي مرباح في سن 17 "يشبع بالفكر الوطني والقوميتلقى تعليمه باللغتين العربية والفرنسية، أنهى مرباح تدريبه منذ تخرجه في جوان 1933م، بدأ حياته المهنية في نظام العدالة الإسلامي في العام الموالي ككاتب عدل ثم بصفته وكيلًا قضائيًا، ارتبط أولاً بالإصلاحيين المسلمين الذين ثم يتبنى "تدريجياً" أفكار مصالي ليصبح قوميا وناشطا منذ عام 1938م في حزب الشعب الجزائري، انتخب كمستشار محلي، عزلته الإدارة الاستعمارية كعضو ينتمي لحركة انتصار الحريات الديموقراطية ذات التوجه الاستقلالي بسبب الأنشطة الوطنية في نهاية عام 1948م. للمزيد ينظر:
Nedjib Sidi Moussa, "Mon Nationalisme Par Moulay Merbah (1913-1997) Dits Et Non-Dits Du Récit Autobiographique D'un Dirigeant Indépendantiste Algérien Mémoires Coloniales", **Revue Socio-Anthropologie**, Disponible sur le lien: **https://journals.openedition.org/socio-anthropologie/3275** heure:10:26h Date de la visite:11juin 2023

[4] حورية بن فضة، المرجع السابق، ،ص209.

هو أن استعمال هذه الوسائل لا يكون إلا في الجزائر واعترفت جريدة الجزائر الجمهورية **Alger Republican** ، بوقوع تزوير فاضح في جو من الرعب سمح بانتخاب 27 مترشحا من الإدارة،[1] بعد الانتخابات أصبح الوضع السائد يبدو أكثر مرارة وسوءا أجبر العديد من الوطنيين على اليأس والتمرد بالإكراه والعنف.[2]

من ناحية أخرى أقدمت الإدارة الفرنسية على منع الجرائد عن الصدور، وعدم السماح بنشر أي بيانات عن العملية الانتخابية، ومنها ما حدث في دار الشيوخ قرب الجلفة، أين قام محافظ الشرطة بالإشراف على صناديق الاقتراع، في الثنية، عين بسام، ايسير، كما لم توزع بطاقات الانتخابات في باتنة، ولم تعلن نتائج الانتخابات في مدينتي قالمة وسطيف.[3]

أما عن مجريات يوم التصويت فقد سجل الملاحظون تزييفا ليس له نظير، حيث أحضرت الصناديق مملوءة مسبقا بأوراق الإدلاء بأصواتهم، كما لوحظ عدم وجود سجلات التصويت الخاصة بالجزائريين، وقد أدت سياسة الإرهاب والعصف هذه التي تبنتها الإدارة الفرنسية، إلى إخفاق تيارات الحركة الوطنية في الانتخابات المذكورة، إذ تحصلت على تسعة مقاعد فقط من 120 مقعدا، وفي يوم افتتاح المجلس لم يحضر الجلسة سوى خمسة نواب منتخبين من (ح.إ.ح. د)، أما الأربعة الآخرون فقد اعتقلوا رغبة في الاستهانة بالحركة الوطنية وبأسط مبادئ الجمهورية والديمقراطية،[4] فمن الصعب تصور واقع آخر للانتخابات في ظل مجموعة كبيرة من الجاهلين، الذين يفتقرون إلى التكوين السياسي.[5]

إذ شهد يوم الاقتراع استشهاد الكثير وإصابة أعداد كبيرة بجروح متفاوتة، مثلما حدث في قرية أولاد قرحة القريبة من مدينة سور الغزلان، كما قامت السلطات الفرنسية بعملية مصادرة واسعة النطاق الجرائد والمنشورات الدعائية للحملة الانتخابية وقامت كذلك بمنع الاجتماعات والتجمعات، التي قد تعقدها حركة الانتصار في إطار حملتها الانتخابية.[6]

---

[1] معزوز هدى، المرجع السابق، ص205.

[2] Achour Cheurfi, op,cit ,p114.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص317.

[4] عمار هلال، المرجع السابق، ص 369.

[5] جان دوشمان، المرجع السابق، ص62.

[6] حورية بن فضة، " التزوير في عهد الحاكم العام للجزائر نايجلان (1948-1951) التزوير الانتخابي أنموذجا،" **حوليات التاريخ والجغرافيا**، الجزائر،2017، مج6، ع13، ص210.

يمكن القول أنَّ الأوامر النايجلانية طبقت بتسليط عمليات القمع وعرقلة المترشحين الوطنيين، وتم اعتقال 32 من 59 شخص، وملء القوائم بالمترشحين الإداريين تبعا للتعاليم المرسلة إلى السلطات المحلية، وعلى وجه الخصوص القياد، ليحملوا الناخبين على الانتخاب الإجباري، بمنع اجتماعات الوطنيين وصحافتهم ومكاتب الاقتراع المكونة في الغالب بصفة تعسفية.[1]

هذا ويصف فرحات عباس الوضع قائلا:"... كما مُدت يد المساعدة إلى الملاكين الإقطاعيين، الذين تورطوا في عهد فيشي حتى تمكنهم من تقلد زمام الحكم من جديد وفرض سيطرتهم، كما كانوا عليه فيما مضى، فكممت أفواه القسم الانتخابي الأول، وأصبح المسلمون نسيا منسيا، ولكي يتسنى للمسلم أن ينتخب كنائب، كان عليه أن يضمن ولاءه لأحد أساطين الاستعمار، وصارت الإدارة تتبرع بالمقاعد في المجلس الجزائري تبرعها بالأوسمة، وفي مثل هذه الظروف استطاع الوالي العام ابتداء من أفريل 1948م أن يحتل المجلس الجزائري، فينصب فيه من يشاء من الباشاغوات الأميين، والبيادق الخاملين، كشكال وأمثاله، ... واحتج الناخبون المسلمين عن حرية التصويت، ولكن الجيش الفرنسي كان بالمرصاد لهم، ورماهم غدرا بالرصاص، وقتل وجرح، أما البورجوازي الفرنسي فلم يحرك ساكنا أمام الفظائع التي كانت تقترف في "جزائره الفرنسية المستقبلية"، وأصبحت الانتخابات تسير على طراز نايجلان كقاعدة مرسومة.[2]

كذلك يذكر المؤرخ هنري علاق في ذكر أجواء الانتخابات:"... وبعد انتظار طويل، تم أخيرا تحديد تاريخ الانتخابات، فقد تم حدد في بداية شهر أفريل 1948 م، وكنت واحدا من بين المناضلين المكلفين بالسهر عل السير الحسن في الميدان، وفي يوم الأحد المصادف للاقتراع، كنت متواجدا في مقر الحزب الشيوعي الجزائري في بونة (عنابة)، حيث تم توزيع المندوبين في الصباح الباكر، للتوجه إلى مختلف الأحياء لمراقبة الانتخابات، والاطلاع على الكيفية التي تسير بها الأمور..." [3]

إنَّ من المؤكد أن الانتخابات السابقة (التشريعية والبلدية)، لم تكن مجدية بسبب أساليب القمع السارية فقد استعيض عنها بالتزوير والفضائح الانتخابية، حيث ذكر شارل أندري جوليان بهذا الخصوص تقديمه :"...أن عناصر الشرطة كانت مدسوسة في صفوف حزب الشعب كغيرها من

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص366.

[2] فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص136.

[3] هنري علاق، مذكرات جزائرية، المصدر السابق، ص162.

الاتجاهات السياسية الفرنسية، شاهدا على أصل مركب الاستعلاء ودليلا على الروح الاستعمارية المستهينة بالشخصية العربية الإسلامية.[1]

أيضا يروي فرحات عباس:"... أن أحد أعضاء المجلس العام لعمالة قسنطينة قد ذكر له بصراحة، بأن اتفاقا قد حدث بين المستوطنين و نايجلان يقضي بأن توصد أبواب المجلس الجزائري في وجه الوطنيين، وأن تبقى المواد التي وردت في قانون الجزائر والتي هي في صالح الوطنيين معطلة، كما يبقى الأحرار والسياسيون اليساريون بعيدين عن التأييد. [2]

إنَّ من الملاحظ أن من 60 ممثلا يمثلون الهيئة الانتخابية الثانية نجد 17 عضوا لهم انتماء سياسي وطني، أما 43 عضوا موالين للإدارة الفرنسية تختلف مشاربهم الثقافية، أكثرية هؤلاء هم مناصب إدارية لدى الإدارة، لذا كان دورهم ساحق في هذه الانتخابات مقارنة بأنصار الفكر الاستقلالي الذين خاضوا نضالا سياسيا طويلا، إلا أنهم لم يتحصلوا إلا على 30 **%** من هذا المجلس،[3] وبتاريخ 25 جانفي 1948م شرعت الشرطة في تنفيذ السياسة القمعية التي أقرتها السلطات الفرنسية، حيث تم إلقاء القبض على عدة شخصيات مرموقة في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" في عدة مدن منها: عنابة، و ذراع الميزان، وبرج منايل.[4]

إذ أعدت الإدارة الفرنسية تقاريرا، توضح أن حزب **MTLD** يمثل أكبر خطر على الوجود الفرنسي في الجزائر، فهو ينشر الدعاية الألمانية العنصرية ضد النظام الفرنسي في الجزائر، ونفس الأمر ينطبق كذلك على الحزب الشيوعي الجزائري، الذي بدأ ينشر حملة دعائية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر، كما قام الحزب الاشتراكي لقسم الأممية العمالية الفرنسية بتأسيس رابطة تهتم بحقوق الأهلي الجزائري، وبث شعور الحقد على الإدارة الفرنسية، كما تتحدث تقارير أخرى عن الأحداث التي جرت في منطقة سور الغزلان سنة1948م، والتي تتهم فيها الإدارة الاستعمارية أنصار حزب **MTLD**، بأنَهم أفشلوا عمليات الاقتراع في دواوير سور الغزلان وتابلاط، حيث تجمهر أنصار الحزب المقدر عددهم 2000 شخصا، ورموا المراكز الانتخابية بالحجارة، وقطعوا الطرق بهدف منع

---

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص ص 315 -316.

[2] قريري سليمان ، المرجع السابق، ص219.

[3] طاعة سعد، المرجع السابق، ص128.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 314.

الانتخابات، إلا أن قوات الدرك وقفت لهم بالمرصاد. [1] وتكررت نفس الحوادث في المدية تحديدا بمنطقة البرواقية، حيث هاجم حوالي 1500 شخصا مكتب الاقتراع بتاريخ 09 أفريل1948م. [2]

لقد ذكر في تقرير تم إعداده من قبل الحاكم العام عن ولاية الجزائر، وصف من خلاله الأوضاع السائدة عند ترشيح حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية لأحد أعضائها في انتخابات الجمعية بتاريخ 8 أفريل 1948م، والمدعو بإمحلايين **Imalahyene** من البليدة في ديماهشي، ويشير التقرير إلى كم المضايقات، التي تعرض لها من قبل الإدارة الفرنسية كنهج لتغيير مصير الانتخابات ولإفشال عملية الاقتراع بالبليدة، ويوضح الحاكم العام ويؤكد من خلال التقرير على استعداده للتدخل بأي صورة مبيتة باتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لقمع الشغب الذي يسببه حزب **MTLD**.[3] (ينظر الملحق رقم**07**) هذا وكان من بين التصريحات أيضا، ماجاء في تقرير نائب حاكم الدائرة الرابعة بمكتب رئيس الجمهورية ألون جيبي **Alone Jupet** حول موضوع الانتخابات الخاصة بـ 4 نيسان/أفريل 1948م، وذلك وفقا لما نشرته جريدة "الجزائر – الجمهورية بتاريخ 5 نيسان/أفريل 1948م رقم 98/ج، أكد فيها "ألون جيبي" على وجود التباس في المعلومات، التي انتشرت حول عن الاشتباكات التي تسببت فيها قوات الأمن بوم إجراء الاقتراع مؤكدا أنَ الاستعانة بقوات الشرطة والدرك كان بدواعي ضمان السير الحسن لعملية الاقتراع.[4] (ينظر الملحق رقم **08)**

بينما يمكن لأي باحث بأن يستنتج الهدف الحقيقي من لجوء الادارة الاستعمارية لمثل ذلك التصرف، كان لطمأنة الناخبين والمترشحين المدعومين من الادارة الاستعمارية، بأن الأمور ستتم على أكمل وجه كما خططت له الإدارة الفرنسية، وهنا سيكون أي تصريح معاكس لما أشارت إليه هو ادعاءات، إلا أن ما حدث في عدة مناطق من الوطن خلال أيام التصويت خير دليل على عدم صدقها تجاه قدرتها على منح الجزائريين حقوقهم السياسية من خلال الانتخابات.[5]

---

[1] طاعة سعد، المرجع السابق، ص129.

[2] المرجع نفسه، ص129.

[3] **Rapports Prefet d' Alger Du Incidents Des Elections Du 4 Avril 1948**, Alger, 9 Avril 1948, P01.

[4]" Rapport du 5 Avril 1946 n° 98/c about Évènements d'Aumale - Élections du 4 Avril 1948 Relation des faits par le journal" **,Alger-République**, département d'Alger, arrondissement d'Aumale Sous-préfecture D'aumale, Alger, 7 Avril 1948,

[5] تعليق وتحليل الباحثة.

2.2 استعدادات الأحزاب الوطنية الانتخابية:

فشلت مساعي الوحدة بين حزبي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وحركة انتصار الحريات الديموقراطية، ببادرة من فرحات عباس، بغية تكوين جبهة ديمقراطية مفتوحة حتى على أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، للوقوف في وجه الادارة الفرنسية، لكن سرعان ما تراجع حزب **L'UDMA** عن هذه الفكرة، بسبب اقتراح مصالي الذي ركزً فيه على المشاركة في الانتخابات حول موضوع" الأمة الجزائرية السيدة"، والحقيقة أن مجرد مشاركة الأحزاب الجزائرية في الانتخابات يعد تناقض في المواقف نظرا لما صرحت به عند رفضها لدستور 1947م، الذي رفضته جملة وتفصيلا. [1]

إذ شارك في هذه الانتخابات ممثلي الهيئة الانتخابية الأولى: الأوروبيون، أما عن ممثلي الهيئة الانتخابية الثانية فهم: المسلمون الجزائريون، أما فيما يخص التشكيلات السياسية للهيئة الثانية التي خاضت الانتخابات فتمثلت في: حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري(حزب الحرية والديموقراطية)، وحتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بطريقة غير مباشرة لما ساندت الحملة الانتخابية للاتحاد الديموقراطي، بأوامر لدعم الأحزاب الوطنية على لسان مشايخها وهناك مقابلة أخرى مع مصالي الحاج محل إقامته في بوزريعة. [2]

لقد كان من جملة ما قاله الشيخ الإبراهيمي في هذه المقابلة: "...أود أن تتحد كلمتكم في هذه الانتخابات، وأرجوا أن لا تفوتوا الفرصة على النواب المسلمين المخلص باختلافهم، فإن العمرين قد وحدوا كلمتهم وقدموا قائمة واحدة بأسماء مرشحيهم، وراحوا يبثون دعايتهم متحدين، فيجدر بكم أن تفعلوا مثلهم ولا تنازعوا فتفشلوا وتضيع جهودكم ويفوز أعداؤكم..." [3]

إذ أقدمت الجمعية على نشر بيان صادر من مجلسها عبر صحفها، تبين فيه مهام الجمعية في تلك الفترة، وهي المحافظة على اللغة العربية، الإسلام والدفاع عنهما، وجاء البيان كالتالي:"... أعمال جمعية العلماء للإسلام والعربية هي البناء المتين للقومية، والتفسير الصحيح للوطنية، والشرح العملي

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص ص 157- 158.

[2] طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص 113- 114.

[3] المرجع نفسه، ص ص 113- 114.

لمعنى الأمة، والمعنى الجامع لهذه الكلمات الجليلة، التي أصبحت عند أمم العمال مفخرة الفاخر، وعند أمم الأقوال مثلنا سخرية الساخر ..." [1]

إذ أنَّ هذه النصيحة تؤكد النشاط السياسي لجمعية العلماء المسلمين في هذه المرحلة الحرجة، أما الموالاة فقد قدموا مرشحيهم تحت ألوان وأطياف سياسية مختلفة ضمن مظلة فرنسية بحتة، ففي الهيئة الانتخابية الثانية قدم الحزب الاشتراكي لقسم الأممية العمالية الفرنسية **SFIO** مرشحيه، كما هو الحال بالنسبة الانتصار الجمهورية الشعبية الفرنسية R.P.F، والمستقلين التقدميين **Independents Progressistes** والمستقلين الراديكاليين **Independants Radicaux** ، وأدلى كل حزب بدلوه في هذه الانتخابات.[2]

لقد تزامت تعنت الإدارة الاستعمارية مع زيادة الخبرة السياسية بمحاولة مسايرة التشكيلة الحزبية الجزائرية للقانون الفرنسي بغية أن يكون للشعب ممثلين التيارات الوطنية، كما أصبح لهم الحق في نيل مقاعد في البرلمان الفرنسي، ووفقا للمعطيات سار فرحات عباس على رأس حزب L'UDMA للمطالبة بإصلاح الوضع لدعم القضية الوطنية، ببرنامج أكثر نضجا مما سبق، والتمسك بمطلب الجمهورية الجزائرية في إطار الحكم الذاتي، هذا ودعم برنامجه بتصريحات في الصحف والأعمدة. واصفا فيها وضعية الجزائر لسنة 1948م.[3]

3.2. الحملات الانتخابية للأحزاب الوطنية المرشحة:

1.3.2 الحملة الانتخابية لحركة MTLD:

إذ أعدت حركة انتصار الحريات الديموقراطية حملة انتخابية حماسية وعنيفة، إذ وعدت الحركة أنَّهُ في حال الفوز في الانتخابات بذهاب الفرنسيين والإسبان، وحلول حكومة عربية، وولاة عرب وراية خاصة، وبدورها ردت السلطات الفرنسية باتهامات بنيت على أساس أمر رينبي **Régnier**، كان مفاده تجريم حزب **MTLD** ، وإدعت بأنَّهُ يدعو للقيام بمجموعات مسلحة مخربة ضد فرنسا، بغية إلغاء عملية الاقتراع، بذلك قامت بـتوقيف قرابة 600 شخص عشية الاقتراع، ومنهم أزيد من ثلث

---

[1] عبد القادر خليفي، "الدور النضالي للحركة الإصلاحية " جمعية العلماء " **أعمال الملتقى الوطني للفكر الإصلاحي في الجزائر الجمعية الثقافية الشيخ العربي التبسي ولاية تبسة**، الجمعية الثقافية الشيخ العربي التبسي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، أفريل 2003،ص109.

طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص 113- 114.**(2)**

[3] فرحات عباس، غدا سيطلع النهار، تر حسين لبراش، ص14.

مرشحي حزب **MTLD** ، وجرت الانتخابات في انتشار حقيقي للقوة، حيث هوجمت ثمانية مكاتب انتخابية انجر عنه 8 قتلى في دوار الدشمية (في منطقة أومال – البرواقية)، و4 قتلى في شامبلان وبحسب الإدارة، بذلك تكون نسبة مشاركة المسلمين المقترعين هي 67 %، وهي أعلى نسبة منذ الحرب.[1]

ويضيف بوزوزو قائلا:"...بل شاهدنا أكثر من ذلك وهو إطلاق النار على الناخبين كما وقع ذلك بقريتي الدشمية وبني بويعقوب في الانتخابات للمجلس الجزائري سنة 1948م، وشاهدنا اعتقال المترشحين، وإبطال فوزهم. وهذه السياسة الحجارة قد أضعفت ثقة الشعب في التصويت، وأية ثقة تبقى له حين يصوت على زيد، فيفوز عمر؟ وكيف يتحمس لانتخابات لا تكون نتيجتها تعبيرا عن إرادته..." [2]

أيضا يضيف هنري علاق قائلا:"... ففي الدشمية قرب أومال **Aumale** في مقاطعة الجزائر تردد بعض الفلاحين في وضع البطاقة التي فرض عليهم بالقوة وضعها في صندوق الاقتراع، وحاولوا بسذاجة وضع البطاقة التي اختاروها بأنفسهم عن حسن نية. لذا تدخل الحرس المتنقل لردهم إلى جادة الصواب بإطلاق النار، وكانت النتيجة سبعة قتلى وحدث نفس الشيء بمكتب الانتخاب في قرية شامبلان(**Champlain**) في الهضاب العليا القريبة من بوغازي وأدى إلى نتيجة مماثلة، حيث أطلق أعوان الأمن النار وقتل أربعة فلاحين، وفي بونة عنابة حيث كنت متواجدا جرى الدور الأول بصورة عادية، بسبب تردد بعض المأمورين في تنفيذ الأوامر القادمة من أعلى في مدينة مهمة مثل بونة.[3]

في حين أظهر حزب **MTLD** قوته بالتصدي للقمع متعدد الأشكال، الذي لم يتوقف تسليطه على المناضلين والشعب، مثلما وقعت في كل من هوسونفيلي (**Haussonvillers**)، سيدي علي بوناب والأوراس، واغتيالات الدشمية (**Dechmya**) وشامبلان (**Champlain**) ومؤامرة سنة 1950م، ومئات الاعتقالات والاغتيالات زيادة على القمع الاقتصادي.[4]

خلال الدورة الأولى نال طواهري مرشح عن حركة الانتصار 1000 صوت مقابل 30 ألف مسجلا، وحصل كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي على مرشح، وفي

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المصدر السابق، ص ص969-970.

[2] المرجع نفسه، ص01.

[3] المرجع نفسه، ص163.

[4] عبد الرحمان كيوان، المصدر السابق، ص 13.

الدور الثاني، انسحب مرشحو الاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي لصالح مرشحي حركة انتصار الحريات الديموقراطية، في حين احتل الجيش كل المدينة، وفي المساء أعلن انتصار مرشح عن الإدارة الفرنسية بعدد 300 ألف صوتا ضد لا شيء لمرشحي حركة انتصار الحريات الديموقراطية، وفي الغد كتب الحاكم نايجلان في جريدة ليكو دالجي مصرحا:"... إنكم ترون بأن إبراز القوة يبعث الجزائريين على أن يكونوا فرنسيين، وينتخبون فرنسيين وأول رئيس من الطائفة الثانية لهذا المجلس كان عبد القادر سايح..." [1]

لقد تناولت عدة تقارير فرنسية ذكر تفاصيل جرت عشية انطلاق الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري أفريل 1948م، إذ سلطت جل اتهاماتها على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وادعائها يأنها المتسبب في أعمال العنف والشغب الحاصل خلال الحملة الانتخابية، كما وضحت الدعاية الانتخابية التي اعتمدتها حركة انتصار الحريات الديموقراطية حين وجه نداء إلى إلى كل الجماهير الشعبية خاصة في وهران وقسنطينة للانتخاب والثورة من أجل الاستقلال، وتؤكد الإدارة الفرنسية على أن الحملة الانتخابية جرت في أجواء غلب عليها الهدوء والسلم، وجاء في تقرير بتاريخ 04 أفريل 1948م أن هناك ثلاثة أحداث عكرت جو الانتخابات في كل من دوار "أولاد فرحة" بالمدية ودوار" الطيارة "في تابلاط (وهي بلدية بمدينة المدية حاليا. تقع 50 كلم جنوب الجزائر العاصمة)، وكذلك بمنطقة سور الغزلان نتيجة نشاط مناضلي **MTLD** حين قاموا بالتظاهر في شكل مجموعات داخل المراكز الانتخابية، إلا أن قوات الشرطة أوقفت هؤلاء المتظاهرين خاصة في منطقة دوار أولاد طيارة. [2]

إذ تناول تقرير آخر بنفس التاريخ أن هناك أحداث متفرقة جرت عشية الانتخابات، كانت الهيئة الثانية الانتخابية مسرحا لها، حيث قام مناضلو حزب **MTLD** بإثارة الشغب في المراكز الانتخابية في كل من عمي موسى، وحمام بوحجر في مقاطعة وهران، حيث توقفت شاحنة محملة بمجموعة من الأشخاص الذين هاجموا مقرات الانتخاب، إلا أنهم وجدوا مواجهة من قبل قوات الشرطة والدرك، كما حدث إضرام للنار في مكتب الاقتراع نتيجة سيجارة رماها أحد مناضلي الحزب المذكور

---

[1] محمود عبدون، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**، منشورات دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 93-94.

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص117-118 .

في سيدي بلعباس، ومن جهة أخرى لقي أنصار الموالاة الدعم من قبل الإدارة للاستحواذ على مقاعد الهيئة الانتخابية الثانية. [1]

يمكن القول أنَّ الحملة الانتخابية لحزب **MTLD** جرت في جو مشحون، تخللتها مداهمات الشرطة واحتجاز مناضلي الحركة **(MTLD)** في كافة أرجاء الجزائر، كما تم خلالها حجز كل وسائط الدعاية؛ كالجرائد، المنشورات، الملصقات، منع التجمعات، بذلك استطاعت الإدارة الفرنسية تجنيد كل طاقاتها ضد حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وداست على الإرادة الوطنية للشعب الجزائري.[2]

لقد ارتكز حزب **(MTLD)** خلال حملته الانتخابية على كافة استعمال الوسائل الشرعية، لإزاحة المحتل بكل السبل المتاحة ورفع كلمة للشعب بأن يختار جمعيته التأسيسية الجزائرية بمستوى واحد دون تمييز عرقي أو ديني، من أجل تأسيس الدولة الوطنية على أساس الديمقراطية من سائر الجزائريين، فالمشكل الجزائري ليس مسألة إصلاحات حتى ولو كانت كريمة، لكنه مسألة سيادة للتأكيد على حقوق الأمة الجزائرية، وفضح جرائم السياسة الاستعمارية، وجذب الجماهير حول برنامجها المؤسس على القاعدة الأكثر وحدوية وعدلا ومنطقية الداعي لتحقيق استقلال البلاد، وتوعية الشعب وجعله يناضل من أجل الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذه خلاصة برنامج كانت تعليمات الحزب الحذر من تسرب العملاء والانهزاميين، بالعمل ضمن هيكلة واضحة مبنية على المركزية.[3]

يمكن القول أن السلطات الاستعمارية عرقلت الحملة الانتخابية، لكي لا تجري في جو ديموقراطي، حيث أقدمت على منع مصالي الحاج أثناء زيارته لمعسكر يوم 19 مارس 1948م من تنظيم تجمع شعبي لإلقاء خطاب يتناول موضوع الانتخابات، الأمر الذي جعله يصرح قائلا: "...لقد أخذت مني حرية الكلمة في معسكر، ومع ذلك فإن الاستقلال الذي هو موضوع نشاطي الدائم سيتحقق قريبا... " وبالإضافة إلى تصريحه هذا، دخل مصالي في اتصالات مع الأعضاء المحليين لحركته، وأعطاهم التعليمات الخاصة بالحملة الانتخابية برفقة النائب بوقادوم، الذي تهجم على مصالح الأمن، وممثلي السلطة، وهو يحمل في صدره وشاحا ملونا بألوان خضراء، حمراء، بيضاء، ليس في

---

[1] سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص117-118.

[2] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص ص 315 -316.

[3] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص ص728 -729- 730.

معسكر فحسب، وإنما أيضا في سعيدة، والبيض، الأغواط، الجلفة، المسيلة حيث قامت قوات الأمن بتفرقة الحضور وأصدر عامل عمالة قسنطينة قرارا يمنعه من دخول عمالته خاصة في معسكر، وتيغنيف والرمشي، فقد كان الهدف المنيع في الحملة الانتخابية ليس السباق من أجل المقاعد، وإنها الرغبة في التأكيد على أن الشعب الجزائري، كان وراء حزب مصالي. [1]

من التصريحات التي تعكس أيضا المبادئ الثورية لـ **MITLD**، تلك التي جاء بها المناضل يحاوي دحو في مدينة المحمدية يوم 3 أفريل 1948م، حيث قال: "... إن التصويت لصالح أحمد يجعلنا نتوفر على حاكم عربي، وولاة عرب، وراية خاصة بنا ..." وإلى جانب الخطب، والتصريحات العامة، اعتمدت الصحافة لإيصال أهداف الحزب، وكشفت حقيقة الاستعمار كما يتبين في عدد من أعداد جريدة " المغرب العربي "، والذي حجزته فرنسا لما جاء فيها من عبارات مناهضة لها:" إن انتصار أحد يعني أن الشعب الجزائري، في أعلن عن فكرة الأمة الجزائرية ذات السيادة... أنه يريد التمتع بحريته الكاملة... أن الحل الوحيد للمشكل الجزائري هو السيارة التامة للجزائر.[2]

هذا وشارك مصطفى بن بولعيد في الحملة الدعائية لحزب **MLTD** بمنطقة الأوراس خلال انتخابات 1948م، ضد المرشحين من عملاء الإدارة الفرنسية، إذ استطاع شراء الطريق الرابط بين آريس وباتنة وكذلك حافلتين، وبالتالي حصل على رخصة لنقل المسافرين، أن يعزز نظام الحزب في بعض الدواوير التي لم يغزوها نظامه بعد.[3]

إذ بمكن الإشارة أنه ونظرا للنشاط الدؤوب لمصطفى بن بولعيد وحيويته وقدرته التنظيمية الفائقة في صفوف حزب الشعب، ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، استطاع الفوز في الدور الأول فوزا ساحقا، إلا أن الإدارة الفرنسية الاستعمارية كعادتها، لجأت إلى تزوير هذه الانتخابات في الدور الثاني، في الحادي عشر من نفس الشهر والسنة حيث أقدمت على تزكية أحد العناصر الموالية لها بدلا منه، ثم قامت بعد ذلك بمحاولتين لاغتياله.[4]

---

[1] جاكر لحسن، "انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 4/ 11 أفريل 1948م"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، الجزائر، ديسمبر 2008، مج3، ع1، ص ص 113-114.

[2] المرجع نفسه، ص ص 113-114.

[3] بارور سليمان، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد**، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.ن)، ص ص32-33.

[4] المتحف الوطني للمجاهد، **الشهيد مصطفى بن بولعيد سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954 1962**، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 2000، ص ص43-44.

أيضا تم إلغاء الأصوات التي حصل عليها بن بولعيد، لإعادة الاقتراع بينه وبين مرشح الاتحاد الديمقراطي الجزائري **(UDMA)**، ومع ذلك تمكن من المرور إلى الدور الثاني، لكن الإدارة فضلت خصمه حاكم أريس (فابي) (Fabei)، واستخدمت معه المضايقات والعروض المغرية، ذلك أن المعمرين كانوا يتصورون أن خطوط حافلاته هي التي كونت شعبيته، لأن الفقراء لم يكونوا أبدا يدفعون ثمن الركوب، ولذلك عرضوا عليه أن يشتروها منه بسعر مرتفع، كما دفعوا (بوهالي) إلى منافسته، وفي خطوط سيرها كانت الحافلات تتعرض لتفتيشات دقيقة من قبل رجال الدرك بصورة مكثفة ويومية. ولما لم ينالوا منه شيئا سحبوا منه الخط.[1]

كما يصف هنري علاق تفاصيل حول وضعية يوم الاقتراع:"... وكانت المكالمة الأولى من صديقين وصلا إلى **(Duvivier)** وهي مدينة صغيرة في العمالة، أين كان الجميع يتوقع يوما انتخابيا "ساخنا" وربما أحداثا خلال فرز الأصوات، إذ قام رجال الدرك والمخازنية بغلق الطريق ومنع ممثلي مرشحنا من الذهاب بعيدا، وبعد إصرارهم على كونهم مندوبين وتقديم التفويض الرسمي، هددهما رئيس المجموعة المكلفة بحفظ النظام بالتوقيف، مشيرا عليهم بعدم جدوى المزيد من النقاش، لكون الانتخابات، قد تمت بالأمس حتى لا يعرقل مثل هؤلاء الأشخاص سيرها الحسن..." [2]

وعليه يصف الأستاذ العربي الزبيري:"... لقد عشت بنفسي جو هذه الانتخابات وشاهدت الشرطة الفرنسية بمدينة عنابة تطارد مرشحي حركة الانتصار وتفتش عليهم في كل حي، بحركات جنونية، وفي سبيل ذلك جندت كل كتائب الشرطة ومنعت الاجتماعات في الشوارع، وجعلت تراقب المارين في الطريق والجالسين في المقاهي حتى ليخيل للإنسان أنه في حالة طوارئ. لم تقتنع الإدارة الاستعمارية بخلق هذا الجو الإرهابي الذي قصدت من ورائه تخويف الناس ومنعهم من انتخاب من يريدون فعمدت إلى إرغامهم على انتخاب من تريد هي من عملائها وصنائعها..." [3]

هكذا انصب الاضطهاد على الحزب الاستقلالي بمناسبة الانتخابات، فطورد المناضلون وألقي القبض على المرشحين، بينما كانت الشرطة تبحث عن النواب الذين انتخبوا بكيفية قانونية، منذ ذلك

---

[1] مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية "أوراس النمامشة" من أبريل 1959 إلى أبريل 1960 شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، شركة دار الهدى، الجزائر، ط2، 2014، ص18.

[2] هنري علاق، مذكرات جزائرية، المصدر السابق، ص162.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص124.

الوقت أصبح الإصرار على البقاء في هذا الطريق يعتبر أكثر من خطأ سياسي، وثبت عدم جدوى العمل القانوني أمام تجبر السياسة الفرنسية.[1]

إضافة إلى أنَّ الصناديق ملئت في كثير من الدوائر قبل بدء الانتخابات، وساد جو من القمع والاعتقالات بين الناخبين وفرزت الأصوات سرا لا علنا،[2] وفي الثامن من شهر أفريل 1948م، وهو اليوم المحدد للانتخابات كانت قوى الشرطة معبأة وكأنها مجهزة للحرب. [3]

أيضا كان أحمد مهساس من بين المناضلين الذين أشرفوا على حملة انتخابية واسعة خاصة بانتخابات أفريل1948م، وبدت شراسة إدارة الاحتلال خلال الحملة، إذ تصدت لمرشحي أحزاب الحركة الوطنية بكل عنف، وزجت بأكثرهم في السجون عشية الانتخابات، وعلى ضوء أطوار هذه الحملة ونتائجها، تأكد على أن الانتخابات كوسيلة عمل ستفضي حتما إلى طريق مسدود.[4]

يمكن تأكيد ذلك من خلال تصريح المجاهد أحمد مهساس الوضع السائد قائلا:"... استعدادا لخوض غمار الانتخابات الخاصة بانتخاب المجلس النيابي بالجزائر تم تعييني للإشراف على ناحية الجزائر، ولتأطير هذا الموعد الانتخابي الذي قررت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المشاركة فيه كآخر امتحان سياسي للسلطة الاستعمارية وكوسيلة كذلك لفضح سياستها..." [5]

يضيف المجاهد مهساس قائلا:"... لكن السلطة الفرنسية كانت تدرك مدى قوتنا في اكتساح أغلب المقاعد في حالة ما إذا سادت الشفافية والنزاهة، وقد سبق لها أن تأكدت من تجذرنا في أوساط الشعب خلال الانتخابات البلدية، التي سبقت هذا الموعد بهدف تدمير التيار الوطني، فنايجلان ما إن تولى منصبه حتى سلط سياسته بتشديد القمع والابتزاز والسطو على ممتلكات المناضلين بسرقة أموالهم، وكثرت المداهمات والاعتداءات بهدف تثبيط العزائم..."[6]

---

(1) محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ط2، ص15.

(2) عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، المصدر السابق، ص727.

(3) عبد القادر وقواق، **مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية لجنة مساندة القمع المرافعة الكبرى**، منشورات دحلب، الجزائر ،2009، ص42.

(4) محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص145.

(5) لمجد ناصر، **أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير محفوظة**، دار الخليل القاسمي للنشر التوزيع، الجزائر، 2013، ط1، ص ص47-48.

(6) لمجد ناصر، المرجع السابق، ص48.

يمكننا اعتبار كذلك شهادة الشيح ابراهيم بن عمر بيوض، وهو يحدثنا عن تفاصيل هذه المرحلة بعد انتخاب الميزابيين له بالأغلبية الساحقة كنائب لهم في المجلس الجزائري لأول مرة سنة 1948م، إذ يقول:"... عزل قائد مصلح، وسبب عزله في تقرير قدم إلى مجلس الدولة، عند رفعنا القضية إليه، إنه صديق مناصر للمهيج الخطير عدو فرنسا المسمى بيوض..."، ونظرا لمواقفه البطولية تلك، وصدق جهاده من أجل قضايا الصحراء ووادي ميزاب، تم انتخابه عضوا في المجلس الجزائري يوم 4 أفريل 1948م، رغم معارضة الحكام المحليين وبعض أعوانهم.[1]

من هنا يمكن تفسير وضع التعسف، الذي قامت به الادارة الفرنسية تجاه حزب**MTLD**، بأنها تفادت أي احتمال يمكن للوطنيين من أن يستعملوا شعارات سياسية قوية، تمكنها من الحصول على غالبية الأصوات بنسبة 90% من أصوات الناخبين المسلمين في الجزائر وعليه، فإن الحاكم العام الجديد الذي تم تعيينه يوم قد جاء ليوقف أي تقدم أو أي نجاح انتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.[2]

إذ يشير فرحات عباس:"... فبعد عامين من إعلان الدستور الفرنسي الجديد الذي تضمن رسميًا حقوق مواطني "أقاليم ما وراء البحار، ونصت بنوده على إشراك الجزائريين في انتخاب الجمعية الجزائرية والسماح لهم بحرية اختيار منتخبيهم هذا بالنسبة للمسلمين، إلا أن الواقع يشير بأن المندوبين قد تم اختيارهم مسبقًا كممثلين حقيقيين للاستعمار الرئيسي، وهنا قيدت الحريات وجسدت الديكتاتورية. واتضحت المحاولة الفرنسية لتأمين هيمنة مجموعة عرقية ودينية على أخرى بكل الوسائل وأضاف: هذا بلا شك" حكم فرنسي "في المستعمرات! إن المفارقة الفرنسية في الجزائر هي أن بلدنا" مُلحق ومندمج "في ترابها وفي باطنها ولكن ليس في سكانها..."[3]

كما كان منتظرا جرت انتخابات المجلس الجزائري في ظروف سيئة، وتعرض مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية للملاحقات الفرنسية، لهذا كانت المغيَب الأكبر في هذه الانتخابات، وحول المراقبة وعملية الفرز في المراكز الانتخابية، استدعت الإدارة القياد لتخويف الناخبين وترهيبهم

---

(1) محمد ناصر، **شخصيات جزائرية**، مج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 24- 25.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص116.

(3) Ferhat Abbas, **le Régime Colonial est La Negation de La Justice Et de La Civilisation- 2me Congres National De L'union Démocratique Du Manifeste Algérien Tlemcen** , Liberation Editions , Alger, 16. 17 - 18 septembre 1949, P10.

من أجل التصويت لصالح الموالاة، إذ لوحظ انخفاض واضح في عدد المصوتين إذ بلغ عددهم حوالي 441023 مصوتا.[1]

يضيف أيضا قائلا:"... وفي مارس من سنة 1948م حل نايجلان مكان شاتينيو، تميزت هذه المرحلة بقمع منتظم ضد الحركة الوطنية (سيدي علي بوناب، هوسونفيلي، الأوراس)؛ قمع اقتصادي ضد الشعب بكامله، وتزوير الانتخابات بالمجلس الجزائري، ومنع الدخول المكثف لــ: ح.ا.ح. د في المجلس الجزائري..." [2]

يمكن القول أنَّ الأحزاب الجزائرية الثلاثة رغم تعرضها لخطر فقدان هدفها المشترك في الكفاح ضد الاستعمار، إلاَّ أنها دخلت في مواجهة طائفية من أجل " الزعامة" بمناسبة الانتخابات، التي جرت طغى عليها طابع التزوير والقمع البوليسي اللذان مسا(ح.إ.ح. د) على وجه الخصوص، إذ اقتنعت الأحزاب الوطنية بما فيها جمعية العلماء بأنَّ الاتحاد أصبح ضرورة ملحة وجب التعجيل بها.[3]

حسب شهادة المؤرخ هنري علاق:"... وفي المساء تم إعلامنا أن أحد شيوخ البلدية من قرية أخرى قد أمر رجال الدرك بطرد مندوبي جميع المترشحين باستثناء الرسميين، أي الذين قدمتهم السلطات وتدعمهم، وفي منطقة أخرى حدث انقطاع للتيار الكهربائي عند غلق مكاتب الاقتراع ودام لفترة كافية إلى غاية استبدال الصندوق بآخر تم ملؤه مسبقا ببطاقات اقتراع (جيدة)، وهكذا دواليك بعد عن مدينة الجزائر، قامت الإدارة بأكثر مما في وسعها، ولم نجد فوق الطاولات غير أوراق اقتراع "بني وي وي"، وكان خارج مقرات الانتخابات الجندرمة، الشرطة، الحرس المتنقل مسلحين بالرشاشات يحمون الناخبين الذين يتم تفتيشهم سرقة قبل دخولهم إلى مكتب الاقتراع حتى يتأكدوا أنهم لا يخفون بطاقة...." [4]

---

[1] محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر،2013-2014، ص331.

[2] عبد الرحمان كيوان، المصادر الأولية الثورة أول نوفمبر1954 ثلاثة نصوص أساسية لح.ش.ج - ج.ا.ح.د(PPA MTLD)، المصدر السابق ، ص ص 33 -34.

[3] مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر – القاهرة 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، تر، الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2004، ص26.

[4] هنري علاق، المصدر السابق، ص163.

يبدو واضحا أن فرنسا أتبعت بمخططها أسلوب الاحتيال على النتائج واستنزاف طاقة الناخبين، وتخويفهم بدل ادعائها وتغنيها بحفظ الأمن خلال عملية التصويت، بوجه معتاد مكشوف بالرشاشات والاعتقالات وهذا بدل أن يخلق جوا من الهدوء زرع رعبا في قلوب الناخبين نتيجة التنكيل بهم لمجرد ممارسة حق من حقوقهم.[1]

2.3.2 الحملة الانتخابية للحزب الشيوعي الجزائري:

هذا وشرع الحزب الشيوعي الجزائري بحملته للفوز بمقاعد في المجلس الجزائري، إذ كشف عن رغبته بالتقرب أكثر من أكبر شريحة يمثلها المجتمع الجزائري آنذاك، وهي الفلاحين ولا يوجد إنسان في الجزائر ينكر واقع الغلاء وارتفاع الأسعار للمواد الغذائية وهي مواد ضرورية ويتفق جميع الناس ماعدا المستعمرين وأصحاب الأحواش الكبيرة على أن أجرة 130 فرنك التي يأخذها عامل الفلاحة بعد عمل شاق طوال النهار لا تكف لإعاشته خصوصا إذا كانت بجانبه عائلة من 05 إلى 06 أفراد، لا سيما وهو محروم من الإعانات العائلية ومن القوانين الاجتماعية، مع أن المستعمرين والتجار الكبار يربحون المليارات هذا هو السبب في سوء حالة عاملي الفلاحة وفي طلبهم لزيادة أجورهم. وأمام حالة كهذه لم ير عمال الفلاحة طريقا غير الكفاح والتنظيم، كما حدد هؤلاء برنامجا انتخابيا يعتمد على النقاط التالية:

- إبطال القانون الموجود في أجور عمال الفلاحة في العمالات الثلاث وفرض حق التمتع الإعانات العائلية.
- عديل الأجور حسب شروط المعيشة مع التطبيق العاجل لدفع الأجور حسب ساعات العمل
- تطبيق مشروع التأمين الاجتماعي الذي كافح النواب الشيوعيون الجزائريون بجرأة لتطبيقه على الجزائر.

كما كان للاتحاد الديموقراطي نصيبا هاما في هذه الحملة، وهو الذي له تجربة واسعة في هذا المجال حيث وجه زعيم الحزب خطبا ونداءات إلى الشعب الجزائري يطلب فيها المشاركة في هذه الانتخابات والتصويت لصالح الفيدرالية، ولصالح الحكم الذاتي، والاتحاد مع فرنسا على أسس ديمقراطية.[2]

---

[1] تعليق الباحثة.

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص 118-119.

يمكن القول لقد عددت الدعاية الانتخابية بين أحزاب الحركة الوطنية نفسها، وبينها وبين الموالاة، وكان لكل طائفة مغزى وأهداف من هذه الحملة فحركة انتصار الحريات الديموقراطية كانت تهدف من الانتخابات:

1) الفوز في الانتخابات ومعناه تمرير مشروعها الثوري الاستقلالي كسب أصوات الناخبين من عمال وفلاحين لزيادة نفوذها.
2) بفضل التفاف الطبقة الناحية حول الحزب (حركة الانتصار، الاتحاد الديمقراطي والشيوعي) سيتمكن كل تيار على حدا من الضفة على الحكومة الاستعمارية لتحقيق مطلبه السياسي.
3) بفضل هذه الانتخابات سيتقرب أي تيار في حالة نجاحه أكثر من الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية التي كانت مثل الأكثرية، حيث أن التضخم السكاني الكبير الموجود في الأرياف، والذي اتجه نحو المدن لم تستطع المشاريع الكبرى والكولون استقطابه للعمل.[1]

من هنا يتضح أن فرنسا لم تطبق المبادئ الديمقراطية، التي طالما تغنت بها في قوانينها، بالسماح للأحزاب بحق حرية تجسيد الحملة الانتخابية لأحزابهم، فهي لم تكتف بمنع الكلمة والتعبير فحسب، بل لجأت إلى سجن مناضلي الأحزاب الوطنية، هذا وتم تنصيب مكاتب بشكل عشوائي يرأسها المستوطنون في الغالب، كما تم فتح مراكز الانتخابية في البيوت في بعض الأحيان، وقد تم تقل المكاتب من أماكنها الرسمية دون إشعار المواطنين وعمدوا إلى عدم توزيع البطاقات الانتخابية على الناخبين، أو تقدم محاضر النتائج عشية الانتخاب، وأثناء الفرز يؤتى بصناديق جديدة مملوءة بأصوات أغلبيتها الساحقة لفائدة مرشحي الإدارة الفرنسية، ومع كل هذه الممارسات التعسفية، كانت الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة ورجال الإدارة يلحقون المنتخبين، ويستعملون شتى الوسائل لإرغامهم على عدم إعطاء أصواتهم لمرشحي الأحزاب الوطنية. [2]

---

[1] سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص 115-116.

[2] حورية بن فضة، المرجع السابق، ص209.

3. نتائج ونصيب الأحزاب الجزائرية في الدورين الانتخابيين:

1.3 فرز نسب المشاركين في الدورين:

إن الوضعية لا تنبئ بالخير مع سيطرة أنصار الإدارة الفرنسية وحصدها لغالبية المقاعد خاصة في عمالة قسنطينة، التي مثلت معقل للأحزاب الوطنية الاستقلالية بأكثر من 60 %، وهي نسبة مرتفعة من المشاركة كما تراها الإدارة الفرنسية، والحقيقة غير ذلك حيث بلغ عدد المسجلين حوالي 1284139 صوتا منهم 910872 في الدور الأول، وبلغت في الدور الثاني الجاري بتاريخ 11. أفريل 1948م 433908 صوتا منهم حوالي 407646 في الدور الثاني وفقا للجدول رقم01: [1]

عدد الأصوات / اللوائح الحزبية	الدور الأول	الدور الثاني
الحزب الشيوعي الجزائري	16898	74
حركة انتصار الحريات الديموقراطية	275719	34460
الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري	152619	41763
	901169	305470

الجدول01: عدد المسجلين في الدورين للانتخابات من كل اللوائح الحزبية الجزائرية[2]

عند النظر لعدد المشاركين ندرك اعتماد فرنسا على نظام الدورين في الانتخابات وقد أسقطته وكيفتها في الأقاليم، التي استعمرتها ومن بينها الجزائر، حيث نلاحظ تباين في نسبة المشاركة بين الدورين بين قوائم الأحزاب الجزائرية لندرك تراجع نسبة المشاركة بين الدورين مع انخفاضها في الدور الثاني، وقد احتلت حركة انتصار الحريات الديموقراطية المرتبة الأولى في عدد الأصوات المحصلة والتي يليها حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، ثم الحزب الشيوعي ليحتل آخر مرتبة في قائمة الأحزاب الجزائرية.[3]

إنَّ تفسير التراجع في نسبة المشاركة بين الدورين يعود لجملة من الأسباب علًنا نُصيب بذكر بعضها في تحليلنا للوضع منها؛ الأسلوب الذي بادرت إليه الإدارة الاستعمارية تجاه الناخبين الجزائريين، وتميز بالمراوغة من حيث: الاعتقالات المتكررة والمباشرة لأعضاء الأحزاب وفي مقدمتهم الحزب الاستقلالي لمصالي الحاج، وهذا بغية عرقلة التيار من الوصول لمقاعد في البرلمان، نظرا

---

[1] طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص123 ،125.

[2] تم اعداد الجدول بناء على معطيات تم جمعها من كتاب طاعة سعد.

[3] تحليل الباحثة.

لشعبيته وتأكد الإدارة الاستعمارية من فوزه في حالة عدم التدخل الاستعجالي لحل الوضع بطريقتها، أيضا غلق مراكز الاقتراع في غير مواعيدها ومنع الجزائريين المدنيين من اختيار القائمة التي تلبي طموحهم، هذا ولاننسى بداية تعقل الجزائريين وفهمهم للسياسة الفرنسية وعليه كان الإقبال على الانتخابات أقل عددا في الدور الثاني عكس الدور الأول، وهذا مايبرر بداية فقدان الحماس من فعالية الانتخابات.[1] (ينظر الملحق رقم09)

لقد اتضح من خلال فرز حصيلة النتائج خلال الدور الأول من الانتخابات، أنً مترشح حركة انتصار الحريات الديموقراطية (مصالي الحاج) حلً في المركز الأول في مواجهة ممثلي الإدارة الفرنسية، بينما تراجع الحزب الاستقلالي على رأسه مصالي الحاج في الدور الثاني ليتصدر عملاء الإدارة على الأصوات، وهي نتائج تم تأكيدها ونشرها في الجريدة الرسمية، فقد كان بإمكان كل واحد قياس مدى التزوير والكذب الذي تملك من إدعى ديموقراطية المؤسسات الفرنسية، من عملاء الإدارة.[2] وفق الجدول رقم 04:

مراحل الانتخابات / العضو المُنتخب	الدور الأول	الدور الثاني
مصالي الحاج عن حركة الانتصار	6544 صوتا	96 صوتا
الموالين للإدارة الفرنسية	3174 صوتا	16348 صوتا

الجدول رقم04 : جدول يمثل عدد الأصوات المحصلة للتشكيلات الجزائرية بين الدورين الانتخابيين[3]

يمكن ترتيب عدد الأصوات بالنسبة لأحزاب الحركة الوطنية على الشكل التالي: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ثم الحزب الشيوعي خاصة هذا الأخير، الذي بلغت نسبة المصوتين له **20%**، وحركة الانتصار23.5%، بينما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري6.1 % في عمالة الجزائر، وفي قسنطينة 16.4% للحركة و27% للاتحاد الديمقراطي.[4]

---

[1] تحليل الباحثة.

[2] هنري علاق، المصدر السابق، ص164.

[3] تم اعداد الجدول بناء على معطيات تم جمعها من كتاب مذكرات جزائرية لهنري علاق.

[4] طاعة سعد، المرجع السابق، ص122.

من خلال تحليل ماجاء في الجدول يبدو لنا حقيقة التزوير في النتائج المعلنة بشكل فاضح، فأغلب المندوبين الذين انتخبهم" الجزائريون قد عينوا من قبل السلطات، فظهر من المنتخبين 9 ممثلين عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و8 عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وشيوعي واحد، والواقع أن دكتاتورية الأوروبيين قد طبقت في الجزائر، والحريات الديمقراطية ظلت شكلية تنتهك ، كما تم التحايل في نتائج الانتخابات، ظل الجزائريون فيها معرضين للتمييز عند التقدم بطلب للعمل، و قبض أجرته، كما وطبقت على الوطنيين الجزائريين المادة 80 من القانون الجنائي الفرنسي، التي تقضي بالسجن لمدة 10 سنوات لمحاولة الاعتداء على وحدة الأراضي الفرنسية، واعتبرت سارية المفعول على أي فكرة يُلتمس فيها استقلال الجزائر، كذلك استعملت طرائق أخرى من العنف كالتسريح من العمل والغرامات والعقوبات الاقتصادية.[1]

إلاُ أنَهُ وعلى الرغم من الضغط الإداري الفرنسي، فقد تمكنت حركة الانتصار من نيل نسبة 30.6 % من أصوات الناخبين في الدور الأول بحصولها على 9 مقاعد، وخلال الدور الثاني تراجع المترشح المهداوي على 6 أصوات فقط في بونة (عنابة)، بعدما خلال الدور الأول حاصلا على 6.544 صوت، وتم ترجيح المترشح المستقل من 3.174 إلى 48 16.3 صوت، ونفس الشيء في البليدة وتبسة وقالمة.[2]

أيضا تحصل حزب الاتحاد الديموقراطي بدوره على نسبة 17.4 % من الأصوات في الدور الأول و 7 مقاعد، ونال مرشحي الإدارة 41 مقعدا من أصل 60، في وقت لم يحصلوا فيه إلا على نصف أصوات الناخبين في الدور الأول، وكان 7 من مندوبي حركة الانتصار التسعة (9) ملاحقين فلم يتمكنوا من احتلال مقاعدهم، بينما لم يكن للشيوعيين أي مقعد في الهيئة الانتخابية الثانية وقد حصلوا على 1.9 % من أصوات الناخبين، بينما كان لهم مثل واحد فقط في الهيئة الانتخابية الأولى. وفي الجهة الأخرى (الفرنسية) حصل مرشحو الاتحاد الجزائري وتجمع الشعب الفرنسي على 40 مقعدا والمستقلون على 9 مقاعد والراديكاليون على 6 مقاعد بينما حصل مرشحو نقابة **SFIO** على 4 مقاعد والحزب الشيوعي الجزائري على مقعد واحد.[3]

---

[1] أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، المرجع السابق، ص ص 730 -731.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المصدر السابق، ص ص969-970.

[3] المرجع نفسه، ص ص 969-970.

بذلك يمكننا إضافة تعقيب عن سبب تفوق الحزب الاستقلالي عن باقي الأحزاب وهو التفاف حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية حول برنامج ودعاية تدور حول أمة جزائرية –سيادة وطنية–جمعية تأسيسية جزائرية وهي الغاية التي يتطلع لها الجزائريون عكس فرحات عباس المنادي بالاصلاحات الغير جذرية في اطار الاتحاد مع فرنسا، وعند الرجوع إلى غايات الحزب الشيوعي الجزائري نجد نشاطاته لاتترجم سيرة نضالية لحزب يتطلع لخدمة القضية الوطنية وعليه كان مناصروه قلة من الفئة الشعبية.[1]

لقد كانت حصة الأحزاب الوطنية من خلال هذه المشاركة قسمت على عمالة قسنطينة بـ 24 مثلا ولعمالة الجزائر 17، ولعمالة وهران 14 ممثلا، أما إقليم الجنوب 05 ممثلين. [2] وذلك وفق الشكل رقم 04.

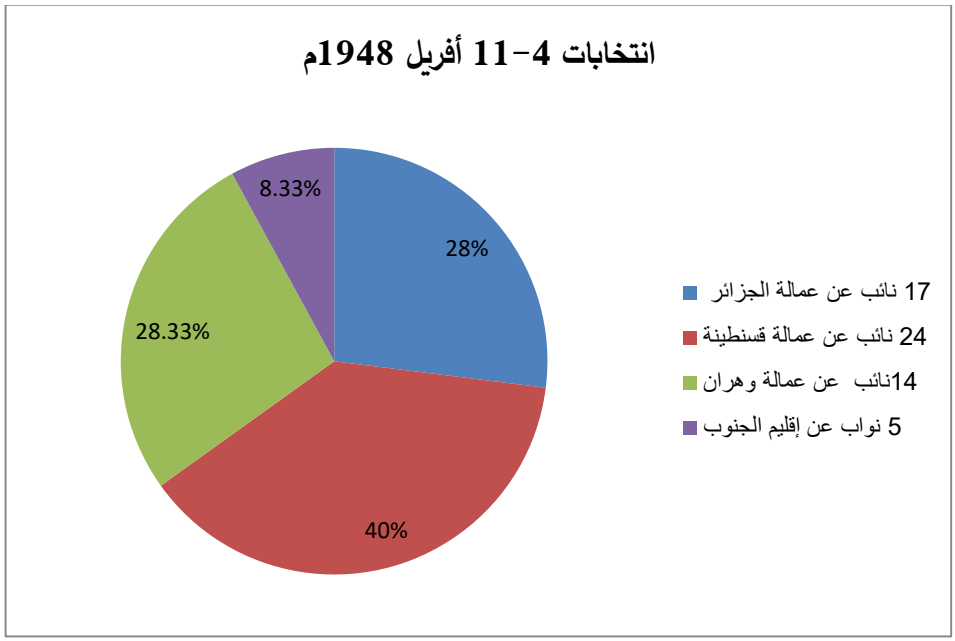

الشكل رقم 04: دائرة نسبية تمثل نسبة الممثلين على مستوى عمالات الجزائر

إن التلاعب بالانتخابات في الهيئة الانتخابية الثانية لصالح الموالاة، كان هدفه قطع الطريق أمام الوطنيين، نجاح الأحزاب الوطنية في الانتخابات، ظل الهاجس الذي يثير قلق وتخوف الإدارة الفرنسية، خاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والتجربة غير بعيدة، فالانتخابات البلدية التي

[1] تعقيب الباحثة.

[2] طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص123، 125.

جرت قبل انتخابات المجلس الجزائري، أكدت قدرة حزب **(MTLD)** على تحصيل غالبية من الأصوات في الانتخابات، فأعطيت الأوامر للجيش أيام انتخابات 04 إلى 11 أفريل 1948م، للتحكم في مسار عملية الاقتراع بواسطة الأسلحة الثقيلة، التي أُستخدمت بصورة واضحة في الدواوير، كما أظهرت الأحزاب الوطنية عبر وسائل الإعلام الظلم، الذي تعرضت له بإقصاء خمسة مترشحين من مرشحيها في المجلس الجزائري، بفعل الضغوطات الفرنسية عليهم، وملء صناديق الاقتراع بأصوات جماعة بني "وي وي" علنا مع قتل المناضلين مثلما حدث في عين البيضاء والعمارية.[1]

يشير المناضل لعرومي خليفة أحد أعضاء حزب(**MTLD**) حول واقع التزييف الحاصل قائلا:"...إنَّ مسألة اقتراع المجلس الجزائري ينتهي إلى انتخاب الأغلبية الساحقة والكلية للمترشحين الوطنيين لحزب حركة انتصار الحريات والاتحاد الديمقراطي، وهي دون التباس تبرهن بأن الجزائر ترفض فكرة اندماجها إلى فرنسا، وأمام هذا الإجماع للرأي العام الجزائري، فإنَّ فرنسا أدركت بأنَّها لا تستطيع أن تأمل في ربح المجالس لصالح نظرية الاستعمار، وفي المجلس الوطني الفرنسي أشار المنتخبون الوطنيون إلى أن فرنسا لم تتقبل الخسارة وفشل سياستها، فقررت غلق نافذة الديمقراطية الصغيرة التي فتحت للجزائريين، وسلطت خلال المرحلة تزييفات على الانتخاب، واعتقال المترشحين قبل عمليات الاقتراع، وعينت عملائها، فهذه الممارسات توصلت إلى إقناع الرأي العام بمصداقية ومشروعية جرمها.[2]

2.3. قراءة آراء ومواقف من نتائج الإنتخابات:

يعطي المؤرخون تحليلا للواقع الانتخابي من خلال استقراء النتائج، تمثلت خلاصته في أن الإدارة الاستعمارية حاولت إلغاء الإرادة الشعبية، وقررت بمفردها إعطاء 9 مقاعد لحركة الانتصار أي 6.30% من الأصوات المعبر عنها، وحصل الاتحاد الديمقراطي على 8 مقاعد أي 17. 5 % من الأصوات المدلى بها، هذا وحصل الأحرار من مرشحي الإدارة الفرنسية على 41 مقعدا أي 45 % من الأصوات، والحقيقة أن وجود نواب الحركة الوطنية كان شبه صوري، يقتصر على بعض الاحتجاجات باعتبار أنَّ المجلس قيد مجموعة من المواد، التي تجعله في خدمة الكولون والإدارة الاستعمارية. [3] والنتائج كما هي مبينة في الشكل رقم05:

---

[1] طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص130-131.

[2] لعرومي خليفة، **كراسة المناضل الجزائري**، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص122.

[3] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، المرجع السابق، ص159.

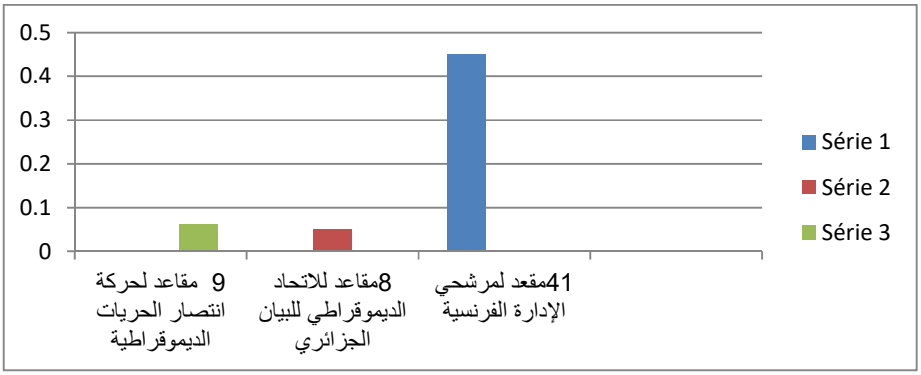

الشكل رقم 05: مدرج تكراري لعدد المقاعد التي تنافست عليها الأحزاب الوطنية مقابل الإدارة الفرنسية

إذ يمكننا من خلال هذه الأعمال القمعية، التي تزامنت مع الاقتراع إعطاء تبرير لهذا التدليس الذي باشرته الإدارة الجزائرية بصفة فاضحة، بمباشرة المدير المسئول في الولاية العامة م. سيروزي، إنما هي باختصار كانت تقع على الطريقة التالية:

أولا. حرية الترشيح مباحة للجميع.

ثانيا. الدولة تعين المرشح الرسمي المسلم الذي تختاره، وترمى به إلى ميدان الانتخاب، وتضمن له النجاح، وتزوده بما يلزمه من المال.

ثالثا. يتمتع المرشح الرسمي بكل التسهيلات في تجولاته وتنقلاته، بينما توضع كل أنواع العراقيل في وجه المرشحين الحزبين.

رابعا. وما وقع يوم الانتخاب من عدم توزيع أوراق الانتخاب، إذ يباشر أعوان الإدارة ملء الصندوق بواسطة الرقاع الانتخابية الراجعة، والتي مات أصحابها أو تغيبوا، فتوضع بأسمائهم أوراق المرشح الحكومي لنحقق الأغلبية الساحقة مع يمنع دخول ممثلي المرشحين الأحرار.[1]

رغم مالحق حزب حركة الانتصار من تنكيل ،إلاّ أنَهُ ظهر على أنه الحزب الجزائري الأول والأكبر خلال فترة الانتخابات لاسيما بعد أن تم إعادة تنظيمه بجدية، بإنشاء لجان له على مستوى المكتب السياسي، مكلفة إما بالمنتخبين و بالشؤون النقابية، الشؤون الدينية، المنظمات الوطنية، تم وتقسيم الجزائر إلى 11 ولاية و33 دائرة وقادة دائمين، أما اللجنة المركزية فقد تم اختيارها بالتنسيق مع القيادة وسميت بـ اللجنة المديرة، وفيما بعد بـ المكتب السياسي يتم اختياره من قبل مصالي.[2]

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص ص183-184.

[2] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص367.

بعد أن حصلت الحركة على 57 مقعدا من المقاعد الـ 60 المخصصة للجزائريين المسلمين في الكلية الثانية [دوزيام كوليج]، يفترض أن تكون النسبة 90 % من أصوات الناخبين المسلمين؛ لكن تزوير نايجلان قلصها إلى تسعة، وحصل حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان على 8 مقاعد، وعملاء الإدارة من [بني وي وي] أي الذين يقولون للاستعمار دائما : [نعم- نعم] على 41 مقعدا.[1]

بالرغم من السلبيات في نص قانون20سبتمبر1947م، إلا أننا يمكن القول عنه أنه أتاح للرأي العام الإطلاع على محاولة فرنسا تحيين أهدافها وتأجيج مصالحها أمام العيان، بل وأثبتت ضعفها في عدم القدرة على الاستمرار في التظاهر بعدلها في تزويرها الانتخابات خوفا من حدوث نقلة نوعية تؤدي برؤساء الأحزاب الوطنية إلى الوصول للبرلمان، وبالتلي تفشي وتسويف قضية التزوير وطرحها كمسألة عالمية منافية للمبادئ الدولية التي مضت فرنسا في تمجيدها، هذا وأثبتت موجة انتخابات أفريل 1948م على قدرة الأحزاب الوطنية على صياغة برامج ترتقي بالمجتمع الجزائري، ليعقل معنى النضال السياسي ويعبر عن رغبته في الانفصال على فرنسا رغم عدم وصولهم لجل المقاعد إلا أهم نالوا ماسمحت به السلطات الفرنسية أن يظهر في التقارير.[2]

نتيجة لما أسفرت عنه النتائج تتالت التقارير الوطنية، منهه ماتناول شرح عواقب الوضع المترتب عن ماآلت إليه عملية الاقتراع؛ ومن جهةاخرى بالإشارة إلى التدابير التي ينبغي اتخاذها للتصدي بالعقوبة على التجاوزات الواقعة ومنع تكرارها، بقلم كل من: السيد أحمد بومنجل، والسيد أحمد الطاهر، والسيد أحمد يحيى، والسيد عزيز كيسوس، وقد وجهت لمستشاري الجمهورية كمقترحات من الأحزاب الجزائرية. بعد أن تم تحديد15 جانفي1948 م تقرر تأجيل الانتخابات إلى موعد لاحق. للاستفادة من هذا الوقت لطلب رحيل الحاكم العام لمستعمرة الجزائر(السيد ايف شاتينيو) ، واعتماد تاريخ إجراء الانتخابات أخيرا في 4 و11 أبريل 1948م، تحت رعاية حاكم عام جديد. وقد أثار القرار العديد من الانتقادات الحادة.[3] (ينظر الملحق رقم 10)

وقد تميزت هذه المنافسة الانتخابية بأحداث خطيرة؛ جسدت انتهاك قانون تشكيل مراكز الاقتراع، والهجمات على حرية وصدق التصويت تلاها الاعتداء، والهجمات على الحرية الفردية عن طريق

---

[1] عثمان سعدي، المصدر السابق، ص727.

[2] تعقيب الباحثة.

[3] MM. Ahmed Boumendjel, Ahmed Tahar Ahmed-Yahia Et Aziz Kessous, **Conseil De La République, Annee 1948 Annexe Au Procès-Verbal De La Séance Du 17 Juin 1948, N° 560**,

الاعتقالات وطرد المواطنين من بعض البلديات، والانتشار الكبير لقوات الشرطة والدرك، الاغتيالات مع تزوير النتائج فقد تقرر سحق الأحزاب التقدمية المزعومة، التي حصلت على أكثر من 70 **%** من الأصوات المدلى بها.[1]

إذ وصف فرحات عباس ذلك بقوله:"... أصبحت الانتخابات على طراز نايجلان قاعدة مضطردة، وامتزجت بالعادات والأخلاق، وكثر التزوير والفضائح، واستعمال العنف والقتل والاعتقال ..." [2]

في نفس السياق ورد تصريح لأحمد مهساس يشير فيه:"... انتهت الانتخابات بفوز مرشحين من تيارنا من بين 60 مقعدا في حين تؤكد التقارير الإدارية الفرنسية ذاتها فوز الحركة بـ 57 مقعدا، ولم تكن هذه الانتخابات ونتائجها هي التي تهمنا، فاعتبرنا ذلك انتصارا لنا لعدة أسباب أهمها أن 90% من المصوتين كانوا لصالح برنامجنا الثوري الاستقلالي، ومن نتائج هذه المعركة، كذلك سقوط قناع آخر عن الطابع التسلطي والدكتاتوري للسلطة الحاكمة الذي نددت به بعض الأوساط الفرنسية ذاتها من المعتدلين..." [3]

لقد مس الحركة الوطنية الجزائرية إخفاقات متكررة وهي تخوض معترك إثبات الذات، وذلك بسبب معارضة الحكومات الفرنسية لمطالبها، وانتهاج الإدارة الفرنسية طريق تزوير الانتخابات، ولم يتسنى لها التحكم في زمام الأمور بالجزائر، وتعرضت لا خفاقات متكررة. [4]

بذلك يشرح محفوظ قداش الوضع مشيرا:"... لم يستطع المنتخبون الوطنيون ترجيح مشاريعهم لأنهم لا يملكون الأغلبية لا في المجالس البلدية ولا في الجمعية الجزائرية، وقد نتج عن ذلك فشل الوحدة بين حركة الانتصار والاتحاد الديموقراطية والجدال العقيم بين الجزائريين في 1948م وفي بداية 1949م فالاتحاد الذي يأمل دائما في إقناع الرأي العام الفرنسي اختيار المشاركة في الانتخابات عكس الحركة التي كانت تنادي بالامتناع. وعلى الأقل فإن الاتحاد **(UDMA)** ندد بالقمع الفظيع المسلط على مناضلي الحركة **(MTLD)**..."، فالنشاط السياسي الشرعي لم يعط نتائج ملموسة

---

(1) MM. Ahmed Boumendjel, Ahmed Tahar Ahmed-Yahia Et Aziz Kessous, ibid.
(2) Department of the Army, op, cit, p53.
(3) لمجد ناصر، المرجع السابق، ص 48.
(4) عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2013 ، ص**148**.

بالنسبة للجزائريين نظرا لرفض الإدارة والمعارضة العمياء من طرف الفرنسيين ومنتخبيهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبما أن الوحدة بين الأحزاب لم تتحقق.[1]

حسب وجهة نظر الاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري قدم بوصوف المستشار العام لحزب الاتحاد الديموقراطي لائحة يطلب فيها وضعا ديمقراطيا مع جمعية جزائرية ذات سيادة في كل الأمور الداخلية للبلاد ومندمجة في الاتحاد الفرنسي، وفي الأخير صادق **UDMA** على اللائحة التي قدمها الممثل كومولي "ترفض كل سياسة إدماجية قد تجاوزتها الأحداث ورفضها السكان المسلمون والدستور الفرنسي نفسه وترفض بنفس الشدة سياسة الانفصال التي من شأنها أن تثير في جو من لا أمن عناصر السكان الجزائريين الواحد ضد الآخر نطلب وضعا قانونيا تقدميا يحترم الشخصية الجزائرية ويضم الحق في استقلالية تسيير الجزائر في إطار الاتحاد الفرنسي.[2]

عرض حرب البيان الذي أصبح يسمى (بالاتحاد الديمقراطي الجزائري) حلا جديدا ظن واضعوه أنهم يستطيعون أن يوفقوا به بين وجهة النظر الفرنسية ووجهة النظر القومية في الجزائر. وهذا الحل يتطلب إعطاء الجرار استقلالا نوعيا بتكوين جمهورية جزائرية، لها حكومتها وبرلمانها ، وارتباط هذه الجمهورية بالاتحاد الفرنسي، وتضامنها مع فرنسا في سياستها المتعلقة بالشئون الخارجية والمالية والعسكرية، على أن يكون هذا الارتباط مؤقتة إلى اليوم الذي تستطيع فيه الجزائر أن تنال استقلالها الكامل وطبيعي أن لا ينال هذا المشروع الأهلي نصيبا من النجاح كميرا لا في الوسط الفرنسي ولا في الوسط القومي في الجزائر؛ لأنه يتعارض مع روح الامتلاك المسيطرة على السياسة الفرنسية الجزائرية، كما يتعارض مع الوطنية الجزائرية النى ترمي إلى التحرير الكامل الناجز.[3]

بعد الانتخابات البلدية استنتجت خلاصات وهي أن الانتخابات الحرة لا يمكن أن تكون إلا لصالح حزب الشعب الحركة ومن هنا ضرورة الغش في الانتخابات، وهو ما فعلته في انتخابات الجمعية الجزائرية في أفريل 1948م.[4]

يصف بوزوزو الوضع الانتخابي في مقال تحت عنوان " **على هامش الانتخابات البرلمانية متى ينتخب البرلمان الجزائري** " قائلا:"...الجو السائد في الجزائر بمناسبة الانتخابات البرلمانية جو

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص ص 370-371، 377.

[2] المرجع نفسه، ص ص 370-371، 377.

[3] علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، ط6، الرباط، 2003، ص35.

[4] محمد عباس، **خصومات تاريخية مصالي- الدباغين -بن بلة -عبان- بن بولعيد -عجول- بن صدوق -شكال**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2010**، ص75.

هادئ لا يظهر فيه حماس كبير من طرف الناخبين بالرغم من نشاط المترشحين، والظاهر أن أسباب قلة الحماس في هذه الانتخابات متنوعة أهمها سآمة الشعب من التزوير وحيرته من تحقيق الاتحاد، وقلة رجائه في النتائج الايجابية لدى البرلمان الفرنسي، أما التزوير فقد ظهر بصورة متكررة ومنذ أن برهن الشعب الجزائري في الانتخابات البلدية الأخيرة عن طموحه إلى تقرير مصيره بنفسه، ومن ذلك الحين ألغيت حرية الانتخاب في الجزائر وأضحى الناخبون يشاهدون تصويتهم محل العبث والسخرية..." [1] (ينظر الملحق رقم 11)

هذا ويضيف قداش قائلا :"... وكان الحاكم العام الاشتراكي صانع العديد من عمليات إيقاف المترشحين الوطنيين (32 على 59) والإكثار من المترشحين الإداريين والتعاليم المرسلة إلى السلطات المحلية.[2] وعلى وجه الخصوص القياد ليحملوا الناخبين على الانتخاب الجيد، ومنع اجتماعات الوطنيين وصحافتهم ومكاتب الاقتراع المشكلة في الغالب بصفة تعسفية، فصناديق الاقتراع مملوءة مسبقا بأوراق المترشح الإداري وتصويت الأموات والغائبين وتدخل قوات الأمن الضغط على الناخبين وفرز الأصوات بدون حضور مراقبين..." ويضيف قائلا:"... ان اسم نايجلان بقي رمزا للغش الانتخاب الذي استنكرته كل الأحزاب الجزائرية و حتى من طرف بعض الشخصيات الفرنسية..." [3]

يؤكد ذلك أحمد مهساس: "... وبالفعل راحت الإدارة الاستعمارية تستعد للتزوير ولتحويل القانون إلى أداة قمع، كانت انتخابات الجمعية الجزائرية مبرمجة ليوم 15 جانفي 1948م، ولاشك أن تأخيرها إلى هذا الوقت قد مكن من ضبط نظام الانتخابات يقوم أساسا على التزوير عين"نايجلان" وزير التربية الوطنية سابقا وهو اشتراكي بدلا من ايف شاتينيو ولقد ارتبط اسم هذا الحاكم العام بقضية الانتخابات المفبركة..."، كما كتب شارل أندري جوليان بهذا الصدد ما يأتي:"...نايجلان من منطقة الألزاس عرف بوطنيته المتصلبة التي أثبتها أثناء الحرب، لقد باشر مهمته الجديدة بحماس وثبات

---

[1] محمود بوزوزو، " على هامش الانتخابات البرلمانية متى ينتخب البرلمان الجزائري "، المرجع السابق، ص01.

[2] في أوائل سنة 1948 م استبدلت سياسة المرونة بسياسة الشدة. وقد دشنت هذه السياسة بشاتينيو وتعيين المستر نايجلان واليا على الجزائر وقد بدأ المستر نايجلان قبل قدومه إلى الجزائر يهدد حركة الانتصار للحريات الديموقراطية في تصريح أدلى به في باريس، وهذا معناه أن كل شيء كان مدبرة من قبل وان هناك برنامجا للقمع على وشك التنفيذ وقد وقع التلويح بهذا سيدا القمع بسلطة من الخطب الرسمية في أنحاء القطر الجزائري أشيد فيها (برسالة التمدين) الفرنسية وكان ممثلو الإدارة الفرنسية يسهبون في وصف الانجازات اقتصادية والاجتماعية في حين أنها لم تكن لفائدة الجزائريين بل لفائدة الأقلية الفرنسية. للمزيد ينظر: يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص157.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954، المرجع السابق، ص ص 663، 367.

لتخطي أية عقبة قد تعترض سبيل استرجاع السيادة الفرنسية الكاملة، كان رجل سياسة ؛ تكون منذ شبابه من أجل مكافحة الاستقلاليين الألزاسيين والوطنيين وعلى الخصوص مناصري حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فكان يعتبرهم جماعة انفصاليين من الواجب كسر شوكتهم..." [1]

حسب شهادة المناضل محمود عبدون[2] حول وقع الانتخابات يشير"...ولقد أنتخب المجلس الأول بالجزائر في 4 أفريل 1948 م تحت هيئة الولاية الحاكمة لنايجلان وهو الحاكم العام للجزائر، إن هذه الانتخابات من حقها أن ترتسم بحجرة سوداء، وحين البارحة قد انفجرت حوادث بعد اعتقال بعض المترشحين والمناضلين المكلفين بمراقبة مكاتب الاقتراع. وإذا في المكتب الذي ترأسه جرى التصويت عاديا فلم يكن الأمر كذلك داخل البلاد أين التدليس يلغ قمما متفاوتة، ملأ صناديق الاقتراع، اعتقال أعضاء المكتب، اعتقال الناخبين وأعضاء الحزب، وبالبليدة صارت الانتخابات مهزلة حقيقية وفي الدورة الأولى حصلت حركة انتصار الحريات على 14000 صوتا مقابل 30000 مسجلا وحصل كل من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري 4800 والحزب الشيوعي 3200 مرشح الإدارة 800 مرشح، وفي الدور الثاني انسحب مرشحو الاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي لصالح مرشح حركة انتصار الحريات الديموقراطية ويوم التصويت)، حيث احتل الجيش كل المدينة وضواحيها، فكانت مكاتب الاقتراع فارغة، وفي المساء أعلن انتصار مرشح الإدارة الفرنسية ..." [3]

نذكر كذلك شهادة مصطفى الأشرف حول الموضوع:"... في عام 1948م ينبغي القول أن ممثلي الجزائر في البرلمان الفرنسي لم يمنحوهم أصواتهم؛ بل إن الحكومة الفرنسية لم تمنح حق التصويت بعيد عن الشعور بالقومية الجزائرية، كما ساد وضع مموه من التزوير والإكراه والتخبط فالجمعية الجزائرية وهيمن عليها المستوطنين الأوروبيين الذين يعانون من المغالاة والأعيان المسلمين من أعوان الإدارة، وتخللت الانتخابات بالمطاردة وسجن الجزائريين من الحزب الوطني والمرشحين

---

[1] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص ص 315- 316 .

[2] **محمد عبدون:** مناضل سياسي وأحد أعضاء وأنصار حزب الشعب الجزائري، شهد كل الأحداث السياسية التي مر بها الحزب خلال الحربين العالميتين، كان عضوا في جبهة التحرير الوطني ، كلف بالمالية بالعاصمة. لم يتم التوصل إلى معلومات تفصيلية حول المناضل.

[3] محمود عبدون، **شهادة مناضل من الحركة**، منشورات دحلب، الجزائر،2013، ص93.

والناشطين الذين يسعون إلى الاقتراع العام لجميع الشعب الجزائري والوصول إلى مصاف الاستقلال،[1] إما بدولة اتحادية ذات استقلالية واسعة داخل الاتحاد الفرنسي أو إقليم مرتبط مع برلمانها ومؤسساتها الخاصة.حسب **UDMA.A** أو تحقيق الوحدة القطرية والقومية وفق **MTLD**..." [2]

لكن النظام الاستعماري ظل حريصا على التفريق بين الفرنسيين والجزائريين لتبقى فكرة المساواة نظريا لاغير بين فئتين من المواطنين، بفرض نفس العدد من النواب في الدائرتين، على الرغم من أن عدد المسلمين كان يزيد على تسعة ملايين، وعدد الفرنسيين كان يناهز المليون، ولكن حتى في هذه الشروط مختلفة، وأخذت الإدارة الاستعمارية وعدااا على نفسها بتزييف الانتخابات بدءا من عام 1948م، مفرغة بذلك نظام الجزائر لعام 1947م من كل مضمون.[3]

لقد حضر الحاكم العام نايجلان معرض استراسبورغ السادس عشر الذي في شهر سبتمبر أيلول 1948م ألقى فيه خطاب بحضور رئيس بلدية استراسبورغ جاء فيه:"... إن العمل العمراني الجزائري يرجع أوفر نصيب من الفضل فيه لـ الألزاسيين، كما أنه لا يمكن نسيان أن الجزائر التي أرسلت جنودها إلى استراسبورغ ليدافعوا عنها تحت قيادة لكليرك، ما زال منهم عمال آخرون مجتهدون في العمل الهادئ، ذلك العمل العائد على فرنسا بالمجد والعظمة..."، ثم يقول:"...لا ينبغي التأثر بالدعاية السيئة المعادية لمصلحة الوطن طبعا يقصد الوطن الفرنسي. [4]

ثم قال في كلمة أخرى بعد تناول الغداء:"...إني لم أعدم أحدا ولا ظلمت أحدا، ولكن كنت أتحدث دائما وأبدا حديثا صريحا واضحا جليا، لا خفاء فيه ولا غموض، أقول فيه إني أريد أن يصبح الجزائريون والفرنسيون متساوين، وإني أكافح بجميع قوايا دعاة الانفصال الذين يريدون أن يجروا العالم

---

[1] إنّ الفترة (1948م-1951م) الممتدة من التاريخ سوف تذكرنا قبل كل بصيغة انتخابات نايجلان" حين تولت الإدارة الاستعمارية منح أغلبية المقاعد للممثلين المنتخبين من الإدارة، أغلبية لمرشحي الإدارة في مواجهة مباشرة للمرشحين المستقلين. للمزيد ينظر:

Khalfa Mameri**,** **ferhat Abbas,** Thala Editions, L'Algérie,2006, p73**.**

[2] Mostefa lacheraf**,** **L'Algérie Nation Et Societe** ,Prançois Maspero, Paris,1965**,** p.**117.**

[3] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر، محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص214 .

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية : 1936-1945،ج2، المصدر السابق، ص528.

إلى حرب جديدة تكون كارثة عظمى، وأتيح لي أن أشاهد في بلدة نوفي جمهور من المسلمين ما فتئوا طول النهار يعربون عن عواطفهم الحسنة..." [1]

تباينت النتائج بعد الدورتين الانتخابيتين الأولى والثانية في 11 أفريل 1948م، وكانت لصالح الموالاة كما أرادتها الحكومة الفرنسية واللوبي الاستيطاني والحاكم العام نايجلان الذي صرح يوم الثلاثاء 13 أفريل 1948م قائلا:"... إن دخول الانتخابات بالنسبة لسكان الجزائر وتحديدا المسلمين هو تحدي للخوف وعلى هذا المجلس الجديد القيام بواجباته، كما يهنئ الذين فازوا في هذه الانتخابات ويؤكد أن المشاركة في الانتخابات هي المواجهة الأقلية السياسية في البلاد التي تريد زعزعة النظام والأمن، أما الأغلبية فعليها المساهمة في الاقتصاد ونشر السلم والثقافة الفرنسية..." [2]

حسب شهادة المجاهد القائد أحمد بن بلة:"... الانتخابات المزورة التي أشرف عليها الاشتراكي نايجلان **Naegelen** أكدت وجهة نظرنا أبدا لم تمثل في الحياة تمثيلية هزلية لاقتراع ديموقراطي أكثر منها وقاحة، وسياسة القمع التي تلتها أكملت تنويرنا. ومن الممكن القول أن الإدارة الاستعمارية قصدت من تنازلها الشكلي يحمل الجزائريين يقترعون، ومن العناد الذي تكلفته لتزوير الانتخابات الأضرار بهم، إن كل ما يستطيع بيروقراطي استعماري ان يبتدعه من حقارات قد استعمل ضد إخواننا . لقد أغلقوا المقاهي العربية وحرروا مخالفات ضد الفلاحين. [3]

إن لجوء إدارة الاحتلال إلى إطلاق النار على الناخبين والاعتقالات الواسعة التي قامت بها ضد مرشحي حزب (ح. إ. ح. د) لم يكن هدفها الأساسي البحث عن نواب طبيعيين من الأحرار، لأن النواب الجزائريين، وحتى وإن كانوا وطنيين وكلهم من حزب مصالي الحاج، فإن تأثيرهم محدودا داخل المجلس وفقا للمادة 39 من قانون الجزائر، فاللجوء إلى الترهيب كان يهدف إلى بث الرعب في نفوس الجزائريين عامة، وإظهار إدارة الاحتلال بمظهر القوة وعدم التردد في استعمال الرصاص ضد الجزائريين المسلمين الذين أصبحوا في هذه الفترة متشبعين بفكرة الاستقلال الوطني.[4]

غير أن العدو الفرنسي الذي لم يستسغ هذه الهزيمة النكراء، ورد بعنف عليها في محاولة منه لإضعافها وتقزيمها، حيث قام بعدة إجراءات عقابية من اعتقال تعذيب ونفي في حق رواد الحركة

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، نفسه، ص528.

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص120.

[3] روبير ميرل، المصدر السابق، ص78 .

[4] سعد طاعة، المرجع السابق، ص327.

الوطنية من أمثال: الشيخ لعمى، عبد القادر الوذان مسعود بن ولهة، علال بن بيتور، حمة بلحاج، بوعمامة بوخشبة، مصطفى المصطفى وآخرون، وكان لهذا الرد القاسي من طرف المستعمر الفرنسي على هزيمته في الانتخابات النيابية نتائج ايجابية على مسيرة العمل الوطني بالناحية، تمثلت في قناعة المناضلين بضرورة خوض غمار العمل المسلح ضد المستعمر الغاصب، وعدم الاتكال على الوسائل السلمية في مجابهته.[1]

وخوفا من أن تحقق الوحدة الفعلية بين التشكيلتين السياسيتين، سلطت الإدارة الاستعمارية سلاحها المعهود المتمثل في إذكاء نار الفتنة وزرع بذور الانقسام في صفوف الأحزاب الوطنية مستعملة أوصاف الاعتدال والتطرف ومركزة على التلميح إلى إمكانية التفاهم مع ممثلي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري باعتبارهم متحضرين ومتشبعين بالثقافة الفرنسية وقابلين لترقية الجزائر في إطار الاتحاد الفرنسي وكان لمسعى الإدارة الاستعمارية أثر في تدهور العلاقة بين التشكيلتين السياسيتين الوطنيين، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه "الجمهورية الجزائرية تجند أقلامها الجيدة للحط من قيمة الحاج مصالي ولتقزيم الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية ووصف قيادتها بالعجز، فإن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كان يوجه النداء تلو الأخر إلى الحكومة الفرنسية كي تضع حدا لتزييف الانتخابات والسياسة الاستبداد التي يمارسها الوالي العام. [2]

يذكر مصطفى الأشرف:"... في عام 1948م ينبغي القول أن ممثلي الجزائر في البرلمان الفرنسي لم يمنحوهم أصواتهم؛ بل إن الحكومة الفرنسية لم تمنح حق التصويت. بعيد عن الشعور بالقومية الجزائرية كما ساد وضع مموه من التزوير والإكراه والتخبط فالجمعية الجزائرية وهيمن عليها " المستوطنين الأوروبيين الذين يعانون من المغالاة والأعيان المسلمين من أعوان الإدارة، وتخللت الانتخابات، بالمطاردة و سجن الجزائريين من الحزب الوطني والمرشحين والناشطين. الذين يسعون إلى الاقتراع العام لجميع الشعب الجزائري..." [3]

خلال اليوم المحدد الانتخابات كانت قوى الشرطة معبأة وكأنها مجهزة للحرب،[4] ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن إنكار الثمن الناهض الذي دفعه الحزب الاستقلالي مقابلها فقد ترتبت عن هذه

---

[1] عبد الحميد مسعود بن ولهة، **الحركة الوطنية ة والثورة التحريرية بناحية غرداية إداريا وتنظيميا**، ج1، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص107.

[2] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب، الجزائر، 1999، ص 130.

[3] Khalfa Mameri,op,cit , p73.

[4] عبد القادر وقواق، المصدر السابق، ص42.

المشاركة أعوام من السجون وملايين من الفرنكات دفعت تسديدا للغرامات، وتسببت في كشف الستر عن النظام واضعة إياه وجها لوجه مع الإدارة، ويجوز أن نقول بأن المشاركة كانت إيجابية أكثر منها سلبية لمحاربة الاستعمار بجميع الوسائل، وقد حمل التقرير في ثناياه تجديدا كاملا لنظم الحزب التي تجسمت في إنشاء منظمات فرعية تربية المناضلين وإعداد المسيرين للكفاح اليومي ضد القمع فترة الحرب الهجومية، و امتازت الفترة ما بين مارس 1947م- ومارس 1948م بأحداث هامة، فقد حارب الحزب نظام الحكم الذي وضع للجزائر كما قاوم مشروعات البيان والحزب الشيوعي ببرنامج ديمقراطي محض دعا فيه إلى تكوين جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة وقد آثرت الشرائح الجزائرية برنامج الحزب، كما أثبتت انتخابات: 1946م، 1947 م، 1948 م للرأي العام العالمي أن الشعب إلى جانب الحزب.[1]

إذ يؤكد بيير كومين أن انتصار" المستقلين "المرشحين للإدارة في الكلية الثانية بالضغط الذي وصل إلى حد التزوير الذي تندد به الاتحادات الاشتراكية الجزائرية. دعا بول الدوي إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ، وانضم تشارلز لوسي وجولز موش إلى نايجلان الذي نفى الاحتيال. [2]

3.3. ردود الفعل حول نتائج الاقتراع:

عللت الإدارة الفرنسية تزييفها للانتخابات المتعلقة بالكلية الانتخابية الخاصة بالمسلمين الجزائريين واتخاذ كل الإجراءات الممكنة لكي لا تكون انتخابات حرة ونزيهة بقولها:"...لقد كان لنا الاختيار بين انتخابات يزيفها المصاليون، وانتخابات يزيفها الحاكم العام، فاخترنا الثانية..."، وقد رأى الوطنيون طريقة "نايجلان" في الغش والتزييف والاحتيال والمخادعة الانتخابية إهانة وإذلالا كبيرين لهم، فأبلغوا هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، واللجنة المكلفة بتحرير المغرب العربي بتفاصيل حول ما حدث خلال تلك الانتخابات، وطلبوا من هذه الهيئات أن تتدخل لإلغائها، كما قام نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية بتوجيه رسالة لوزير الداخلية الفرنسي يحذره فيها من أسلوب الغش والتزوير والتحايل للفوز بالانتخابات، وطلب منه إعادة النظر في النتائج. ولكن الإدارة الفرنسية أثبتت

---

[1] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق، المرجع السابق، ص ص114 116،

[2] Bernard Ménager, Philippe Ratte Autres, **Guy Mollet un camarade en république Ouvrage publié avec le concours du Conseil régional du Nord Pas de Calais** Presses Universitaires de Lille, Paris ,1987 ,p454.

تواطؤها مع "نايجلان" في تزييف الانتخابات عندما هنأت"نايجلان على نجاحه في التوصل إلى تأسيس مجلس جزائري سيكون أداة طيعة في يدهم.[1]

يبدو من خلال اطلاعنا على المواقف المختلفة لممتبعي السياسة الفرنسية في الجزائر ومنها كما تم الذكر سابقا نائب الجمعية الفرنسية باستنكارهم لعملية التنكيل في الانتخابات ورفضهم التام لمحاولات فرنسا التحكم في نتائج الاقتراع خلال الانتخابات لتبرز للعيان أن سياستها واضحة وجلية تجاه مستعمراتها، وأن كل مايصدر عنها من قرارات في مشاريعها الادماجية التي تبرز من خلالها أنها في استعداد للمساواة بين الفرنسيين وشعوب المستعمرات ماهي إلا حبر على ورق وأن ما تريده من هذه المشاريع التي صاغتها في قالب اصلاحات انما هي الادماج الاداري والسياسي باستخدام القانون ، بينما نرى في مشاركة الاحزاب الوطنية لاسيما حزب مصالي الحاج بعد فترة من المقاطعة للانتخابات أنه التزم بمدأ خذ وطالب كسبيل لتحصيل الشرعية ليراوغ فرنسا بأسلوبها ولكنها سياسة أسفرت بالفشل نتيجة التزوير الحاصل.[2]

كرد فعل على هذا التزوير الفادح على الطريقة النايجلانية، كما شاعت التسمية، بعث ممثلو حركة الحريات الديمقراطية رسالة احتجاج إلى الحاكم العام، كما ندد المكتب السياسي لـ **UDMA** بالضغوط التي سبقت انتخابات المجلس الجزائري يومي 11 و12 أفريل 1948م والتزوير الفاضح الذي تبع ذلك أن الحاكم العام نايجلان نصب بجلسة يوم 22 أفريل 1948م و خلالها أبعدت كل أحزاب الحركة الوطنية، فالتزوير والمتابعات وإلقاء القبض والمؤامرات كل هذه لم تستطع أن تحطم ولا أن توقف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، [3] كما انتزعت منها مقاعدها سواء في المجلس الجزائري أو في المجالس الأخرى، وحل محلهم أناس ينتمون للإدارة الفرنسية واستقالة الحاكم العام" نايجلان استخلافه "بليونار". [4]

حيث عقد حزب (إ.د.ب.ج) ما بين 25 و 27 سبتمبر 1948م أول مؤتمر وطني له بمدينة سطيف، وقدم أمينه العام فرحات عباس مداخلة بعنوان " تطلعات حول حاضر و مستقبل الجزائر" طالب فيه بالوحدة المغاربية في إطار اتحاد شمال إفريقيا، وإدخال الديمقراطية إلى المجلس الجزائري،

---

[1] ضيف الله عقيلة، المرجع السابق، ص140.

[2] تحليل الباحثة .

[3] طاعة سعد، المرجع السابق، ص141.

[4] معزوز هدى، المرجع السابق، ص 205.

وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية، وأكد على ضرورة إلغاء القوانين المفروضة بالسيف على الجزائريين المسلمين، و في الأختام وجه المؤتمرون رسالة شكر إلى منظمة الأمم المتحدة المجتمعية في باريس، طالبين منها مساعدة كل الشعوب الكبيرة أو الصغيرة على منحها حق تقرير المصير، وإلغاء نظام الاحتلال، أما من الحكومة الفرنسية فقد طلبوا منها ما يلي:

- إلغاء انتخابات المجلس الجزائري.
- التعليم لجميع الأطفال المسلمين .
- التثبيت الرسمي والإجباري للغة العربية.
- إلغاء البلديات المختلطة، ومناطق الجنوب، وتثبيت الرحل عن طريق توزيع نقاط الماء عليهم، و إنشاء موارد إنتاجية.
- فصل الدين عن الدولة، ورد أملاك الأوقاف إلى الجمعيات الإسلامية وتطبيق مخطط الأمن الاجتماعي، وتسوية الرواتب حسب ارتفاع الأسعار.
- إصلاح زراعي و إنشاء سياسة سكنية، و الصحة العمومية تصنيع الجزائر. [1]

إذ عمل نايجلان كل ما في وسعه من أجل إقرار السيادة الفرنسية" بكل ما تعني من اضطهاد و تزوير، وحمل على عاتقه كما يقول شارل أندري جوليان مسؤولية تضييق الخناق على حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، على اعتبار أنها حركة انفصالية عدد الوجود الفرنسي، ورغم أن زعيم الحركة مصالي الحاج كان تحت الإقامة الجبرية، إلا أن نايجلان لاحظ بأن أعوانه مطلقي الحرية و يتمتعون باحترام كبير لدى الشعب كله وبالفعل. في حين سادت شعارات تحررية جعلت المستوطنين ينظرون إليها على أنها تريد إلقاءهم في البحر كما يذكر شارل أندري جوليان، وقد اتخذ نايجلان طريق تزوير الانتخابات كسياسة عامية الهدف منها تشديد القبضة على الوطنيين. [2]

وهذا ما أشار إليه الكاتب الفرنسي بيير فريد ريكس ونقله جوليان حيث قال: " ... لم يكن الخيار في مقاطعاتنا الثلاث الجزائرية بين انتخابات حرة وانتخابات مهيئة (مزورة)، بل كان بين انتخابات يهيئها الزعماء المصاليون وانتخابات تهيؤها الولاية العامة، وقد اخترنا الثانية ... "، وفي هذا يذكر نايجلان أنً استقلال الجزائر يعني؛ نهاية العمل الفرنسي من بناء للمدارس و شق الطرقات،

---

[1] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، المرجع السابق، ص ص211- 212.

[2] قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 220-221.

وبناء المستشفيات، والكبائن التلفونية وتطوير الفلاحة، كما يعني عودة المعلمين الفرنسيين إلى أوروبا، وكذلك الأطباء والمهندسين والإداريين، مما سيؤدي في القريب العاجل إلى كارثة.[1]

يشرح السيد عبد الرحمان كيوان:"... أحد أعضاء الحزب في عام 1948م، قررت الرابطة تقديم ترشيحي لانتخابات الجمعية الجزائرية في أبريل ، في دائرة برج بوعريريج، حيث لم يكن لدي أي ارتباط شخصي بالنسبة لنا، كانت مسألة إظهار الناس أن الأشخاص "المتعلمين" كانوا يؤيدون علنا برنامج الاستقلال..." [2]

في جدول توضيحي تم استخراجه من التقارير الفرنسية يوضح عدد ونسب المشاركين من الدرجة الثانية بالمقارنة مع باقي الأحزاب الجزائرية والفرنسية المشاركة في انتخابات الجمعية لسنة 1948م، حيث قدرت عدد الأصوات من خلال استقراء نسب المشاركين من الأحزاب الوطنية في العمالات الثلاث كالتالي: فعلى سبيل المثال قدر عدد بـــ المسجلين في الانتخابات عمالة في الجزائر 450897 من بينهم فقط 285503 مصوت والتي مثلت بنسبة 63,3%، وبرزت فيها قوائم الأحزاب المرشحة كالتالي: حركة انتصار الحريات الديموقراطية، حزب الاتحاد الديموقراطي والحزب الشيوعي الجزائري، وقد أظهرت النتائج تفوق الحزب الحر بـ 178098 صوت، ثم حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية بـــ 81148 صوت وحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري 17945 صوت، ثم الحزب الشيوعي الجزائري5570. [3] (ينظر الملحق رقم 11)

لقد أرغمت حركة انتصار الحريات الاستعمار الامبريالي حسب تسميتها، على نزع قناعه، وبعد أن عالجت أجراحها قررت منذ بداية سنة 1949م تكريس أهم جهودها على منظمتها الخاصة وتدعيمها، وحدث انتقاء صارم لأعضائها في كل البلاد من أدناها إلى أقصاها وتم إدماج فيها العناصر الأكثر حنكة والمعروف بديناميكيتهم في الحزب، وللأسف فقد واجهت الحركة أثناء سنة 1950م محنة جديدة، ذات خطورة بالغة حيث استهدفت مباشرة في الصميم المنظمة الخاصة وألقي القبض على المئات من المناضلين، من أعضاء المنظمة وتعرضوا للتعذيب والعقوبات.[4]

---

[1] قريري سليمان، المرجع السابق، ص ص 220-221.

[2] Abderrahmane Kiouane, **Moments du Mouvement National Textes et Positions**, Editions Dahlab, Algerie, 2009, p33.

[3] **Direction Des Affaires Générales, État Par Départements Des Élections & 1'assemblée Algerie 2ème Collège.**

[4] لعرومي خليفة، المصدر السابق، ص123.

ترجع صحيفة المنار ذلك الفتور إلى أسباب متنوعة أهمها ملل الشعب من التزوير، وكذلك الفرقة السياسية بين الأحزاب الوطنية زيادة على عدم إيمان الشعب بقدرة البرلمان الفرنسي، أو المجلس الفرنسي على تغيير الأوضاع المتردية في الجزائر، ففي مجال الانتخابات أصبح الناخبون يشاهدون تصويتهم وإرادتهم محل عبث، كما أصبح البعض منهم ممن أراد التعبير عن حريته هدفا للعدوان خاصة في القرى الصغيرة على غرار ما وقع سنة 1948م بمناسبة انتخابات الجمعية الجزائرية حيث اعتقل المرشحون و أبطل فوزهم، في وقت شهد فيه المواطنون جميع أنواع الكبح والإزعاج.[1]

لم يكتف الحاكم العام ناجلان بالإبداع في عمليات التزوير حتى أنه تجرأ وحط من قيمة الموالين للإدارة الفرنسية من النخبة الجزائرية الفرانكفونية المتعلمة في قولته الشهيرة:" المسلمون والعرب خاصة لا يحبون مطلقا الأعمال اليدوية، فالذين يستطيعون مواصلة تعليمهم من بينهم، سيصبحون محامين أو أطباء أو صيادلة أو موثقين، لكن كمهندسين مثلا فهذا غير وارد، إنهم يعشقون المهن الكلامية، ومن ثم الجدل السياسي العقيم. أما عمل الأرض أو الموارد الأولية فهي حرف تبدو لهم حقيرة وتافهة..." [2]

وعليه فإنَّه خلال المرحلة الأولى كانت الإدارة الفرنسية قد التجأت إلى أن ترش الأشخاص الموالين لها من المسلمين الجزائريين وقدمتهم للانتخاب على أساس أنهم مرشحون أحرار، أما في المرحلة الثانية قامت الإدارة عشية الانتخابات باعتقال أغلبية مرشحي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبمصادرة الجرائد ومنع المناشير، بل ومنع الاجتماعات والتجمعات التي قد تعقدها الحركة في إطار حملتها الانتخابية)،وفي المرحلة الثالثة قررت الإدارة الفرنسية الإعلان عن نتائج الانتخابات التي جاءت مطابقة تماما للخطة التي رسمها المستوطنون الأوربيون بالاتفاق مع الحاكم العام "نايجلان"، وحدد المجموع الكلي بـ 60 مقعدا لكلا المجموعتين الانتخابيتين[3] وفقا للجدولين 05 و06.

---

[1] قريري سليمان، المرجع السابق، ص228.

[2] محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كريم ولد النبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2013-2014، ص330.

[3] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص139.

الأحزاب الوطنية الخاصة بالجزائريين:

الأحزاب الجزائرية المرشحة	عدد المقاعد
المرشحون المستقلون من المسلمين الجزائريين الذين رشحتهم الإدارة الفرنسية	41
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	09
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	08
المستقلون الاشتراكيون	02

الجدول05: الأحزاب الجزائرية المرشحة

الأحزاب الخاصة بالمستوطنين الأوربيين:

الأحزاب الفرنسية المرشحة	عدد المقاعد
الأوربيون اليمينيون	55 مقعدا
الاشتراكيون الأوروبيون	4 مقاعد
الشيوعيون الأوربيون	01

الجدول 06: الأحزاب المرشحة عن فرنسا

أيضا جاء في تصريحات موظفين إداريين ساميين أنه لو كانت الانتخابات حرة ، لكان الحزب قد تحصل على 57 مقعدا في الدور الثاني، وهذا يكشف أمر الإدارة الفرنسية بفضل دعاية الحزب وعلم العالم أجمع بالانتخابات على الطريقة "النايجلانية".[1]

إذ يوضح المجاهد الأستاذ عمار بن تومي أن عمليات التدليس والغش التي تمارسها إدارة الاحتلال على نطاق واسع، إلى جانب المس بحرية التعبير والإعلام والقمع الممارس على أكثر من صعيد. أضف إلى ذلك أن الآمال التي كانت معلقة على العمل العسكري تلاشت بعد قرار حزب **MTLD** بحل المنظمة، وأمام هذا الوضع لم يعد هناك من خيار بديل سوى البحث عن إنشاء وحدة مع الشيوعيين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، غير أن مصالي الحاج ظل متشبثا بتواجد حزب الشعب على السرية معتمدا على شعبيته.[2]

إن هذه الانتخابات بينت تجاوزات الإدارة، كما كشفت عن خلافات حادة داخل صفوف الأحزاب خاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية. فبعدما أصبح الدكتور الأمين دباغين الرجل القوي بفضل

---

[1] عبد الرحمان كيوان، المصدر السابق، ص29.

[2] عمار بن تومي، **الجريمة والفظاعة الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1923 - 1954)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص617.

المكانة التي اكتسبها من خلال الغياب الطويل لمصالي، والذي كلف بالإعداد للثورة، رفض الجميع طرق عمل الزعيم، وأعلن الأمين دباغين عن عدم رضاه لجميع محاولات ومبادرات التي كان من ورائها مصالي، وكشفت الانتخابات على وجود أسماء جديدة للمناضلين بالنسبة للحركة الوطنية، أما الموالاة فالأسماء كانت مألوفة لدى الإدارة الاستعمارية، لذا دعمتها في الانتخابات من حيث التمويل، والدعم، والدعاية، وتضييق الخناق على الاستقلاليين لإفساح المجال لهؤلاء القيام بالتزوير وتكثيف المراقبة.[1]

بعد هذه الكوميديا الانتخابية الدامية في مدينة الجزائر، أشعر الوطنيون منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية ولجنة تحرير المغرب العربي واستنكروا التلاعب الانتخابي، وأدت حملة الاستنكار الداعية خصوصا إلى إلغاء نتائج هذه الانتخابات إلى عودة الأحزاب الأهلية إلى الاتحاد (باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري المحرج بالقضية الفلسطينية ومواقف الاتحاد السوفييتي لفائدة الصهاينة المضادين لبريطانيا)، ولكن الإدارة هنأت نفسها بعودة الهدوء المحصل عليه منذ ضربة توقيف أفريل 1948م، وقررت الاستمرار في النهج نفسه، هكذا أصبح التزوير الانتخابي مؤسسة دولة، وعلم العالم أجمع بأن الجمهورية الفرنسية الرابعة كانت تغش، ومنذ ذلك الحين أصبح غير مفيد تقريبا مساءلة نتائج الانتخابات لتقدير مدى التغلغل النسبي للأحزاب في المجموعة الانتخابية الثانية.[2]

لقد كان رد فعل الجزائريين على السياسة الفرنسية في فيما يخص الانتخابات حاسما سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو على المستوى الشعبي، حيث تم الإحجام عن المشاركة كتعبير عن عدم الثقة في السلطات المشرفة على العمليات الانتخابية، ومما يؤكد هذا ما كتبه أحد مراسلي صحيفة "لوموند " **Le Monde** الفرنسية في تحقيق أجراه في إحدى المناطق الانتخابية بالجزائر، حيث يذكر أن عشرين شخصا من الأهالي صرحوا له بأن المسؤولين الفرنسيين يقترعون بدلا عنهم، وقد لعبت الصحف الوطنية، دورا كبيرا في فضح أعمال المستعمرين من تلك المقال الذي جاء في صحيفة المنار في عددها السادس، والذي جاء فيه:"... لك الحق في التصويت، ولي الحق في التصرف في صوتي..." [3]

---

[1] محمد بكار، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، المرجع السابق، ص329.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص971.

[3] حورية بن فضة، المرجع السابق، ص ص 211-212-213.

وجاء في تعليق لها حول ذلك أيضا:"... إن هذا الأسلوب في تطبيق التعاليم الديمقراطية ابتكره الفرنسيون وليس بغريب أن يصدر مثل هذا من السير بالمحافظة عن التقاليد المنافية لروح التطور والتقدم، ولكن الغريب أن يدع أصحاب هذا السلوك، حب الديمقراطية والانتساب إلى العالم الحر والسعي في تحرير البشرية المعنية..."، كما جاء في أحد التقارير المرسلة إلى وزير الداخلية، مؤرخ في 14 أفريل 1949م مفاده أنه لم يكن الناخبون في الجزائر هم من ينتخب النواب بل الإدارة هي التي تنتخب السياسية الجزائرية.[1]

وعليه يمكننا القول أن نهج الانتخابات في في فترة مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية هو وجه للمراوغة التي طال عهدها واتسعت أفقها لدى الإدارة الاستعمارية، إذ برهمنت فرنسا أن مشروعها استدماري ادمادي يسير وفق مخطط مسبق، وقد ظهرت للعيان بوضع التزييف والتلاعب بمشاعر الأحزاب الوطنية ودحرجت رغباتهم بأن منحتهم بصيص أمل للخوض في الانتخابات، ثم سحبت الأولوية في حصيلة النتائج لتمنحها لمساندِيها من فئة بني وي وي وعملاءها، لإدامة سيطرتها على الشعب الجزائري، وقد أفرزت جل انتخبات الواقعة بين سنوات 1945م-1948م بل رسمت وضع المهزلة السياسية في أرض الجزائر إلا أن الواقع الجزائري بأحزابه الوطنية سيمضي قدما نحو تغيير الوضع المفروض ومسايرة التغيرات بما يلائم واقعهم.

فقد تباينت النتائج بعد الدورتين الانتخابيتين الأول والثانية 11 أفريل 1948م، وكانت لصالح الموالاة كما أرادتها الحكومة الفرنسية واللوبي الاستيطاني والحاكم العام نايجلان الذي صرح يوم الثلاثاء 3 أفريل 1948 م قائلا:"...إن دخول الانتخابات بالنسبة لسكان الجزائر وتحديدا المسلمين هو تحدي للخوف وعلى هذا المجلس الجديد القيام بواجباته..." [2]

كما يهنئ الذين فازوا في هذه الانتخابات ويؤكد أن المشاركة في الانتخابات هي لمواجهة الأقلية السياسية في البلاد التي تريد زعزعة النظام والأمن، أما الأغلبية فعليها المساهمة في الاقتصاد ونشر السلم والثقافة الفرنسية، كما تتفق جرائد مثل (**Le Monde**، **France Soir Paris Presse**)، على أن نتائج الانتخابات هي كارثة بالنسبة للاستقلاليين والشيوعيين، كما تحدثت

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 211-212-213.

[2] طاعة سعد، المرجع السابق، ص120.

جريدة(**combat**) بتاريخ 13أفريل1948م مشيرة أن الأوربيون المستوطنون فازوا نتيجة الدعم الذي تلقونه من قبل الإدارة.[1]

كما يقول شارل أندري جوليان:"... إن التزوير الانتخابي في الجزائر يعتبر دعامة من الدعامات التي ترتكز عليها أسس الدولة، وهو أمر مشروع للدفاع عن السيادة الفرنسية، والذين يسهرون على تنظيمه بإحكام ودقة لا ينفونه أو يتبرعون منه، بل يفتخرون به، وكل ذلك يجري تنفيذه بطرق وبكيفيات معقدة متناقضة مع الواقع وبأساليب عويصة ملتوية، فبينما ترى الدستور الجديد يمنح المساواة والديموقراطية للجزائريين، إذ به يجعلهم في الدرجة الثانية بالنسبة لأبنائه الفرنسيين فهو في آن واحد يستعمل سياسة المراوغة والمخادعة متلاعبا كتلاعب السمكة في الماء العكر... "[2]

إذ يؤكد المؤرخ جوان غيليسبي الوضع مشيرا:"...قام نايجلان على الفور بإجراءات صارمة لتحديد نشاط الوطنيين ومنعهم من التعبير عنه في الجمعيات المنتخبة، وليؤكد تفوق الوجود الفرنسي لجأ إلى عمليات واسعة لتزييف الانتخابات..." [3]

لذلك أصبح العرف الانتخابي في الجزائر يتلخص في أن للشعب حق الاقتراع على من يشاء وللسلطات الاستعمارية حق إعطاء النتيجة كما تريد الإدارة في هذه الحالة" المجالس تصبح معينة لا منتخبة، أما التحضير للانتخابات يتم قبل مدة بإشاعة جو من الإرهاب والرعب خلال حملات الاعتقالات والمحاكمات الزجرية التي لا تستثني أحدا من الجزائريين، فالتجاوزات عديدة بدء بتكوين مكاتب مراكز الاقتراع إلى عدم احترام أو فتح وغلق هذه المراكز، إلى جعل بعضها سرية إلى غياب أوراق الانتخاب الخاصة بالمترشحين الوطنيين من هذه المراكز، إلى منع ممثليهم من مراقبة سير العملية الانتخابية، أو إيقافهم أو طردهم بالبنادق إلى الملء المسبق للصناديق بأوراق مرشحي الإدارة.[4]

إذ أنّه بعد تزوير الحاكم العام نايجلان، لانتخابات أبريل 1948م التشريعية، وتضييق الخناق على الحزب، أكدت اللجنة المركزية الحزب حركة الانتصار في اجتماعها، الذي عقدته في نهاية

---

[1] طاعة سعد، المرجع السابق، ص120.

[2] عبد الرحمان محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص241.

[3] جوان غيليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر، خيري حماد، منشورات دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961، ص ص91-92.

[4] براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائر بين 1947 -1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية: الزهرة، الأسبوع ،الصباح نموذجا**، ،ط**1**، البدر الساطع للطباعة والنشر، دار كوكب العلوم، الجزائر، **2015**، ص ص24-25.

ديسمبر 1948م داخل مزرعة والد بلحاج جيلالي (في بلدية زدين بولاية عين الدفلة الحالية) قرار لجنة لإدارة الحزب القاضي بمنح الأولوية للتحضير للعمل المسلح.[1]

هذا وأرسلت حركة انتصار إلى الديمقراطية ببرقية احتجاج إلى ترومان **(Truman)** رئيس الولايات المتحدة الأمريكية باسم هيئة تحرير المغرب العربي حيث جاء فيها:"...إن إبقاء الاستعمار الفرنسي تحت رعاية مخطط مارشال لا ينقص من قيمة غايات ومرامي هذا الأخير فحسب، وإنما يخدم أيضا الدعاية لعدوه المتمثل في الشيوعية، التي تقوم حاليا في الجزائر تحت إدارة قادة فرنسيين روسيين بافتعال الاضطرابات لصالح التوسع الروسي في هذه المنطقة الإستراتيجية في العالم..." ولكن دون جدوى.[2]

[1] عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة ومؤامرة نسبة دراسة تاريخية موثقة، البدر الساطع، العلمة، الجزائر، 2016، ص27.

[2] محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، المصدر السابق، ص126.

المبحث الثاني: المراوغة الاستعمارية في انتخابات الجمعية التأسيسية 17جوان1951م

1. القوائم الوطنية المشاركة في الانتخابات:

أدركت كل الأحزاب السياسية منذ انتخابات 1948م أن الكولون هم الموجهون الحقيقيون لسياسة فرنسا في الجزائر بما يخدم مصالحهم، كما جاء في وصية الرئيس" **Queuille**" للحاكم العام "روجي ليونار **Roger Leonard**" خلفا لنايجلان "عليك أن تعرف أن قسنطينة هي رولي ميار، والجزائر العاصمة هي بوزحو"، أما وهران فيحتمل أن تبقى ببد عامل العمالة ما لم يقترح غلاة الكولون واحدا من بينهم ولكي يوضح تعليماته أكثر، أضاف بلهجة متشددة "... أما لعباس و مصالي فقل لهما القوة هي الفصل بيننا وبينكم..."[1]

وبتاريخ مارس 1949م كان موعد تجديد المجالس العامة، إلا أن حزب البيان حصد الفشل بسبب استمرار التزوير العلني، وبعث عباس برسالة للحاكم العام نايجلان في 09 مارس 1949م مفادها ضرورة تحضير جو أفضل للانتخابات، لكن لا جدوى، مما دفع بعباس ومصالي إلى إمضاء اتفاق مشترك في أفريل، نص على المطالبة بحق الشعب الجزائري في دولة مستقلة، وامتنع مناصروا بيان 1943م من الأحزاب الجزائرية بعدها عن تقديم مرشحين في الانتخابات القادمة، فاستمرار التزوير العلني الذي كسبت من خلاله الإدارة الاستعمارية ثقة الكولون، وفقدت نهائيا ثقة الجزائريين بما فيهم فرحات عباس الذي صرح :"... لم يعد هناك أي حل للجزائريين إلا حمل السلاح..." [2]

وزعت الولاية العامة النواب المزعومين من القسم الثاني بين مختلف الهيئات البرلمانية المشاركة في الحكومة سنة 1951م إثر الانتخابات التشريعية تمت تزكية المنتخبين، أي التصديق على انتخاباتهم من طرف المجلس الوطني، هذا ما أدى بأحمد بومنجل إلى إقامة صك عجز وإفلاس ضد فرنسا نفسها في مقال نشرته مجلة "إيسبري" نقتضب من هذا المقال الفقرات الآتية:"... إن الشعب الجزائري كان ينتظر الحدث بفارغ الصبر، ولو أن شجرة أمله قطعت منذ زمن بعيد، ولكن كان علينا أن نستخلص عبر هذه التزكية..." [3]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص162.

[2] المرجع نفسه، ص ص160-161.

[3] فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص138.

إن من الملاحظ أن المجلس الوطن حينما صادق على ملف "التزكية" فعل ذلك باسم فرنسا وعليه فإن فرنسا نفسها، تتحمل مسؤولية هذا العمل لأن النزاع القائم حول المجلس الجزائري من اختصاص مجلس الدولة، أي محكمة إدارية كون المجلس الجزائري مجلسا محليا..." [1]

ففي مقال نشره محمود بوزوزو تحت عنوان:"...على هامش الانتخابات البرلمانية متى ينتخب البرلمان الجزائري؟ ، "ويشير قائلا:"... لا شك أن من يسمونه رجل الشارع، يندهش ويتساءل عن معنى هذه الوضعية، لأن منطقه الذي يصبو إلى البساطة والسذاجة بسلامة الفطرة لا يستسيغ تمثيل الأمة الجزائرية في برلمان الأمة الفرنسية، ولا يستطيع أن يتصور أي معنى لوجود الجزائريين، في برلمان يضع القوانين للفرنسيين، ولا يقتنع بمغزى لهذا الخلط اقتناعا تام الاطمئنان لأنه بما لا يرتضيه الطبع السليم، ولا يقبله العقل السديد، ولا شك أن أصحاب هذه السياسة لا يعوزهم التأويل في هذا المقام وضوح التناقض والغموض ومخالفة الواقع..." [2]

كما يضيف قائلا:"... وخلاصة التأويل في هذا المقام أن الجزائر ثلاث عمالات فرنسية، فلها الحق، في أن ترسل ممثلين لها منتخبين، انتخابا شرعيا وديمقراطيا إلى البرلمان الفرنسية كسائر العمالات الفرنسية، ومع ذلك فالتسوية من الأمة الجزائرية والفرنسية في حق تقديم النواب وانتخابهم للبرلمان الفرنسي دليل على الاعتراف بالنضوج السياسي الذي يصر الاستعماريون على نفيه عن الأمة الجزائرية ... وإذا كان الجزائري قادرا على التشريع للأمة الفرنسية فكيف لا يكون قادرا على التشريع للأمة الجزائرية التي لا تتجاوز الربع من الأمة الفرنسية..." [3] (ينظر الملحق رقم 12)

---

[1] فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص138.

[2] محمود بوزوزو، "على هامش الانتخابات البرلمانية متى ينتخب البرلمان الجزائري "، **مجلة المنار** ، الجزائر، ع 5، 15 جوان 1951، ص01.

[3] المرجع نفسه، ص01.

2. رصد أجواء الاقتراع:

إن الانتخابات التشريعية في عام 1951م من الأسباب، التي أدت إلى تضاؤل فرص الإصلاح في شمال أفريقيا. لاسيما بعد ظهور روبرت شومان، الذي يحرك الشئون العالمية وأوروبا، وكافة قضايا شمال إفريقيا.[1]

تكررت أعمال الاحتيال في الانتخابات التشريعية عام 1951م، ويتضح ذلك من مختلف التقارير والاقتراحات التي تتناول الموضوع في المؤتمرات الوطنية،وأصبح بذلك ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية بالمجلس يتراوح مابين 8_10_60 عضوا مقابل 60/48 أغلبهم من الأحرار ممن قامت السلطة الفرنسية بتعيينهم من الهيئة الثانية، ولم تتمكن أقطاب الحركة الوطنية من التصدي لممثلي الهيئة الأولى وممثلين عينتهم السلطة الفرنسية في الهيئة الثانية، إذ أقصيت بذلك أصوات من المفروض أن تصوت لصالح الحركة الوطنية فكان له أثر على موقعه لدى القاعدة الانتخابية.[2]

وعليه يبدو أن الإدارة الفرنسية لم تخرج على تصرفاتها المعتادة في التزوير الحاصل في انتخابات أفريل1948م، على يد نفس الحاكم نايجلان وتلاه روجي ليونار وهذا يدل على تتالي تنفيذ القرارات القاضية بالفتك بالأحزاب الوطنية بمنعها حقها في عدالة الاقتراع بوجه مكشوف وقد وجهت هذه السياسة للحزب الاستقلالي من حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية، يليها حزب الاتحاد الديموقراطي بعد أن لاحظت التقارب بين الحزبين خلال الفترة وهو ما عكس توقعاتها وطموحها في إحداث شرخ بين الاحزاب الوطنية الجزائرية.[3]

---

(1) Pierre Le tamendia, **Le Mouvement Républicain Populaire: Le MRP, Histoire D'un Grand Parti Français,** Beauchesne Éditeur, Paris, pp353, 355.

(2) قاسم عابدية، الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري (1956-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010، ص ص 39-40.

(3) تعليق الباحثة.

3. **نتائج الإنتخابات المحصلة:**

إن النتائج موضحة في الجداول 07 و08:

قوائم الأحزاب المنتخِبة		عدد المقاعد
اشتراكيين **(S.F.I.O)**		05 مقاعد
اشتراكيين راديكاليين		05 مقاعد
الحركة الجمهورية الشعبية **(M.R.P)**		**00** مقعد
أحرار جمهوريين		05 مقاعد
الأحرار		03 مقاعد
الحزب الجمهوري للحرية **(P.R.L)**		30 مقعدا
الشيوعيين		(01) مقعد
تجمع الشعب الفرنسي**(R.P.F)**		(01)

الجدول رقم07: مقاعد الهيئة الانتخابية الأولى

قوائم الأحزاب المنتخِبة	عدد المقاعد
الحزب الاشتراكي **(S.F.I.O)**	مقعد 01
حركة انتصار الحريات **(M.T.L.D)**	04 مقاعد.
حزب الاتحاد الديمقراطي**(U.D.M.A)**	05 مقاعد
الحزب الشيوعي	00مقعد
الحركة الجمهورية الشعبية**(M.R.P)**	02 مقعد
أحرار تقدميين	10 مقاعد
حزب الاتحاد الفرنسي	06 مقاعد
أحرار	32 مقعدا

الجدول رقم 08 مقاعد الهيئة الانتخابية الثانية

انعكست هذه النتائج سلبا على تمثيل ودور الحركة الوطنية داخل المجلس الجزائري إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.[1]

إن الانتخابات المزورة التي أجريت في 17 حزيران/جوان 1951 م والتي تقضي بتبديد أي تمثيل قومي في الجمعية في وقت كان فيه التصلب والعناد من جانب المستعمر يؤثر بشدة على مؤيدي السياسة الانتخابية. وكما يشير الاسم وبرنامجه إلى أن أول إتحاد بين جميع القوى الجزائرية (أي إتحاد العلماء من أجل الديمقراطية واتحاد الحركة من أجل الديمقراطية) لم يتقدم بطلب الاستقلال. لا يطالب منبر الجبهة إلا باحترام الحريات وإطلاق سراح النشطاء المعتقلين وإلغاء الانتخابات في 17 جوان 1951م، غير أن الإجراء الموحد يستحق التعجيل بتصحيح الأوضاع.[2]

فيما يخص الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي التي تم إجراؤها يوم 17جوان1951م، فقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية **(M.T.L.D)** مقاعدها الخمسة، كما جرد حزب البيان في كل النواحي التي قدم فيها قوائم مرشحيه، ولم يفز حتى بولاية سطيف أين تقدم السيد "فرحات عباس"، فالشيء الملفت في هذه الظروف هو ذلك الصراع العلني بين الأحزاب الوطنية للظفر بمقاعد نيابية، وتصدر القوائم الانتخابية كما حدث مع حسان بوجنانة نائب رئيس بلدية قسنطينة (1947م-1953م)، من حركة انتصار الحريات الديمقراطية **(M.T.L.D)** في شجار أثاره أنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (**U.D.M.A)** يوم السبت 3 ماي، أي صبيحة الدور الثاني تلقى حينها ضربة قوية على الرأس، وما كان لينجو لو لا تدخل الشرطة التي نقلته في عجالة إلى المستشفى، وعاد الفوز في النهاية إلى قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري. [3]

وعليه، تبين استحالة إمكانية أي عمل على المستوى السياسي عن طريق الانتخابات تواصل القمع زيادة على القضايا الجارية منذ 1950م، تضاف تلك المتعلقة بكل مشاركة في الانتخابات وتلك المتعلقة بالاضطهاد الدائم الذي كان مناضلو والمسؤولين المحليين لحزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية عرضة له من طرف ممثلي الإدارة على جميع المستويات والمصالح الأمنية بما فيها الحراس البلديون لاحظت أنه بين 1951 م و1954م، فإنه نادرا ما كانت هنالك

---

[1] قاسم عابدية، المرجع السابق، ص39.

[2] Saïd Bouamama, **Algérie: Les Racines De L'intégrisme**, Editions Aden, Alger, 2000, p59.

[3] محمد بكار، المرجع السابق، ص ص 327-328.

جلسات لغرفتي النقض المحكمة الجزائر العاصمة التي لا يتم فيها ذكر قضية أو أكثر تخص الجنايات السياسية، ولو تحت تهمة الحق العام (إهانة، تمرد، تخريب بنايات عامة بالكتابة في الجدران، توزيع منشورات .. الخ).[1]

أمام ضغط الإدارة الاستعمارية وكثرة الإرهاب والاضطهاد اضطر الحزب إلى عدم المشاركة في انتخابات فيفري 1951م لتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري ولكنه اشترك في انتخابات 17 جوان 1951م التشريعية وخسر أربعة مقاعد كما خسر الاتحاد الديمقراطي مقعدا واحدا ثم فقد الحزبان معا كل مقاعدهما في البرلمان الفرنسي، ومجلس الشيوخ في الانتخابات التي جرت في نفس الشهر.[2]

[1] عمار بن تومي، **الدفاع عن الوطنيين**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص98.

[2] يحي بوعزيز، ،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، المرجع السابق، ص125.

المبحث الثالث: توحيد الأحزاب الوطنية في الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها

1. خلفيات وظروف تأسيسها:

مهدت لظهور جبهة الحريات عدة لجان منها لجنة إغاثة ضحايا القمع التي نشأت 23 أفريل 1948م واللجنة الجزائرية لمكافحة القمع في 06 جوان 1948م وشاركت فيه أعضاء الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وأحباب الحرية والديمقراطية، ويذكر كلود كولو بأن تلك اللجان كانت تدافع عن الحرية والتعبير وظهر الالتفاف حولها أكثر بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950م من طرف الشرطة الفرنسية لما الحركات الأخرى التي لم يعد لها الحق في التعبير الانتخابي بما في ذلك الصحافة إلى كانت على تفتيش مصادرة دورية، وكان الاتحاد الديموقراطي دور في التمهيد لهذه الجبهة ينشر نداءها عبر صحيفة الجمهورية يوم 28 جوان 1951م[1]

فقد انتشر الوعي في الجزائر أكثر فأكثر بعد الدعاية الخارجية التي شهدتها البلاد لاسيما بتوالي الوعود الكاذبة للحكومة الفرنسية، فبعدما أصبح تزوير الانتخابات مسألة مكشوفة تمارسها الإدارة دون وجه حق في كل مرة؛ وعندما تكاثرت الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية بالاعتقال ومصادرة الصحف وإغلاق المدارس تجاوبت مختلف الأحزاب الوطنية وتيقظت لسوء الوضع وبضرورة التغيير، فكانت الانتخابات التشريعية 17 جوان 1951م الحلقة المضافة بعد انتخابات 1948م حيث استنكرت الحركات الوطنية أساليب الضغط والتزوير وقرروا إنشاء لجنة لتكوين جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها. وذلك سعيا في توحيد العمل.[2]

وعليه يمكن القول أن الانتخابات على طريقة نايجلان تسهم كثيرا في هدم الأسس والمبادئ الديمقراطية والحقيقة أن الممارسات التعسفية الفرنسية ضد الجزائريين، ازدادت وطلتها ابتداء من شهر مارس 1950م، إثر اكتشاف المنظمة الخاصة ووقوع حالات اعتقال بالجملة، وما كان يزيد من وطأة المعتقلين، وأنواع التعذيب والاهانات دون وجه حق، بذلك تحركت قيادة ومناضلي سائر التنظيمات السياسية والمدنية الجزائرية في إطار لجان مساندة للمعتقلين ومساعدة أهاليهم، وللتنديد بالإجراءات الاستعمارية التعسفية، وبالمؤامرة التي حاك خيوطها الوالي العام نايجلان، رغم إنكاره أن يكون له دور في ذلك مؤكدا أنه ترك العدالة تقوم بدورها وأدان عمليات التعذيب. [3]

---

[1] نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عقل فرحات عباس 1927 - 1955، المرجع السابق، ص110.

[2] ولد النبية كريم، المرجع السابق، ص ص191-192.

[3] حورية بن فضة، المرجع السابق، ص ص 214، 217.

كما يقول مهساس:"... حيث خابت آمالهم، فعوض أن تتخذ إدارة الحزب الاتجاه المراد، فقد انضمت إلى موقف المعتدلين الذين كونوا جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها، وهكذا كان الجانب المتشدد يرى بأن الحزب قد انتقل من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع عن القمع، وهذا ما أبعده أكثر عن فكرة التحضير للعمل المسلح، وكذلك إضعاف إرادته وإثناء المناضلين عن توجهاتهم الصحيحة..."[1]

ولما اشتد الانتقاد على نايجلان اضطر إلى تبرير موقفه بالقول:"... إنني في الحقيقة لم أقم إلا بتطبيق التعليمية المؤرخة في 28 أوت 1947م التي أصدرها الحاكم العام السائق والتي نصت على ضرورة تكثيف العمل من أجل القضاء على المتطرفين، الذين كانوا يقومون بنشاطات قد تشكل خطرا على ممتلكات فرنسا، ومن أجل الحفاظ على هيبة الدولة فكان لابد من التشديد على المخالفين للقانون والنظام العام، نتيجة ذلك كان التفكير جديا في عمل شيء ما لمواجهة الإدارة الفرنسية، وتجاوز الخلافات الموجودة بينهم..." [2]

[1] سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص243.

[2] نفسه، ص ص 214، 217.

2. تأسيس الجبهة FCDRL 05 أوت1951م:

إن الاتحاد بين التكتلات الحزبية الجزائرية ظل منشودا من قبل الشعب ولم يتحقق إلا عقب انتخابات 17 جوان 1951م، كما أن تجاوب سنوات من الكفاح ضد الاستعمار تبرز النقائص الخطيرة التي عرضت وجود الحزب الاستقلالي للخطر أكثر من مرة. كما تحمل الحزب عناء ومسؤولية قيادة الشعب الجزائري نحو الحرية مكافحة استعمارا قويا ومنظما تنظيما نسبيا في كل الميادين،[1] ولمواجهة هذه الوضعية نادت حركة انتصار الحريات الديمقراطية الاتحاد مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء لإظهار تضامنهم مع الحركة بداية من سنة 1951م كإقرار رسمي على الاتحاد معهم على أرضية عمل سياسية مشتركة.[2]

ففي مارس 1951م نصب روجي ليونارد محافظا عاما للجزائر 1951م وكان احتجاج الأوروبيون على رحيل نايجلان، فالانتخابات التشريعية التي نظمت في 17 جوان 1951م، والتي لم تعرف سوى بن جلول ونارون كشخصيتين معروفتين، مما أثار استنكار أحمد بومنجل، محامي سابق ومساعد الأمين العام لاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، حول المصادقة على المنتخبين "المفبركين" كما تمت عدة لقاءات أسفرت عن تأسيس **FCDRL** الجبهة للدفاع عن الحرية واحترامها" في 5 أوت1951م، وضمت حركة انتصار الحريات الديموقراطية، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[3]

إذ قرر الموقعون عن الجبهة المؤسسة توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى، فعن العلماءهناك: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، أما عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: الدكتور أحمد فرانسيس، والأستاذ قدور ساطور المحامي، وفيما يخص الحزب الشيوعي الجزائري نجد: بول كاباليرو وأحمد محمودي.[4] لتكون نشأة "الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحرية بانعقاد اجتماع حضره أعضاء اللجنة المركزية بسينما " دنيازاد " بالعاصمة في 05 أوت 1951م.[5]

يشرف على الجبهة مجلس إداري مشكل من ثلاثين عضوا، ويسيرها مكتب دائم من عشرة أعضاء إن الدارس للنقاط الخمس التي شكلت أرضية التقاء التشكيلات الوطنية يجد أنها مستوحاة في

---

[1] عبد الرحمان كيوان، المصدر السابق، ص ص 36-37.

[2] عمار بن تومي، الدفاع عن الوطنيين، المصدر السابق، ص99.

[3] جاك توشمان، المصدر السابق، ص64.

[4] ولد النبية كريم، المرجع السابق، ص191.

[5] رابح عداله، المرجع السابق، ص31.

معظمها من مقترحات الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأن ما تضمنته هو حد أدني مما كانت تنتظره الجماهير، ما يدل على صعوبة جمع التشكيلات السياسية على برنامج موحد وقوي في طروحاته، وهو ما جعل الكثير يرى أن الجبهة ولدت ميتة فإلى أي مدى هذا الطرح.[1]

لقد كان بوسع هذه الجبهة أن تؤد خدمات جليلة للوطن و تدفع بالحركة الوطنية إلى الأمام خطوات موفقة و ناجحة، لو قدر لها أن تبقى و تدوم طويلا ، لكن و للأسف سرعان ما انحلت و تشتتت ، لأن الأحزاب التي كانت تتألف منها كانت ذات اتجاهات متنافرة ومتعارضة لم تستطع أن توحد آراءها ودعت " الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها " الشعب الجزائري إلى مقاطعة الانتخابات المقررة يومي 7 و14 أكتوبر 1951م، وبالفعل استجاب الشعب الجزائري لهذا الطلب وقاطع الانتخابات، والتاريخ يشهد أن هذه الجبهة ماتت في المهد ولم تعمر طويلا لأنها كانت وليدة ظروف معينة، كما أن مكتب الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها الذي كان يضم الشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والدكتور أحمد فرنسيس والمحامي قدور ساطور من الاتحاد الديمقراطي للبيان.[2]

عبر أيضا المجاهد عبد الرحمن كيوان وهو عضو قيادي في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لصحيفة "الجزائر الحرة" الناطقة باسم الحزب حيث كتب يقول: "...إن الجبهة لم تكن معبرة عن المطالب العميقة للشعب، ولم تكن المنظمة الفعالة للكفاح في وجه الاستعمار، ولم تكن في مستوى الأحداث التي يعرفها المغرب العربي..." [3]

لقد كان فرحات عباس يهدف إلى تحقيق مطالب بالرغم من أنه دخل في الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الديمقراطية والحريات، ونظرا للتركيبية الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها التيار الإدماجي من العائلات الكبيرة والطبية وأصحاب المهن الحرة، ونظرا لكون تلك الفئة كانت تدعي تمثيل الأهالي في المجالس البلدية والمندوبيات المالية والمجالس النيابية، فإن البرنامج السياسي الذي أنشأه التيار قد تميز عن باقي برامج التيارات الأخرى، بثلاثة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، وتبنى فرحات عباس" في المؤتمر الأول من 25 إلى 27 سبتمبر 1948م وركز على المبادئ التالية:

1. حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ ، المرجع السابق، ص164.

[2] رابح عداله، المرجع السابق، ص31 .

[3] سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص243.

2. استمرار الإمبراطورية الفرنسية
3. تحرير المسجونين السياسيين.
4. إلغاء الانتخابات المزورة.
5. التأكيد على التعليم.[1]

لقد كتبت جريدة البصائر في افتتاحيتها بعنوان " الانتخابات الجزائرية وأثرها... " نددت بفضيحة الأساليب الاستعمارية في انتخابات الجزائر، وتدعو الشعب إلى إدارة ظهره عن هذه الانتخابات المفرقة ليعول على نفسه وعلى وحدته"، وكتبت جريدة الجزائر الجديدة للشيوعيين:"... لابد من الاتحاد والنضال، إن الجزائريين وعلى اختلاف آرائهم كلهم ينادون بتحقيق الاتحاد العاجل بين القوى الوطنية، إن الكفاح التحريري لا يقدر أن يقوم به بنجاح حزب واحد ولا كل الأحزاب متفرقة..."، وفي حوار أجرته جريدة الشعلة مع فرحات عباس أكد هذا الأخير:"... أنا مع الاتحاد وأرحب به على شرط ألا يفرض على اعتناق آراء ومبادئ غيري، الاتحاد في نظري جمع قوات مختلفة لتحطيم شيء قوي يجب تحطيمه وهو الاستعمار، فأنا مستعد أن أتحد مع من يقدمني أو يتقدم معي، ولو خطوة واحدة إلى الأمام... "[2]

يمكن القول أن التزوير جعلته فرنسا لتعميق الشقة بين الهيئات والأحزاب الوطنية، ومنع إقامة وحدة وطنية، حتى لا يقوى عليها الخطر وتشتد المقاومة ضدها، لكن ساسة الأحزاب أدركوا ذلك خاصة وأن سنوات الأربعينات اشتد فيها الإرهاب الاستعماري بشكل فظيع وأصبح الشعب يتعرض للمزيد من التنكيل والتقتيل دون سبب والمبالغة في الإهانة.[3]

إن العوامل تضافرت من أجل تغيير الأوضاع السياسية في الجزائر، ودفعت الحركة الوطنية إلى تجاوز خلافاتها مؤقتا لمواجهة السياسة الاستعمارية، وتحقيق وحدة وطنية على غرار تجربة أحباب البيان والحرية، أين وجه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نداء إلى كافة التشكيلات الوطنية بدعوها من خلاله إلى إقامة وحدة وطنية، لتحقيق خمسة أهداف هي:

1. إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951م والتي كانت نتيجتها في الواقع تعيين الإدارة أشخاصا لم يكلفهم الشعب الجزائري بتمثيله، وينكر عليهم الحق في

---

[1] فضيلة علاوي، المرجع السابق، ص50 .

[2] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص164.

[3] يحي بوعزيز ، ،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص125.

التحدث باسمه.

2. احترام حرية الانتخابات في القسم الثاني.
3. احترام الحريات الأساسية، حرية الضمير والفكر، وحرية الرأي في الصحافة والاجتماع.
4. محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين، و لإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج .
5. إنهاء ندخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية. [1]

إلاّ أنَّ هذه المحاولة في تشكيل قوى سياسية جديدة لم تأت بنتائج تذكر، وذلك لأنَّ هذه الجبهة هي تجمع هجين، تحكمه المصالح الضيقة، ولكون خلو مطالبها من فكرة جوهرية وهي الاستقلال التام للجزائر، ناهيك عن مناورة الإدارة الاستعمارية التي غذت الانقسام في صفوفها. وبسبب الإخفاقات المتتالية، بدأ الصيدلي عباس يسير نحو التخلي عن فكرة الارتباط مع فرنسا حيث كتب يقول:"... منذ سنة 1948م وإلى غاية 1954م ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة، و أمام الحكومة، وأمام رئيس الجمهورية والبرلمان الفرنسي، فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد شعب ضحى الكثير في سبيل تحرير فرنسا.[2]

لعل مسألة الوضعية القانونية الجزائري المسلم واجهت متاعب جمة من حيث أن الإسلام، كان ولا يزال، لايسمح مبدئيا بالفصل بين الوضعية المدنية والوضعية الدينية من الناحية الشرعية القانونية. وعلى الرغم من أن المسلمين الجزائريين كانوا واعين تمام الوعي بهذه الصعوبة التي لا تسمح بأن تشملهم قوانين مستوحاة من تقاليد ومعتقدات مسيحية. [3]

يصرح فرحات عباس بالقول:"...إن أهداف هذه الجبهة كانت بسيطة متواضعة ما غايتها إلا التصدي للإجراءات التعسفية التي يتخذها الاستعمار من غير وازع، ولا رادع..."، كان تصور فرحات عباس يدور في البداية وكمرحلة أولى حول فلك إيجاد الأرضية التي يمكن أن تقف عليها جميع التشكيلات السياسية والهيئات الاجتماعية، والثقافية... [4]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، المرجع السابق، ص164.

[2] عباس محمد الصغير، المرجع السابق، ص86.

[3] علي تابليت، **فرحات عباس رجل جمهورية، ثالة للنشر**، الجزائر، 2009، ص17.

[4] بوعبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، المرجع السابق، ص ص165-166.

من أجل الانتقال إلى المرحلة الثانية التي يكون فيها العمل على إقامة الجمهورية، وسار مصالي الحاج في الطرح نفسه عندما صرح في هذا الشأن مشيرا:"...إن الهدف المشترك الذي اتفقت حوله الأحزاب المختلفة لا يشكل إلا أدنى برنامج عمل، إن الاتحاد المحقق ضمن الجبهة محدود ويجب أن يمتد إلى أهداف أوسع، ليكون مثمرا وينال الموافقة التامة للجماهير، ويجب على الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها أن توسع برنامجها إلى الاستقلال والسيادة الوطنية ..." ، فهذه القناعة لدى الرجلين جعلتهم يعملان على توسيع نطاق المواجهة مع الاستعمار بتوحيد الطاقات المغاربية في جبهة قوية تعمل بجميع الوسائل على إنهاء النظام الاستعماري. [1]

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص166.

3. أهداف الجبهة كحزب سياسي:

1. تشكيل مجلس تأسيسي جزائري ذو سيادة منتخب بالاقتراع العام دون تفرقة أو عرقية دينية" فبهذه الصيغة حدد الحزب هدفه السياسي.
2. مفهومه للاستقلال بمعنى آخر، كان يريد الحزب أن تعط الكلمة للشعب ليحدد هو بنفسه المبادئ والمؤسسات التي ستسير البلاد. فلقد استوحي الحزب هذا المفهوم من عاملين أساسيين: تحليه بروح الديمقراطية، من جهة، وحرصه على أن ينعم الجزائريون كلهم بالعدل والحرية ويشاركون بفعالية، قبل كل شيء، في الكفاح لتحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية، من جهة أخرى.[1]
3. إلغاء الانتخابات العامة في 17 جوان 1951م.
4. تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 م من طرف البرلمان الفرنسي.
5. العفو الشامل لمعتقلين السياسيين مهما كان تملوهم الحزن.
6. تصويت البرلمان الفرنسي لمساعدة تضامنية تنحدر بعشرة مليارات من أجل بناء مدارس وطرق الاستعمال الريفي.
7. إضفاء الطابع الديموقراطي علي المجالس الولائية والقروية .[2] (ينظر الملحق رقم 14)

واتفقوا على **5** مطالب سياسية بحتة هي:

1. إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت يوم **17**جوان **1951** م، والتي أدت في الحقيقة بالإدارة إلى تعيين رجال لم يمنحهم الشعب الجزائري أي تفويض،و يرفض أن يتحدثوا باسمه.
2. احترام حرية التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية.
3. احترام الحريات الأساسية(الرأي، الصحافة، التجمع).
4. رفض القمع بجميع أشكاله، وتحرير المساجين السياسيين، ورفض الإجراءات الاستثنائية التي ألمت بمصالي الحاج.

---

[1] عبد الرحمان كيوان، المصدر السابق، ص37.

[2] نفيسة دويدة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927-1955، المرجع السابق، ص ص110-111.

5. إنهاء تدخل الإدارة في شؤون ديانة المسلمين. [1]

إذ استدعى والي قسنطينة لوكورنو **(Locorno)** فرحات عباس لمقابلة الماريشال "جوان" **(Juin)** الذي كان موجودا بمكتب الوالي، ويقول فرحات عباس:"... سألني المارشال عن رأيي في الحالة الراهنة فأجبته بكل صراحة:"... لم يبق للجزائريين إلا أحد أمرين: أن يأخذوا الرشاشات ويتوجهون إلى الجبال، وإما أن يهجروا بلادهم..."، في هذه الفترة مسؤولون حكوميون من فرنسا قاموا بدورة تفتيشية في الجزائر أكدوا في تقاريرهم بأن الجزائر جزء من فرنسا، وأن الأوضاع فيها تبعث عن الارتياح والهدوء، والشرطة قائمة بعملها، المشوشون في السجون، وأسلحة المنظمة الخاصة معظمها صورت سياسة التجاهل التي يتبعها الاستعمار الفرنسي تجاه الجزائريين. [2]

أيضا كتب فرحات عباس قائلا:"... فأين فرنسا تتحمل المسؤولية كلها ... إننا لسنا نعيش في الزمن الذي يقول: آه لو يعلم الملك! إنا نعلم بأن الملك يعلم، والسادة الكبار هم ماكرون، فالملك هو الذي سمح لهم بذلك، فنظام الاستعمار خلد أعمال البرجوازية بتدعيم الجيش لها، منذ سنة 1948م إلى غاية 1954م، ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة، وأمام الحكومة، وأمام رئيس الجمهورية، وأمام البرلمان الفرنسي فوجدت أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية كلها ضد شعب ضحى كثيرا من أجل تحرير فرنسا..."[3]

بذلك فشلت كل محاولات التقارب بين فرحات عباس، ومصالي الحاج، في المقابل استمر التعنت الكولونيالي ورفضه لأي إصلاح أو تغيير، واستمر التعسف الإداري والتزوير وقمع الحركة الوطنية، هذا التعسف والاستبداد الذي سلطته الإدارة الاستعمارية إضافة إلى تجارب الحركة الوطنية ، والأزمات التي مرت بها غير من قناعاتها سواء في علاقاتها بالاستعمار أو فيما بينها لقد جرب فرحات عباس سياسة المرونة بجميع أنواعها في التعامل مع الإدارة الاستعمارية، لعله يستميلها لإنهاء النظام الاستعماري، لكنه اقتنع بأن الكولون ومعهم الإدارة الاستعمارية غير مستعدين للتنازل عن الجزائر، مستخدمين جميع ما لديهم من إمكانيات العنف والقمع واللجوء إلى كل أساليب التزييف لمنع

---

[1] عز الدين معزة، عباس ولحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، المرجع السابق، ص217.

[2] المرجع نفسه، ص292.

[3] المرجع نفسه، ص292.

الجزائريين من المشاركة في تسيير شؤون بلادهم، كما انتهى فرحات عباس إلى قناعة مفادها أنه يرتاب في رشد الفكر الفرنسي نفسه لأنه عاجز عن ترقية المستعمر.[1]

في حين كتب فرحات عباس قائلا:"... المسؤولية تقع كلها على فرنسا، أي على البرجوازية الفرنسية... إننا لسنا في الزمن الذي يقول: آه لو يعلم الملك! إننا تعلم بأن الملك يعلم، والسادة الكبار هم ماكرون، فالملك هو الذي سمح لهم بذلك، فنظام الاحتلال خلد أعمال البرجوازية بتدعيم الجيش لها، مثل مسنة 1948م إلى غاية 1954م ونحن نطرح المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة، وأمام الحكومة وأمام رئيس الجمهورية، وأمام البرلمان الفرنسي فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية..."[2]

ونشرت جريدة المنار:"... إن المكتب الدائم للجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بعد أن درس مشكلة الانتخابات العمالية التي ستجرى في 7 و14 أكتوبر 1951م، واهتمت الجبهة الجزائرية بمشاكل القطر فكانت ترسل وفودا عن الجبهة للقيام بالتجمعات وتكوين لجان ولائية مهمتها تقديم تقارير إلى اللجنة الإدارية للجبهة ومن بين الأحداث تلك التي وقعت في الأوراس فأرسلت الجبهة وفدا للتحقيق في أعمال القمع. [3]

وقد ذكرت جريدة المنار ذلك في أحد مقالاتها أشارت أن الجبهة بمجرد تشكيلها فاجأتها حوادث أوراس التي صدر التنبيه على خطورتها فعينت الجبهة وفدا منها توجه حينا إلى تلك الأماكن لإجراء التحقيق وبعدما أدى مهمته عاد إلى الجزائر العاصمة، جمع الوثائق والشواهد التي حصل عليها لتحرير تقرير أول، عرض على نظر المكتب الدائم للجبهة الجزائرية للمصادقة عليه. فكان الشيخ خير الدين وباقي أعضاء المكتب الدائم يقومون بتنظيم التقارير وقراءتها ثم يصادقون عليها بتوقيعاتهم، وبعد إعدادها ترسل إلى الإدارة الاستعمارية وينشر في مختلف الصحف الكشف الجرائم التي تقوم بها قواتها والقمع المسلط على الجزائريين ونظرا لإيمان الجبهة بمبادئها، فقد وسعت اهتمامها ليشمل البلدان المغاربية وبعثت ببرقية استنكار واحتجاج إلى السلطات الفرنسية. [4]

---

[1] بوعبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص161.

[2] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899-1985، المرجع السابق، ص219.

[3] محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، المرجع السابق، ص134.

[4] المرجع نفسه، ص134.

خاتمة

من خلال ماتم تناوله في موضوع الدراسة والتي شملت عدة مفاهيم حول الأوضاع التي سادت الجزائر وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- سلكت الأحزاب الوطنية كل سبل النضال ضد السياسة التعسفية الفرنسية نتيجة الظروف السائدة في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية، وخاضوا في مسار الانتخابات كأحد الانزلاقات التي مالوا إليها كسبيل للمناداة بالحقوق المسلوبة.
- إذ ظهرت بعد فترة الحرب العالمية الأولى فئة من الشبان، الذين نالوا قسطا من التعليم، وأخذوا فكرا إصلاحيا في منهجهم من أجل النهوض بالواقع السائد في الجزائر، إذ كان من بينهم الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، ومثل الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر البذرة الأولى لهذا التيار، وعليه مثلت الفترة الممتدة مابين 1919م- 1924م فترة جوهرية من تاريخ نضال الأمير السياسي، حيث ساهمت أفكاره ومطالبه التي مست الواقع الجزائري في نجاح برنامجه الانتخابي مما تسبب في انزعاج السلطات الفرنسية، واعتبرته مصدر قلق، ولهذا عملت على تثبيط نشاطه وإسقاط قوائمه لصالح عملاء الإدارة الاستعمارية، وأخيرا نفيه لضمان الحد من نشاطه كون أفكاره قد ترتقي مستقبلا إلى تحصيل الاستقلال القطري عن فرنسا.
- بعدما أدركت فرنسا الورطة التي أقحمت نفسها فيها سنة 1945م، لجأت إلى سياسة المراوغة من جديد، وانتهزت فترة اقتراب الانتخابات واستصدرت مجموعة من المراسيم والقوانين، التي حاولت بها تغطية جريمتها في الجزائر 8 ماي 1945م، وتجاوز المواقف الدولية والمواثيق الدولية التي ألهمت الشعوب المستعمرة بمصداقيتها عند تحقيقها لسيما بعد ظهور هيئة الأمم المتحدة وشعاراتها نحو السلام وتجريم صفة الاستعمار.
- لقد استأنفت الأحزاب الوطنية في الجزائر نشاطها السياسي خلال فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مسايَرَة للقرارات الفرنسية، بما فيها اصدارها لقوانين ومراسيم تسمح بمزاولة الحياة السياسية من جديد.
- توالت القوانين المستصدرة منها قانون 17 أوت 1945م وتلاه قانون العفو العام الغطاء الوهمي، الذي استخدمته فرنسا قصد إقحام الجزائريين في مشروع الانتخابات وألحقته بمجموعة تشريعات أهمها قانون مارس1946م للعفو الشامل.

- بعد قانون العفو العام 1946م أقدم زعماء الأحزاب على هيكلة الأحزاب من جديد للدخول في نهج الانتخابات، لتكون المرحلة القادمة للنضال الحزبي هي الانتخابات والتوجه للمنابر الفرنسية وذلك بعد إعلان القطيعة مع الانتخابات سنة 1945م.
- قام مناضلو الأحزاب ببرمجة أحزابهم وادراج مطلب تمثيل الجزائريين في المجالس الفرنسية والمضي في سياق الانتخابات والبرلمان.
- تم تأطير حزب الشعب الجزائري المنحل بتسمية حركة انتصار الحريات الديموقراطية (MTLD)، لينتهج برنامجا جديدا ويسلك مسار الانتخابات، ليكون له الحظ الأوفر في نيل نصيب المقاعد طيلة عهدة الحاكم العام شاتينيو.
- هذا ونال الحزب الشيوعي سوى عدد قليل من الأصوات، وفقد وجوده في الساحة لسيما بعد النقد الذي تلقاه من برنامجه الانتخابي, كونه لا يلبي رغبة الشعب، في حين استفاد فرحات عباس في تحسين أيدولوجيته في البحث عن فيدرالية مرتبطة بفرنسا .
- اكتسحت الساحة الجزائرية محطات انتخابية خلال سنوات 1945م-1946م، وأعطت الوجه المعتاد لفرنسا وهي المناورة الفرنسية الجديدة مع الجزائريين، إسكاتا للرأي العام لضمان استكمال نجاح مشروعها الاستعماري في الجزائر.
- إذ مضى كل من مصالي الحاج فرحات عباس, عمار أوزقان وعدة شخصيات أسهمت في هذه الفترة بترميم أحزابهم بتسميات جديدة وببرامج أكثر وضوحا، لاستقطاب الفئات الشعبية والحصول على مقاعد في المجالس الفرنسية، ويمكن الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية تعمدت إقحام الأحزاب الوطنية في الانتخابات، لتحجيم دور الحزب الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج، كما حاولت إقحام الحزبين الاستقلالي والإدماجي لفرحات عباس قصد خلق شرخ في صفوف تيارات النضال السياسي الوطني إلا أن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فاجأ فرنسا بسياسة التريث ولسعي للاتحاد مع باقي الأحزاب وببرنامج أكثر نضجا في استيعاب طموح الجزائريين في الحرية والمساواة، كونه غير من سياسته من دعم الإدارة إلى إيصال صوت الجزائريين .
- اعتادت فرنسا على مبدأ المراوغة فقد سمحت للمسلمين بالمشاركة في الانتخابات واختيار ممثلين لهم في المجلس، ولكنها قامت بدفع عجلة الحظ لصالح عملاءها في الإدارة من بني وي وي .

- خرجت حركة انتصار الحريات الديموقراطية التسمية الجديدة لحزب الشعب الجزائري من عزتها السياسية وعادت بمنطلق جديد في نضاله،ا وهو مسايرة فرنسا واتخاذ المجالس كمنبر لإسماع صوتها.
- كانت انتخابات 10نوفمبر1946م كفرصة لتختبر الأحزاب نسبة التفاف الشعب بها، وقد أخذت حركة انتصار موافقة فرحات عباس وحزبه الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بعدم مشاركته ضدها في الانتخابات، كي لا يقع اصطدام لتيارات الحركة الوطنية أمام شحنات الاستعمار.
- إنَّ نص القانون الذي رسمته سنة1947 م أكبر دليل حين قررت فرنسا تقسيم البلاد إلى مقاطعات، وإنشاء مجلس نيابي يتكون من ستين نائبا يمثلون خمسمائة ألف أوربي وعدد مماثل من أبناء الجزائر لتمثيل ملايين مسلم، لتغير بذلك الحاكم العام للجزائر بنموذج التزوير بعد ان تأكدت بمدى التفاف الشعب بأفكار مصالي الحاج وبرنامج حزبه.
- ظلت المواجهة قائمة بين الأحزاب الجزائرية في محطانت انتخابات 4-11أفريل1948م-17أكتوبر1947م و17جوان1951م بأمانيها المفعلة ببرامج انتخابية حزبية وبين السلطت الفرنسية بإدارتها وقراراتها القاضية على الوجود الجزائري ككيان مستقل ذو هوية جزائرية.
- استمرت الغطرسة الاستعمارية في محطات انتخابات أفريل 1948م و17 جوان1951م، التي هي محور الدراسة من نضال فرحات عباس، حينه لجأت فرنسا لأعمال التخريب والاضطهاد والتزوير المتعمد، أين استنكر عباس السياسة وتحطمت الصورة لفرنسا الديموقراطية على جماعة النخبة الملبية لمطالبهم.

.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة لوضعية تطور الانتخابات في الجزائر

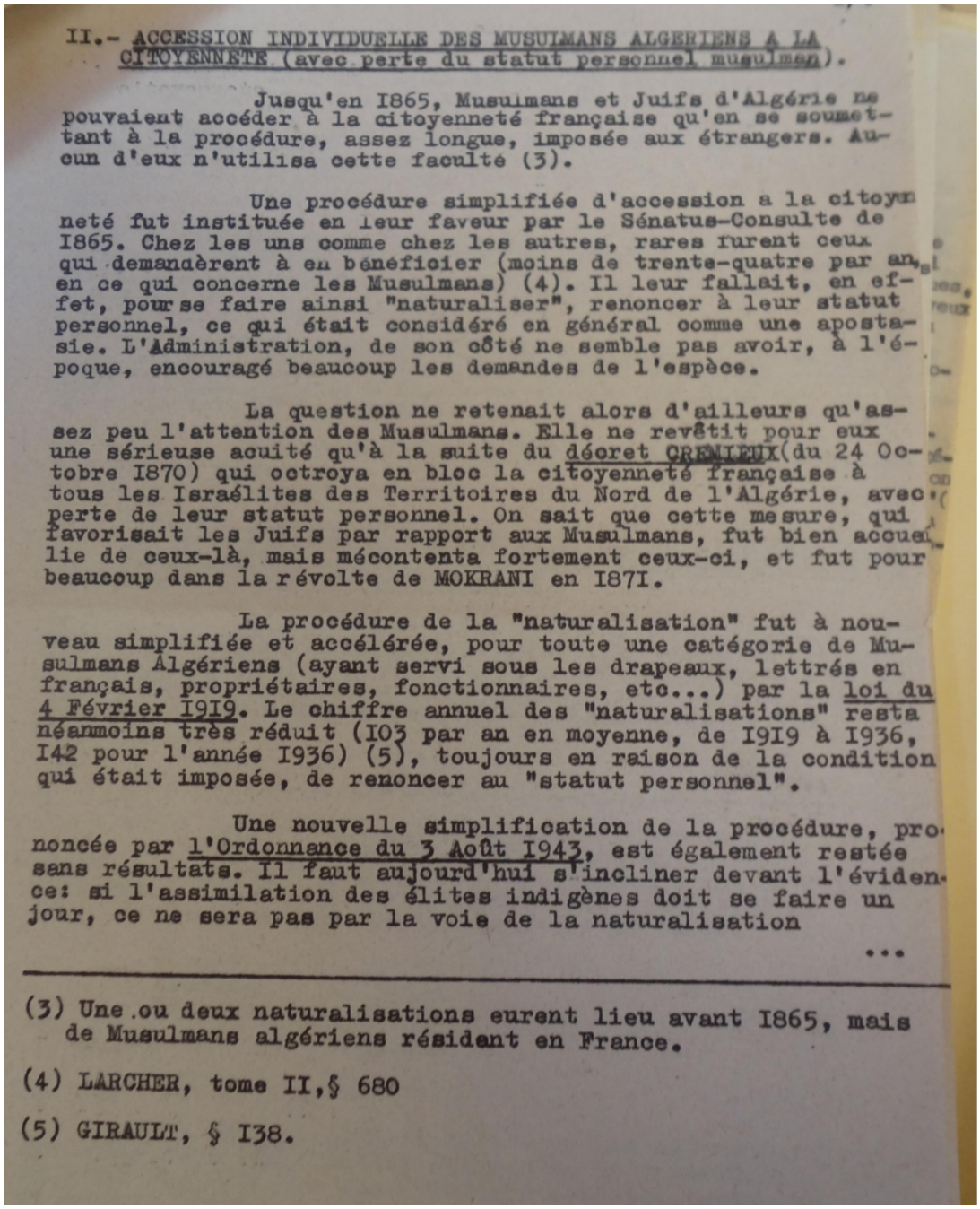

II.- ACCESSION INDIVIDUELLE DES MUSULMANS ALGERIENS A LA CITOYENNETE (avec perte du statut personnel musulman).

Jusqu'en I865, Musulmans et Juifs d'Algérie ne pouvaient accéder à la citoyenneté française qu'en se soumettant à la procédure, assez longue, imposée aux étrangers. Aucun d'eux n'utilisa cette faculté (3).

Une procédure simplifiée d'accession a la citoyenneté fut instituée en leur faveur par le Sénatus-Consulte de I865. Chez les uns comme chez les autres, rares furent ceux qui demandèrent à en bénéficier (moins de trente-quatre par an, en ce qui concerne les Musulmans) (4). Il leur fallait, en effet, pour se faire ainsi "naturaliser", renoncer à leur statut personnel, ce qui était considéré en général comme une apostasie. L'Administration, de son côté ne semble pas avoir, à l'époque, encouragé beaucoup les demandes de l'espèce.

La question ne retenait alors d'ailleurs qu'assez peu l'attention des Musulmans. Elle ne revêtit pour eux une sérieuse acuité qu'à la suite du décret CREMIEUX(du 24 Octobre I870) qui octroya en bloc la citoyenneté française à tous les Israélites des Territoires du Nord de l'Algérie, avec perte de leur statut personnel. On sait que cette mesure, qui favorisait les Juifs par rapport aux Musulmans, fut bien accueillie de ceux-là, mais mécontenta fortement ceux-ci, et fut pour beaucoup dans la révolte de MOKRANI en I87I.

La procédure de la "naturalisation" fut à nouveau simplifiée et accélérée, pour toute une catégorie de Musulmans Algériens (ayant servi sous les drapeaux, lettrés en français, propriétaires, fonctionnaires, etc...) par la loi du 4 Février I9I9. Le chiffre annuel des "naturalisations" resta néanmoins très réduit (I03 par an en moyenne, de I9I9 à I936, I42 pour l'année I936) (5), toujours en raison de la condition qui était imposée, de renoncer au "statut personnel".

Une nouvelle simplification de la procédure, prononcée par l'Ordonnance du 3 Août I943, est également restée sans résultats. Il faut aujourd'hui s'incliner devant l'évidence: si l'assimilation des élites indigènes doit se faire un jour, ce ne sera pas par la voie de la naturalisation

...

(3) Une ou deux naturalisations eurent lieu avant I865, mais de Musulmans algériens résident en France.

(4) LARCHER, tome II,§ 680

(5) GIRAULT, § I38.

Sourse: Le Statut Électoral Algérien (Représentation De L'Algérie À L'assemblée Nationale), Algérie Gouvernement G1 Algérie 9CAB/45, op,cit, p02.

الملحق رقم02: وضعية انتخابات الكلية الثانية من المسلمين

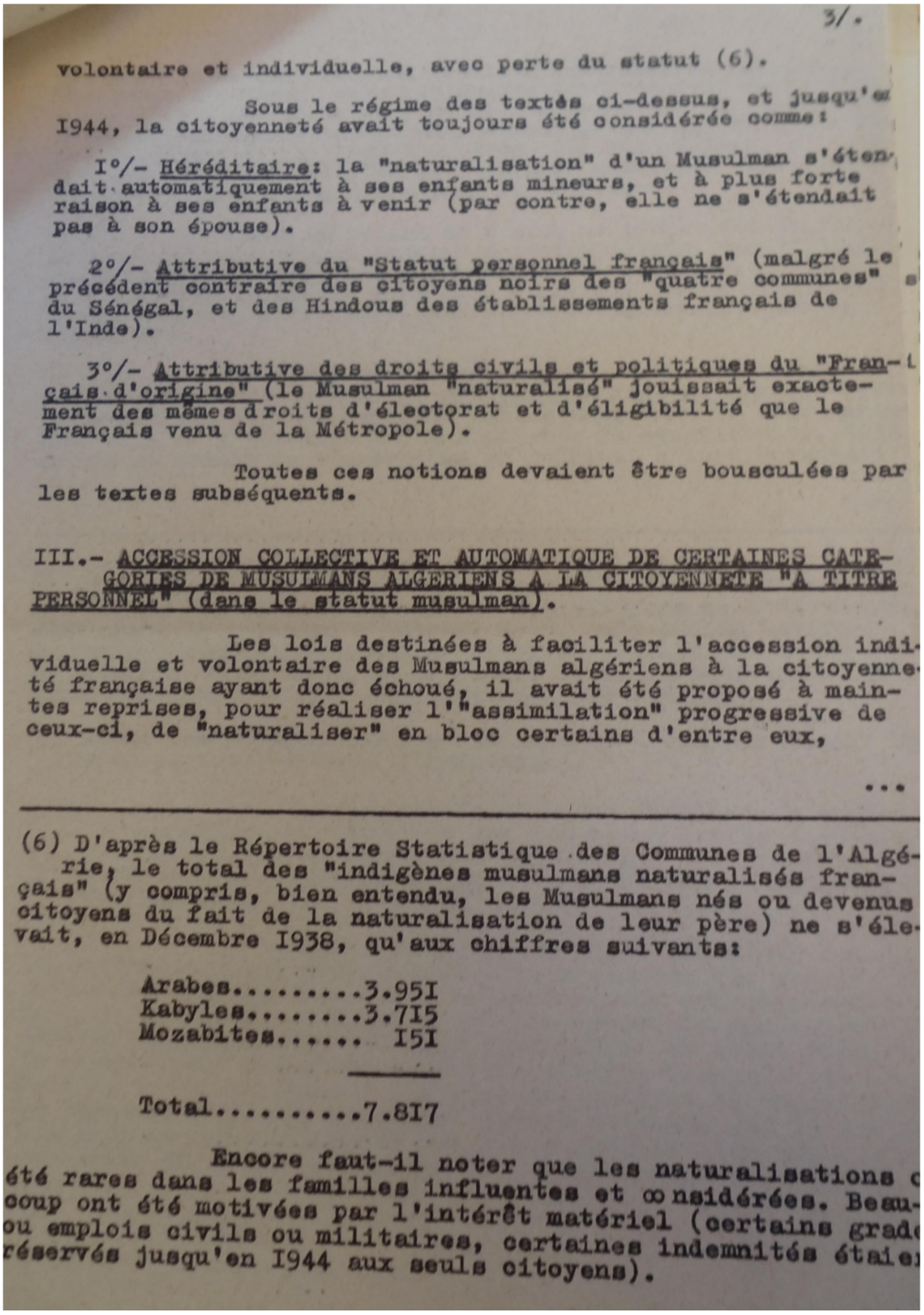

3/.

volontaire et individuelle, avec perte du statut (6).

Sous le régime des textes ci-dessus, et jusqu'en I944, la citoyenneté avait toujours été considérée comme:

I°/- Héréditaire: la "naturalisation" d'un Musulman s'étendait automatiquement à ses enfants mineurs, et à plus forte raison à ses enfants à venir (par contre, elle ne s'étendait pas à son épouse).

2°/- Attributive du "Statut personnel français" (malgré le précédent contraire des citoyens noirs des "quatre communes" du Sénégal, et des Hindous des établissements français de l'Inde).

3°/- Attributive des droits civils et politiques du "Français d'origine" (le Musulman "naturalisé" jouissait exactement des mêmes droits d'électorat et d'éligibilité que le Français venu de la Métropole).

Toutes ces notions devaient être bousculées par les textes subséquents.

III.- ACCESSION COLLECTIVE ET AUTOMATIQUE DE CERTAINES CATEGORIES DE MUSULMANS ALGERIENS A LA CITOYENNETE "A TITRE PERSONNEL" (dans le statut musulman).

Les lois destinées à faciliter l'accession individuelle et volontaire des Musulmans algériens à la citoyenneté française ayant donc échoué, il avait été proposé à maintes reprises, pour réaliser l'"assimilation" progressive de ceux-ci, de "naturaliser" en bloc certains d'entre eux,

...

(6) D'après le Répertoire Statistique des Communes de l'Algérie, le total des "indigènes musulmans naturalisés français" (y compris, bien entendu, les Musulmans nés ou devenus citoyens du fait de la naturalisation de leur père) ne s'élevait, en Décembre I938, qu'aux chiffres suivants:

Arabes.....3.95I
Kabyles.....3.7I5
Mozabites..... I5I

Total.....7.8I7

Encore faut-il noter que les naturalisations ont été rares dans les familles influentes et considérées. Beaucoup ont été motivées par l'intérêt matériel (certains grades ou emplois civils ou militaires, certaines indemnités étaient réservés jusqu'en I944 aux seuls citoyens).

Sourse : Le Statut Électoral Algérien (Représentation De L'Algérie À L'assemblée Nationale), op;cit;p03.

الملحق رقم 03: مواد من قانون الانتخابات المؤرخ في 27 أكتوبر 1946م

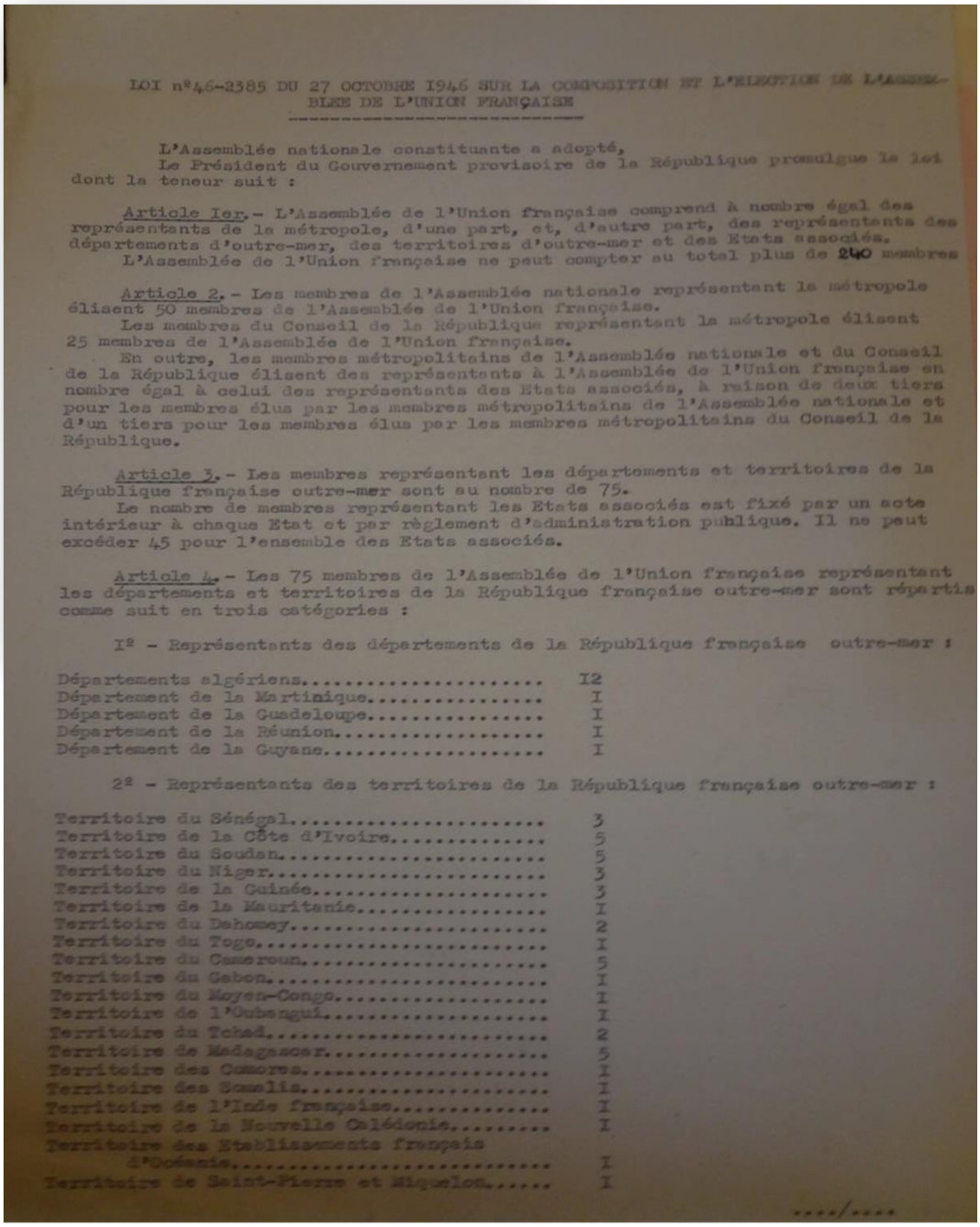

LOI n°46-2385 DU 27 OCTOBRE 1946 SUR LA COMPOSITION ET L'ELECTION DE L'ASSEMBLEE DE L'UNION FRANÇAISE

L'Assemblée nationale constituante a adopté,
Le Président du Gouvernement provisoire de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article Ier.- L'Assemblée de l'Union française comprend à nombre égal des représentants de la métropole, d'une part, et, d'autre part, des représentants des départements d'outre-mer, des territoires d'outre-mer et des Etats associés.
L'Assemblée de l'Union française ne peut compter au total plus de 240 membres

Article 2.- Les membres de l'Assemblée nationale représentant la métropole élisent 50 membres de l'Assemblée de l'Union française.
Les membres du Conseil de la République représentant la métropole élisent 25 membres de l'Assemblée de l'Union française.
En outre, les membres métropolitains de l'Assemblée nationale et du Conseil de la République élisent des représentants à l'Assemblée de l'Union française en nombre égal à celui des représentants des Etats associés, à raison de deux tiers pour les membres élus par les membres métropolitains de l'Assemblée nationale et d'un tiers pour les membres élus par les membres métropolitains du Conseil de la République.

Article 3.- Les membres représentant les départements et territoires de la République française outre-mer sont au nombre de 75.
Le nombre de membres représentant les Etats associés est fixé par un acte intérieur à chaque Etat et par règlement d'administration publique. Il ne peut excéder 45 pour l'ensemble des Etats associés.

Article 4.- Les 75 membres de l'Assemblée de l'Union française représentant les départements et territoires de la République française outre-mer sont répartis comme suit en trois catégories :

1° - Représentants des départements de la République française outre-mer :

Départements algériens	12
Département de la Martinique	1
Département de la Guadeloupe	1
Département de la Réunion	1
Département de la Guyane	1

2° - Représentants des territoires de la République française outre-mer :

Territoire du Sénégal	3
Territoire de la Côte d'Ivoire	5
Territoire du Soudan	5
Territoire du Niger	3
Territoire de la Guinée	3
Territoire de la Mauritanie	1
Territoire du Dahomey	2
Territoire du Togo	1
Territoire du Cameroun	5
Territoire du Gabon	1
Territoire du Moyen-Congo	1
Territoire de l'Oubangui	1
Territoire du Tchad	2
Territoire de Madagascar	5
Territoire des Comores	1
Territoire des Somalis	1
Territoire de l'Inde française	1
Territoire de la Nouvelle Calédonie	1
Territoire des Etablissements français d'Océanie	1
Territoire de Saint-Pierre et Miquelon	1

...../.....

Sourse : Georges Bidault, Loi N°46-2385 Du 27 Octobre 1946 Sur La Composition et L'élection De L'assemblée De L'union Française,op, cit.

الملحق رقم 04: تابع ملحق مواد من قانون الانتخابات المؤرخ في 27 أكتوبر 1946م

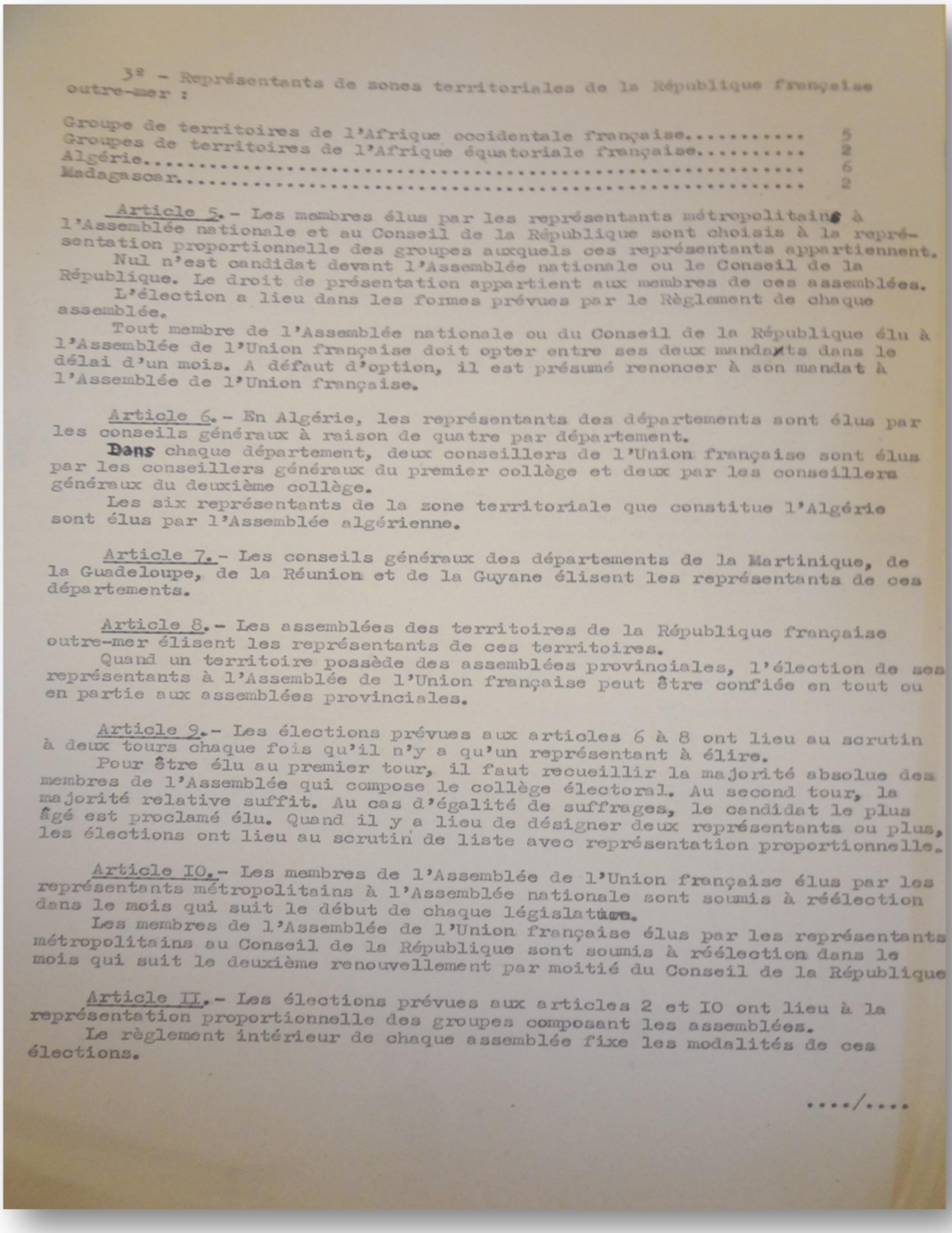

3° - Représentants de zones territoriales de la République française outre-mer :

Groupe de territoires de l'Afrique occidentale française..... 5
Groupes de territoires de l'Afrique équatoriale française..... 2
Algérie..... 6
Madagascar..... 2

Article 5.- Les membres élus par les représentants métropolitains à l'Assemblée nationale et au Conseil de la République sont choisis à la représentation proportionnelle des groupes auxquels ces représentants appartiennent.
Nul n'est candidat devant l'Assemblée nationale ou le Conseil de la République. Le droit de présentation appartient aux membres de ces assemblées.
L'élection a lieu dans les formes prévues par le Règlement de chaque assemblée.
Tout membre de l'Assemblée nationale ou du Conseil de la République élu à l'Assemblée de l'Union française doit opter entre ses deux mandats dans le délai d'un mois. A défaut d'option, il est présumé renoncer à son mandat à l'Assemblée de l'Union française.

Article 6.- En Algérie, les représentants des départements sont élus par les conseils généraux à raison de quatre par département.
Dans chaque département, deux conseillers de l'Union française sont élus par les conseillers généraux du premier collège et deux par les conseillers généraux du deuxième collège.
Les six représentants de la zone territoriale que constitue l'Algérie sont élus par l'Assemblée algérienne.

Article 7.- Les conseils généraux des départements de la Martinique, de la Guadeloupe, de la Réunion et de la Guyane élisent les représentants de ces départements.

Article 8.- Les assemblées des territoires de la République française outre-mer élisent les représentants de ces territoires.
Quand un territoire possède des assemblées provinciales, l'élection de ses représentants à l'Assemblée de l'Union française peut être confiée en tout ou en partie aux assemblées provinciales.

Article 9.- Les élections prévues aux articles 6 à 8 ont lieu au scrutin à deux tours chaque fois qu'il n'y a qu'un représentant à élire.
Pour être élu au premier tour, il faut recueillir la majorité absolue des membres de l'Assemblée qui compose le collège électoral. Au second tour, la majorité relative suffit. Au cas d'égalité de suffrages, le candidat le plus âgé est proclamé élu. Quand il y a lieu de désigner deux représentants ou plus, les élections ont lieu au scrutin de liste avec représentation proportionnelle.

Article IO.- Les membres de l'Assemblée de l'Union française élus par les représentants métropolitains à l'Assemblée nationale sont soumis à réélection dans le mois qui suit le début de chaque législature.
Les membres de l'Assemblée de l'Union française élus par les représentants métropolitains au Conseil de la République sont soumis à réélection dans le mois qui suit le deuxième renouvellement par moitié du Conseil de la République

Article II.- Les élections prévues aux articles 2 et IO ont lieu à la représentation proportionnelle des groupes composant les assemblées.
Le règlement intérieur de chaque assemblée fixe les modalités de ces élections.

..../....

Sourse : Georges Bidault, op, cit.

الملحق رقم 05: مقال من جريدة combat حول مشروع قانون سبتمبر 1947 م

2 COMBAT Samedi 2 août 1947 COMBAT

PROJET DE LOI PORTANT statut organique de l'Algérie

TITRE I
Du régime politique et de l'organisation des Pouvoirs publics

ARTICLE PREMIER

L'Algérie constitue un groupe de départements doté de la personnalité civile, de l'autonomie financière et d'une organisation particulière définie par les articles ci-après de la présente loi.

ARTICLE 2

Tous les ressortissants de nationalité française des département d'Algérie jouissent sans distinction d'origine, ni de religion des droits attachés à la qualité de citoyens français et sont soumis aux mêmes obligations.

Des lois particulières définissent le régime électoral.

Les Français musulmans qui n'ont pas expressément déclaré leur volonté d'être placés sous l'empire de la loi française continuent à être régis par leur droit et par leurs coutumes en ce qui concerne leur statut personnel, leurs successions et ceux de leurs immeubles dont la propriété n'est pas établie conformément aux lois françaises sur le régime foncier en Algérie ou par un titre administratif notarié ou judiciaire.

Sauf accord des parties, les contestations entre Français musulmans continuent à être soumises aux juridictions qui en connaissent actuellement, selon les règles en vigueur.

ARTICLE 3

Le Gouverneur général représentant le Gouvernement de la République dans toute l'étendue de l'Algérie réside à Alger. Il exerce le pouvoir réglementaire, sauf les exceptions prévues par la présente loi ou résultant des lois à intervenir.

Il est responsable de ses actes devant le Gouvernement de la République.

ARTICLE 4

Il est institué une Assemblée algérienne chargée de représenter auprès du Gouverneur général et de gérer les intérêts propres de l'Algérie.

Les attributions et le fonctionnement de cette Assemblée sont définis par les titres II, III et IV de la présente loi.

ARTICLE 5

Le Gouvernement général est assisté dans les actes de son administration par un Conseil du Gouvernement composé de membres de l'Assemblée algérienne et désignée par elle. Les attributions et la composition de ce conseil seront déterminées par un règlement d'administration publique.

TITRE II
Du régime législatif de l'Algérie

ARTICLE 6

Sous réserve des dispositions de l'art. 2 alinéa 3, sont applicables de plein droit à l'Algérie, toutes les lois qui concernent l'exercice et la garantie des libertés constitutionnelles, le code civil dans toute la mesure où il est applicable à l'Algérie, la détermination des crimes délits et contraventions, la fixation des peines, la procédure et l'organisation judiciaire en matière civile et pénale, l'exécution des conventions et traités internationaux.

Le Parlement peut étendre à l'Algérie les lois qui ne sont pas visées à l'alinéa précédent sur la proposition de l'Assemblée algérienne ou, sauf le cas d'urgence, après avis de celle-ci.

ARTICLE 7

Les lois métropolitaines nouvelles non visées dans l'article précédent ne s'appliquent pas à l'Algérie. Elles peuvent être rendues applicables purement ou simplement ou après adaptation aux conditions locales par des dispositions d'extension prises sur l'initiative soit d'un membre de cette Assemblée, soit du Gouverneur général.

ARTICLE 8

Les dispositions d'extension prises par l'Assemblée sont transmises par le Président de l'Assemblée au Gouverneur général. Ce dernier peut dans les huit jours de cette transmission demander à l'Assemblée de procéder à une seconde lecture du texte adopté.

ARTICLE 9

Si dans les six semaines qui suivent la transmission du texte définitivement adopté au Gouverneur général, celui-ci n'a pas notifié au président de l'Assemblée le refus motivé du Gouvernement d'homologuer la disposition adoptée, celle-ci devient exécutoire et elle est immédiatement promulguée par le Gouverneur général.

L'homologation peut être accordée expressément par décret.

En cas de refus d'homologation, la disposition de l'Assemblée algérienne est déférée au Parlement qui statue.

ARTICLE 10

(Concerne l'initiative commune du Gouverneur et de l'Assemblée).

Les décisions votées par l'Assemblée algérienne doivent pour devenir exécutoires être homologuées par décret pris sur le rapport du ministre de l'intérieur après avis des ministres compétents.

TITRE III
Du statut financier de l'Algérie

ARTICLE 11

L'Algérie peut posséder des biens, créer des établissements d'intérêt algérien, exploiter des chemins de fer, construire des travaux publics, suivant trois grandes catégories de mesures d'application des mesures financières.

ARTICLE 13

Le projet de budget de l'Algérie est établi par le Gouverneur général après avis des ministres de

TITRE IV
De la composition et du fonctionnement de l'Assemblée algérienne

ARTICLE 24

L'Assemblée algérienne se compose de 60 membres, 43 représentants des citoyens du premier collège et 43 représentants des citoyens du deuxième collège, élus pour 6 ans au suffrage universel au scrutin majoritaire à deux tours, et renouvelables par moitié tous les trois ans. Les circonscriptions sont déterminées par décret.

ARTICLE 25

Pour être éligibles à l'Assemblée algérienne, les candidats doivent être Français depuis au moins dix ans, avoir résidé en Algérie pendant plus de deux ans, avoir satisfait à leurs obligations militaires.

Sont applicables aux élections à l'Assemblée les règles d'incapacité, d'incompatibilité et de contentieux relatives aux élections aux conseils généraux.

Les mandats de membre du Conseil de Gouvernement prévu à l'article 5 et de membre de la Commission restreinte visé à l'article 21 sont incompatibles avec celui de membre du Parlement.

ARTICLE 26

(Indemnités des membres de l'Assemblée).

ARTICLE 27

L'Assemblée algérienne siège à Alger. Elle tient chaque année deux sessions ordinaires, dont la durée ne peut excéder six semaines.

L'Assemblée est convoquée, et ses sessions sont ouvertes et closes par arrêté du Gouverneur général.

L'Assemblée peut également tenir des sessions extraordinaires d'une durée de 15 jours au plus, soit sur convocation du Gouverneur général, soit à la demande des deux tiers de ses membres, adressée au Président. L'objet de la session extraordinaire est limitativement précisé par la convocation.

ARTICLE 28

Chaque année, l'Assemblée algérienne élit : son bureau composé d'un président, de trois vice-présidents et de quatre secrétaires, la Commission restreinte, composée de 12 membres, la Commission des Finances, composée de 13 membres, et des commissions générales, dont le nombre ne peut excéder 5, et qui sont chargées de l'examen des diverses questions de la compétence de l'Assemblée.

ARTICLE 29

Le Gouverneur général a entrée aux séances de l'Assemblée algérienne et a le droit d'y prendre la parole. Il peut se faire entendre ou suppléer par des commissaires du Gouvernement.

L'Assemblée a le droit d'obtenir du Gouverneur général tous renseignements et d'entendre les commissaires du Gouvernement sur toutes les questions entrant dans ses attributions.

ARTICLE 30

L'Assemblée algérienne fixe elle-même les modalités de son fonctionnement qui ne sont pas prévues par la présente loi. Le règlement intérieur prévoit notamment les délégations de pouvoirs que l'Assemblée peut consentir à la Commission restreinte.

En dehors des sessions de l'Assemblée, le Gouverneur général peut [illegible] dont il a constaté l'urgence par arrêté.

ARTICLE 31

Le Gouverneur général peut, par arrêté, convoquer la Commission des Finances, ou l'une des commissions générales de l'Assemblée algérienne, en dehors des sessions de l'Assemblée pour l'examen préparatoire des travaux spéciaux à faire l'objet desdites sessions.

ARTICLE 32

Le projet de budget de l'Algérie est délibéré et voté par l'Assemblée algérienne au cours de sa session ordinaire d'hiver et sur le rapport de la Commission des Finances.

L'initiative des dépenses appartient concurremment à l'Assemblée et au Gouverneur général, toutefois l'initiative des propositions de dépenses du personnel est réservée à ce dernier.

Aucun amendement ne peut être délibéré par l'Assemblée s'il n'a été au préalable adopté par la Commission des Finances.

ARTICLE 33

L'initiative en matière fiscale appartient à l'Assemblée algérienne et au Gouverneur général. Les délibérations sont prises par l'Assemblée algérienne sur le rapport de la Commission des Finances.

Aucun amendement ou projet ne peut être délibéré par l'Assemblée s'il n'a été au préalable adopté par la Commission des Finances.

ARTICLE 34

Est nulle de plein droit, toute délibération de l'Assemblée algérienne relative à des objets qui ne sont pas légalement compris dans ses attributions.

Est également nulle de plein droit, toute délibération quel qu'en soit l'objet, prise en dehors des sessions légales de l'Assemblée.

La nullité est constatée par arrêté du Gouverneur général, saisi d'office ou sur la réclamation de tout intéressé.

ARTICLE 35

Les dispositions contraires des délibérations prises hors des sessions des Conseils généraux prévues ou autorisées par la loi sont applicables à l'Assemblée.

ARTICLE 36

L'Assemblée qui contrevientrait aux dispositions de l'article précédent ou qui refuserait de voter le budget pourrait être dissoute par décret délibéré en Conseil des ministres et remplacée par une Commission spéciale, composée de membres désignés par le Gouverneur général en nombre égal parmi les membres français et musulmans des deux collèges représentant ceux de l'Assemblée.

Cette Commission exerce tous les pouvoirs de l'Assemblée algérienne, à l'exception de ceux prévus aux articles 32 et 33 de la présente loi. Les dispositions prises par la Commission spéciale sont soumises à la ratification de la première session de l'Assemblée algérienne qui suit la dissolution.

Les fonctions de membre de la Commission spéciale prennent fin dès que l'Assemblée algérienne est réunie.

Sourse: Projet De Loi Portant Statut Organique De l'Algérie, op,cit, p1.

الملحق رقم 06 : مقال من مجلة faqo يعرض مقترحات قانون 1947م

Faqo فقلو

N° 3 — Bulletin intérieur du Parti Démocrate Musulman — Avril 1947

BIENVENUE A M. EDOUARD DEPREUX

Ministre de l'Intérieur

"Les liens qui unissent nos deux races sont indissolubles."
"Nous vivrons ou nous périrons ensemble."

A dit le Capitaine MISSOUM au cours de la réception par le Ministre de l'Intérieur.

SYNTHESE

sur l'Avenir de l'Algérie

Par le Capitaine MISSOUM

P. D. M.

Projet de Statut de l'Algérie

Sourse: Bienvenue A M. Edouard Depreux Ministre De l'Intérieur Les Liens Qui Unissent Nos Deux Races Sont Indissolubles, op,cit, p01.

الملحق رقم 07: تقرير محافظ الجزائر عن أحداث انتخابات 4 أبريل 1948 م

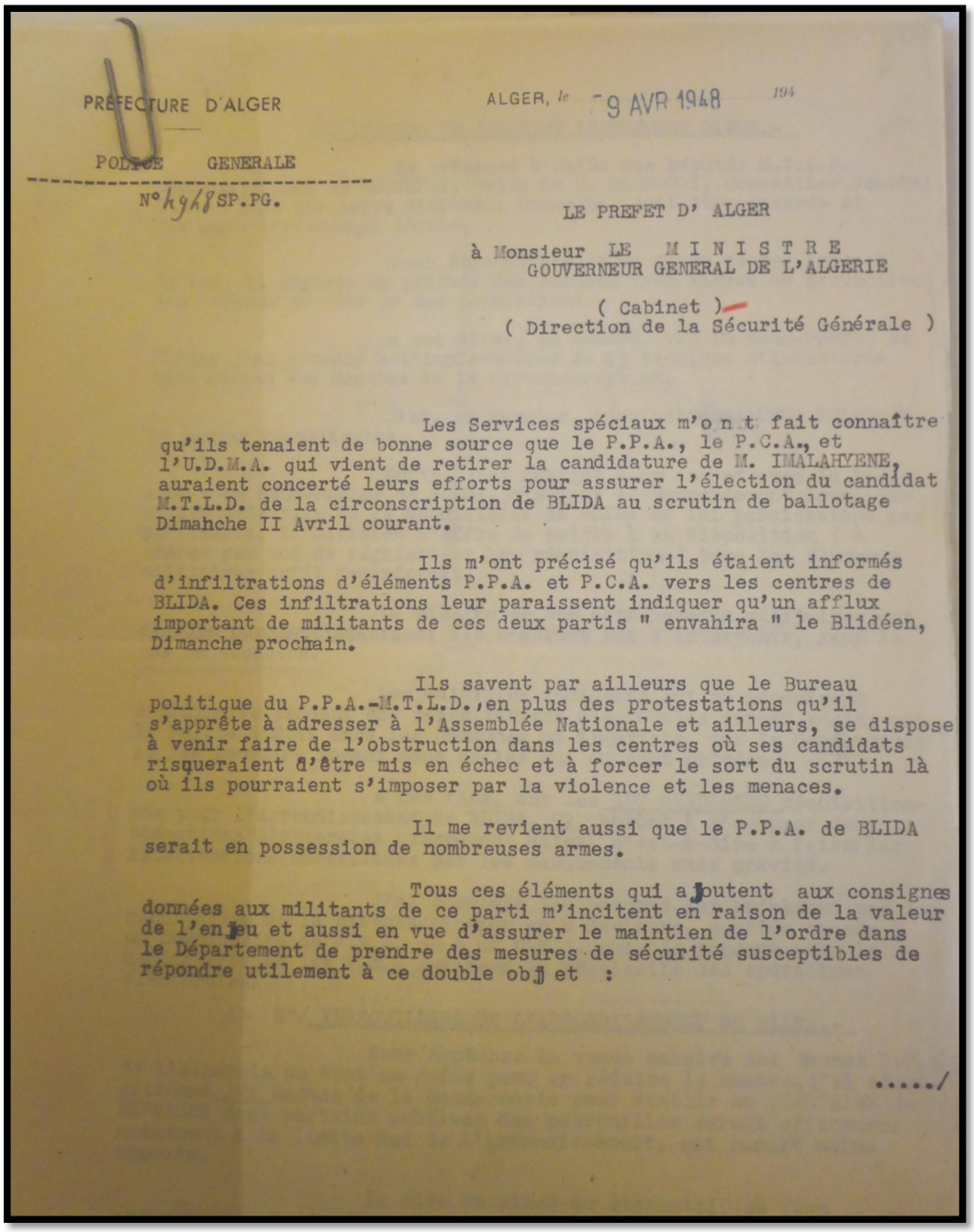

PREFECTURE D'ALGER

POLICE GENERALE

N°1978 SP.PG.

ALGER, le 9 AVR 1948 194

LE PREFET D' ALGER

à Monsieur LE MINISTRE
GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE

(Cabinet)
(Direction de la Sécurité Générale)

Les Services spéciaux m'ont fait connaître qu'ils tenaient de bonne source que le P.P.A., le P.C.A., et l'U.D.M.A. qui vient de retirer la candidature de M. IMALAHYENE, auraient concerté leurs efforts pour assurer l'élection du candidat M.T.L.D. de la circonscription de BLIDA au scrutin de ballotage Dimahche II Avril courant.

Ils m'ont précisé qu'ils étaient informés d'infiltrations d'éléments P.P.A. et P.C.A. vers les centres de BLIDA. Ces infiltrations leur paraissent indiquer qu'un afflux important de militants de ces deux partis " envahira " le Blidéen, Dimanche prochain.

Ils savent par ailleurs que le Bureau politique du P.P.A.-M.T.L.D., en plus des protestations qu'il s'apprête à adresser à l'Assemblée Nationale et ailleurs, se dispose à venir faire de l'obstruction dans les centres où ses candidats risqueraient d'être mis en échec et à forcer le sort du scrutin là où ils pourraient s'imposer par la violence et les menaces.

Il me revient aussi que le P.P.A. de BLIDA serait en possession de nombreuses armes.

Tous ces éléments qui ajoutent aux consignes données aux militants de ce parti m'incitent en raison de la valeur de l'enjeu et aussi en vue d'assurer le maintien de l'ordre dans le Département de prendre des mesures de sécurité susceptibles de répondre utilement à ce double objet :

...../

Sourse : Rapports Préfet d'Alger Du Incidents Des Élections Du 4 Avril 1948, op ,cit, p01.

الملحق رقم : 08 تقرير من محافظة الجزائر في انتخابات بلدية أومال 4 أفريل 1948م

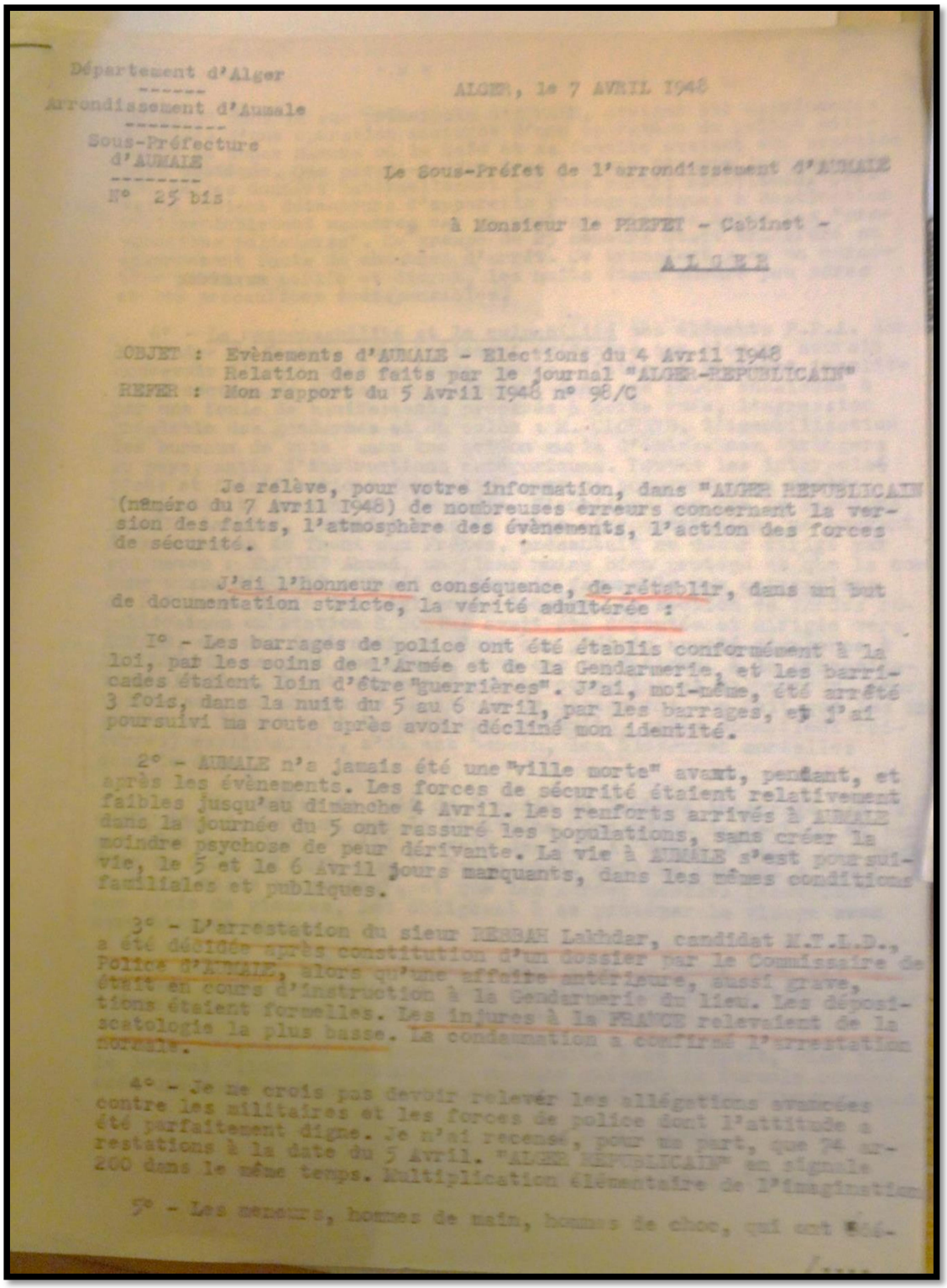

Département d'Alger
Arrondissement d'Aumale
Sous-Préfecture d'AUMALE
N° 25 bis

ALGER, le 7 AVRIL 1948

Le Sous-Préfet de l'arrondissement d'AUMALE

à Monsieur le PREFET - Cabinet -

ALGER

OBJET : Evènements d'AUMALE - Elections du 4 Avril 1948
Relation des faits par le journal "ALGER-REPUBLICAIN"
REFER : Mon rapport du 5 Avril 1948 n° 98/C

Je relève, pour votre information, dans "ALGER REPUBLICAIN (numéro du 7 Avril 1948) de nombreuses erreurs concernent la version des faits, l'atmosphère des évènements, l'action des forces de sécurité.

J'ai l'honneur en conséquence, de rétablir, dans un but de documentation stricte, la vérité adultérée :

1° - Les barrages de police ont été établis conformément à la loi, par les soins de l'Armée et de la Gendarmerie, et les barricades étaient loin d'être "guerrières". J'ai, moi-même, été arrêté 3 fois, dans la nuit du 5 au 6 Avril, par les barrages, et j'ai poursuivi ma route après avoir décliné mon identité.

2° - AUMALE n'a jamais été une "ville morte" avant, pendant, et après les évènements. Les forces de sécurité étaient relativement faibles jusqu'au dimanche 4 Avril. Les renforts arrivés à AUMALE dans la journée du 5 ont rassuré les populations, sans créer la moindre psychose de peur dérivante. La vie à AUMALE s'est poursuivie, le 5 et le 6 Avril jours marquants, dans les mêmes conditions familiales et publiques.

3° - L'arrestation du sieur MESBAH Lakhdar, candidat M.T.L.D., a été décidée après constitution d'un dossier par le Commissaire de Police d'AUMALE, alors qu'une affaire antérieure, aussi grave, était en cours d'instruction à la Gendarmerie du lieu. Les dépositions étaient formelles. Les injures à la FRANCE relevaient de la scatologie la plus basse. La condamnation a confirmé l'arrestation normale.

4° - Je ne crois pas devoir relever les allégations avancées contre les militaires et les forces de police dont l'attitude a été parfaitement digne. Je n'ai reçenés, pour ma part, que 74 arrestations à la date du 5 Avril. "ALGER REPUBLICAIN" en signale 200 dans le même temps. Multiplication élémentaire de l'imagination.

5° - Les meneurs, hommes de main, hommes de choc, qui ont [illegible]

Sourse : Rapport du 5 Avril 1946 n° 98/c about Évènements d'Aumale - Élections du 4 Avril 1948 Relation des faits par le journal "Alger-République", op, cit.

الملحق رقم09: تمثيل نسب مشاركة الأحزاب الجزائرية في انتخابات الجمعية الجزائرية

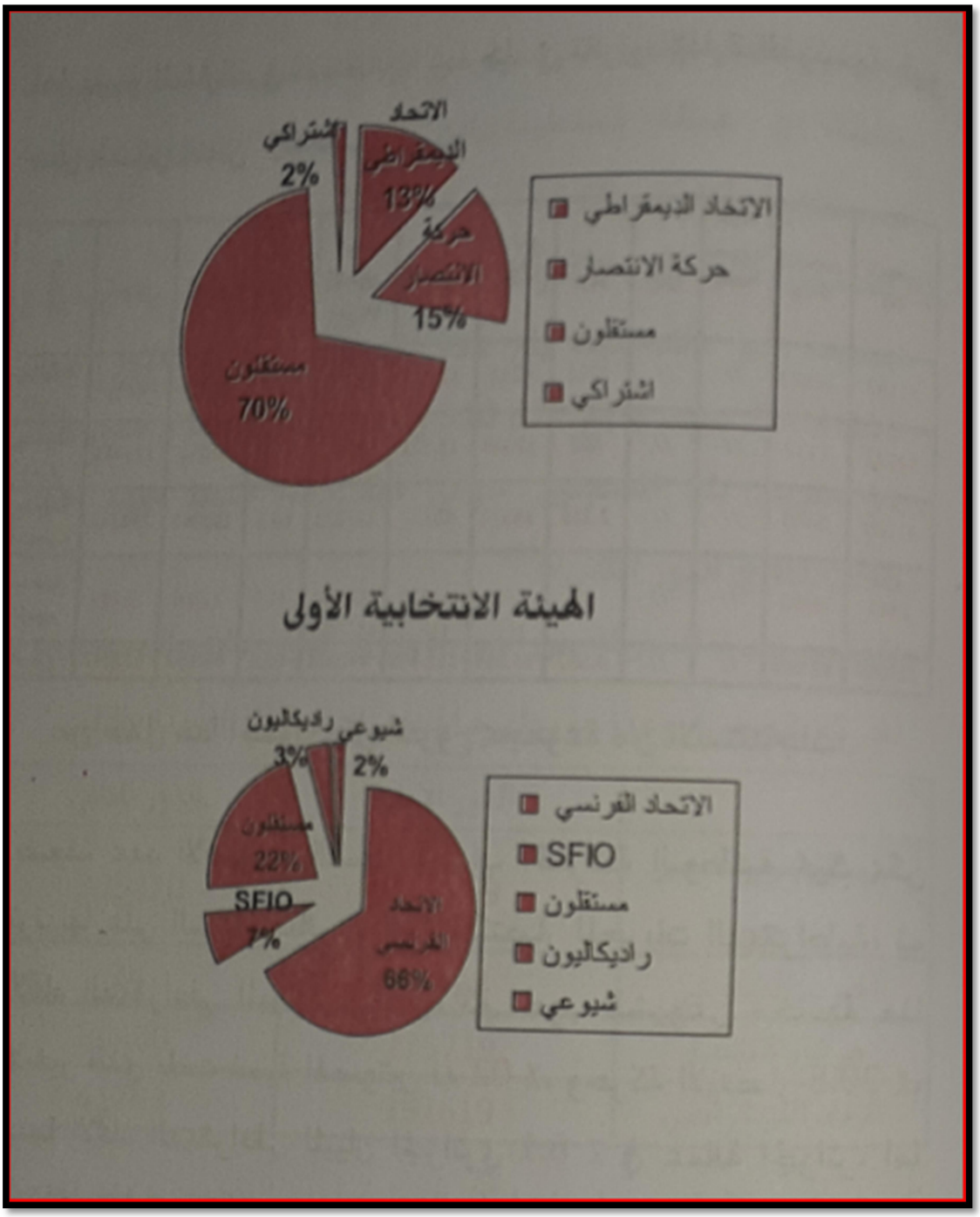

المصدر: سعد طاعة، دور النواب المسلمين الجزائريين في الحياة النيابية 1919-1954، المرجع السابق، ص121.

الملحق رقم 10: نموذج من التقارير الفرنسية خلال الانتخابات

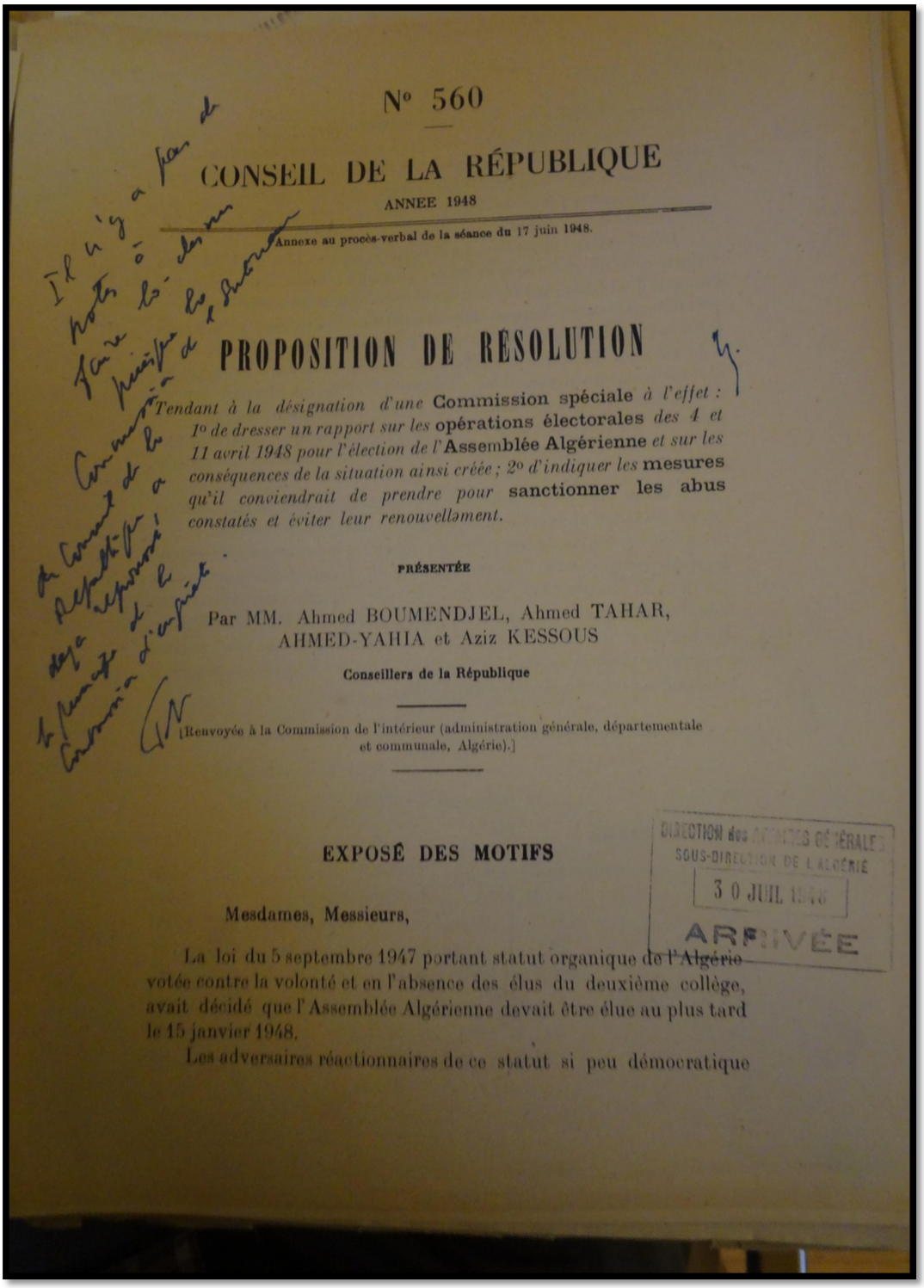

N° 560

CONSEIL DE LA RÉPUBLIQUE

ANNEE 1948

Annexe au procès-verbal de la séance du 17 juin 1948.

PROPOSITION DE RÉSOLUTION

Tendant à la désignation d'une **Commission spéciale** *à l'effet :* 1° *de dresser un rapport sur les* **opérations électorales** *des 4 et 11 avril 1948 pour l'élection de l'***Assemblée Algérienne** *et sur les conséquences de la situation ainsi créée ;* 2° *d'indiquer les* **mesures** *qu'il conviendrait de prendre pour* **sanctionner les abus** *constatés et éviter leur renouvellement.*

PRÉSENTÉE

Par MM. Ahmed BOUMENDJEL, Ahmed TAHAR, AHMED-YAHIA et Aziz KESSOUS

Conseillers de la République

[Renvoyée à la Commission de l'intérieur (administration générale, départementale et communale, Algérie).]

DIRECTION des AFFAIRES GÉNÉRALES
SOUS-DIRECTION DE L'ALGÉRIE
30 JUIL 1948
ARRIVÉE

EXPOSÉ DES MOTIFS

Mesdames, Messieurs,

La loi du 5 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie votée contre la volonté et en l'absence des élus du deuxième collège, avait décidé que l'Assemblée Algérienne devait être élue au plus tard le 15 janvier 1948.

Les adversaires réactionnaires de ce statut si peu démocratique

Sourse: MM. Ahmed Boumendjel, Ahmed Tahar Ahmed-Yahia Et Aziz Kessous, Conseil De La République, Annee 1948 Annexe au procès-verbal de la séance du 17 juin 1948, N° 560, op,cit.

الملحق رقم11: جدول توضيحي مقارنة نتائج المشاركين من مسلمي الجزائر في انتخابات أفريل1948 م

DIRECTION DES AFFAIRES GENERALES
Sous-Direction de l'Algérie
61, rue de Monceau -PARIS

ETAT par DEPARTEMENT des
VOTES émis pour les ELECTIONS à l'ASSEMBLEE ALGERIENNE (4 Avril 1948)
2ème COLLEGE

	Inscrits	Votants	% des votants	Suffrages exprimés	Répartitions par partis politiques						Observations
					Indépendants	S.F.I.O.	U.D.M.A.	M.T.L.D.	P.C.A.		
ALGER	450.897	285.503	63,3 %	282.761	178.098		17.945	81.148	5.570		Les " indépendants s'échelonnent de la tendance conservatrice à celle de sympathisant U.D.M.A.
ORAN	253.820	188.321	74,1%	186.189	102.915	190	46.921	30.713	5.450		
CONSTANTINE	537.585	348.722	64,8%	345.392	113.104		91.082	135.951	5.255		
TERRITOIRES du SUD	155.135	86.708	55,8%	81.493	51.267		2.013	27.026	1.187		
TOTAUX	1.397.437	909.254	65%	895.835	445.384	190	157.961	274.838	19.462		

Sourse: Direction Des Affaires Générales, État Par Départements Des Élections & 1'assemblée Algerie 2ème Collège,Op.Cit.

الملحق رقم12: مقال من مجلة المنار على هامش الانتخابات البرلمانية

ثمن العدد ٢٠ فرنكا

AL-MANAR
(BI-MENSUEL PROVISOIREMENT)
DIRECTEUR GÉRANT :
BOUZOUZOU Mahmoud
B. P. Alger-Bourse
C. C. P. 1476
Vendredi 15 Juin 1951
N° 5

المنار
جريدة سياسية، ثقافية، دينية، حرة
نصف شهرية مؤقتا

عدد ٥ — السنة الأولى — ١٥ جوان ١٩٥١

المدير المسؤول : محمود بوزوزو
صندوق البريد رقم ٣ (الجزائر-بورص)
الاشتراكات
عن سنة (٢٥ عدداً) ٥٠٠ فرنك
اشتراك التأييد ١٠٠٠ فرنك
الحساب الجاري ١٤٧٦

على هامش الانتخابات البرلمانية

متى ينتخب
البرلمـــــان الجزائري ؟

نواب جزائريون في البرلمان الفرنسي ؟.. لا شك ان من يسمونه «رجل الشارع» يدهش ويتساءل عن معنى هذه الوضعية ، لان منطقه الذي يضم الى البساطة والسذاجة سلامة الفطرة لا يستسيغ تمثيل الامة الجزائرية في برلمان الامة الفرنسية ، ولا يستطيع ان يتصور اى معنى لوجود «الجزائريين» في برلمان يضع القوانين «للفرنسيين» ، ولا يقتنع بمغزى لهذا «الخلط» اقتناعاً تاما الاطمئنان لانه بما لا يرتضيه الطبع السليم ، ولا يقبله العقل السديد ، ولا ذكر له في التاريخ . فهو «بدعة» من البدع التي يتمخض عنها من حين الى حين التناقض والغموض اللذان امتازت بهما السياسة الفرنسية في المستعمرات واستطاعت ان تجمع بينهما وتثبت بهما براعة نادرة ... ولا شك ان اصحاب هذه السياسة لا يعوزهم التأويل حتى في حال وضوح التناقض والغموض ومخالفة الواقع . وخلاصة التأويل في هذا المقام ان الجزائر «ثلاث عمالات فرنسية» ، ويقتضي «الانصاف» فلها «الحق» في ان ترسل ممثلين لها «منتخبين» انتخاباً شرعيا «ديمقراطياً» الى البرلمان «الفرنسي» كسائر العمالات الفرنسية ...

وتقابل هذا التأويل حقائق من الواقع الذي لا تغيره السفسطة والتدجيل منها :

١) اعتقاد الجزائريين انهم امة لا يربطها بالامة الفرنسية الا ما يربط المستضعف بالمستبد والمظلوم بالظالم ،

٢) الوضع الجغرافي الذي جعل الجزائر جزءاً لا يتجزأ من المغرب وهو مفصول عن التراب الفرنسي باعتراض البحر الابيض بينهما كاعتراض بحر «مانش» بين فرنسا وانكلترا .

٣) الحقائق الجنسية والتاريخية والتقاليد القومية التي تلحق الجزائر بالعالم العربي والاسلامي لا بالعالم اللاتيني الذي تنتمي إليه الأمة الفرنسية .

٤) اعتراف الحكومة الفرنسية بهذه الخصائص إذ وضعت للجزائر دستوراً خاصاً لم تضعه للمقاطعات الفرنسية المتصلة بالتراب الفرنسي مثل «نورمنديا» و«بورغونيا» وغيرهما ... ومن محتويات هذا الدستور انشاء «مجلس جزائري» شبه برلمان .

وبناء على هذا كله فمن الطبيعي ان يستغرب «رجل الشارع» هذا الشذوذ ويتساءل عن معنى هذه الوضعية المخالفة لابسط قواعد المنطق ... ومن الطبيعي ان يستقل تدخل «الجزائريين» في شؤون الامة «الفرنسية» وان يعده «تطفلا» ممقوتاً لا «حقاً» مشروعاً ... ومن الطبيعي ان يستنكر هذا التدجيل الذي يجعلهم نواباً شرعيين في برلمان امة مستقلة يقررون مصيرها بينما هم محرومون من الحق في تقرير مصيرهم وإدارة شؤون وطنهم الحقيقي ... وهل هذا إلا سخرية بالعقل وأهله ، وبالحكمة وأربابها ، وبالعدل وأصحابه ، وبالحق وحبيبه ، وبالتاريخ وكاتبه ؟! وأكبر منه سخرية ان يعتبر هذا «منة» تمنتها الحكومة الفرنسية على الامة الجزائرية ..! ويا لها من منة ترفع الجزائري إلى درجة «مشرع» للامة الفرنسية وهو ممنوع من حق التشريع لامته الجزائرية !.. ومع ذلك فالتسوية بين الامة الجزائرية والامة الفرنسية في حق تقديم النواب وانتخابهم للبرلمان الفرنسي دليل على الاعتراف «بالنضوج السياسي» الذي يصر الاستعماريون على نفيه عن الامة الجزائرية ..! وبما ان في إمكان هذه الامة ان تقدم نواباً للبرلمان الفرنسي ليس في إمكانها ان تقدم نوابا للبرلمان الجزائري ..؟ وإذا كان البرلمان الجزائري قادراً على التشريع للامة الفرنسية فكيف لا يكون قادراً على التشريع للامة الجزائرية التي لا تجاوز الربع من الامة الفرنسية ..؟ وعليه أليس كل هذا مما يبرر تحويل «المجلس الجزائري» إلى «برلمان» ديمقراطي ينتخب بالتصويت

(البقية ص ٢)

محمود أبو الفتح يتحدث عن

أمـريـكا والعـرب

نشرت جريدة «المصري» أمس رقية من مراسلها الخاص بواشنطن حوت مسائل على جانب عظيم من الاهمية لانها تؤذن ببداية عهد جديد بين الولايات المتحدة والبلاد العربية ، ولا يمكن ان يمر حدث كبير كهذا دون ان يجد صداه الطيب في اقطارنا جميعاً ، لا للهونة المادية التي تتزم امريكا تقديمها للعرب فإن امرها ثانوي ، ولكن للروح التي ابداها مستر ماكجي وكيل وزارة الخارجية الامريكية لسفراء الدول العربية ووزرائها المفوضين وممثليها السياسيين والصراحة التي استهل بها حديثه معهم ، وما قاله عن الاساءات الماضية إلى العرب والمرارة وخيبة الامل التي أحسوا بها من جراء احداث فلسطين .

وإنا لنرحب بهذا الاتجاه في السياسة الامريكية ، ونؤكد لرجال تلك الدولة الكبيرة انه ليس احرص من العرب على صيانة الروابط الودية ، ورعاية صلات الصداقة التي قامت فيما مضى بين الجمهورية الامريكية والاقطار العربية منذ زمن طويل ، والتي عملنا دائماً ، من ناحيتنا ، على تقويتها وتدعيمها ، لاسيا في سنوات الحرب والسنوات القليلة التي اعقبتها ، إلى ان صدمتنا السياسة الامريكية ، صدمات عنيفة زعزعت ثقة العرب بالمثل العليا الامريكية ، واضعفت إيمانهم بمبادىء الدولة الديمقراطية العظيمة .

ولا نريد اليوم ان نستعرض ذلك الماضي المؤلم لاننا نود من اعماق قلوبنا ان «تتبع الولايات المتحدة طريق الحق والعدل في سياستها تجاه الدول العربية» كما قال مستر ماكجي للدبلوماسيين العرب أثناء اجتماعه بهم .

وإننا نقول للامريكيين في صراحة انه إذا كان عملهم هذا الذي اعلنه وكيل خارجيتهم بداية ، بداية اتجاه جديد فعلا ، بداية سياسة أخرى ترسمها الدولة الكبيرة نحو البلاد العربية . فهو عمل طيب ، نرحب به جميعاً .

اما إذا كانوا يعدونه نهاية ، يعدونه كافياً لمحو الاساءات التي لحقت بالعرب وأشار إليها مستر ماكجي ، فإنه يكون خيبة أمل جديدة خيبة أمل مريرة في السياسة الامريكية ، وفي مثلها العليا ، ومبادئها الديمقراطية والانسانية .

وإننا ، كما قلنا ، نقدر الروح التي بدت في السياسة الامريكية الجديدة أكثر كثيراً من المساعدات المادية التي اعتمدتها لدول الشرق الاوسط .

(البقية ص ٤)

حمـــاس الناخبين

الجو السائد في الجزائر بمناسبة الانتخابات البرلمانية جو هادئ لا يظهر فيه حماس كبير من طرف الناخبين بالرغم عن نشاط المترشحين . والظاهر ان اسباب قلة الحماس في هذه الانتخابات متنوعة اهمها سآمة الشعب من التزوير ، وحيرته من عدم تحقيق الاتحاد ، وقلة رجائه في النتائج الايجابية لدى البرلمان الفرنسي.

أما التزوير فقد ظهر بصورة منكرة منذ ان برهن الشعب الجزائري في الانتخابات البلدية الاخيرة عن طموحه إلى تقرير مصيره بنفسه . ومن ذلك الحين الفيت حرية الانتخاب في الجزائر واصبح الناخبون يشاهدون تصويتهم عمل العبث والسخرية ، وصار البعض منهم هدفاً للعدوان من طرف السلطة المحلية لاسيا في القرى والمداشر ، بل شاهدنا اكثر من ذلك وهو إطلاق النار على الناخبين كما وقع ذلك في قرية الدشمية وفي بوبغوث في الانتخابات للمجلس الجزائري سنة ١٩٤٨ . وشاهدنا اعتقال المترشحين ، وإبطال فوزهم . وهذه السياسة الجائرة قد اضعفت ثقة الشعب في التصويت ، واية ثقة تبقى له حين يصوت على «زيد» فيفوز «عمرو» ؟ وكيف يحمس لانتخابات لا تكون نتيجتها تعبيراً عن إرادته ؟

(البقية ص ٢)

المصدر: محمود بوزوزو، على هامش الانتخابات البرلمانية متى ينتخب البرلمان الجزائري، المرجع السابق، ص61.

المصادر والمراجع

1. المصادر:

أ. باللغة العربية:

- الكتب:

1. أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919**، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871**، مج1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
3. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، مج2، تر، محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، الجزائر، 2008.
4. إحدادن زهير، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة محطات إذاعية أخرى متضامنة، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013.
5. إحدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2012.
6. إحدادن زهير، **شخصيات ومواقف تاريخية**، منشورات **ANEP**، الجزائر، 2002.
7. أوليفييه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر وفي الإمبراطورية الفرنسية**، تر، العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، 2011، ط1.
8. آيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين1830-1880**، تر، محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصية للنشر، الجزائر،2005.
9. بلحسين مبروك، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة)1954 -1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، تر، الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
10. بن تومي عمار، **الجريمة والفظاعة الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين – مذكرات سياسية (1923 – 1954)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
11. بن تومي عمار، **الدفاع عن الوطنيين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**، الجزائر، 2010.

12. بن حبيلس شريف، **الجزائر الفرنسية كما يراها احد الأهالي**، تر، عبد الله حمادي وآخرون، المسك للنشر، الجزائر، 2012.

13. بوضياف محمد، **التحضير لأول نوفمبر**، دار النعمان للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2011.

14. بوعلام حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

15. تقية محمد، **الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل**، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

16. جوليان شارل أندري، **افريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر، المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

17. حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

18. خير الدين أحمد، **مذكرات الشيخ محمد خير الدين**، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985.

19. خير الدين محمد ، **مذكرات**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

20. ديغول شارل، **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**، منشورات عويدات، تر، سموحي فوق العاده، بيروت، 1971.

21. سعدي عثمان، **الجزائر في التاريخ**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2013.

22. عبدون محمود، **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**، ،منشورات دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

23. علاق هنري، **مذكرات جزائرية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د. ت).

24. الفاسي علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، ط6، الرباط، 2003.

25. فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها ليل الاستعمار**، تر أبو بكر رحال، منشورات **ANEP**، الجزائر،2005.

26. فرحات عباس، **غدا سيطلع النهار**، تر ،حسين لبراش، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2012.

27. فلوسي مسعود، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية "أوراس النمامشة" من أبريل 1959 إلى أبريل 1960 شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، شركة دار الهدى، الجزائر، 2014، ط2.

28. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، الدار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

29. قنانش محمد ، **ذكرياتي مع مشاهير الكفاح**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

30. كيوان عبد الرحمان، **المصادر الأولية الثورة أول نوفمبر 1954 ثلاثة نصوص أساسية لـــ ح..ش.ج ج.ا.ح.د(PPA – MTLD)**، تر، أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

31. لعرومي خليفة، **كراسة المناضل الجزائري**، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

32. مشاطي محمد، **مسار مناضل**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

33. مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898–1938**، تر، محمد المعراجي، منشورات **ANEP**، الجزائر، 2007.

34. مهساس أحمد، **الحركة الوطنية للثورة في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، الجزائر،2007.

35. الميلي محمد، **ابن باديس وعروبة الجزائر**، منشورات وزارة الثقافة العربية، الجزائر، 2006.

36. الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

37. الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

38. وقواق القادر، **مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية لجنة مساندة القمع المرافعة الكبرى**، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

- **الجرائد والصحف:**

1. بوزوزو محمود،" على هامش الانتخابات البرلمانية متى ينتخب البرلمان الجزائري "، **جريدة المنار**، الجزائر، 15 جوان 1951، ع5.

2. المراجع:

أ. الكتب:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
2. الإبراهيمي أحمد طالب، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي1940-1952**، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
3. الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965)**، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2011.
4. أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، دار هومة، الجزائر، 2005.
5. أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1980**، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2016.
6. الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس ويلسون ونصوص أخرى**، تر، عبد الحميد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.
7. الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م) - الأفكار السياسية والتصورات الدستورية - التنظيم المؤسساتي للثورة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
8. أوصديق الطاهر، **ثورة 1871**، تر،جناح مسعود، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
9. بارور سليمان، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد**، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).
10. بديدة لزهر، **الحركة الديغولية في الجزائر من النظر إلى الواجهة الحركة الوطنية (1940-1945)**، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
11. بلاح بشير، لونيسي رابح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

12. بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية صانعو أول نوفمبر 1954 المواجهات الصغرى في المواجهة الكبرى**، (د. ط)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

13. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

14. بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 –1954**، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

15. بلوزاع براهمة، **نظرة على الجزائر بين 1947 و1962 ،من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية الزهرة،الأسبوع ،الصباح نموذجا**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015.

16. بن خرف الله الطاهر، **النخبة المحلية في الجزائر دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين** 1962 – 1989، دار تكسيدج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ج1، (د. ط)،2011.

17. بن ولهة عبد الحميد مسعود، **الحركة الوطنية والثورة التحريرية بناحية غرداية تا إداريا وتنظيميا**، ج1، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

18. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

19. بوشيخي الشيخ، **الحركة الوطنية والثورة والجزائرية 1954–1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

20. بوصفصاف عبد الكريم، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

21. بوعزيز يحي, **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912–1948**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

22. بوعزيز يحي، **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1980.

23. بوفلاقة محمد سيف، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان،ط1 ،2020.

24. بوهند خالد، **النخب الجزائرية والانتخابات في ضوء محاضر فرز الأصوات 1939-1892**، دار القدس العربي، الجزائر، 2016.

25. تابليت علي، **فرحات عباس رجل دولة**، دار ثالة للنشر، ط2، الجزائر،2009.

26. توماس بوتومور، **النخبة والمجتمع**، تر، جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1988.

27. ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الجزائر، ط، 2015.

28. جيلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية عمالة وهران 1950- 1954**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011.

29. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

30. حسن أحمد سميح، **الاستيطان اليهودي في الجزائر**،ج1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

31. الحفناوي أبو القاسم محمد، **تعريف الخلف برجال السلف**، تح، خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013.

32. حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1912-1936**، دار المدار،(د . ط)، الجزائر، 2013.

33. حميد عبد القادر، **الدكتور لمين دباغين المثقف والثورة**، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

34. حميد عبد القادر، تابليت علي، **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات ثالة، ط2، الجزائر، 2009.

35. حميدي أبو بكر الصديق، **دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016 .

36. حميطوش يوسف، **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2013.

37. الحواس الوناس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

38. الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

39. خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

40. دبوز محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ج2، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

41. دريس نبيل علي، **الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية**، مركز الكتاب الأكاديمي، بيروت، 2017.

42. دوشمان جاك، **تاريخ جبهة التحرير الوطني**، تر، موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

43. دويدة نفيسة، **النخبة الجزائرية مسار وأفكار، (ملامح التكوين، النشاط والمواقف)**، منشورات ثالة، الجزائر، 2014.

44. الزبيري العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 1984.

45. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب، ج1، ط1، الجزائر،1999.

46. زروقة عبد الرشيد، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1913-1940)**، دار الشهاب، بيروت، 1999.

47. زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية 1837-1939**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2005.

48. زوزو عبد الحميد، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2005 .

49. زوزو عبد الحميد، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 -1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

50. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج4، ط1.

51. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط4، بيروت، 1992.

52. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، ج**3**، ط4، بيروت، 1992.

53. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.

54. سعد الله أبو القاسم، **خارج السراب مقالات وتأملات، دار البصائر للنشر والتوزيع**، ط2، الجزائر، 2009.

55. سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر54 التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال**، دار هومة، الجزائر، 1999.

56. سعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962) رواد الكفاح السياسي والإصلاحي(1954 -1900م)**، ج2، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

57. سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

58. سعيدوني ناصر الدين، **المسألة الثقافية في الجزائر النخب - الهوية - اللغة (دراسة تاريخية نقدية)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2021.

59. سماتي محفوظ، **الشبان الجزائريون الجزائر لفتاة مراسلات وتقارير 1837-1918**، تر، محمد المعراجي، عمر المعراجي، ثالة للنشر، الجزائر، 2013.

60. سيف الإسلام الزبير، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988 .

61. الشريقي ابراهيم، **الجزائر في القرن العشرين**، مطبعة الترقي، ط1، تونس، 1955.

62. شلالي عبد الوهاب، **المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة دراسة تاريخية موثقة**، ط1، دار البدر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016

63. شيبان عبد الرحمن، **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

64. الشيخ سليمان بشنون، **الجذور الشعبية في الحركة الإصلاحية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

65. الشيخ سليمان، **الجزائر حمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر، محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

66. الصادق بخوش. **الفكر السياسي الثورة التحريرية الجزائرية مقاربة في دراسة الخلفية**، غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.

67. صاري جيلالي، قداش محفوظ، **الجزائر صمود ومقاومات (1830- 1962)**، تر، أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.

68. الصلابي علي محمد، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي سيرة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحي 1889-1940**، دار المعرفة للنشر، ط1، بيروت،2017.

69. ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954 -1962**، القافلة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

70. طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة النيابية بالجزائر 1947 - 1956**، دار كوكب العلوم، ط1، الجزائر، 2012.

71. العايش بكار، **حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939**، دار شطايبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

72. عباس فرحات، **حرب الجزائر وثورتها**،(د. ط)، تر، أبو بكر رحال، منشورات **ANEP**، الجزائر، 2005.

73. عباس محمد، **ثوار عظماء**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

74. عباس محمد، **خصومات تاريخية مصالي– الدباغين –بن بلة –عبان– بن بولعيد – عجول– بن صدوق –شكال**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2010**.

75. عبد العال هالة محمود ، **تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

76. عبد الكافي اسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي – إنجليزي**، 2005.

77. عثماني مسعود، **الأوراس مهد الثورة**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

78. العجلان فهد بن عبد العزيز، **الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 2009.

79. عداله رابح، **الوجيز في تاريخ الحركة الوطنية من 1945 إلى 1954**، دار المجتهد للنشر والتوزيع، تونس، 2013.

80. العقابي علي عودة، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، ط1، دار الرواد للطباعة والنشر، بيروت، 2010.

81. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**, منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985.

82. العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نحو شمال إفريقيا جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع التوزيع، الجزائر، 2003.

83. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.

84. عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954– 1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

85. غيلسبي جوان، **الجزائر الثائرة**، تر، خيري حماد ، منشورات دار الطليعة، بيروت،1961، ط1.

86. الفرحي بشير كاشة، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962)**، وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

87. فركوس صالح، **الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الاستقلال 814 ق.م – 1962م**، مطبعة المعارف، الجزائر، 2015.

88. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939**،ج1، أمحمد بن البار، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

89. قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954**، تر محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر،2008.

90. قداش محفوظ، قنانش محمد، **حزب الشعب الجزائري**1937–1939 (P.P.A) **وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر، أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

91. قداش محفوظ، قنانش محمد، **نجم الشمال إفريقيا 1926–1937 وثائق وشهادات الدراسة التيار الوطني الجزائري**، تر أوداينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

92. قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

93. قنانش وآخرون، **نجم شمال إفريقيا (1926–1937)**، المطبعة الجامعية، الجزائر،2007.

94. لخميسي فريح، **العقيد سي الحواس سيرة قائد الولاية السادسة 1923–1959**، جسور للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

95. لمجد ناصر، **أحاديث مع أحمد علي مهساس أحد مهندسي ثورة التحرير محفوظة**، دار الخليل القاسمي للنشر التوزيع، الجزائر، 2013، ط1.

96. اللموشي يوسف، **الاستعمار**، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، ط2، طرابلس، الجماهيرية، 1990.

97. لونيسي رابح، **دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية**، دار كوكب العلوم،الجزائر، ط2، 2012.

98. مالكي أحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ط2.

99. المتحف الوطني للمجاهد، **الشهيد مصطفى بن بولعيد سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954 1962**، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000.

100. محافظة علي مفلح، **العرب والعالم المعاصر**، دار الشروق، عمان، 2008.

101. محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

102. محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب**، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ج14، ط2.

103. المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، ملتزمة النشر، القاهرة، 2001.

104. مرتاض عبد الملك، **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر(1830- 1962)**، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

105. مركز البحوث والدراسات، **التجربة الدعوية للشيخ عبد الحميد ابن باديس**، شركة أفاق المعرفة للنشر والتوزيع،الرياض، 2019، ط2.

106. مريم سيد علي مبارك، **أعلام الجزائر**، دار المعرفة، الجزائر، 2012.

107. مريوش أحمد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

108. مطمر محمد العيد، **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر (1962-1954) (أوراس – النمامشة) فاتحة النار**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2015.

109. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

110. مناصرية يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية " 1919م – 1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

111. المنصوري محمد علي صالح ، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث**، بيروت، ط1،2015.

112. مياد رشيد، **إسهامات جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية، دار شطايبي للنشر والتوزيع الجزائر**، (د. ط)، 2013.

113. مياسي ابراهيم، **قبسات من تاريخ الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

114. ناصر محمد، **شخصيات جزائرية**، مج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

115. نايت قاسي إلياس، **مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية**، دار كنور الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

116. هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ط2.

117. واتربوري جون، **أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**، تر، عبد الغني أبو العزم ،وآخرون، مؤسسة الغني، ط3، الرباط، 2013.

118. يحي جلال, **السياسة الفرنسية في الجزائر(من 1830 إلى 1960)**، دار المعرفة، القاهرة،1959 .

- **الرسائل الجامعية:**

1. بو عبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة1، الجزائر، 2005- 2006.
2. أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف ناصر الدين سعيدوني، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، ، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2005-2006 .
3. بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد المجيد بن نعيمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
4. بكار محمد، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كريم ولد النبية، جامعة جيلالي ليابس،

سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، 2013-2014.

5. صادق بلحاج، الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي1919-1939، رسالة ماجستير في تخصص تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، إشراف الشيخ بوشيخي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
6. بليل محمد، المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.
7. بن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين(1912 - 1936)، رسالة ماجستير، إشراف مسعودة يحياوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.
8. بوجلة عبد المجيد، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف يوسف مناصرية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2007- 2008.
9. بوجليدة يمينة، الحركة الوطنية الجزائرية(1950-1954) مسار وتصور، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
10. بوغباش مراد، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919 -1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسية والإداري، إشراف سعاد العقون، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010 -2011.
11. بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صالح لميش، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

12. تندراري عبد الرحمان، العمال الزراعيون والأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880 – 1954، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف كريم ولد النبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017–2018.
13. تواتي دحمان، جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر (1900–1954)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2016–2017.
14. تابتي حياة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929 – 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مبخوت بودواية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010– 2011.
15. تابتي حياة، الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وانعكاساتها على الجزائريين في القطاع الوهراني، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران–السانيا، الجزائر، 2005 – 2006.
16. حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2014– 2015.
17. حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871 – 1895، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر تخصص المقاومة الوطنية وثورة التحرير، إشراف مريم الصغير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر،2011–2012.
18. خلوفي بغداد، الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954 –1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد المجيد بن نعيمة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية أحمد بن بلة، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2014–2015.

19. دويدة نفيسة، المسألة الثقافية من منظور التيار الليبرالي للحركة الوطنية 1927-1945، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف ميلود عويمر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، قسم التاريخ، الجزائر، 2009- 2010.

20. دويدة نفيسة، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس 1927-1955، رسالة ماجستير تخصص تاريخ معاصر، إشراف عمار بن سلطان، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، قسم التاريخ، الجزائر، 2005.

21. سباعي سيدي عبد القادر، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870م-1940م الجزائر أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مبخوت بودواية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

22. فضل عبد العالي، تطور أوضاع الجزائر الى بداية القرن العشرين (1830-1919) دراسة تحليلية من خلال آراء ومواقف شخصيات جزائرية كنماذج: محمد بن رحال ابن سماية ابن حبيلس، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012-2013.

23. شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) دراسة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015.

24. الصغير عباس محمد، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963)، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف الجمعي خمري، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

25. عابدية قاسم، الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري (1956-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010.

26. عثماني رمضان، الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية (1919م-1954)، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، إشراف جبلي الطاهر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2019-2020.

27. عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.
28. علامة صليحة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962، عمالة الجزائر نموذجا، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، دراسة تاريخية، إشراف مبخوت بودواية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
29. علاوي فضيلة، موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة 1946-1956، إشراف مسعودة مرابط يحياوي, رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
30. عمري الطاهر، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900-1940)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أحمد صاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2003-2004.
31. عواريب لخضر، شعوب المستعمرات ومؤتمر الصلح 1919م دراسة في العرائض واللوائح، الشعوب العربية نموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعزة بوضرساية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2015- 2016.
32. غانم العربي، سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف قدادرة شايب، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012-2013.
33. قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مناصرية يوسف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011.

34. كمال حمزي، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي1919- 1954 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف تلمساني بن يوسف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2009- 2010.

35. لهلالي سلوى، حركة النواب المسلمين الجزائريين الاندماجيين 1927-1954، رسالة ماجستير في المقاومة الوطنية والثورة التحررية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، المقاومة الوطنية والثورة التحررية، إشراف بوعزة بوضرساية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2010-2011.

36. مجاهد يمينة، مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1946-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران – السانيا، الجزائر، 2006 -2007.

37. معزة عز الدين، فرحات عباس ولحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1898 – 2000، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

38. معمر الدين عبد القادر، أشكال التعبير الأدبي في كتابات البشير الإبراهيمي، رسالة ماجستير في الأدب العربي ضمن مشروع أدب المقاومة الوطنية الجزائرية، إشراف عبد المالك مرتاض، كلية الآداب واللغات وفنون اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران – السانيا، الجزائر، 2010 -2011.

39. مولاي حليمة، النشاط السياسي للحركة الوطنية في مدينة تلمسان ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف إبراهيم مهديد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران**1**، الجزائر، 2017-2018.

40. نقادي سميرة، واقع تعليم الجزائريين في ظل التشريعات الفرنسية ما بين 1919 – 1945، إشراف إبراهيم مهديد، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد

العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر،2007-2008.

A. المجلات والحوليات:

1. أمين رحال أمينة، "الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض ونشاطه السياسي والثوري في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مج6، ع11، 2016.
2. أوعامري مصطفى، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 192**0** – 1954"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، مج17، ع 29.
3. برجي جمال، العمري مومن، "حزب الاستقلال المغربي وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية 1944-5119 دراسة مقارنة"، **مجلة أنثروبولوجيا الأديان**، جامعة قسنطينة، مج14، ع 2، أفريل 2018.
4. بكار محمد، "الصحافة الجزائرية ما بين الحربين 1919م – 1939 صحافة النواب المسلمين نموذجا"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة المسيلة، مج2، ع1، الجزائر، 2018.
5. بلعيد رابح، "حركة انتصار الحريات الديموقراطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، جامعة باتنة، الجزئر، 1996، مج2، ع5.
6. بن فضة حورية، "التزوير في عهد الحاكم العام للجزائر نايجلان (1948-1951) التزوير الانتخابي أنموذجا"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، الجزائر،2017، مج6، ع12.
7. بودن غانم،" مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر 1919م – 1924م"، **مجلة قضايا تاريخية**، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2006، مج 1، ع3.
8. تاوزة محفوظ، "علاقة المستوطنين الأوروبيين بالأهالي الجزائريين في اهتمامات الصحافة العربية الجزائرية خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن 20م"، **مجلة عصور الجديدة**، جامعة وهران، الجزائر، مج9،ع2.
9. جراية محمد رشدي، "نماذج لشخصيات تحررية فاعلة ضمن (جماعة المحافظين الجزائريين في الفترة ما بين (1900- 1919)"، **كتاب الملتقى الطلابي الأول في التاريخ السياسي، إرهاصات الفكر التحرري في الجزائر قبل ظهور نجم شمال إفريقيا بتاريخ25و 26 أفريل 2011**، المركز الجامعي بالوادي. الجزائر، 2011.

10. الجمعية الثقافية الشيخ العربي التبسي ولاية تبسة، أشغال الملتقى الوطني السادس للفكر الإصلاحي في الجزائر أيام 5 و6 أفريل 2011 تبسة، دار المتون للنشر و الترجمة والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013.
11. حمودة ياسين، "إصلاحات سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر فبراير 1919م "، **مجلة القرطاس**، جامعة تلمسان، الجزائر، مج2، ع4، جانفي2017.
12. دحماني عمر جمال الدين، "النشاط السياسي لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري بمدينة تلمسان 1935-1939م"، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، مج08، ع1.
13. زاهي محمد، "أبو القاسم سعد الله ومساهمته في الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر2014، ع07،
14. سيفو فتيحة، "الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وظروف ميلاد حركة الشبان الجزائري"، **مجلة عصور الجديدة**، أوت 2016، ع 32.
15. شلالي عبد الوهاب، "شخصيات الفكر التحرري ومنطلقاتهم وبرامج عملهم حوصلة أفكارهم وكيف نفذت على أرض الواقع النهج التحرري والفعل الثوري طريق الحرية من ظهور نجم شمال إفريقيا حتى تفجير الثورة 1954- "1926، أعمال الملتقى الولائي الطلابي الثاني في التاريخ السياسي النهج التحرري والفعل الثوري طريق الحرية من ظهور نجم شمال إفريقيا حتى تفجير الثورة 1954-1926 يومي 14- 15 ماي 2012، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.
16. شيخ فطيمة، "قانون كريميو 24 أكتوبر 1870م أو تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، مج8، ع1.
17. صاحب منعم أسامة، مهدي إيناس حمزة، "نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954 (دراسة تاريخية)"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، جامعة بابل، بغداد، 2016، مج6، ع4.
18. صافر فتيحة، ظهور حركة الشبان الجزائريين، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1، الجزائر، 2018، مج8، ع1.

19. عبد القادر خليفي، "الدور النضالي للحركة الإصلاحية " جمعية العلماء " **أشغال الملتقى الوطني للفكر الإصلاحي في الجزائر الجمعية الثقافية الشيخ العربي التبسي ولاية تبسة**"، الجمعية الثقافية الشيخ العربي التبسي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، أفريل 2003.

20. عصماني عبد الصمد، "الصراع داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (من الأزمة الإيديولوجية إلى أزمة القيادة 1946-1954"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، سبتمبر 2019، مج15، ع1.

21. عكاش عبد السلام، "القمع القضائي عقب حوادث ماي 1945 وقانون العفو مارس 1946 (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية)"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2015، مج9،ع 4.

22. علوان آمال، كلاخي ياقوت، "انتخابات الجزائريين بالبلدية الكاملة الصلاحية مستغانم 1919م – 1930 م"، **المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، مج 4، ع7.

23. غازي محمد، المواقف السياسية للشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر،2015، مج7، ع1.

24. فتيحة قشيش، "موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر (1919م – 1947)"، **مدارات تاريخية**، المركز المعرفي للدراسات والأبحاث، الجزائر، 2019، مج1 ،ع2.

25. فريح لخميسي، "نشاط الحزب الشيوعي الجزائري في الزيبان(1936. 1954)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، مج 3، ع2.

26. لحسن جاكر، " انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 4/ 11 أفريل "1948، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، الجزائر، 2008، مج3، ع1.

27. مريوش أحمد، "بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية وانعكاسها على القضية الوطنية ما بين 1919م – 1943"، **حوليات التاريخ والجغرافيا**، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2008، مج1،ع2.

28. معزوز هدى، "الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830 – 1962"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، مج7، ع 11.

29. مياد رشيد، "مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954"، **مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، مج 9، ع1.

30. أحمد بن جابو، " محمد العزيز كسوس (1903-1965) سيرة ومسيرة"، **مجلة أفكار وآفاق**، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2018، مج6،ع1.

- **الموسوعات:**

1. بابتي عزيزة فوال، **موسوعة الأعلام العرب والمسلمين والعالميين**، ج4 ل-ي، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1971.
2. الخليل سمير، **دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم المتداولة**، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2016.

ب- المصادر والمراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

A. Centre des Archive Nationales D'outre- Mer D'AIX- EN-PROVENCE, France (Marseille):

1. " Rapport du 5 Avril 1946 n° 98/c about Évènements d'Aumale - Élections du 4 Avril 1948 Relation des faits par le journal" **,Alger-République**, département d'Alger, arrondissement d'Aumale Sous-préfecture D'aumale, Alger, 7 Avril 1948,
2. "Annales De L'assemblée Nationale Documents Parlementaires 1er Législature, Session De 1947" **,Imprimerie Des Journaux Officiels,** Paris, V2,No 235 À 1223),1951.
3. "Bienvenue A M. Edouard Depreux Ministre De l'Intérieur Les Liens Qui Unissent Nos Deux Races Sont Indissolubles**", Faqo Bulletin Intérieur Du Parti Démocrate Musulman, N°** 3, Avril 1947**.**
4. "Poursuivant L'examen Du Statut De L'Algerie La Commission De L'interieur Maintient L'ordonnance Du 7 Mars Et Ses Extensions Légales", **L'écho d'Oran**, Paris, N° 27.801, Lundi 4 Aout 1947.
5. "Projet De Loi Portant Statut Organique De l'Algérie **", Combat**,Samedi 2 août 1947, Paris, p1, Algérie Gouvernement G1 Algérie 9CAB/ 45 documents internes, cabinet chataigneau, Paris, 10/01/2014.
6. "Projet De Loi Portant Statut Organique De l'Algérie**", Combat,** Samedi 2 août 1947,Paris, p1, Algérie Gouvernement G1 Algérie 9CAB/ 45 documents internes, cabinet chataigneau, Paris, 10/01/2014.

7. "Statut Orcanique De L'Algerie Suite de la discussion d'un projet et de propositions de Joi", **Journal Officiel De La République Française Debats Parlementaires**, 1ere Seance Du 19 Aout 1947, Paris, p4400./archives d'Algérie Gouvernement G1 Algérie 8CAB 109.

8. **Annales De L'assemblée Nationale Documents Parlementaires 1er Législature, Session De 1947, Imprimerie Des Journaux Officiels,** Paris, V2 ,N° 235 À 1223),1951.
9. **Décret Tractations Électorales Élections 10 Novembre 1946 2Eme Collège, Situation Politique A.US T.A.N (Période du 20 Au 26 Octobre 1946),** Alger, Le 26 Octobre 1946.
10. Georges Bidault**, Loi N°46-2385 Du 27 Octobre 1946 Sur La Composition Et L'élection De L'assemblée De L'union Française, Archive De Gouvernement G1 Algérie 8CAB/177.**
11. **Le Statut Électoral Algérien (Représentation De L'Algérie À L'assemblée Nationale**), Algérie Gouvernement G1 Algérie 9CAB/45, p02.
12. **MM. Ahmed Boumendjel, Ahmed Tahar Ahmed-Yahia Et Aziz Kessous, Conseil De La République, Annee 1948 Annexe Au Procès-Verbal De La Séance Du 17 Juin 1948, N° 560,**
13. R. Marchand, "Arrête 27 Octobre 1946**", Journal Officiel Fraternité Des Iles Saint-Pierre Et Miquelon. Paraissant Le 15 Et Le Dernier Jour De Chaque Mois**, Paris, N° 12, 15 Juillet 1946.
14. **Rapports Prefet d'Alger Du Incidents Des Elections Du 4 Avril 1948, Alger, 9 Avril 1948**.

B. Les Rapports Et Les Articles Des Journaux :

1. **Recueil des Actes Administratifs de la Préfecture du département de la Seine Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France**
2. Robert Estoublon, **Revue Algérienne Tunisienne Et Marocaine De Législation De Jurisprudence**, Tome Xxxvi-Xxxvii, Jules Carbonel, Alger, 1923,P29.
3. Joseph Peyrat, **"L'élection d'Alger", La Revue Indigène,** Paris, Octobre-Décembre 1919, N° 130-132

ج- كتب ومجلات:

1. "actes du colloque du 27 février au 1 er mars 1987", L'etoile Nord-Africaine et le Mouvement National Algérien, Editions ANEP, Alger, 2000.

2. "Société D'études Politiques Et Sociales, Assimilation Progressive De L'Algérie A La France ",**Bulletin Trimestriel Première Année** , Imprimerie Administrative A. Mauguin, Alger,N' 3-4,Juillet-Décembre 1904.
3. Abbas Ferhat**, le Régime Colonial est La Negation de La Justice Et de La Civilisation, 2me Congres National De L'union Démocratique Du Manifeste Algérien Tlemcen** , Liberation Editions , Alger, 16. 17 - 18 septembre 1949.
4. Abbas Ferhat, **Autopsie d'une guerre L'aurore**, Éditions Garnier Frères, Paris, 1980.
5. Ageron Charles-Robert," Enquête sur les Origines du Nationalisme Algérienne L'émir Khaled, petit-fils d'Abd El-Kader, fut-il le premier nationaliste Algérien", **Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,** Paris,1966, N°2.
6. Ahmed Mahsas, **L'autogestion en Algerie Données politiques de ses premières etapes et de son application**, Elmearifa,Alger, 2010.
7. Ainé Dalloz, **Jurisprudence Générale. Recueil Périodique Et Critique De Jurisprudence, De Législation Et De Doctrine En Matière Civile, Commerciale**, Criminelle, Administrative Et De Droit Public., Bureau De La Jurisprudence Generale, Paris, 1864.
8. Binoche Jacques, **L'Algérie et sa représentation parlementaire 1848 -1962**, L'Harmattan ,Paris , 2018.
9. Bouamama Saïd, **Algérie: Les Racines De L'intégrisme**, Editions Aden, Alger,2000.
10. Boukortt Benali, Le Souffle Du Dahra La Résistance Algérienne de 1924 à 1962, L'Harmattan, paris, 2013.
11. Charpentier Léon, Précis De Législation Algérienne Et Tunisienne: Destiné Aux Candidats Aux Certificats D'études De Législation Algérienne, Universiti Michigan, Jourdan, 1899.
12. Cheurfi Achour**, La Classe PolitiqueAlgérienne de 1900 à Nos Jours** , Dictionnaire Biographique , Office des Publications Universitaires , 2011.
13. Collot Claude, Henry Jean-Robert, **Le Mouvement national Algérien : textes 1912-1954**. Couverture, Editions L'Harmattan, Paris, 1978.
14. Daumas Eugène, Moeurs et Coutumes de L'Algérie, Editions ANEP, Alger, 2006.
15. Éric de Mari , Éric Savarese dir ,**La fabrique coloniale du citoyen Algérie, Nouvelle-Calédonie, Editions Kharthala**, Paris, 2019.

16. Fillias Achille, **L'Algérie Ancienne Et Moderne**, Hachette Et Cie, Challamel ainé, paris, 2Ed.
17. Grimal Henri, **La Décolonisation de 1919 A Nos Jours, Éditions Complexe**, Bruxelles, 1965.
18. H. Lavion, **L'Algérie Musulmane Dans Le Passé, Le Présent Et L'avenir**, Librairie Maritime Et Coloniale, Paris, 1914.
19. Hanotaux Gabriel, **Contemporary France (1873–1875)**, Tr, John Charles Tarver, E. Sparvel-Bayly, Archibald Constable & Co Ltd, London, 1905, Vol 2
20. Hélène Simonian-Gineste, **Droit Constitutionnel De La Ve République, Ellipses**, Paris, 2020.
21. Hervé Le Bras, **L'Invention des populations Biologie, idéologie et politique**, Editions Odile Jacob, Paris , 2000.
22. Hugues Laurent Albert, La Nationalité Française Chez Les Musulmans De L'algérie, Thèse Pour Le Doctorat L'acte Public, Faculté De Droit De L'université De Paris, Paris, 1899.
23. Jean-Pierre Gratien ,Marius Moutet Un Socialiste À L'outre-Mer, L'Harmattan, Paris, 2006.
24. Izquierdo Brichs Ferran, Francis Croud, **Political Regimes in the Arab World Society and the Exercise of Power**, Routledge ,New York, 2017.
25. J. D. Roob, La Réforme Administrative En Algérie, Les Cahiers Français Documents D'actualité, La Documentation Française, Paris, N° 13, Janvier 1957, p7.
26. Jacques Bouveresse, **Un parlement colonial Les Délégations financières algériennes 1898 1945 L'institution**, Publications des Universités le Rouen et du Havre, paris, 2008.
27. Jacques Simon, **L'Algérie Dans La Seconde Guerre Mondiale**, L'harmattan,Paris, 2015.
28. Jacques Simon, **L'assemblée Constituante Dans Le Programme Nationaliste Algérien**, L'Harmattan, Paris, 2012.
29. Jacques Simon, **Messali Hadj Invente La Nation Algérienne**, L'harmattan,Paris, 2018.
30. Jean Audibert, Paul Balta Et Autre**, Confluences Méditerranée Comprendre l'Algérie**, Harmattan, Paris, 1994
31. Jean Bottaro, **History for the IB Diploma The Algerian War Additional case study for Causes Practices and Effects of Wars**, Cambridge, University Press, New York, 2011.

32. Kadache Mahfoud, Sari Djilal, **L'Algérie Perennite Et Resistances (1830 - 1962)**, Office des Publications Universitaires, 2009.
33. Kadri Aïssa, **Instituteurs et enseignants en Algérie (1945-1978) Histoire et mémoires**, Éditions Karthala , Paris.
34. Kevin Shillington**,** **Encyclopedia Of African History**, Fitzroy Dearborn An Imprint of the Taylor & Francis Group New York , London, V1, 2005.
35. Kiouane Abderrahmane**,** **Moments du Mouvement National Textes et Positions**, Dahlab Editions, L'Algerie, 2009.
36. Larcher Émile, **Traité Élémentaire De Legislation Algérienne,Arthur Rousseau,** 2ed,T1, Paris, 1911.
37. Mahsas Ahmed, **Le Mouvement Révolutionnaire En Algérie de la 1er Guerre mondiale à 1954**, el Maarifa L'Algerie, 2007.
38. Malika Meddah,**Une famille de Harkis Des oliviers de Kabylie aux camps français de forestage Graveurs de Mémoire Série Récits de vie Maghreb**, L'Harmattan, Paris.
39. Mameri Khalfa, **ferhat Abbas** , Thala Editions, L"Algerie ,2006.
40. Massensen Cherbi, **Algérie**, Bibliothèque Nationale, Paris, 2 Éd, Octobre 2017.
41. Maurice Hauriou, **Précis Droit Administratif De Droit Public Général A L'usage Des Etudiants En Licence Et En Doctorat Sciences Politiques**, Librairie De La Societe Du Recueil Des Lois Et Des Arrets, Paris,1903.
42. Maurice Wahl, **L'Algérie**, Librairie Germer Baillière Et Ce, Paris ,1882.
43. Mehenni Akbal, **Archives Algériennes De La France Coloniale Réflexion Sur La Valeur De L'administration Communal**, L'Harmattan, Paris,2019.
44. Ménager Bernard, Ratte Philippe et Autres, **Guy Mollet un camarade en république Ouvrage publié avec le concours du Conseil régional du Nord Pas de Calais**, Presses Universitaires de Lille, Paris ,1987.
45. Meynier Gilbert, **L'Algérie Révélée La Guerre De 1914-1918 Le Premier Quart Du XXe Siecle**, Preface, Pierre Vidal-Naquet , Genève Librairie Droz,Paris, 1981.
46. Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, office des publications universitaires, Alger,2007.
47. Mohammed Harbi, **Les Archives De La Révolution Algérienne Rassemblées et Commentées**, Dahlab Éditions, L'Algérie, 2010.

48. Msella Henri, **Les Juifs d'Algérie sous le Régime de Vichy 10 juillet 1940 –1943**, Préface, Ben Jamin Stora, L'Harmattan, France, 1999.
49. Nabila Oulebsir, **Les Usages Du Patrimoine Monuments, Musées Et Politique Coloniale En Algérie (1830-1930)**, Éditions De La Maison Des Sciences De L'homme, Paris, 2004.
50. Pierre Caravano, **Algérie le grand malentendu**, L'Harmattan, Paris, 2020.
51. Pierre Letamendia, **Le mouvement républicain populaire: le MRP, histoire d'un grand parti français**, Beauchesne Éditeur,
52. Rechom Belkacem, **Les Musulmans Algériens Dans L'armée Française (1919-1945)**, Harmattan, Paris, 1996.
53. Risler Camille, **La politique culturelle de la France en Algérie**, L'Harmattan, paris, 2004**.**
54. Roussé Christiane, **Saint-Priest Ville Mosaïque Populations, Identités, Interculturalité (1945-1980)**,Presses Universitaires De Lyon, Paris,2000.
55. Seif El-Islam Zoubir, **Complot sur scene la longue marche de mohamed Boudiaf et les circonstances de son assassinat, Communication Publicité,** Groupe De Presse Edition, Communication Publicité, Paris, 1992**.**
56. Sid Ahmed Dendane , Déclin et renouveau Algérie 1962-2007, Éditions Publibook, L'Algérie, 2007.
57. Société de législation comparée, **Annuaire législation française, contenant le texte principales lois votées en France en 1808**,**.** Librairie Cotillon F, Paris, 1899.
58. Stora Benjamin, **Aide-Mémoire De L'immigration Algérienne (1922-1962) Chronologie, Bibliographie**, Éditions L'harmattan, Paris**.**
59. Stora Benjamin, **Algerie Histoire Contemporaine 1830-1988**, Casbah Editions, Alger, 2004**.**
60. Stora Benjamin, **Les mots de la Guerre d'Algérie**, Presses Universitaires du Mirail, Paris,2005.
61. Stora Benjamin, **Messali Hadj (1898-1974) Pionnier Du Nationalisme Algérien**,L'harmattan, Paris,1991.
62. Taleb-Ibrahimi Ahmed, **Mémoires D'un Algérien (1932 - 1965)**, Casbah Editions, T1, 2ed, Alger, 2009 **.**
63. The French Colonial Mind, **Violence, Military Encounters, and Colonialism (France Overseas: Studies in Empire and Decolonization),** University of Nebraska Press, London, 2011, Volume

2, January.

64. **http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1966_num_2_1_929**
https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/5210

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	/
الشكر والعرفان	/
الإهداء	/
قائمة المختصرات	/
المقدمة.....	أ – و
مدخل.....	8-25
الفصل الأول: شرعنة حق المواطنة والانتخاب للجزائريين وفق قانون04 فيفري1919م	
المبحث الأول: وضعية الحريات السياسية للجزائريين قبل تشريع 4 فيفري1919م....	28
1. الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين من خلال القانون.....	28
2. القاعدة الانتخابية للجزائريين في مرسوم 6 فيفري 1919م	36
3. ردود الفعل المختلفة من نسبة الحقوق المسموحة.....	44
المبحث الثاني: تجسيد بنود القانون في الجزائر 1919م-1925م.....	52
1. الأوضاع العامة في عمالات الجزائر قبيل الانتخابات.....	52
2. طبيعة القوانين الانتخابية للإستعمار الفرنسي بالجزائر1849-1914م.....	54
3. واقع تشريع الانتخاب في الجزائر وتطوره 1914م-1919م.....	59
المبحث الثالث: الانشغالات النخبوية بالانتخابات البلدية والعامة 1919م -1923م....	63
1. انتخابات المجلس البلدي نوفمبر- ديسمبر1919م.....	63
2. الانتخابات الخاصة بالمستشارين بالبلديات جويلية 1921م.....	77
3. انتخابات المجالس العامة 1922م- 1923م.....	78
الفصل الثاني: واقع الأحزاب الجزائرية مع أجندة الانتخابات الفرنسية فيما بين1926م-1945م	
المبحث الأول: إدراج الانتخابات كوسيلة للنضال الحزبي الوطني 1926م-1936م....	83
1. جمعية الإخوة الجزائرية 1922م.....	83
2. جمعية نجم شمال افريقيا.....	88
3. اتحادية النواب المسلمين الجزائريين.....	101

4. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....	112
المبحث الثاني: تكييف مطلب الإنتخاب في نشاط الأحزاب الجزائرية 1936م-1939م	130
1. المسار السياسي للحزب الشيوعي الجزائري.....	130
2. النضال السياسي عند حزب الشعب الجزائري.....	140
3. النشاط السياسي لحزب الاتحاد الشعبي الجزائري.....	145
المبحث الثالث: مطلب الانتخابات في المشاريع الفرنسية والوطنية 1936م-1945م....	150
1. المشاريع الفرنسية وطرح مبدأ الانتخاب 1936م-1944م.....	150
2. المشاريع الوطنية والمطالبة بحق الانتخاب 1936م-1944م.....	160
3. المواقف المتباينة من رزنامة الانتخابات الفرنسية 1937م-1939م.....	177
الفصل الثالث: الأحزاب الجزائرية والانتخابات في ظل السياسة الجديدة 1945م-1947م	
المبحث الأول: التشكيلة الحزبية الجزائرية وستئناف النضال بعد سنة 1945م.....	191
1. مواقف الأحزاب الوطنية من انتخابات سنة 1945م 1945م.....	191
2. قانون **16** مارس 1946م للعفو العام.....	195
3. التشكيلة الحزبية الوطنية بعد صدور قانون1946م.....	198
المبحث الثاني: المحطات الانتخابية في الجزائر لسنة 1946م.....	207
1. انتخابات المجلس التأسيسي الثاني 2 جوان 1946م.....	207
2. الانتخابات البلدية 19 أكتوبر1946م.....	212
3. الانتخابات التشريعية **10** نوفمبر1946م.....	216
4. انتخابات مجلس الجمهورية 10 ديسمبر 1946 م.....	226
المبحث الثالث: الأحزاب الوطنية ومحطات انتخابات 1947م.....	229
1. الحريات السياسية في دستور 20 سبتمبر1947م.....	229
2. موقف الأحزاب الجزائرية والنواب المسلمين من القانون.....	236
3. مسار الانتخابات البلدية**17**أكتوبر**1947**م.....	239
الفصل الرابع: الاستحقاقات الانتخابية للجزائريين في ظل المناورة الفرنسية 1948م-1951م	
المبحث الأول: انتخابات الجمعية الجزائرية 4-11 أفريل 1948م.....	245
1. الإجراءات الفرنسية المتخذة تجاه الهيئة الانتخابية الثانية للجزائريين.....	245

2. الأحزاب الوطنية المرشحة والحملات الانتخابية.....	**250**
3. نتائج ونصيب الأحزاب الجزائرية في الدورين الانتخابيين.....	**269**
المبحث الثاني :المراوغة الاستعمارية في انتخابات الجمعية التأسيسية 17 جوان1951م	**293**
1. القوائم الوطنية المشاركة في الانتخابات.....	**293**
2. رصد أجواء الانتخابات.....	**295**
3. نتائج الانتخابات المحصلة.....	**296**
المبحث الثالث: توحيد الأحزاب الوطنية في الجبهة للدفاع عن الحرية واحترامها	**299**
1. خلفيات وظروف تأسيسها.....	**299**
2. تأسيس الجبهة**FCDRL** 05 أوت1951م.....	**301**
3. أهداف الجبهة كحزب سياسي.....	**306**
خاتمة.....	**309**
قائمة الملاحق.....	**313**
قائمة المصادر والمراجع.....	**326**
فهرس المحتويات.....	**355**

ملخص الدراسة :

ظهرت تشكيلة حزبية في الجزائر بعد صدور قانون4 فيفري1919م ببرامج مختلفة التوجه وعلى رأسهم زعماء أحزاب منهم فرحات عباس ومصالي الحاج، بن جلول ، عمار أوزقان وغيرهم. وقد كان للحرب العالمية الثانية أثرها على الأوضاع بالجزائر وحدث نوع من التقارب بين الأحزاب مع صدور البيان وحركة أحباب البيان والحرية، وازداد التلاحم بعد مجازر ماي1945م، عند إجراء محطات الانتخابات1945م-1951م، التي استقطبت الأحزاب تحت مسميات جديدة من حزب MTLD وUDMA، إذ ظلت المواجهة قائمة في محطانت انتخابات 4-11أفريل1948م/ 17أكتوبر1947م / 17جوان1951م ببرامج انتخابية في مواجهة الإدارة الفرنسية، التي منحت تيارات الحركة الوطنية فتاتا من الأصوات وسعت بسياستها لإقصاء الوجود الجزائري بالتزوير المتعمد وأعمال التخريب والاضطهاد، أين استنكرت الأحزاب الوطنية وعلى رأسهم جمعية العلماء المسلمين واتحدوا في الجبهة الوطنية للدفاع عن الحرية واحترامها في أوت1951م.

Résumé De L'étude:

Une formation de parti a émergé en Algérie après la promulgation de la loi du 4 février 1919 avec différents programmes d'orientation, dirigés par des dirigeants du parti dont Farhat Abbas, Messali Hajj, Ben Jelloul, Ammar Ouzgan et d'autres. La Seconde Guerre mondiale a eu un impact sur la situation en Algérie et il y a eu une sorte de rapprochement entre les partis avec la publication de la déclaration et le mouvement des amoureux de la déclaration et de la liberté, et la cohésion s'est accrue après les massacres de mai 1945, lorsque les bureaux électoraux 1945-1951, qui ont attiré des partis sous les nouveaux noms du parti MTLD et UDMA, comme l'affrontement est resté dans les bureaux électoraux du 4-11 avril 1948 / 17 octobre 1947 / 17 juin 1951 avec les programmes électoraux face à l'administration française, qui a donné des miettes de voix aux courants du mouvement national et a cherché sa politique d'exclusion de la présence algérienne par une fraude délibérée Et des actes de sabotage et de persécution, où les partis nationaux, menés par l'Association des savants musulmans, ont dénoncé et se sont unis dans le Front national pour la défense et le respect de la liberté en août 1951.

Abstract Of Study:

A party formation emerged in Algeria after the issuance of the law of February 4, 1919 with different orientation programs, led by party leaders including Farhat Abbas, Messali Hajj, Ben Jelloul, Ammar Ouzgan and others. The Second World War had an impact on the situation in Algeria and there was a kind of rapprochement between the parties with the issuance of the statement and the movement of lovers of the statement and freedom, and cohesion increased after the massacres of May 1945, when the elections stations 1945-1951, which attracted parties under new names of the MTLD and UDMA party, as the confrontation remained in the election stations of 4-11 April 1948 / 17 October 1947 / 17 June 1951 with electoral programs in the face of the French administration, which gave the currents of the national movement crumbs of votes and sought its policy to exclude the Algerian presence by deliberate fraud And acts of sabotage and persecution, where the national parties, led by the Association of Muslim Scholars, denounced and united in the National Front for the Defense and Respect of Freedom in August 1951.